

تأليف: الطاهر عامر
أستاذ بكلية العلوم الإسلامية
- الجزائر -

سلسلة
فقه إمام
دار الهجرة

التسهيل لمعاني مختصر خليل

الطهارة



التسهيل
لمعاني
مفتصر خليل

الطهارة

تأليف : الطاهر عامر
أستاذ بكلية العلوم الإسلامية
الجزائر

دار النشر
الجزائر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دار الحديث للكتاب

للطباعة والنشر والتوزيع

10- شارع محمد زوية حسين داي .
- 18 حي سعدي أحمد " ليدو" - برج الكيفان -
الجزائر

021.47.03.24

كل الحقوق
محفوظة

يمنع منعاً باتاً الاقتباس أو الاستنساخ
من هذا الكتاب إلا بإذن من الناشر

الإيداع القانوني: 2067 / 2006 (D.L)

ردمك: 1 - 9947- 23-129 (ISBN)



تقديم لفضيلة الشيخ
محمد الطاهر آيت علجت

الحمد لله رب العالمين وبه أستعين

إن مختصر سيدي خليل كتاب طبقت شهرته الآفاق، وشغل الناس به شرقا وغربا :
شرحا وتعليقا ودراسة وحفظا ونظما وعملا به وتطبيقا له في حياة الناس، ولهذا
الإقبال أسباب :

منها أنه جاء وفق مدرسة إمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس رحمته الله الذي ورد في
حقه حديث " عالم المدينة ... الحديث " ⁽¹⁾ حسبما فهمه معاصروه وعرفوا فضله من
أئمة الفقه والحديث الذين وجدوا الصفات الواردة في الحديث منطبقة على الإمام مالك
تمام الانطباق دون أحد سواه .

ومنها إخلاصه العمل لله تعالى بدليل الإقبال عليه والعناية به .

ومنها استيعابه لمسائل الفقه الموجودة في كتب الفقه المطولة بحكم اختصاره
الشديد واقتصاره على إيراد الأحكام مجردة من الأدلة .

أما الاختصار فلحاجة طلاب العلم آنذاك إلى الإحاطة ما أمكن إحاطته بالمسائل
اعتمادا على تزلعهم بالعربية وشغفهم الشديد بالتحصيل العلمي وتفرغهم التام لطلبه،
وأما تجريده من الأدلة فلاعتماده على ثقة الناس بصحة ما يصدر من العلماء لاعتقادهم
أن خشية تعالى التي عرفوا بها تعصمهم من أن يقولوا ما لم يعتمدوا فيه على
الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وسنة الخلفاء الراشدين أو ما يوافق روح النصوص .

(1) - رواه للترمذي

وإذا كان الاختصار الشديد وتجريد الأحكام من الأدلة يلائم طلاب العلم في عصر الشيخ خليل وما بعده فإننا نرى. في عصرنا الحاضر إعراض جل الناس عنه بسبب هذا الاختصار الذي يتطلب لفهمه همما عالية، وبسبب تجريده من الأدلة التي تعلق غرض الطلاب بها لمقتضيات نفسية وظرفية .

فذلك تصدى الأستاذ الفاضل الشيخ الطاهر عامر لسد هذا الفراغ والاستجابة لرغبة طلاب الفقه إلى التبسيط وشفع الأحكام بالأدلة، فجاء عمله هذا عملا مباركا وفتحا جديدا لمناهج دراسة سيدي خليل يعيد لطلاب الفقه رغبتهم في دراسته بإزالة العوائق، وبذلك يكون الجمع بين الحسنيين : حسنى الإثراء بالإكثار من إيراد المسائل، وحسنى التبسيط والاستدلال على الأحكام .

فأرجو الله تعالى أن ينفع به كما نفع بأصله، وأن يزيد الأستاذ المؤلف توفيقا وسدادا وعونا على مواصلة هذا النهج القويم إنه تعالى سميع مجيب .

حرر في الجزائر في

16 ذي القعدة 1418 هـ

كتبه الفقير إلى ربه

محمد الطاهر آيت علجت

إمام مسجد الغزالي بحيدرة - الجزائر -

تقديم لفضية الشيخ محمد شارف

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما .
الحمد لله على جزيلى نعمه، ومن أنفعها نعمة العلم الشريف، ومن أبلغ العلم علم
الفقه الذى هو الأساس لقبول العبادات والمعاملات والبيوع والإجارات لما ورد أنه لا
يجوز لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه، ويسأل
العلماء عنه، لقوله ﷺ: " اقرأوا ما تيسر من القرآن وتفقهوا فى الدين " اللهم سهل
لنا ما صعب من تعلم ما نصح به عبادتنا ومعاملتنا مع بعضها إنك مسهل الصعب،
ومقرب البعد، وفتح القلوب لما فيه رضاك يا رب العالمين :

وبعد :

فقد عرض على الأخ الفاضل الطاهر عامر، الأستاذ بكلية العلوم الإسلامية
بعاصمة الجزائر المحببة، شرحا مفيدا لطلاب الفقه المالكي واضح العبارة، سهل
المأخذ، يتناسب والعصر الحالى، يحقق الرغبة فىمن يريد فهم مسائل الفقه للعمل به
بدون الرجوع إلى الشروح المطولة، عنونه بـ التسهيل لمعاني وأدلة مختصر خليل
فقد طابق الاسم مسماه، ونفعه لطلابه بلغ غاية منتهاه، فجزاه الله عن خدمة الدين
والعلم ما نرجو له المزيد، وتتمنى له أن يتحفنا من خالص علمه، وبليغ مسعاه، ما يسر
به كل طالب متعطش لفهم دينه، والحصول على ما يقصد من فوائده، ليجعل منها
ركيزة ثابتة يعتمد عليها فى فهمه .

هذا ونسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يمد فى عمر أخينا الأستاذ الكريم
لينفع الله به هذه الأمة المتشوقة إلى فهم دينها والعمل به طبقا لما حرص فقهاؤنا على
إيصال هذه الأمانة إليهم نقية خالصة متقبلة من خالقهم سبحانه، ومجازين عليها أحسن
الجزاء، إنه رحيم، برّ كريم .

حرر بالمنزل بباب الواد بعاصمة الجزائر

بتاريخ 1418 /11/ 09 هـ

الموافق لـ 1998 /3/ 08

محمد شارف الإمام الأستاذ ورئيس المجلس العلمى
لولاية الجزائر .

المتقاعد والمتطوع بإلقاء الدروس الفقهية

على مذهب السادة المالكية بمساجد الجمهورية الجزائرية.

تقريض لفضيلة الشيخ أحمد سحنون رحمه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى الأخ الفاضل الأستاذ الطاهر عامر هذه الهدية الشعرية الصغيرة :

يسدي الجميل إلى (خليل)	درك من خليل
غدا غنيا عن الدليل	نفضت عنه الغبار حتى
حة الفقه من مثيل	وصار ليس له في سا
ك صيانة المجد الأصيل	فاشكر إلهك إذ حبا
سا دونها شمس الأصيل	مجد بناه الله شمس
وصنعتة أهدى سبيل	وهذاك فيما صغته

محمد الشيخ أحمد سحنون

مُتَلَمَّة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد :
كان للمرحلة الثانية من الدعوة المحمدية أثرها الواضح في الحياة التشريعية للمسلمين، لأنها مرحلة التمكين والاستقرار وبناء الدولة والمجتمع . وخلالها كان رسول الله ﷺ معلما وإماما وقائدا، يبين للناس أمر دينهم بالأقوال والأفعال فكوّن جيلا من الصحابة حملوا بعده عِلْمَ النبوة وبنّوه في العالمين، عن طريق الدعوة والتعليم والتوجيه .

وقد خلف رسول الله ﷺ آلاف الصحابة بالمدينة المنورة، تجمعهم الصلوات الخمس يوميا بالمسجد النبوي الشريف، ويأتمرون بأمره الخلفاء الراشدين الذين اتخذوا من المدينة مقرا وعاصمة للخلافة الإسلامية، اقتداء بالرسول ﷺ .
لم يهاجر من صحابة رسول الله نحو المدن والأمصار الإسلامية سوى عدد قليل، وبقي أكثرهم بالمدينة . وقد نقل لنا التاريخ أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه منع كبار الصحابة في خلافته من ترك المدينة والتوطن بغيرها، خوفا من تفرقهم في الأمصار واندثار شأنهم .

قال مالك رحمه الله انصرف رسول الله ﷺ من بعض مغازيه في كذا وكذا ألفا من الصحابة، مات منهم بالمدينة نحو من عشرة آلاف، وتفرق باقيهم في البلدان، فأيهما أحق وأحرى بأن يتبعوا ويؤخذ بقولهم ويعمل بعملهم، من مات عندهم النبي ﷺ وأصحابه الذين نكروهم، أو من مات عندهم واحد أو اثنان من أصحابه ؟ (1) .
برز بعد الصحابة جيل من علماء التابعين بالمدينة حملوا لواء الدعوة والتعليم، ونقلوا فقه الصحابة مشاهدة بالمسجد النبوي الشريف، وسماعا حيث تتلمذوا عليهم، وتزودوا بما عندهم من العلم والأخلاق والدين . وهذه العملية التعليمية المشفوعة بالمشاهدة اليومية لآلاف من الصحابة بالمسجد النبوي الشريف وهم يصلون ويعلمون الناس ويجيبون على مختلف تساؤلاتهم أثمرت فقها فريدا من نوعه، يمزج بين النص والواقع، وبين القول والفعل في إطار النصوص الشرعية .

جاء من بعد هؤلاء أتباع التابعين، الذين أخذوا العلم بدورهم عن التابعين بالمشاهدة والسماع داخل رحاب المسجد النبوي الشريف، فكان من بينهم الإمام مالك بن أنس، والليث بن سعد، وغيرهما ممن كانوا يتخذون أساطين المسجد الشريف منارات لإدارة حلقاتهم التعليمية فيما بعد .

(1) - انتصار الفقير السالك - شمس الدين محمد الراعي - ص 205 .

وهكذا يدرك الناقد اللبيب أن الفقه المدني يتميز بخاصية لا توجد في غيره؛ وهي خاصية النقل بالمشاهدة، أو نقل الجماعة عن الجماعة المعروفة اصطلاحاً بالنقل المتواتر الذي لا يتطرق إليه الشك والاحتمال . وقد وصف ربيعة الرأي؛ وهو شيخ الإمام مالك؛ هذا النوع من الفقه أحسن وصف فقال: ألف عن ألف أحب إليّ من واحد عن واحد ينتزع السنة من أيديكم (1).

وأحسن الإمام الشافعي رحمه الله القول فيه عندما صرح: إذا رأيت أهل المدينة على شيء فاعلم أنها السنة (2).

ووسط هذا الجو العلمي الرقيع نشأ الإمام مالك، وتلقى علمه بحلقات المسجد النبوي الشريف على يد كبار علماء عصره من التابعين وغيرهم، ثم واصل رسالة شيوخه تربية وتعليماً، ونشراً لحديث الرسول ﷺ طوال حياته بالمسجد ذاته. وكانت الرحلات تشد إليه من كل حذب وصوب، سواء من طرف طلبة العلم والدارسين، أو من طرف الحجاج وأصحاب المسائل الراغبين في التبرك بعلم الإمام والاستفادة من أجوبته على المسائل المطروحة .

وعن طريق تلامذة الإمام مالك انتشر فقه أهل المدينة في الأمصار، ومنهم على الخصوص ابن القاسم، وابن وهب، وأشهب، وابن حبيب، وابن ماجشون، ويحيى بن يحيى، وغيرهم ممن ساهموا بإخلاص في تأسيس المدرسة الفقهية المالكية المدنية الأصل والنشأة . قال أبو نعيم : سألت مالكا عن شيء فقال : إن أردت العمل فأقم بالمدينة، فإن القرآن لم ينزل بالفترات (3).

إن فالفقه المالكي بهذا المعنى فقه سلفي أثري، يعتمد أساساً على الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وهو فقه مدني المولد والتكوين، يعتبر عمل أهل المدينة أصلاً من أصوله، وعلماً عليه، بحيث إذا ذكر الفقه المالكي ذكر معه عمل أهل المدينة، وإذا ذكر هذا الأخير قفز ذهن الدارس أو الباحث إلى الموطأ أصح كتاب بعد كتاب الله، والمدونة الكبرى للإمام سحنون، لأنهما العمدة في هذا الباب وعليهما المعول .

وتوالى القرون وتعاقبت الأجيال، فكان لكل جيل وعصر ظروفه وخصائصه، لأن العلماء في كل عصر أضافوا لعلم الفقه مناهج وأساليب جديدة ساهمت في إخصاب وتطوير المدرسة الفقهية المالكية، ولكنهم كانوا يحافظون دائماً على اللب والأصل، رغم ميلاد مئات الكتب والمؤلفات في الفقه والأصول والتفسير وغيرها .

وإذا كانت عصور الازدهار العلمي والحضاري للمسلمين عرفت المؤلفات العلمية الجامعة والموسوعية في كل فن، فإن ما يعرف بعصور الانحطاط شهد نوعاً آخر من المؤلفات، تتسم بالاختصار والإيجاز في شتى العلوم خاصة منها علم الفقه، حيث ولغ أهل العلم في تلك الفترة بالمختصرات التي تجمع كل ما حواه علم معين بأقل الألفاظ، وأوجز العبارات، مع التركيز الشديد، والتدقيق في إصابة المعنى .

(1) / (2) - انتصار الفقير السالك - ص 205 .

(3) - انتصار الفقير السالك - ص 207 .

وفي هذا السياق عرف القرن الثامن الهجري ميلاد مختصر فقهي أحدث ثورة في عالم التأليف في عصره والعصور التي تلتها لما لقيه من عناية واهتمام من طرف الفقهاء وطلاب العلم خاصة . إنه مختصر العلامة خليل الذي جمع فيه مؤلفه أمهات مسائل الفقه المالكي مقتبسة من أصولها الأولى، ومنقولة عنها .

والمدقق في عبارات هذا المختصر، يلاحظ أنها شديدة التلخيص، تكاد تشبه الألغاز أحيانا، لا مندوحة لقارئها من شارح يشرحها له . كما يلاحظ الدارس للمختصر المذكور أنه خلاصة لأغلب ما في المدونة من مسائل وآراء فقهية وأحاديث نبوية ، وهو مختصر أيضا عن كتاب التوضيح لنفس المؤلف .

وإن كان للمحسنين وأهل العلم من جهد يشكرون عليه اليوم ، فهو عمل يربط الفروع بأصولها الأولى ، ويزاوج ما بين القديم والحديث، لأن الحاجة ماسة إلى تعريف طلاب العلم بالأصول التي انطلق منها أسلافهم، وبنوا عليها فروعهم واجتهاداتهم . ولا يخفى ما في نفوس الدارسين وطلاب العلم اليوم من شوق ورغبة إلى معرفة الدليل . وقد رأينا أن مختصر خليل أهل لأن يعتنى به من هذه الزاوية، لأن جلّ من كتب حوله من الشراح القدامى كانت أغلب جهودهم منصبة على العناية بالمعاني التي تضمنتها مسائله . ثم أنه مرجع أساسي يعتنى به الفقهاء المالكية حفظا وشرحا، ويرجعون إليه في فتاويهم ونوازلهم .

راودتني فكرة كتابة شرح حول مختصر الشيخ خليل، يتناسب وروح العصر، منذ بداية سنوات الثمانينات؛ وحينها كنّا ندرس المختصر على الشيخ الفاضل محمد شارف إمام المسجد الكبير بالجزائر العاصمة في حلقاته التي كان يعقدها ثلاث مرات في الأسبوع بنفس المسجد .

وقد شهدت هذه الفترة بروز وتنامي ظاهرة رفض فقه مالك، ومحاكمته إلى الكتاب والسنة . وككل الظواهر الجديدة؛ فقد ولدت هذه الحركة عنيفة ومتحمسة، حمل لواءها جمع من الشباب المتدين لا يعرف من الفقه المالكي سوى الاسم .

وقد عانى أئمة المساجد والمشايخ الكثير بسبب تهجمات الشباب الراض للفقهاء المالكي، وإنكارهم عليهم تمسكهم بظواهر في العبادات ليس لها أصل في السنة حسب رأيهم، وكثيرا ما كان النقاش يحتدم بين الإمام و بعض الشباب الذين يصلون خلفه، ينتهي في أحسن الأحوال إلى الخصومة والتدابير .

كان الشباب يعتمد على كتب فقهية مطبوعة طباعة حديثة، ومكتوبة بأسلوب ميسر، سهل التناول، دخلت منها عشرات العناوين من المشرق إلى الجزائر خلال سنوات الثمانينات، وهي في غالبيتها إما كتب لا تتقيد بمذهب، وتقتبس مباشرة من الكتاب والسنة على رأي أصحابها، أو كتب مذهبية، كتبت بلغة عصرية، واعتمدت الدليل في تقرير مسائلها وتأصيلها . وكان فقه السنة ومنهاج المسلم من أهم الكتب التي تهافت عليها الشباب آنذاك ولا يزال، لأنها طبعت بتلك المميزات التي تخلو منها كتب الفقه القديمة .

وفي مقابل هذه الحركة النشيطة، كان الدارس للفقهِ المالكي يواجه صعوبات كثيرة من أهمها :

- 1- **قلّة المصادر الفقهيّة التقليديّة**، كشرح خليل والرسالة وابن عاشر، وعدم توفّر كل طلبة العلم عليها .
- 2- **طباعتها طباعة قديمة وبخط رقيق**، خال من أي عنصر للتشويق، ولا يميل لمطالعتها سوى من ألفها وتعود على قراءتها .
- 3- **وحتى عندما أعيد طبعها فإنها لم تكن سوى نسخا مصورة عن سابقتها** .
- 4- **خلو تلك الكتب من الأدلة الشرعية التي تؤصل أهم المسائل الفقهيّة التي تضمنتها** .
- 5- **هذه الوضعيّة رشحت مكانة المدرسة الفقهيّة المالكيّة لمزيد من التدهور والانكماش**، رغم عراقتها وهيمنتها في بلدان المغرب الإسلامي وإفريقيا وبعض بلدان الخليج لقرون عديدة، وفتحت المجال واسعا أمام الاجتهادات الصائبة وغير الصائبة، كما أدت إلى مزيد من الاختلاف في صفوف الشباب نظرا لاختلاف مشارب تلك الكتب التي كانت في متناولهم .

يضاف إلى هذه العوامل ضحالة التكوين الديني وقلته، بل وانعدامه لسنوات كثيرة من عمر الاستقلال، مما أثر سلبا على المردود العلمي، وأدى إلى موت الحركة الفقهيّة . وقد ظهر ذلك جليا مع سنوات الصحوة الإسلاميّة في منتصف السبعينات، ثم الثمانينات، حيث لم يكن في مقدور أئمة المساجد إقناع الشباب المتلهف لعلوم الشرع بوجهة نظر المدرسة المالكيّة العريقة، بسبب عدم انسجامهم مع تطور الحركة التعليميّة الحديثة فكانت النتيجة :

أولاً: انعدام الثقة فيما بين الإمام وبين الشباب الذي كان يبحث عن رجال علم بإمكانهم إقناعه وتوجيهه .

ثانياً: تفور الشباب من كل ماله صلة بالفقهِ المالكي ومصادره ورجاله، لأنه في نظرهم فقهِ تقليدي جامد، وبعيد عن الكتاب والسنة .

ثالثاً: توجه الشباب وجهة مشرقية، حيث احتضن كل ما وقع بين يديه من كتب الفقهِ الواردة من هناك، وتوجه بأسئلته الفقهيّة، نحو علماء المشرق عن طريق الهاتف وغيره . ولا يخفى أن المشرق العربي تتعايش فيه كل المدارس الفقهيّة، فكان لذلك تأثيره السلبي على شبابنا الذي نهل من كتب تلك المدارس، وأخذ عن علمائها أيضا، لكونه لا يملك قاعدة فقهيّة، ولا خلفيّة علمية تؤهله لاستقبال ذلك الكم من الآراء الفقهيّة المقبولة والمرفوضة .

رابعاً: وحصل ما نشاهده الآن من انقسامات رهيبية في صفوف الشباب أنفسهم، حيث صار كل فريق يضلل ويبدع الفريق الآخر .

خامساً: والنتيجة السلبية الكبيرة التي آل إليها أمر الناس في هذه الديار، هي الفوضىّة الفقهيّة التي عمت المساجد، بسبب تعدّد مصادر الفتوى واختلافها، وتصدي من ليس من أهل الشأن والعلم لممارستها .

ولعل سائلا يسأل بعد هذا، ما جدوى الاشتغال بمختصر خليل المعروف بالفاظه الموجزة، وعباراته غير الواضحة التي احتاجت وتحتاج إلى عشرات الشروح والحواشي لحل ألغازها ؟

والجواب على ذلك الاعتراض من وجوه هي :

- 1- أن مختصر خليل كتاب فقهي شامل لكل أبواب وفصول الفقه، وهو يعتبر حصيلية جهود كبيرة من العمل الجاد، والخدمة .
- 2- أنه خلاصة لما في المدونة من مسائل وأقوال وفتاوى، وبالتالي فهو خلاصة زبدة الفقه المالكي من مصادره الأولى .
- 3- أن آلاف المسائل التي حواها، هي في نهاية الأمر أجوبة واقعية لما يمكن أن يعترض المتعبد والمستفتي من إشكالات أو غموض . وبمعنى آخر : فهو يضم فقه العمل والواقع عبر مسائله وأمثلته التي يسوقها مع كل باب أو فصل .
- 4- أن الشيخ خليل قضى عشرين سنة يدرس هذا المصنف، ويجمع ويختصر في مسائله، فهو إذن خلاصة لجهد فقهي علمي رفيع .
- 5- أن مختصر الشيخ خليل حظي باهتمام لم يحظ به أي كتاب فقه على ما أعلم، فقد عكف على دراسته وشرحه وحفظه وتعليمه طلبة العلم والدارسون قرونا عدة، وكان له القبول التام من طرف العلماء والباحثين، بدليل أنه ألف حوله مائة شرح وحاشية وتعليق .
- 6- رغم ما قد يقال عن المختصرات الفقهية، من عدم ملاءمتها للعصر، وصعوبتها، فهي طريقة ومنهج في الدراسة لها مالها وعليها ما عليها، لها حسناتها ومساوئها، مثل جميع أعمال وجهود البشر التي لا تخلو من نقص .
- ومن أهم محاسنها، تمكين الطالب من تحصيل علم الفقه حفظا واستيعابا، وإكسابه الملكة الفقهية والذوق الفقهي الذي لا يجده في غير المصنفات والمنتون الفقهية .
- 7- أننا بعملنا هذا، نبني على جهود من سبقنا من رجال العلم والفقه بدين الله ؛ لأنه ليس من الحكمة هدم بناء ظل شامخا لقرون، وليس من الحكمة القفز على أعمال وجهود السابقين؛ لأن البناء لا يقوم على الطفرة والفراغ، وإنما يقوم على الأساس المتين، والجهود التي يتصل بعضها ببعض .
- 8- أن دراسة علم الفقه وعلوم الشريعة الأخرى تقوم على أساس الثقة في أخذ اللاحقين عن السابقين، وهذه الثقة تجمع تحتها : ورع العالم وتبحره العلمي، وتزكيته من طرف شيوخه ومعاصريه . وقد كان العلماء يوصون بعدم الأخذ عن كل من هب ودب، ومن هذا الباب أخذت كتب علمية طريقها الواسع نحو الشهرة والقبول بها، وزالت من الوجود كتب ومؤلفات لا تحصى لم يكتب لها القبول ولم تحصل على تزكية رجال العلم .
- 9- لهذه الأسباب والعوامل رأينا أنه ليس من الحكمة القفز فوق قرون من البناء الفقهي، بواسطة مؤلفات وكتب يدعي صاحبها مراعاة العصر، أو التجديد

الفقهي، أو إحياء السنة وما شاكل ذلك . وظهر لنا أن الصواب - والله أعلم - يتعين في استكمال حلقات السلسلة، ومواصلة البناء، دون إهمال لما يطلبه الوقت،

وما للحال إلا الأجيال المعاصرة .

إن المزاوجة بين القديم والحديث - في نظري - لمن أحسن وأدق الأعمال التي نرجو من ورائها النفع العام بإذن الله ذلك أن طالب العلم بحاجة شديدة وماسة إلى معلومات فقهية أساسية يحفظها ويخزنها في ذاكرته، سيما في مراحل دراسته الأولى، حتى يتمكن من امتلاك قاعدة فقهية تؤهله لمزيد من البحث والإطلاع، وتكون بالنسبة له أساسا يرتكز عليه في بناء معلوماته .

وقد دلتنا التجربة على أن من لا يرتكز على أساس فقهي يظل طول حياته ينتقل بين الآراء والأقوال، ولا يكاد يثبت على حال، فتراه اليوم يقول برأي فقهي لفلان، وغدا ينقضه وينقل لغيره . وتجده حيناً يقرأ كتاباً لفلان فيتأثر به، ويتبنى آراءه وأفكاره، فإذا قرأ كتاباً آخر لغيره بدا له رأي جديد يعاكس ما تبناه الأول، وهكذا ... من هنا رأينا أن الفائدة كل الفائدة تكمن في الخروج بشرح جديد لمختصر العلامة خليل، يختلف في منهجه وأسلوبه ومقاصده عن الشروح السابقة، ويتميز عنها باعتماده على الأدلة من الكتاب والسنة وعمل السلف من الصحابة والتابعين وتابعيهم . وقد توخيت فيه ما يلي :

- 1- تبسيط المعاني وتقريبها من ذهن القارئ والمتعلم .
- 2- تجنب كثرة الأقوال الصادرة عن الفقهاء والردود عليها، وكذا ردود الردود .
- 3- تجنب أساليب الشرح القديمة التي تشرح المسألة كلمة كلمة، وركزت عوضاً عن ذلك على المعنى عموماً .
- 4- حاولت الاختصار في شرحي ما أمكن، مع الوضوح بطبيعة الحال .
- 5- اجتهدت في الحصول على دليل من القرآن أو السنة أو عمل أهل المدينة لكل مسألة، فإن لم أجد الجأ إلى أقوال الصحابة، ثم التابعين، ثم أتباع التابعين ... إلخ .
- 6- ولما كان مختصر الشيخ خليل، هو عبارة عن خلاصة لمسائل المدونة، فقد طعمت أغلب مسائل المختصر بنقول من المدونة قالها مالك أو ابن القاسم، أو صدرت عن بعض الصحابة والتابعين، فضلاً عن الأحاديث الكثيرة التي حوتها، والتي حرصت على نقلها والاستشهاد بها جملة وتفصيلاً .
- 7- وضعت عناوين لأغلب مسائل المصنف، تتجاوب مع طبيعة الموضوعات الفقهية، وتثير الطريق للطالب الباحث عما يحتاجه دون عناء وكثير جهد .
- 8- هناك بعض المسائل التي خولف فيها مذهب مالك كنت أقف عندها مدلاً ومناقشاً ومرجحاً وجهة النظر المالكية بمختلف المرجحات والقرائن التي نرى - والله أعلم - أنها الرأي الصواب .
- 9- كتبت مسائل المصنف التي قمت بشرحها مسألة مسألة داخل إطار واضح ومشكول، حتى يتمكن القارئ من التمييز بينها وبين كلام الشارح .

هذا، ولما كانت أعمال البشر لا تخلو من النقائص والأخطاء، وتحتاج دوماً إلى التقويم والمراجعة، فإني لا أعتقد العصمة لما قمت به من جهود، وأرجو من شيوخي وأساتذتي وإخواني من طلبة العلم أن يقوموني، ولا يحرّموني من ملاحظاتهم وتوجيهاتهم ونصائحهم . كما أطلب منهم الدعاء في ظهر الغيب لأنني في بداية الطريق، وعسى الله أن يمد في العمر حتى نتمكن من إنجاز ما شرعنا فيه بحوله وقوته .
والله أسأل أن ينفع به، وإن يكتبه في أعمال البر والخير، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه .

الجزائر في 8 ربيع الأول 1418

الموافق ل 13 جويلية 1997

حياة المصنف في سطور

الشيخ خليل، أو سيدي خليل اسم يتداوله عامة الناس وخاصتهم ببلاد المغرب الإسلامي وإفريقيا، ويعنون به الفقيه الكبير مؤلف المختصر في فقه أهل المدينة المالكي . وقد أخذ شهرة واسعة منذ قرون حتى أن اسمه يكاد يغطي على غيره من العلماء . إلا أن غالبية الناس في عصرنا لا يعرفون عن هذا العالم سوى اسم خليل، أو سيدي خليل، ويظنونه مغربيا أو تونسيا أو جزائريا .

وعند الفقهاء والأئمة وطلبة الزوايا المشتغلين بحفظ مختصره وشرحه، يطلقون تسمية سيدي خليل أو الشيخ خليل، ويريدون بها المختصر ذاته . فمن هو الشيخ خليل؟ وما هي آثاره وخصاله؟

اسمه ونسبه : هو خليل ابن إسحاق بن موسى بن شعيب، يكنى : أبو محمد، ويعرف بالجندي، وبأبي المودة ضياء الدين .

مولده ونشأته : ولد الشيخ خليل بن إسحاق بأرض الكنانة مصر وبها ترعرع وأخذ العلم . وقد نشأ في بيئة صالحة هيأت له المحيط الملائم والظروف المواتية نحو الطريق القويم الذي سلكه في حياته الدينية والعلمية، إذ كان أبوه رجل فضل وصلاح، يلزم العلماء ويأخذ منهم، وهو الذي وجه ابنه تلك الوجهة العلمية والخلقية في حياته، وأنبتة نباتا حسنا .

بداية أمره في العلم : تميز الشيخ خليل منذ صغره بالفطنة والذكاء والاجتهاد وحب الإطلاع، فأخذ العلم على يد البرهان الرشدي في العربية والأصول، ودرس الفقه المالكي على يد الشيخ المنوفي، وختم عليه ابن الحاجب قراءة، كما سمع من عبد الرحمن بن الهادي، وقرأ بنفسه على البهاء عبد الله بن خليل المالكي، وعلى شيوخ غيرهم ...

وكان والده حنفي المذهب، وبسبب ملازمته وخدمته للشيخين : أبي عبد الله بن الحاج صاحب المدخل، وعبد الله المنوفي، وجه ابنه لدراسة فقه مالك رحمته الله فتخرج عالما بفقه أهل المدينة .

وكان لشيخه المنوفي تأثير واضح على وجهته العلمية، فقد حكى عن نفسه أنه كان في حال صغره قرأ سيرة الأبطال، ثم شرع في غيرها من الحكايات، ولم يطلع عليه أحد من الطلبة . فقال له الشيخ عبد الله : يا خليل، من أعظم الآفات السهر في الخرافات . قال : فعلمت أن الشيخ علم بحالي، وانتهيت من ذلك الحين . جهاده في العلم : اشتغل الشيخ خليل بعد وفاة شيخه المنوفي بتدريس طلبته بعده، واتخذ من التعليم مهنة أساسية طول حياته، لذلك انتظم في تدريس الفقه المالكي بالشيخونية، وهي أكبر مدرسة في مسر في ذلك الوقت . وكان صدرا في علماء القارة، جمع بين العلم والعمل، وفاق أقرانه في الفقه والحديث والعربية .

عرف بالاجتهاد وأصالة البحث والمشاركة في مختلف الفنون من فقه ولغة وفرائض وغيرها، وكان لا ينام سوى زمتا سيرا بعد طلوع الفجر ليريح النفس من جهد المطالعة والكتب . ولشدة شغله المذكور، فقد حكى عنه أنه أقام عشرين سنة لم ير النيل بمصر .

هذا، وقد بارك الله في عمره لما أُقبل على نشر العلم، فنفخ به للمسلمين، وتخرج على يديه جماعة من الفقهاء حملوا مشعل الهداية والتعليم بعده، كما خلف آثارا فقهية جليلة ظلت مرجعا أساسيا لطلبة العلم على مر العصور ولا زالت .

تواضعه وزهده : وفي حياته المعيشية كان الشيخ خليل زاهدا بمعنى الكلمة، مقتصدا في أكله وشربه، منقبضا عن أهل الدنيا، يلبس زي الجند المتقشفين . وقد أجمع معاصروه من أهل العلم على فضله وديانته .

وكان من أهل الصلاح والكشف، ومن ذلك ما روي عنه أنه مرّ بطباخ يدلس، يبيع لحم الميتة، فكاشفه وزجره، فأقرّ وتاب على يديه .

وعرف أيضا بتواضعه وخدمته لشيخه ووفائه لهم . فقد جاء يوما لمنزل أحدهم، فوجد الكنيف مفتوحا ولم يجد الشيخ، فقبل له : إنه شوشه هذا الكنيف، فذهب ليأتي بمن ينقيه، فقال الشيخ خليل : أنا أولى بتنقيته، فشمّر ونزل . فجاء الشيخ فوجده على تلك الحال والناس قد حلقوا عليه تعجبا من فعله . فقال : من هذا ؟ قالوا : خليل . فاستعظم ذلك، ودعا له عن قريحة صادقة، فنال بركة ذلك، ووضع الله البركة في عمره .

جهاده باللسان والسيف : كان رحمه الله من العلماء العاملين، يلبس الثياب القصار ويمشي بين الناس في الخير، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر . وسجل عنه التاريخ أنه كان ملتزما بصفة دائمة بلباس الجند، لانتسابه لأجناد الحلقة المنصورة، سالكا طريق سلفه وقرابته في الجندية، وهذا يعني استعداداه الدائم للجهاد في سبيل الله .

حكى الناصر التنسي قاضي القضاة بمصر والإسكندرية أنه اجتمع به حين أخذت الإسكندرية في سنة 770هـ، وكان ينزل من القاهرة مع الجيش لاستخلاصها من أيدي العدو .

مؤلفاته : خلف الشيخ خليل جملة من المؤلفات في الفقه واللغة، هي :

أ- شرح مختصر بن الحاجب في الفقه، وهو المعروف بالتوضيح، يعتبر من أشهر كتبه وأنفعها وقد اعتمد عليه أهل العلم شرقا وغربا، واتخذته أئمة المغرب الإسلامي مرجعا أساسيا .

ب- مختصر خليل الذي لم يسبق إليه، وهو زبدة خلاصة فقه أهل المدينة المالكي، وعليه المعول في الفتوى . وضع الله له القبول، فعكف الناس على دراسته وحفظه شرقا وغربا منذ زمانه إلى يوم الناس هذا . ويكفيه شرفا أنه ألف حوله ما يزيد على مائة شرح وحاشية .

ج- ألف منسكا لطيفا متوسطا في الفقه، اعتمده الناس وأخذوا منه؛ ذكر الخطاب أنه يملك نسخة منه أكثرها بخطه .

د- شرح ألفية ابن مالك في اللغة، والتي لي حلم اللؤلؤ .

ه- جمع كتاب (الترجمة) لشيخه المنوفي، وهي تدل على معرفته بالأصول .

وفاته : كانت وفاته رحمه الله في 13 ربيع الأول 776هـ وقيل 767هـ، والأول هو الصحيح . ودفن بالقرافة الكبرى بمصر بجوار شيخه عبد الله المنوفي .
رآه بعض طلبة العلم بعد وفاته في المنام، فقالوا له: ما فعل الله بك ؟ فقال :
غفر لي ولكل من صلي عليّ .

الطاهر، امر

28 جمادى الأولى 1418

30 سبتمبر 1997

مقدمة المصنف

بسم الله الرحمن الرحيم

يَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ الْمُضْطَرُّ لِرَحْمَةِ رَبِّهِ، الْمُتَكْسِرُ خَاطِرُهُ لِقَلَّةِ الْعَمَلِ وَالتَّقْوَى: خَلِيلُ
بْنُ إِسْحَاقَ الْمَالِكِيِّ: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا يُؤَافِي مَا تَزَايَدَ مِنَ النُّعْمِ، وَالشُّكْرُ لَهُ عَلَى مَا
أَوْلَانَا مِنَ الْفَضْلِ وَالْكَرَمِ، لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْهِ، هُوَ كَمَا أَثْنَى عَلَى نَفْسِهِ . وَتَسْأَلُهُ
اللطْفَ وَالْإِعَانَةَ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، وَحَالَ حُلُولِ الْإِنْسَانِ فِي رَمْسِهِ⁽¹⁾.
وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ سَيِّدِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ، الْمَبْعُوثِ لِسَائِرِ الْأُمَمِ، وَعَلَى آلِهِ
وَأَصْحَابِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَتَرْتِيْبِهِ وَأُمَّتِهِ أَفْضَلِ الْأُمَمِ .

وَبَعْدُ : فَقَدْ سَأَلْتَنِي جَمَاعَةُ أَبَانَ⁽²⁾ اللهُ لِي وَلَهُمْ مَعَالِمَ التَّحْقِيقِ⁽³⁾، وَسَلَّكَ بَيْنَا وَبَيْنَهُمْ أَنْفَعَ
طَرِيقٍ : مُخْتَصِرًا⁽⁴⁾ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ⁽⁵⁾ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: مُبَيِّنًا لِمَا بِهِ مِنَ الْفِتْوَى⁽⁶⁾،
فَأَجَبْتُ سُؤَالَهُمْ بَعْدَ الْإِسْتِخَارَةِ⁽⁷⁾، مُشِيرًا ب : (فِيهَا)⁽⁸⁾ لِلْمُتَوَنِّةِ⁽⁹⁾، وَ(يَأْوِلُ)⁽¹⁰⁾ إِلَى
اِخْتِلَافِ شَارِحِيهَا فِي فَهْمِهَا، وَيَا الْإِخْتِيَارِ⁽¹¹⁾ لِلْخَمِي⁽¹²⁾، لَكِنْ إِنْ كَانَ بِصِيغَةِ الْفِعْلِ فَذَلِكَ

(1) - الرمس : أصله الطرح والرمي ، وهو وصف مجازي ، يشير إلى حلول الإنسان في قبره .

(2) - أبان : بمعنى أظهر .

(3) - معالم التحقيق : العلامات التي يستدل بها على نحو الطريق، والمراد بها هنا الأدلة .

(4) - مختصرا : مؤلفا قليل الألفاظ ، موجز العبارات، مع شمول واستيعاب .

(5) - الإمام مالك : هو إمام دار الهجرة، مالك ابن أنس بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي الحميري نسبة إلى حمير، المدني، نسبة إلى المدينة المنورة . وهو فقيه المدينة وإمامها، صاحب المذهب المعروف المنسوب إليه ولد سنة : 93هـ . قال ابن عيينة وعبد الرزاق في حديث أبي هريرة، من قوله ﷺ : [يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم ، فلا يجدون أحدا أعلم من عالم المدينة] ، هو الإمام مالك . كان رحمه الله ثقة ثباتا ورعا، مات بالمدينة في صفر عام 197هـ خلفا للأمة كتابه " الموطأ " الذي هو أصح كتاب بعد كتاب الله .

(6) - لما به الفتوى: يعني به الحكم الذي تجب به الفتوى وهي الإخبار بالحكم الشرعي من غير إلزام

(7) - الاستخارة: يعني بها صلاة الاستخارة المعروفة في السنة ، وهي تعني طلب الحاجة من الله تعالى، عند عدم رجحان أمر على أمر، أو عند عدم تبيين وجه الحق والصواب في قضية ما . ودعاؤها مشهور محفوظ يجده طالبه في كتب السنة والفقه .

(8) - فيها : هو مصطلح خاص بالمصنف، إذا ذكره في مختصره، يريد به المدونة .

(9) - المدونة : هي الكتاب المعروف لفقهاء مالك ومسانله، من تأليف سحنون، وإملاء ابن القاسم، وتأتي في الرتبة الثانية بعد الموطأ .

(10) - أول : أيضا من المصطلحات التي ترد بكثرة في المختصر وهو يشير به لاختلاف شراح المدونة .

(11) - مصطلح الاختيار: يشير به لاختيار الإمام للخمي من الخلاف، أو لاختياره من عند نفسه إذا جاء بصيغة الفعل، أي : اختار .

(12) - اللخمي هو أبو الحسن علي اللخمي نفين صفاقص بتونس، والمتوفى سنة 478 هـ وهو صاحب كتاب التبصرة الذي حاذى به المدونة ، وهو كتاب حسن مفيد ذكر فيه للترجم والمعاني. اشتهر اللخمي بكثرة الأقوال في المذهب المالكي ، وكان جريئا ، لذلك بدأه المصنف ونص على اختياراته ، وربما خرجت اختياراته عن المذهب المالكي .

لاختياريه هو في نفسه، وبالإسم فذلك لاختياريه من الخلاف، وبالترجيح (1) لابن يونس (2)

ككتاب (3) لا ينظر (4) ككتاب (5) القول (6) ككتاب

وحيث قلت: خلاف، فذلك لاختلاف في الشهير، وحيث تكررت قولين أو أقوالاً فذلك لعدم اطلاعي في الفرع على أرجحية مخصوصة.

وأعتبر من المفاهيم مفهوم الشرط (7) فقط. وأشير بـ: صحح أو استحسن إلى أن شيئاً غير الذين قمتهم صحح هذا أو استظهره (8) وبالتردد (9)، لتردد المتأخرين في النقل أو لعدم نص المتقدمين. وبـ: لو (10) إلى خلاف مذهبي.

والله أسأل أن ينفع به من كتبه، أو قرأه أو حصله، أو سعى في شئ منه، والله يعصمنا من الزلل، ويوفقنا في القول والعمل، ثم أعذر لذوي الألباب من التقصير الواقع في هذا الكتاب.

وأسأل بلسان الضرر والخشوع، وخطاب التذلل والخضوع: أن ينظر بعين الرضا والصواب، فما كان من نقص كملوه، ومن خطأ أصلحوه. فقلماً يخص مصنف من الهفوات، أو ينجو مؤلف من العثرات.



- (1) - يشير بالترجيح إلى ما رجحه ابن يونس من الخلاف، وهو مصطلح يرد كثيراً في نصوص المصنف.
- (2) - ابن يونس: هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس الصقلي، كان فقيهاً إماماً فرضياً، وكان ملازماً للجهاد موصوفاً بالنجدة، ألف كتاباً في الفرائض، وكتاباً جامعاً للمدونة أضاف إليها غيرها من الأمهات، توفي سنة 525هـ.
- (3) - مصطلح (الظهور أو استظهر) يشير به لما استظهره الفقيه ابن رشد من الخلاف. وهو من المفردات التي ترد كثيراً في ثنايا المختصر.
- (4) - هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد الجد، فقيه الأندلس وعالم العدوتين، ولد بقرطبة عام 450 هـ/1048م. وبها نشأ وتعلم على يد أعلام الأندلس، ومن أهم مؤلفاته: البيان والتحصيل. توفي سنة 525 هـ/1156م.
- (5) - أما لفظ (قال أو القول) فهو إشارة دائمة إلى اختيار الإمام المازري من الخلاف.
- (6) - المازري: هو محمد بن علي بن عمر التميمي، عاش بين سنوات (453 إلى 536هـ)، وأصله من مازر، وهي مدينة بجزيرة صقلية، أخذ العلم عن الفقيه اللخمي المعروف، وتأثر بالقاضي عبد الوهاب البغدادي، وهو صاحب كتاب: المعلم بفوائد مسلم.
- (7) - المفاهيم ج: مفهوم، وهو ما لم يدل عليه اللفظ بمنطوقه، وإنما يدل عليه بمفهومه والمفهوم قسمان: مفهوم موافقة، ومفهوم مخالفة. ومفهوم المخالفة أن يكون حكم المفهوم مخالفاً لحكم المنطوق، وهو على أقسام.
- (8) - لما عين الأشياخ الأربعة، وما اصطلاح عليه في الدلالة على مختارهم ولم يسعه ترك التنبيه على ما صححه غيرهم من الأقوال أو استحسنته منها، أو مما ظهر له من تلقاء نفسه أخبر هنا أنه يشير إلى مختار غير الأربعة بصحح أو استحسن.
- (9) - التردد: كلمة يشير بها إلى تردد المتأخرين كابن أبي زيد ومن بعده في النقل عن المتقدمين كالإمام مالك وابن القاسم وغيرهما.
- (10) - لو: هذه اللفظة يشير بها إلى الخلاف داخل المذهب، بمعنى وجود قول آخر في المسألة يخالف القول الأول داخل المذهب.



باب الطهارة

المياه، أنواعها، وحكمها

قال تعالى: ﴿ وَيُنزِلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ ﴾ (1).
وقال رسول الله ﷺ: "مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطَّهُورُ" (2).

مدخل للموضوع

يفتح المصنف باب الطهارة ببيان معنى الماء المطلق الصالح للطهارة، ثم يتبعه بذكر أنواع من المياه تلحق بالمطلق في حكم استعماله. وقد جاءت مسائل المصنف متضمنة للأمور الأساسية التالية:

أولاً: تعريف الماء المطلق.

ثانياً: مياه تلحق بالمطلق، مثل: المجموع من الندى، وسور البهيمة، وفضلة الحائض.

ثالثاً: حكم الماء الذي خالطته نجاسة قليلة.

رابعاً: حكم المياه التي تغيرت بما جاورها من دهن أو رائحة أو ملح، أو بشيء يطرح فيها.

خامساً: تغيرات للمياه تسلب طهوريتها. وقد ذكر المصنف أمثلة لها.

سادساً: مياه يكره استعمالها في التطهير مع وجود غيرها.

سابعاً: حكم الماء إذا ولغ فيه الكلب، أو فضل عن شارب خمر، أو حيوان يتغذى بالنجس.

ثامناً: حكم الماء يسقط فيه الحيوان، فيموت بداخله، أو لا يموت، أو يقع ميتاً.

تاسعاً: هل يقبل خبر الواحد في مسألة طهورية الماء وعدمها.

عاشراً: وأخيراً حكم الماء يمر على النجاسة ويتغير أحد أوصافه.

ما هي الطهارة؟

الطهارة لغة النزاهة والنظافة من الأذناس والأوساخ، وتستعمل مجازاً في التنزيه من العيوب.

(1) - الأنفال: آية (11).

(2) - رواه ابن ماجه، وهو عند النسائي بلفظ: (لا يقبل الله صلاة بغير طهور).

وشرعا : صفة حكمية توجب لموصوفها جواز استباحة الصلاة به .
حكمها : وهي واجبة بالكتاب والسنة، لقوله تعالى : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ (1).
 وقوله : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ (2) وقوله ﷺ : " مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطَّهُّورُ " (3) وقوله
 أيضا: " الطَّهُّورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ " (4) .
أقسامها : تنقسم الطهارة إلى قسمين : طهارة من الحدث، وتختص بالبدن، وطهارة
 من الخبث، وتكون في البدن والثوب والمكان . وأنواعها أربعة : وضوء وتيمم وغسل،
 وإزالة نجاسة .
 والمطهرات أربعة : ماء، وتراب، ودابغ لجلد الميتة، وانقلاب الخمر خلأ بنفسها .

النجاسة

تعريفها:

لنجاسة صفة حكمية توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة، لو هي صفة تقديرية، تارة تقوم
 بالثوب، فتمنع للصلاة فيه، وتارة تقوم بالشخص، ويقال لها حدث فتمنعه من الصلاة، وقد تطلق
 للنجاسة على الجرم للمخصوص ، كالدم والبول ونحوهما .



(1) - المدثر - آية (4) .
 (2) - المائدة - آية (6) .
 (3) - رواه ابن ماجة وغيره .
 (4) - رواه مسلم .



الماء المطلق

تخريفه وأنواعه

يُرْفَعُ الْحَدَثُ وَحُكْمُ الْخَبَثِ بِالْمُطْلَقِ

قال المصنف رحمه الله:

المعنى: أن الحدث وهو الوصف المانع من الصلاة المترتب على أعضاء الوضوء أو الغسل، وكذلك الخبث وهو ذات النجاسة، وحكمها: أي الباقي بعد زوال عين النجاسة، لا يرفعان ولا يُزالان (أي الحدث وحكم الخبث) إلا بالماء المطلق الطهور، لقوله ﷺ: "مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ".

وَهُوَ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ اسْمُ مَاءٍ بِلاَ قَيْدٍ

المعنى: أن الماء المطلق هو ما صح أن يقال له ماء، دون قيد زائد، فيخرج من ذلك ما لا يصدق عليه اسم ماء إلا بقيد نحو ماء الورد، وماء الزهر، وماء الريحان . قال الخرشي: ودخل في تعريف المؤلف للمطلق ما إضافته ببيان كماء المطر وما أضيف لمحلّه، كماء السماء، والآبار والعيون والبحر، فقد انعقد الإجماع على جواز التطهير به (1).

والخلاصة أن الماء المطلق هو ماء طهور: أي طاهر في نفسه، مطهر لغيره، قال تعالى: ﴿ وَيُنزِلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ ﴾ (2). وقال أيضا: ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ (3). وقال ﷺ: "هُوَ الطُّهُورُ مَاؤُهُ الْحَلُّ مَيْتَهُ" (4).

وَإِنْ جُمِعَ مِنْ نَدَى

هذا بيان لما يشمله الماء المطلق من أصناف، قد يتوهم أحدنا أنه لا يشملها . ويقصد به البلل النازل من السماء آخر الليل على ورق الشجر أو الزرع وغيرهما، فهو

(1) - شرح الخرشي على خليل . 1 / 64 .

(2) - الأنفال : آية (11).

(3) - الفرقان : آية (48).

(4) - رواه مالك وأبو دلود ولساني وابن ماجة والترمذي ، وقال للحديث حسن صحيح .

مطلق يرفع الحدث وحكم الخبث كماء السماء . وطهورية ماء السماء دليلها القرآن كما سبق، وقول سعد ابن أبي وقاص رضي الله عنه فيما رواه البيهقي : " لَقَدْ رَأَيْتَنِي مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي مَاءٍ مِنَ السَّمَاءِ، وَإِنِّي لِأَدْلِكُ ظَهْرَهُ وَأَغْسِلُهُ " .

أَوْ ذَابَ بَعْدَ جُمُودِهِ

المعنى : وإن كان ذلك المطلق جامدا كالثلج والجليد والبرد، ثم أذيب على النار، أو ذاب بشمس، فهو أيضا طهور يصح التطهر به، لحديث عائشة (رضي الله عنها) عند البخاري ومسلم والبيهقي، واللفظ له، قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعوذ فيقول : " اللَّهُمَّ اغْسِلْ قَلْبِي بِالْمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالتَّبَرَدِ " .

التطهر بسور الحيوان وغيره

قال المصنف :

أَوْ كَانَ سُورَ بَهِيمَةٍ

هذه الجملة : وما قبلها وما بعدها معطوف بعضها على بعض، وحكمها واحد، وهو جواز التطهير بالمياه المذكورة . والمعنى هنا : أن ما بقي من ماء بعد شراب البهيمة طهور، لما رواه مالك في الموطأ أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج في ركب فيهم عمرو بن العاص رضي الله عنه حتى وردوا حوضا، فقال عمرو بن العاص لصاحب الحوض : يا صاحب الحوض، هل ترد حوضك السباع ؟ فقال عمر بن الخطاب : " يا صاحب الحوض لا تخبرنا، فإننا نرد على السباع وترد علينا " . ولحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه عند البغوي، أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل : أيتوضأ بما أفضلت الحمر؟ قال : " نَعَمْ " . وَيَمَا أَفْضَلْتِ السَّبَاعَ كُلَّهَا " والحديث رواه الشافعي والدار قطني والبيهقي .

أَوْ حَائِضٍ أَوْ جُنُبٍ

المعنى : أن فضلة شراب الحائض أو الجنب طهور، يصح استعماله ولا حرج في ذلك، بدليل ما أخرجه ابن خزيمة من حديث عائشة (رضي الله عنها)، قالت : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم "

***** الطهارة *****

يُؤْتَى بِالْإِنَاءِ قَابِئاً فَاشْرَبُ وَأَنَا حَائِضٌ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْإِنَاءَ فَيَضَعُ قَاهُ عَلَى مَوْضِعِ فِيٍّ، وَيَأْخُذُ الْعِرْقَ قَاعِضُهُ، ثُمَّ يَضَعُ قَاهُ عَلَى مَوْضِعِ فِيٍّ " وهو حديث إسناده صحيح .

قال ابن خزيمة : لو كان سور الحائض نجسا لما شرب ﷺ ماءً نجسا غير مضطر إلى شربه .

قال الفقهاء : إن الماء الباقي بعد شراب الحائض أو الجنب يصح استعماله حتى ولو كانا كافرين، أو شاربي خمر (1) .

أَوْ فَضْلَةَ طَهَارَتِهِمَا

ضمير المثنى يعود على الحائض والجنب، بمعنى أن ما فضل من الماء بعد تطهرهما طهور، يصح للغير التطهر به، ولا تأثير لما تساقط منهما في الإناء على المشهور، وسواء نزل في الماء أو اغترفا منه .

ودليل المسألة ما رواه ابن عباس (رضي الله عنهما) أن النبي ﷺ كان يغتسل بفضل ميمونة (رضي الله عنها)(2) .

ولأصحاب السنن : اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة، فجاء يغتسل منها فقالت : إني كنت جنباً، فقال : " إِنْ الْمَاءَ لَا يَجْتَبُ " . وصححه الترمذي وابن خزيمة .

اختلاط كثير الماء بالنجاسة

أَوْ كَثِيراً خُلِطَ بِنَجِسٍ لَمْ يُغَيِّرْهُ

قال المصنف :

معطوف على ما قبله، وتابع له في الحكم . ومعناه : أن الماء الكثير الزائد على مقدار أنية الوضوء والغسل إذا خولط بشيء نجس وأولى بطاهر، ولم يتغير أحد أوصافه (ريحه أو طعمه أو لونه)، فلا يسلب طهوريته، لقوله ﷺ : " إِنْ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ " (3) . ولحديث أبي أمامة الباهلي ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ " إِنْ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ " (4) .

(1) - انظر الخرشي - 66/1

(2) - أخرجه في بلوغ المرام وقال : أخرجه مسلم .

(3) - أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجة .

(4) - أخرجه ابن ماجة .

ولهذا رجع الفقهاء أن الماء القليل إذا سقطت فيه النجاسة القليلة ولم تغير أحد أوصافه فهو طهور (1) أيضا .
قال في فقه السنة : وإلى هذا ذهب ابن عباس وأبو هريرة والحسن البصري وابن المسيب وعكرمة وابن أبي ليلى والثوري وداود الظاهري والنخعي ومالك وغيرهم، وقال الغزالي : "وددت لو أن مذهب الشافعي في المياه كان كمذهب مالك" (2) .

أَوْ شَكَّ فِي مُغَيِّرِهِ هَلْ يَضُرُّ

هنا يقصد أن المكلف الذي يريد التطهير بماء، ودخله شك في مغیره هل هو نجاسة، أم شيء طاهر، أم هو متغير من أصله (معدن مثلا)، فيحمل في هذه الحالة على الأصل وهو الطهورية، عملا بالقاعدة الفقهية التي تقول : " اليقين لا يرفع بالشك " . ويؤيد هذا قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث السابق : " إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ " (3) .

تغير الماء بما يجاوره

قال المصنف :

أَوْ تَغَيَّرَ بِمُجَاوِرِهِ

قد يتغير ريح الماء المطلق برائحة ورد مجاورة وغير مخالطة، أو برائحة جيفة لم يصل إليها ماؤها، فلا يضر ذلك التغير، ويبقى الماء على طهوريته .
وأما اللون والطعم فلا يتغيران بالمجاورة، ولا اعتبار لهما هنا، ودليل ذلك الحديث السابق : " إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ " .

وَإِنْ بَدَّهْنٍ لِأَصَقَ

مبالغة من المصنف في تأكيد بقاء الماء على طهوريته، بما يلاصق سطحه من زيت وشحم ودهن، دون أن يمتزج به .
وإلى هذا ذهب ابن عطاء الله وابن بشير وابن الحاجب وابن راشد وخليل وارتضاه الخطاب (4) وحكم المسألة مستفاد من عموم الحديث السابق " إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ " ،

(1) - انظر منح الجليل 32 / 1 .

(2) - فقه السنة 19 / 1

(3) - رواه أحمد والشافعي وأبو داود والنسائي والترمذي وحسنه .

(4) - منح الجليل شرح مختصر خليل - 32 / 1

***** الطهارة *****

بل ويدل عليه من السنة قول أم هانئ بنت أبي طالب (رضي الله عنها) "نَحَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْقَيْحِ وَهُوَ فِي قُبَّةٍ لَهُ، فَوَجَدْتُهُ قَدْ اغْتَسَلَ بِمَاءٍ كَانَ فِي صَحْفَةٍ فِيهِ أَثَرُ الْعَجِينِ، فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي الضُّحَى" (2).

أَوْ بِرَائِحَةِ قَطْرَانَ وَعَاءِ مُسَافِرٍ

المعنى: أن الماء إذا تغير ريحه بما بقي في الوعاء من قطران، ولم يتغير لونه ولا طعمه فهو طهور يجوز الوضوء منه، وسواء كان الوعاء للمسافر أو المقيم، فالحكم سواء. وهذا كله إن لم يكن القطران دباغاً، فإن كان دباغاً للإناء، لم يضره تغير أحد أوصافه أو جميعها.

والقطران: مادة تتحلب من شجر يسمى الأبهل، فيطبخ فتهاً به الإبل الجربي، فيحرق الجرب بحرّه وحدته والجلد... ومن شأنه أن يسرع فيه اشتعال النار، وقد يستسرج به، وهو أسود منتن الريح (3).

قال الحطاب: وهو عصارة شجرة الأبهل، وهو العرعر، وشجر الأرز يطبخ فيتحلل منه القطران (4).

قال صاحب الطراز: إن رائحة القطران إذا بقيت في الإناء فلا بأس به، ولا يستغنى عنه عند العرب وأهل البوادي (5).

ونقل في التوضيح عن ابن راشد أنه قال: رأيت لبعض المتأخرين أنه رأى في القرب التي يسافر بها إلى الحج وفيها القطران، فيتغير الماء أن الوضوء به جائز للضرورة (6).

أَوْ بِمُتَوَلِدٍ مِنْهُ

يريد هنا أن الماء إذا تغير بشيء متولد منه، مثل الطحلب (الخضرة التي تعلق

(1) - انظر مواهب الجليل - 55/1

(2) - المحلى - 193/1

(3) - الكشف للزمخشري - ص 384/385

(4) - مواهب الجليل - 56/1

(5) - انظر مواهب الجليل - ج 1 - ص 55.

(6) - مواهب الجليل - 56/1

الماء)، والخز (وهو ما ينبت في جوانب الجدران الملاصقة للماء)، فلا يسلب طهوريته، سواء تغير لونه أو طعمه أو ريحه أو الجميع .

ودليل المسألة قول رسول الله ﷺ في البحر: "هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الحِلُّ مَيْتُهُ" (1).

قال ابن يونس : حكم رسول الله ﷺ للماء بالطهر إلى أن يتغير أحد أوصافه . وقال عبد الوهاب : إلا ما لا ينفك عنه غالباً مما هو قراره أو متولد عنه، كما لو تغير بطين أو جرى على كبريت، أو تغير لطول مكث، أو بالطحلب، لأنه متولد عن مكثه (2) .

حكم اختلاط الملح بالماء

قال المصنف :

أَوْ بِقَرَارِهِ كَمِلْحٍ

معنى المسألة: أن الماء إذا تغير بما لا ينفك عنه غالباً، وهو من قرار الأرض، فلا يضره ذلك، ويبقى على أصله . وقد مثل المصنف لذلك بالملح، ويدخل تحت طائفة التشبيه : المغره والكبريت والشب والزرنيخ والتراب والنحاس والحديد، لما ثبت أنه عليه الصلاة والسلام " كان يتوضأ من إناء صفر "، ومعلوم أنه يتغير به الماء، وكان عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه يسخن الماء في إناء صفر (3) وفي الحطاب، وكان ابن عمر (رضي الله عنهما) يسخن له الماء في إناء صفر .

قال الزرقاني : ووجه تمثيل المصنف بالملح دون غيره، أنه لما كان من جنس الطعام، كان أشد مما هو من جنس الأرض، فلذا اعتنى به (4) .

أَوْ بِمَطْرُوحٍ - وَلَوْ قَصْدًا - مِنْ تُرَابٍ أَوْ مِلْحٍ

يعني أن المطلق إذا تغير بما طرحه فيه آدمي أو ريح من تراب أو ملح وكبريت وغيرها، فلا يضره ذلك، ويبقى على طهوريته على المشهور . وأشار المصنف بلو إلى قول في المذهب وهو للمازري، يرى أن للمطروح قصدا يسلب طهورية الماء .

يدل على عدم سلب الطهورية ما قالته أم هاني بنت أبي طالب (رضي الله عنها): "نَخَلْتُ عَلَى

(1) - رواه مالك وأصحاب السنن .

(2) - التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 56

(3) - شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل - ج 1 - ص 11 .

(4) - شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل - ج 1 - ص 11 .

***** الطهارة *****

لَنَبِيِّ ﷺ يَوْمَ لَفَّحَ وَهُوَ فِي ثُبَّةٍ لَهُ، فَوَجَدْتُهُ قَدْ اغْتَسَلَ بِمَاءٍ فِي صَحْفَةٍ لِي لَأَرَى فِيهَا أَثَرَ لَعِينٍ، فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي الضَّحَى " (1).

وَالأَرْجَحُ السَّلْبُ بِالمَلْحِ

يقصد المصنف هنا بمصطلح الأرجح، ما اختاره ورجحه للفقهاء ابن يونس من خلاف المتقدمين، والمعنى أن الأرجح عند ابن يونس سلب طهورية الماء بالملح المطروح فيه قصداً إن غير أحد أوصافه طبعاً، سواء كان مصنوعاً أو معدنياً، وهو ضعيف، والصحيح عدم سلب طهوريته، لكون الملح يذوب في الماء، ولأن رسول الله ﷺ قال في البحر: " هُوَ الطَّهْوَرُ مَاؤُهُ الحِلُّ مَيْتَتُهُ " (2)، ومعلوم أن ماءه ملح أجاج .

وإن اعتبرناه طعاماً، فهذه أم هانئ بنت أبي طالب (رضي الله عنها) قالت: " دَخَلْتُ

عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الفَتْحِ وَهُوَ فِي ثُبَّةٍ لَهُ، فَوَجَدْتُهُ قَدْ اغْتَسَلَ بِمَاءٍ فِي صَحْفَةٍ لِي لَأَرَى فِيهَا أَثَرَ العَعِينِ، فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي الضَّحَى " (3).

وَفِي الإِتِّفَاقِ عَلَى السَّلْبِ بِهِ إِنْ صُنِعَ تَرَدُّدٌ

حاصل المسألة: هناك خلاف بين الفقهاء حول الملح المصنوع، هل يسلب طهورية الماء أم لا يسلبها؟ ويقصد بالقول (تردد) أن المتأخرين ترددوا في النقل عن المتقدمين، ولم يتفقوا على السلب من عدمه .

قال الشيخ عليش: والراجح عدم السلب بهما (4). (أي بالمعدني والمصنوع) .
وقال الخرشي: والمذهب عدم السلب بما تغير من الملح المطروح ولو قصداً، صنع أم لا (5).

هذا وكان النبي ﷺ يغتسل وهو جنب ويغسل رأسه بالخطمي، وهو ورق يدق ويغسل به الرأس، وأمر النبي ﷺ الذي وقصته (كسرتة) ناقته وهو محرم بماء وسدر، وأمر قيس بن عاصم حين أسلم أن يغتسل بماء وسدر (6). ومعلوم أن الملح يذوب في الماء، ويمكن الاغتسال به مثله مثل الثلج يغتسل به بعد إذابته .

(1) - المحلي - ج 1 - ص 193 .

(2) - الموطأ .

(3) - المحلي - ج 1 - ص 193 .

(4) - منح الجليل - ج 1 - ص 34 .

(5) - الخرشي على خليل - ج 1 - ص 69 .

(6) - انظر الفقه الإسلامي وأدلته - ج 1 - ص 119 .

بم يتنجس الماء؟

قال المصنف:

لَا بِمُتَغَيِّرٍ لَوْنًا أَوْ طَعْمًا أَوْ رِيحًا بِمَا يُفَارِقُهُ غَالِبًا مِنْ طَاهِرٍ أَوْ نَجِسٍ .

استثنى من الماء المطلق هنا الماء الذي تغير أحد أوصافه الثلاثة . والمعنى لا يرفع الحدث وحكم الخبث بالماء الذي تغير طعمه أو لونه أو ريحه بما يفارقه غالباً من طاهر كاللبن والزعفران، أو نجس كبول ودم . ومعنى غالباً : كثيراً . لما رواه رشدين بن سعد عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لَا يُنَجِّسُ الْمَاءَ شَيْءٌ إِلَّا مَا عَيَّرَ رِيحَهُ أَوْ طَعْمَهُ " (1) .

وعند ابن ماجة: " إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ " .
وفي لفظ آخر: " الْمَاءُ طَهُورٌ إِلَّا إِنْ تَغَيَّرَ رِيحُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ بِنَجَاسَةٍ تَحْدُثُ فِيهِ " (2) .

قال في منهاج المسلم : وهو ضعيف، وله أصل صحيح، والعمل به عند عامة الأمة الإسلامية (3) .

وقال في شرح بلوغ المرام : اتفق المحدثون على تضعيف هذا الحديث، وسبب تضعيفه أنه من رواية رشدين بن سعد، وهو متروك الحديث، إلا أن قوله: " إن الماء لا ينجسه شيء " قد ثبت مثله في حديث بئر بضاعة، وهو صحيح، فالتضعيف خاص بالاستثناء، وهو قوله: " إلا أن تغير ريحه أو طعمه أو لونه بنجاسة تحدث فيه " لا أصل الحديث فإنه ثابت كما علمت . ومع أن العلماء أجمعوا على تضعيف رواية الاستثناء، فقد أجمعوا على القول بحكمها، إذ أنهم اتفقوا على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت له طعماً أو لونا أو ريحا فهو نجس، فكان الإجماع هو الدليل على نجاسة ما تغير أحد أوصافه لا هذه الزيادة (4) . وقد حكى الشوكاني على هذا الإجماع في نيل الأوطار (5) .



(1) - الدار قطني .

(2) - البيهقي .

(3) - منهاج المسلم لأبي بكر الجزائري - ص 171 .

(4) - فقه الإسلام، شرح بلوغ المرام للحافظ ابن حجر العسقلاني، تأليف عبد القادر شيبه الحمد - ج 1 - ص .

(5) - مواهب الجليل من أدلة خليل - ج 1 - ص 22 .

***** الطهارة *****

كَدْهِنٍ خَالَطَ أَوْ بُخَارٍ مَصْطَكِي

هذان مثلان ضربهما المصنف للطاهر الذي تغير أحد أوصافه، ومعناهما أن الماء إذا تغير أحد أوصافه بالدهن الممازج له فإنه يسلبه الطهورية، وكذا إذا مزجه بخان المصطكي⁽¹⁾، التي يبخربها .

والملاحظ أن الدهن قد يكون طاهرا، وقد يكون نجسا، ونفس الحكم ينطبق على بخار المصطكي، فإن كانت طاهرة فبخارها طاهر، وإن كانت نجسة فبخارها نجس .
حكى ابن المنذر قال : أجمع أهل العلم أن الماء القليل والكثير إذا وقعت نجاسة فغيرت للماء طعما أو لونا أو ريحا أنه ينجس مادام كذلك⁽²⁾ .

وَحُكْمُهُ كَمُغْيِرِهِ

يريد المصنف هنا - زيادة في التوضيح - أن حكم الماء المتغير يتبع حكم مغیره، فإن كان المغير طاهرا، فالماء طاهر غير طهور، بمعنى يصلح للاستعمال في العادات من طبخ أو شرب، ولا يصلح للعبادات . وإن كان المغير نجسا، فالماء الذي تغير أحد أوصافه به نجس بالضرورة، ولا يصلح للعبادات ولا العبادات . قال تعالى يصف اللبن :
﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبْنَا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ ﴾⁽³⁾، فنص على أنه للشرب لا لغيره . وقال يصف الماء : ﴿ وَيُنزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ ﴾⁽⁴⁾، فنص على التطهير والغسل به، وعلى هذا فمتى اختلط الماء بالطعام وتغير منه لونه أو طعمه أو ريحه لا يجوز التطهير به، لكونه أصبح طعاما . فعن الحسن البصري أنه قال : لا يتوضأ بالنبيد ولا اللبن⁽⁵⁾ .



(1) - المصطكي عقر أو حبوب توضع في المبخرة فوق الماء ويتبخر بها .
(2) - المغني لابن قدامة - ج 1 - ص 20 .
(3) - النحل : آية : 66 .
(4) - الأنفال : الآية : 11 .
(5) - البيان والتحصيل - ج 1 - ص 181 .

حدكم تغير مياه الآبار

قال المصنف :

وَ يَمْرُؤُ تَغَيَّرُ بِحَبْلِ سَائِيَةٍ

العبرة تعني أن حبل بئر السانية يسلب للماء طهوريته إذا كان التغير فاحشا. وحبل السانية : هي بئر ذات دولاب، وتسمى في عرف أهل مصر ساقية . ومثلها سائر الآبار، وسائر الحبال والدلاء التي ينزع بها الماء، إن كانت من غير أجزاء الأرض، كليف وحلفاء وخوص وجلد، فإن كانت من أجزائها كحديد ونحاس وفخار، فلا يضر التغير به، ولو كان كثيرا فاحشا .

واعتبارا بخبر بئر بضاعة ونصه : قيل للنبي ﷺ يا رسول الله إنك تتوضأ من بئر بضاعة، وهي بئر تلقي فيها الحيض ولحوم الكلاب وعذر الناس؟! فقال : " الماء طهور لا ينجسه شيء " (1)، فلا نرى وجاهة في القول بأن حبل السانية ينجس ماء البئر ولو تغير تغيرا فاحشا .

كَغَدِيرِ بَرَوْتٍ مَاشِيَةٍ

تشبيهه بما قبله في سلب طهورية الماء، أي فكذلك يسلب روث الماشية وأبوالها طهورية ماء الغدير، وهو ما تركه السيل في محل منخفض، ثم شربت منه الماشية وتركت به أرواثها وأبوالها، وسواء هنا كان التغير فاحشا كثيرا أم يسيرا، فهو سواء في الحكم بسلب الطهورية .

ويشهد لذلك ما رواه ابن غانم في المجموعة عن مالك في غدير تردها الماشية، فتبول فيها وتروث، فتغير طعم الماء ولونه. قال: لا يعجبني الوضوء به ولا أحرمه . وذكر ذلك الباجي في المنتقى (2).

ودليل المسألة من الحديث قول أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : " لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري، ثم يغتسل فيه " (3).

(1) - رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي .

(2) - انظر مواهب الجليل من أدلة خليل - ج 1 - ص 22 / 23 .

(3) - رواه الجماعة، واللفظ للبخاري .

***** الطهارة *****

أَوْ بِئْرٍ بَوْرَقٍ شَجَرٍ أَوْ تَبْنٍ

معطوف على ما قبله، ويعني أن ماء البئر إذا تغير كثيرا أو قليلا بورق الشجر أو التبن، أو ألقته الريح به، فليس طهورا .

ولكن ما ثبت به الحديث الصحيح غير هذا، فقد قيل للنبي ﷺ : يا رسول الله ! إنك تتوضأ من بئر بضاعة، وهي بئر تلقى فيها الحيض، ولحوم الكلاب، وعذر الناس؟ فقال : " الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُجَسُّهُ شَيْءٌ " (1) . ولأن ماء البئر متجدد، وليس من السهل سلب طهوريته بخلاف الغدير .

وَالْأَظْهَرُ فِي بئرِ الْبَادِيَةِ بِهِمَا الْجَوَازُ

المعنى : واستظهر أو اختار ابن رشد من قولي الإمام مالك جواز التطهر من الحدث وحكم الخبث من بئر البادية التي تغير ماؤها بورق شجر أو تبن لعسر الإحتراز منهما فيها، وهذا هو المعتمد، لقوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (2) . قال في الطراز : وهو قول أصحابنا العراقيين وأبي حنيفة والشافعي، لأنه لا يمكن الإحتراز منه (3) .

وَفِي جَعَلِ الْمُخَالَطِ الْمُوَافِقِ كَالْمُخَالَفِ نَظْرٌ

يتساءل المصنف هنا عن حكم الماء الذي خالطه ما يفارقه غالبا ولكنه موافق له في لونه وطعمه وريحه، كماء حطب العنب، وماء ورد ذهبته أوصافه... إلخ، هل نعتبره مخالفا للمطلق، ونحكم بسلب طهورية ذلك الماء الذي خالطه، أو لا نجعله كالمخالف فنحكم ببقاء الطهورية؟ وأجاب على هذا التساؤل بقوله : (نَظْرٌ)، أو تردّد وتوقف لابن عطاء الله، والظاهر أن الماء يبقى على طهوريته إن خالطه طاهر موافق . ولكن ابن فرحون وأبا علي ناصر الدين جزما بنجاسة الماء الذي خالطه بول مريض مثلا بصفة الماء (4) . ومعنى ذلك أن التوقف والتردد مقصور على المخالط الطاهر لا على المخالط النجس، والحديث يرشد إلى أن مثل هذا الماء

(1) - رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي .

(2) - الحج - آية 78 .

(3) - الخرشي على خليل - ج 1 - ص 72 .

(4) - منح الجليل - ج 1 - ص 37 .

يحكم له بالطهورية . فعن أبي أمامة الباهلي أن النبي ﷺ قال: " لا يُتَجَسُّ الْمَاءَ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَيَّرَ رِيحَهُ أَوْ طَعْمَهُ " (1) وفي لفظ " إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ " (2) .

وَفِي التَّطَهِيرِ بِمَاءٍ جُعِلَ فِي الْفَمِ قَوْلَانِ

لحدهما: وهو القول بجواز التطهر بماء جعل في الفم، رواه موسى بن معاوية عن ابن القاسم . والقول الثاني، وهو المنع، رواه أشهب عن مالك في العتبية . لكنهما اتفقا على أنه لو تحقق التغير لأثر (3) . ولكن حديث النبي ﷺ جاء فيه : " بَرَقَ فِي ثَوْبِهِ وَحَكَّ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ " (4)، وهو يدل على طهارة لعاب الأدمي، وعليه فلا يضر اختلاطه بالماء . وكان جرير يقول لأهله : توضئوا من هذا الذي أدخل فيه سواكه (5) . أي كان يغمس رأس سواكه في الماء بعد أن يستاك به ، يقول لأهله توضئوا بفضله، وإنما أراد أن صنيعه ذلك لا يغير الماء ولا يرى به بأسا (6) .

ما يكره من المياه

قال المصنف :

وَكَرِهَ مَاءٌ مُسْتَعْمَلٌ فِي حَدَثٍ

لما ذكر الشيخ ما يباح التطهير به من المياه وما يمنع، شرع في بيان ما حكمه الكراهة ابتداء من المسألة التي بين أيدينا، والكراهة هنا لا تنافي أن الماء طهور، ولكن يكره استعماله مع وجود غيره، ومراعاة للخلاف . ومعنى المسألة : أن الماء المستعمل في رفع الجنابة أو الإستنجاء، وهو ما تقاطر من العضو بعد غسله، أو ما غسل فيه العضو، يكره لآخر أن يستعمله في رفع حدث أو حكم خبث أو طهارة مسنونة كغسل جمعة، مع وجود غيره، فإذا لم يوجد غيره انتفت الكراهة .

(1) - الدارقطني .

(2) - ابن ماجة .

(3) - نظرمواهب لجليل - ج1 - ص 65 للحطب .

(4) - أخرجه أبو داود -

(5) - أخرجه للدارقطني، قل فيه : ها سناد صحيح

(6) - انظر التعليق المغني على الدارقطني م1 - ص 40 .

***** الطهارة *****

قال الخرقى: ولا يتوضأ بماء قد وضئ به. قال ابن قدامة: وبه قال الأوزاعي، وهو المشهور عن أبي حنيفة، وإحدى الروايتين عن مالك، وظاهر مذهب الشافعي (1).
وحديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه: "إِنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ" (2) شاهد على طهارة هذا النوع من المياه وما سيذكر بعدها، إلا أن الكراهة المذكورة هنا مراعاة لخلاف خارج المذهب.

وَفِي غَيْرِهِ تَرَدُّدٌ

أي وفي كراهة استعمال ماء استعمل في غير حدث وحكم خبث، مثل الماء المستعمل في الأوضية والإغتسالات المستحبة والمسنونة وغسلة ثانية وثالثة لوجه ويدين ورجلين، وجوازه تردد للمتأخرين لعدم النص عليه من المتقدمين.
ونحن نميل إلى القول بعدم الكراهة، لأننا حصلنا من السنة على ما يوافق ذلك، فقد جاء في مغني المحتاج: أن السلف الصالح كانوا لا يحترزون عن ذلك، ولا عما يتقاطر عليهم منه، وفي الصحيحين: "أَنَّهُ صلى الله عليه وسلم عَادَ جَابِرًا فِي مَرَضٍ فَتَوَضَّأَ وَصَبَّ عَلَيْهِ مِنْ وُضُوئِهِ" (3).

وَيَسِيرٌ : كَأَنِّي سِرٌّ وَغُسْلٌ بِنَجْسٍ لَمْ يُغَيَّرْ

أي وكره استعمال ماء يسير راكد مع وجود غيره إذا خلط بنجس فوق القطرة ولم يغير شيئاً من أوصافه.
ومثال الماء اليسير عند مالك رحمه الله آنية الوضوء وإناء الغسل.
قال الفقهاء: وإن استعمل المكروه وصلى به، فلا إعادة عليه، لأن حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه جاء فيه: يا رسول الله أنتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر تلقي فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن؟ فقال: "إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ" (4)، وفيه دلالة على جواز استعمال مثل تلك المياه إن لم يوجد غيرها، مع الملاحظة أن بئر بضاعة كان ماؤها كثيراً، ومسألتنا تذكر الماء القليل الذي وقعت فيه نجاسة قليلة ولم تغيره.

(1) - مواهب الجليل من أدلة خليل - ج 1 - ص 23.

(2) - رواه ابن ماجة والدارقطني والبيهقي.

(3) - مغني المحتاج للشربيني - ج 1 - ص 20.

(4) - رواه أبو داود والترمذي، وصححه.

سُورُ الْكَلْبِ

قال المصنف :

أَوْ وَلَغَ فِيهِ كَلْبٌ

وكره استعمال ماء يسير ادخل فيه الكلب فمه، وحرك لسانه فيه ولو تيقنت سلامة فمه من النجاسة .

ومحل الكراهة هنا إذا وجد ماء آخر طهور، فإن لم يوجد انتفت الكراهة .
ومن المدونة : قال مالك في الإناء يكون فيه الماء يبلغ فيه الكلب، إن توضأ به وصلى أجزاءه . قال : ولم يكن يرى الكلب كغيره .

وقال أيضا: إن ولغ الكلب في إناء فيه لبن فلا بأس بان يؤكل ذلك اللبن . قلت : هل كان مالك يقول بغسل الإناء سبع مرات إذا ولغ الكلب في الإناء في اللبن وفي الماء ؟ قال : قال مالك قد جاء هذا الحديث وما أدري ما حقيقته: قال: وكأنه كان يرى أن الكلب كأنه من أهل البيت وليس كغيره من السباع (1) وسنسط القول في المسألة أكثر أثناء الكلام عن الأعيان الطاهرة والأعيان النجسة .

وَرَأَاكَ يُغْتَسَلُ فِيهِ

الكلام دائما حول ما يكره من المياه، ويتعلق الأمر هنا بالماء غير الجاري، إذ الإغتسال فيه مكروه، وسواء سبقه للغسل فيه غيره أم لا .

وعلل الإمام مالك سبب الكراهة بتقدير الماء وإلى إفساده على من يأتي بعده .
ومحل الكراهة فيما لم يستبحر جدا (أي لم يكن عميقا)، فإن كان عميقا فلا كراهة، ثم أن الكراهة أيضا جاءت مراعاة لخلاف خارج المذهب، وحملا للنهي الوارد في قوله ﷺ: " لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُبٌّ " (2) على التنزيه .

كراهة سُورِ شَارِبِ الْخَمْرِ

قال المصنف :

وَسُورُ شَارِبِ خَمْرٍ، وَمَا أَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ

الجملة معطوفة أيضا على ما قبلها في الكراهة، والمعنى : وكره بقية الماء الذي

(1) - المدونة الكبرى للإمام مالك - ج 1 - ص 5

(2) - رواه مسلم .

الطهارة

شرب منه متناول أو مدمن الخمر، وكذلك ما أدخل يده فيه، إذا لم يتغير، وهذه الكراهة دائماً مع وجود ماء آخر غيره، ودخل الشك في طهارة أو نجاسة فم أو يد شارب الخمر، فإن تحققنا من طهارتهما فلا كراهة.

جاء في المدونة من قول مالك رحمه الله : لا يتوضأ بسور النصراني ولا بما أدخل يده فيه (1)، وقد حمل قول المدونة على الكراهة، لذلك قال ابن عبد البر : ويكره سور النصراني وسائر الكفار، والمدمن خمرًا... إلخ (2).

وفي القرطبي : قال علماؤنا رحمة الله عليهم : ويكره سور النصراني وسائر الكفار ومدمن الخمر... ومن توضأ بسورهم فلا شيء عليه حتى يستيقن النجاسة (3).
إذا علمنا هذا، تحققنا بأنه لا تنافي بين القول بالكراهة المشروطة وبين الخبر الوارد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

قال البخاري : وتوضأ عمر رضي الله عنه من بيت نصرانية فعن زيد ابن أسلم عن أبيه قال : لما كنا بالشام أتيت عمر ابن الخطاب بماء فتوضأ منه فقال : من أين جئت بهذا الماء ؟ ما رأيت ماء عذبا ولا ماء سماء أطيب منه، قال : قلت جئت به من بيت هذه العجوز النصرانية... إلخ (4).

وسؤال عمر : من أين جئت بهذا الماء، يدل على افتقارهم له، وبحثهم عنه، وأنه أتاه بماء من عند نصرانية بعد جهد وطلب، فالكراهة تنفي من هذا الوجه، والله أعلم.

وَمَا لَا يَتَوَقَّى نَجَسًا مِنْ مَاءٍ

أي وكره سور أي حيوان مأكول مثل النعم والطيور، أو غير مأكول مثل الخنزير والحمار والفرس، لا يتوقى ولا يتجنب أكل النجاسة أو شربها.

وقول المصنف (من ماء) بيان لسور الشارب وما أدخل يده فيه، وسور الحيوانات التي لا تتوقى النجاسة، بمعنى أنها تعود أيضا على جملة سور شارب خمر... إلخ.
قال مالك في المدونة : والطيور والإوز والدجاج والمخلاة والسباع التي تصل إلى النتن إن شربت من طعام لبن أو غيره أكل، إلا أن يكون في أفواهها وقت شربها أذى فلا يؤكل (5).

(1) - المدونة - م 1 - ص 14 .

(2) - كتاب الكافي - م 1 - ص 157 .

(3) - لجامع لأحكام القرآن - ج 13 - ص 44 .

(4) - الجامع لأحكام القرآن - ج 13 - ص 44 .

(5) - نقلا عن مواهب الجليل - ج 1 - ص 77 / 78 .

وفي الحديث : " أَفْتَنَوْضًا مِمَّا أَفْضَلَتْ الْحُمْرُ ؟ قَالَ ﷺ : نَعَمْ " الحديث . ومعلوم أن الحمار يأكل النجاسات (1) .

ما استثنى من الكراهة

قال المصنف :

لَا إِنْ عَسَرَ الْإِحْتِرَازَ مِنْهُ

وكراهة سؤر ما لا يتوقى نجسا من الحيوانات المذكورة إذا لم يعسر الإحتراز منه، فإن عسر الإحتراز منه، أو صعب توقيه واجتنابه، انتفت الكراهة .

ومثال ما يعسر الإحتراز منه، القط والفأر، لقوله ﷺ : " إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينِ عَلَيْكُمْ وَمِنَ الطَّوَافَاتِ " (2)، ولقول عمر بن الخطاب لصاحب الحوض : " يا صاحب الحوض لا تخبرنا فإننا نرد على السباع وترد علينا " (3) .

قال القرطبي: ذهب الجمهور من الصحابة وفقهاء الأمصار وسائر التابعين بالحجاز والعراق، أن ما ولغ فيه الهر من الماء طاهر، وأنه لا بأس بالوضوء بسؤره (4) .

أَوْ كَانَ طَعَامًا

يريد أن يقول : لا يكره الطعام الذي شرب أو أكل منه شارب الخمر، أو أدخل يده فيه، أو كان بقية شرب بهيمة لا تتوقى نجاسة .

ومثل الفقهاء للطعام بالعسل واللبن والزيت والمرق، وقالوا: لا يكره ولا يراق لشرفه ويحرم طرحه في قدر (5) .

جاء في المدونة : قلت : فإن شرب من اللبن ما يأكل الجيف من الطير أو السباع أو الدجاج التي تأكل النتن، أيؤكل اللبن أم لا ؟ قال : أما ما تيقنت أن في منقاره قدرا فلا يؤكل، وما لم تره في منقاره فلا بأس به، وليس هو مثل الماء، لأن الماء يطرح ولا يتوضأ به (6) .

وحديث ابن عباس عن ميمونة : أن فأرة وقعت في سمن فماتت فسئل النبي ﷺ عنها

(1) - مواهب الجليل من للة خليل - ج 1 - ص 29 / 30

(2) / (3) - الموطأ .

(4) - الجامع لأحكام القرآن - ج 13 - ص 47

(5) - نظر منح لجليل - ج 1 - ص 40 .

(6) - للمدونة 1 - ج 1 - ص 5 .

***** الطهارة *****

فقال : " أَلْفُوهَا وَمَا حَوْلَهَا وَكَلَّوه " (1)، فيه دليل على عدم جواز إتلاف الطعام من سؤر ما ذكر من تلك الحيوانات، لشرفه، ولقلة النجاسة أو عدمها على فم الحيوان عند الشرب، وإن اقتضى الأمر يمكن التخلص من بعض جزء الطعام العلوي، والانتفاع بباقيه، وإن كانت النفوس تعافه .

حكم الماء المسخن في الشمس

قال المصنف :

كَمْشَمَس

ظاهر القول أنه تشبيه في عدم الكراهة، بمعنى لا يكره ماء مسخن بشمس، بمعنى أنه مشبه بالطعام في عدم الكراهة، لكونه أقرب مذكور، وهذا ما فهمه ابن شعبان وابن الحاجب وابن عبد الحكم وعليه أكثر الشراح .

وهناك قول عن مالك بالكراهة نقله ابن الفرات واقتصر عليه جماعة من أهل المذهب، وهو مقيد بكونه في الأواني الصفر من البلاد الحارة . ويؤيد هذا الحكم ما روى عن عمر بن الخطاب أنه قال : " لَا تَعَسِّلُوا بِالْمُشَمَّسِ فَإِنَّهُ يُورِثُ الْبَرَصَ " (2) وهو محمول على الكراهة .

قال عليش : ولا يكره المسخن بنار ما لم تشتد سخونته فيكرهه، كشديد البرودة لمنعهما كمال الخشوع (3) .

روى الدار قطني عن زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب كان يسخن له الماء في قمقمه " ما يسخن فيه الماء من نحاس وغيره " ويغتسل به، قال : وهذا إسناد صحيح .

وَإِنْ رِيَتْ عَلَى فِيهِ وَقْتَ اسْتِعْمَالِهِ عُمِلَ عَلَيْهَا

المعنى : وإن ريئت على في وقت استعماله عمل عليها
نجساء، وقت شربه الماء أو الطعام، حكمنا بمقتضى اليقين والعلم، فإن غيرت النجاسة الماء نجسته، وإن لم تغيره كره استعماله إن كان قليلا، ونجست الطعام إن كان مائعا أو جامدا وأمكن سريانها فيه .

(1) - أخرجه البخاري في صحيحه .

(2) - أخرجه الدار قطني نقلا عن مواهب الجليل من اطله خليل - ج 1 - ص 26 .

(3) - منح الجليل - ج 1 - ص 40

وفي الموطأ: " قال مالك لا بأس بذلك إلا أن يرى في فمها نجاسة ". يعني الهرة ودليل المسألة قوله عليه الصلاة والسلام في الفأرة التي وقعت في سمن وماتت فيه: " ألقوه وما حولها وكلوه " (1)، حيث أن موت الفأرة في السمن نجس ما وقعت فيه وما حولها، لذلك أمر الشارع بإلقائه وعدم أكله .

الحيوان يموت في الماء

قال المصنف: وَإِذَا مَاتَ بَرِّيٌّ ذُو نَفْسٍ سَائِلَةٍ بِرَاكِدٍ وَلَمْ يَتَّعَيَّرْ تُدْبِ نَزْحٌ بِقَدْرِهِمَا .

يعني: أن الحيوان البري الذي يجري منه الدم عند سبب جريانه، كتذكية وجرح وقطع، إذا مات في الماء الراكد، ولم يتغير الماء، فإنه يستحب أن ينزع بقدر الماء كثرة وقلة، والميتة كبرا وصغرا .

فقد يكثر الماء ويكبر الحيوان، وقد يقل الماء ويصغر الحيوان، وقد يختلفان بحيث يكثر الماء ويصغر الحيوان، أو يقل الماء ويكبر الحيوان . وكل حالة من هذه الحالات يناسبها قدر من النزح بحسب قول أهل المعرفة، وكلما كثر النزح فهو أحسن .

وقول المصنف (إذا مات) يخرج منه الحيوان الذي سقط في الماء وأخرج حياً فإنه لا يضر، إلا أن يكون بجسده نجاسة، وكان الماء قليلا . وقوله: (بري) احترازا من البحري، فإنه لا يندب النزح بسبب موته . وقوله: (ذو نفس سائلة): يخرج منه ما لا نفس له، أي ما لا دم له يجري بسبب ذبحه مثلا، فلا يندب النزح بسبب موته في الماء الراكد . وقوله: (براكِد) يخرج منه الماء الجاري، فلا ينطبق عليه الحكم، بمعنى لا يندب نزح الماء الجاري الذي يموت فيه الحيوان .

روى الدار قطني عن محمد بن سيرين، أن زنجيا وقع في زمزم - يعني فمات - فأمر به ابن عباس رضي الله عنه، فأخرج فأمر بها أن تنزح . قال: فغلبتهم عين جاءتهم من الركن، فأمر بها فدست (2) بالقباطي، والمطارف حتى نزحوها، فلما نزحوها انفجرت عليهم . وأخرجه عن أبي الطفيل أن غلاما وقع في بئر زمزم فنزحت .

الحكمة من النزح: قال الخطاب إن الله أجرى العادة أن الحيوان عند خروج روحه تفتح مسامه، وتسيل رطوباته، ويفتح فاه طلبا للنجاة، فيدخل الماء ويخرج

(1) - أخرجه البخاري .

(2) - دسم الشيء يدسمه دسما : سدّه . والقباطي (بالضم) ثياب من كتان رقيق يعمل بمصر، نسبة إلى القبط . والمطارف: ج مطرف، وهو رداء من خز مربع نو أعلام .

***** الطهارة *****

برطوبات، وذلك مما تعافه النفوس، فأمر بالزح لذلك (1).

لَا إِنْ وَقَعَ مَيِّتًا

هناك فرق بين الحيوان الذي يقع في الماء الراكد حيًا ويموت، فحكمه سبق في المسألة التي قبل هذه، والحيوان الذي يقع ميتًا، فإنه لا يندب نزع الماء بسببه، لأن الرطوبات المكروهة تكون قد زالت بموته، والله أعلم.

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم، فأتينا على غدير فيه جيفة، فتوضأ بعض القوم، وأمسك بعض القوم حتى يجيئ النبي صلى الله عليه وسلم، فجاء صلى الله عليه وسلم في أخريات الناس فقال: " تَوَضَّؤُوا وَاشْرَبُوا فَإِنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ " (2).

وَإِنْ زَالَ تَغْيِيرُ النَّجَسِ لَا بِكَثْرَةِ مُطْلَقٍ فَاسْتُحْسِنَ الطَّهْوَرِيَّةُ وَعَدْمُهَا أَرْجَحُ .

يريد أن الماء الكثير إذا تغير بالنجاسة، وزال تغيره بنفسه، أي دون خلطه بماء، ودون إلقاء تراب بداخله، اختلف الفقهاء في حكمه على قولين:

الأول: يرى أن الحكم بالنجاسة إنما هو لأجل التغير وقد زال، والحكم يدور مع العلة وجودا وعدما، فحكم بطهورية الماء، وإلى هذا أشار المصنف بقوله: (واستحسن الطهورية).

الثاني: يرى بأن النجاسة لا تزول إلا بالماء المطلق، ولما لم يحصل هذا، حكموا ببقاء النجاسة. وصوب ابن يونس هذا الرأي وإليه أشار المصنف بقوله: (وعدمها أرجح).

لكن القول الأول يؤيده ما رواه ابن وهب وابن أبي أويس عن الإمام مالك في جباب تحفر بالمغرب فتسقط فيها الميتة، فيتغير لونه وريحه ثم يطيب بعد ذلك، أنه لا بأس به (3). وقوله عليه الصلاة والسلام: " إِنْ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ " (4)، يرجح القول بطهورية هذا الماء الذي اكتسب صفات الطهورية.

(1) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 83

(2) - رواه البيهقي .

(3) - انظر مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 85

(4) - الموطأ .

متى يصدق المخبر بالنجاسة؟

قال المصنف:

وَقَبِلَ خَبْرُ الْوَاحِدِ إِنْ بَيَّنَّ وَجْهَهَا أَوْ اتَّفَقَا مَذْهَبًا .

يعني أن النجاسة تثبت بخبر الواحد، ويشترط أن يكون مسلماً عاقلاً بالغاً سالماً من الفسق وما يخل بالمروءة، ذكراً كان أو أنثى .
هذا إن بين وجه النجاسة بأن قال مثلاً: تغير بدم أو غيره، أو لم يبين وجه النجاسة، ولكن اتفق المخبر بالكسر، والمخبر بالفتح فيما يتعلق بأحكام الطاهر والنجس .
عن مالك: أنه بلغه أن عمر ابن الخطاب قال: لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين⁽¹⁾ .
ويدل على قبول خبر الواحد في شأن طهورية الماء أو عدمها، قصة عمرو بن العاص وعمر بن الخطاب، عندما سأل الأول صاحب الحوض: هل ترد حوضه السباع ... إلخ⁽²⁾ . وقد أوردناها سابقاً .

وَالِإِذَا فَقَالَ يُسْتَحْسَنُ تَرْكُهُ

هذه الجملة متعلقة بمسألة خبر الواحد، وهي تعني أن المخبر إن لم يبين وجه النجاسة ولم يوافق مذهباً، فإن الفقيه المازري قال: من نفسه يستحب ترك الماء المشكوك الذي أخبر الواحد بنجاسته بلا بيان ولا اتفاق احتياطاً لتعارض الأصل والإخبار، المحتمل للصدق إذا وجد غيره، لقوله ﷺ: "دَعُ مَا يُرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يُرِيْبُكَ"⁽³⁾ . ومعنى يريبك: يوقعك في الشك .

وَوُرُوْدُ الْمَاءِ عَلَى النَّجَاسَةِ كَعَكْسِهِ

يعني إذا ورد أو نزل الماء الطهور المطلق على النجاسة، أو وردت النجاسة عليه، فالحكم سواء، بحيث إذا تغيرت أحد أوصاف الماء الثلاثة فهو نجس، وإن لم تتغير فهو طهور يصلح استعماله في العبادات وغيرها، لأنه لا فرق عند مالك وأصحابه بين الماء تقع فيه النجاسة وبين النجاسة يرد عليها الماء، راكداً كان الماء أو غير راكداً، لقول رسول الله ﷺ: " الْمَاءُ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا عَلَبَ عَلَيْهِ، فَغَيَّرَ طَعْمَهُ أَوْ لَوْنَهُ أَوْ رِيْحَهُ "⁽⁴⁾ .

(1) - رواه أحمد والشافعي وأبو داود والنسائي والترمذي وحسنه .

(2) - والقصة رواها مالك في الموطأ .

(3) - رواه أبو داود وأحمد والدارمي والترمذي وقال حسن صحيح ، وقال الحاكم صحيح الإسناد

(4) - الجامع لأحكام القرآن - ج 13 - ص 50 . والحديث رواه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي

***** الطهارة *****

” فصل ”

الأعيان الطاهرة والأعيان النجسة

قال تعالى: ﴿ وَاقْدُرْ كَرَمًا بَنِي آدَمَ ﴾ (1).
وقال أيضا: ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ﴾ (2).
وعن أبي هريرة قال: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَهُ فِي بَعْضِ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جُنُبٌ، فَانْحَسَتْ مِنْهُ، فَذَهَبَ فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: كُنْتُ حُنْبًا فَكَرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ وَأَنَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ. فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ؟! إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ" (3).
وروى مالك، من حديث أبي قتادة، أن رسول الله ﷺ قال عن الهرة: "إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجْسٍ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينِ عَلَيْكُمْ وَمِنَ الطَّوَافَاتِ" (4).

مدخل للموضوع

يتناول المصنف في هذا الفصل مباحث مهمة تشمل التفاصيل والجزئيات المتعلقة بالأعيان الطاهرة والأعيان النجسة، إنسانا وحيوانا وجمادا، وكل ما يجوز الانتفاع به وما لا يجوز في حياة البشر ومنافعهم، ويقسم موضوعه حسب الترتيب التالي:

- 1- يبدأ بذكر أمثلة عن الأعيان الطاهرة، مثل: ميتة ما لا دم له، وميتة البحر، والمذكي وجزؤه، وكذلك الصوف والشعر والوبر من الحيوانات، والجماد، والحي وما ينفصل عنه إنسانا أو حيوانا.
- 2- وعند كلامه عن النجس يذكر أمثلة عديدة منها: ميتة الحيوان البري والقملة، وما فصل من أجزاء وأعضاء الحيوان حيا أو ميتا، والجلد قبل دبغه، والمني والمذي والودي بعد انفصاله، والقريح والصدید والدم المسفوح، والبول والعدرة من الأدمي ومحرم الأكل ... إلخ.
- 3- يتكلم عن حالات تتجس الطعام المائع والجامد، وعن الأطعمة التي تخلط أو تطبخ بنجس.
- 4- ثم يذكر الحالات التي يمكن الانتفاع فيها بالطعام المتنجس.
- 5- وفي آخر الفصل ذكر مسائل وأمثلة عن حرمة استعمال الذهب ولبسه، وما اختلف فيه.

المناسبة: لا خفاء في مناسبة هذا الفصل للذي قبله، لأنه لما ذكر فيه أن ما تغير بظاهر طاهر، وما تغير بنجس نجس، احتاج إلى بيان الأشياء الطاهرة، والأشياء النجسة.

حكمة الترتيب: وقدم المصنف الطهارة، لأن الأصل في الأشياء الطهارة، فقال: الطاهر ميت ما لا دم له.

(1) - الإسراء: آية 70 .

(2) - المائدة: آية 96 .

(3) - الموطأ .

(4) - أخرجه البخاري ومسلم .

أولاً : الأعيان الطاهرة

قال المصنف رحمه الله :

الطَّاهِرُ مَيِّتٌ مَا لَا دَمَ لَهُ

يقصد بالطاهر في المسألة الحيوان البري الذي ليس له دم ذاتي يسيل عند سبب جريانه، مثل: العقرب والذباب والخنافس والناموس والبرغوث والبق والصرصار... الخ .

فهذه وأمثالها ميتتها طاهرة، لما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: " إِذَا وَقَعَ الذَّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءً وَفِي الْآخِرِ شِفَاءً، وَإِنَّهُ يَتَّقِي بَجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ، فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ ثُمَّ لِيَتْرَعْهُ " (1).

قال الباجي: فلو كان ينجس بالموت، وينجس ما مات فيه، لما أمرنا أن نفسد الطعام والشراب بغمسه فيه، فإن ذلك يميته غالباً (2).

وقد روي أن النبي ﷺ قال لسلمان: " يَا سَلْمَانَ، أَيَّمَا طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ مَاتَ فِيهِ دَابَّةٌ لَيْسَتْ لَهَا نَفْسٌ سَائِلَةٌ، فَهُوَ الْحَلَالُ أَكْلُهُ وَشُرْبُهُ وَوُضُوءُهُ " (3) والحديث شاهد صريح في المسألة .



(1) - أخرجه ابن خزيمة
(2) - مواهب لجليل من لثة خليل - ج 1 ص 28
(3) - أخرجه الترمذي والدارقطني .

***** الطهارة *****

ميتة حيوان البحر طاهرة

قال المصنف : **وَالْبَحْرِيُّ، وَلَوْ طَالَتْ حَيَاتُهُ بَيْرٍ**

المعنى أن ميتة الحيوان البحري طاهرة لقوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ (1) الآية، ولقوله عليه الصلاة والسلام: "هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ" (2)، وسواء مات الحيوان البحري بنفسه أو بفعل فاعل، وسواء عاش الحيوان حياته كلها في البحر، أو بعضها في البر، والبقية في البحر .

وبالغ المصنف فقال: (ولو طالت حياته ببر) فميتته طاهرة، مثل التمساح والضفدع والسلحفاة البحرية. قال الباجي: وأما ما تدوم حياته كالضفدع والسلحفاة، فهو عند مالك طاهر حلال لا يحتاج إلى ذكاة ... ووجه قول مالك أن هذا من دواب الماء فلم يفتقر إلى ذكاة كالحوت (3) .

وَمَا ذُكِّيَ وَجُزَّؤُهُ

المعنى أن الحيوان المذكي وأجزائه من كبد وعظم وغيرهما طاهر بشرط أن يكون مما يباح أكله، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذُكِّيْتُمْ﴾ (4)، أي إلا ما ذبحتم من الحيوان المأكول اللحم، فإنه حلال لكم، وحلته دليل طهارته .

وعن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال : قال رسول الله ﷺ: " أَحَلَّتْ لَنَا مَيْتَانِ وَتَمَانِ، فَأَمَّا الْمَيْتَانِ فَالْجَرَادُ وَالْحَوْتُ، وَأَمَّا التَّمَانِ فَالْكَبِدُ وَالطَّحَلُ " (5).

إِلَّا مَحْرَمَ الْأَكْلِ

أشار بالاستثناء إلى أن ميتة الحيوان المحرم الأكل نجسة ولا تحله الذكاة ولا تنفع فيه، ومن أمثلة المحرم: الخيل والبغل والحمار الإنسي والخنزير، فهذه الحيوانات لا

(1) - المائدة: آية 96 .

(2) - أخرجه مالك ، وقال فيه الترمذي : حديث حسن صحيح .

(3) - المنتقى للإمام الباجي- ج1- ص 60 .

(4) - المائدة - آية 3 .

(5) - رواه أحمد وابن ماجه .

تطهرها الزكاة إجماعاً إن كان مجمعا على تحريمها، وعلى المشهور إن كان مختلفاً فيه، وميتها نجسة .

حكم نكاة مكروه الأكل: قل لفقهاء: ولما مكروه الأكل - كلسباع ولهر - فإن نكي لأجل لحمه طهر جده تبعاً له لأنه يؤكل كاللحم، وإن نكي بقصد أخذ جده، فقد طهر أيضاً، لكنه لا يؤكل لحمه لأنه ميتة، بناء على أن لنكاة تبعض على الرجح.

عن معاوية أنه قال للمقدام: هل تعلم أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس جلود السباع والركوب عليها؟ قال: نعم (1).

وعن أبي الملح الهذلي عن أبيه: أن رسول الله ﷺ نهى عن جلود السباع أن تفترش .

قال البيهقي: ويحمل أن النهي وقع لما يبقى عليها من الشعر، لأن الدباغ لا يؤثر فيه (2).

وَصُوفٌ وَوَبْرٌ وَزَغَبٌ رِيشٌ وَشَعْرٌ
وَلَوْ مِنْ خِنْزِيرٍ إِنْ جُزَّتْ .

هذه المسائل كلها معطوفة على الجملة الأولى، وهي قوله: (الظاهر ميت ما لا دم له) . والمعنى هنا: أن هذه الأشياء وهي صوف الضأن، ووبر من إيل وأرنب ونحوهما، وزغب ريش: أي أهداب الريش من الطيور (3)، وشعر من جميع الدواب حتى ولو كانت من خنزير - بشرط أن تجزّ - كلها طاهرة، حتى ولو أخذت بعد الموت . ودليل ذلك امتنان المولى عزّ وجلّ بها على الناس بقوله: ﴿وَمِنْ أَصْنَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ﴾ (4) فالامتنان بجعلها لنا أثاثاً، وهو ما ينتفع به من فرش ونحوه، دليل طهارتها، وحل الانتفاع بها .

وفي مصنف عبد الرزاق عن ابن سيرين قال: الصوف والمعز والجزّ والنل لا بأس به وبريش الميتة .

وفيه أيضاً: عن معمر بن حمّاد: لا بأس بصوف الميتة، لكنه يغسل، ولا بأس بريش للميتة .

(1) - السنن الصغير للبيهقي .
(2) - معرفة السنن والآثار للبيهقي .
(3) - أي ما يشبه الشعر من الأطراف .
(4) - النحل: آية 80 .

***** الطهارة *****

علة الطهارة : قال لخرشي معللا صحة لقول بطهارة ما يؤخذ بعد لموت من صوف وريش ووبر ... إلخ : لأنه مما لا تطه له حياة، وما لا تطه له حياة لا ينجس بالموت، وأيضا فإنه طاهر قبل الموت فبعده كذلك، عملا بالإستصحاب⁽¹⁾.

لبيل الإستفادة من شعر الخنزير : قال القرطبي رحمه الله : لا خلاف أن جملة الخنزير محرمة إلا الشعر، فإنه يجوز الخرازة به، وقد روي أن رجلا سأل رسول الله ﷺ عن الخرازة بشعر الخنزير فقال : " لا بأس بذلك " نكره ابن خويز منددا، قال : ولأن الخرازة على عهد رسول الله ﷺ كانت وبعده موجودة ظاهرة، لا نعلم أن رسول الله ﷺ أنكرها، ولا أحد من الأئمة بعده، وما أجازته الرسول ﷺ فهو كابتداء الشرع منه⁽²⁾.

وَالْجَمَادُ : وَهُوَ جِسْمٌ غَيْرُ حَيٍّ، وَمُنْفَصِلٌ عَنْهُ

هنا ذكر أن الجماد أيضا من الأشياء الطاهرة، وعرفه بكونه جسما غير حي، ومنه ما هو جامد، وما هو مائع مثل: الماء وعسل القصب، والزيت .

وقول لمصنف : (ومنفصل عنه)، أي غير منفصل عن لحمي، فالبيض واللبن وفروعه كل من ولجين، وعسل لنط، كلها ليست من لجماد لانفصالها عن حي، وهذا لا يعني أنها نجسة طبعاً، وإنما ستكرر في موضع آخر .

وكون الجمادات طاهرة، لأن الأصل في الأشياء الطهارة، وقد خلقها الله تعالى لينتفع بها الإنسان، وذلك عنوان طهارتها، قال تعالى : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾⁽³⁾.

هل المسكرات نجسة ؟

قال المصنف :

إِلَّا الْمُسْكَرَ

هذا مستثنى من الجماد الطاهر، ومعنى ذلك أن هناك جماد غير طاهر، ومنه المسكر، لأنه مفسد للعقل ولدلالة النص عليه .

ومن صفاته أنه يغيب العقل وَحَدَهُ مع نشوة (أي قوة وشجاعة) وطرب (أي فرح وسرور)، ويحرم قليله الذي لا يغيب العقل فضلا عن كثيره الذي يغيبه وموجب للحد⁽⁴⁾.

(1) - الخرشبي على خليل : ج 1 - ص 63

(2) - لجمع لأحكام لقرن - ج 2 - ص 223

(3) - الجاثية : آية 13

(4) - منح الجليل - ج 1 - ص 46 .

ونجاسة المسكر دل عليها حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال : جاء أبو طلحة إلى النبي ﷺ فقال : إني اشتريت لأيتام في حجري خمرًا، فقال النبي ﷺ : " أَهْرَقَ الْخَمْرَ وَكَسَّرَ الدِّينَانَ " فأعاد عليه ذلك ثلاث مرات (1).

قال القرطبي رحمه الله : فهم الجمهور من تحريم الخمر، واستخبات الشرع لها، وإطلاق الرجس عليها، والأمر باجتنابها، الحكم بنجاستها (2).

فائدة (1) : هناك فرق بين المسكر والمرقد والمفسد، نعرفه عندما نتبين خصائص وأوصاف كل منها على حدة :

1 - **المسكر** : هو ما غيب لعقل دون الحواس مع نشوة وفرح، سواء كان مائعًا كالخمر، أو جامدًا كالخشيش، وسواء كان من لئب أو من غيره على المشهور .

2- **المفسد** : هو ما غيب العقل دون الحواس من غير نشوة وفرح، ويسمى المخدر، ومنه الحشيشة على المعتمد، والأفيون .

3 - **المرقد** : وهو ما غيب العقل والحواس، ومنه السيكران والبنج (3).

فائدة (2) : لا يجوز التداوي بالخمر أو استعمالها في الجسم لأي سبب، لأنها نجسة . فقد بلغ عمر بن الخطاب أن خالد بن الوليد دخل الحمام فتدلك بعد النورة بخبز عصفور معجون بخمر، فكتب إليه عمر : بلغني أنك تدلكت بخمر، وأنه قد حرم ظاهر الخمر وباطنها، وقد حرم مس الخمر كما حرم شربها، فلا تمسوها أجسادكم فإنها نجس (4).

طهارة الحي إنسانا وحيوانا

قال المصنف :

وَالْحَيُّ

أي ومن الطاهر كل حي بحريا كان أو بريا، ولو كلبا أو خنزيرا أو مشركا .
قال في التحفة الرضية : كل ذي روح حي فإنه طاهر، آدميا كان أم غيره، مسلما كان أم غير مسلم . وسواء كان غير الآدمي مأكول اللحم أم ليس مأكولا، ولو كان كلبا أو خنزيرا (5).

(1) - أخرجه الدارقطني .

(2) - الجامع لأحكام القرآن - ج 6 - ص 288 - 289 .

(3) - أنظر الخرشبي - ج 1 - ص 84 . ومنح الجليل - ج 1 ص 46-47 . ومواهب الجليل لحطاب - ج 1 - ص 90 .

(4) - موسوعة فقه عمر بن الخطاب - ص 810 .

(5) - التحفة الرضية في فقه السادة المالكية - ص 15 . للدكتور محمد ديب البغا .

***** الطهارة *****

وقال القرطبي : أجمعوا على أن المؤمن الحي طاهر حتى الجنين يخرج وعليه رطوبة الفرج ... وأما الكافر فمذهبا ومذهب الجمهور أنه كالمسلم في جميع ذلك (1).
وفي السنة ما يؤكد طهارة الأدمي الحي: عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم لقيه في بعض طريق المدينة وهو جنب، فانخنست منه، فذهب فاغتسل ثم جاء، فقال: " أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ " قال: كنت جنباً فكرهت أن أجالسك وأنا على غير طهارة، فقال: " سُبْحَانَ اللَّهِ ! إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ " (2).

وَدَمْعُهُ وَعَرَقُهُ وَلَعَابُهُ وَمَخَاطُهُ وَيَيْضُهُ

يعني ومن الطاهر الذي يتبع الحي في طهارته، ما رشح منه من دم وعرق ولعاب ومخاط وبيض يخرج منه طريا أم يابسا، ولو كان بيض حية .

وهذه الأشياء طاهرة، سواء من آدمي أو حيوان، والأدلة على ذلك كثيرة منها :

- 1 - عن أنس رضي الله عنه : أن أم سليم كانت تبسط للنبي صلى الله عليه وسلم نطعا فيقيل عندها على ذلك النطع، قال: فإذا نام النبي صلى الله عليه وسلم أخذت من عرقه وشعره فجمعته في قارورة، ثم جمعته في سكر . قال: فلما حضر أنس بن مالك الوفاة أوصى أن يجعل من حنوطه من ذلك السكر، قال: فجعل في حنوطه (3). ففي هذا دليل على طهارة عرق النبي عليه الصلاة والسلام، وطهارة عرق الإنسان عامة .
- 2 - ودل على طهارة لعاب الحي حديث أبي نضرة، وجاء فيه . بزق رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوبه وحك بعضه ببعض (4)، وكذلك حديث عمرو ابن خارجة، حيث قال: كنت آخذا بزمام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولعابها يسيل على كتفي (5). وفيه دليل على طهارة لعاب الحيوان .
- 3 - ودل على طهارة عرق الحيوان آية النحل التي امتن فيها تعالى على العباد بركوبها، ومعلوم أنه بركوبها مظنة الإصابة بعرقها ولعابها، قال تعالى: ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ﴾ (6).

(1) - نقلنا عن الخرشي - ج 1 - ص 84 .

(2) - أخرجه البخاري ومسلم .

(3) - أخرجه لبخاري ومسلم .

(4) - أخرجه أبو داود .

(5) - نظرمواهب لجليل من لثة خليل - ج 1 - ص 29 .

(6) - لنحل: آية: 8 .

وقيس على ما ذكر في الآية غيرها من كل حيوان حي، كما يقاس على العرق ونحوه غيره من اللبن ونحوه⁽¹⁾.

4 - قال الزرقاني معلقاً على طهارة دمع الإنسان ما نصه: لما ثبت عنه ﷺ وعن الصحابة وتابعيهم من أنهم كانوا يبكون وتتحدردموعهم على خدودهم ولحاهم، ويمسحون ذلك في ثيابهم، ولا يتوقون ذلك في صلاة ولا غيرها، ولا يغسلون ذلك⁽²⁾.

وَلَوْ أَكَلَ نَجَسًا

هذه مبالغة من المصنف لردّ الخلاف في العرق والبيض، إذ هناك من يقول بنجاستهما ممن يأكل نجسا . وحتى يدفع أي توهم فيما يتعلق بالدمع والعرق والمخاط . والمعنى أن الأشياء المذكورة في المسألة السابقة طاهرة حتى وإن كانت من حيوان يتغذى بالنجاسة، لحديث: أفنتوضأ مما أفضلت الحمر؟ قال: " نعم " الحديث. ومعلوم أن الحمار يأكل النجاسات⁽³⁾ .

وعن عطاء: أنه كان لا يرى بأسا بسؤر الحمار⁽⁴⁾.

وعن الزهري قال: لا بأس بسؤر الحمار⁽⁵⁾.

إِلَّا الْمَذِرَ

المذر: هو الذي فسد بأن صار دماً أو مضغاً، أو فرخاً ميتاً، استثناه المصنف من البيض، وحكم بنجاسته، بخلاف الممروق، وهو ما اختلط بياضه بصفاره فليس بنجس . وكون المذر نجسا، هو قول علي بن أبي طالب وابن عمر وربيعه ومالك ابن أنس، والليث، وبعض الشافعية⁽⁶⁾.



(1) - لتحفة لرضية - ص 17

(2) - شرح لزرقلني على مختصر - ج 1 - ص 24.

(3) - مواهب الجليل من أدلة خليل - ج 1 - ص 30/29

(4) / (5) - المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبعة .

(6) - انظر مواهب الجليل من أدلة خليل - ج 1 - ص 30 .

الطهارة

وَالْخَارِجَ بَعْدَ الْمَوْتِ

مستثنى من حكم الطاهر أيضا، ويقصد به ما خرج من الحيوان بعد الموت من دمع وعرق ولعاب ومخاط وبيض .
والحيوان هنا هو البري ذو النفس السائلة الذي مات بغير ذكاة، فما خرج منه بعد الموت من هذه الأشياء نجس، سواء كان مما يؤكل لحمه أم لا .
وهو أيضا قول علي بن أبي طالب وابن عمر وربيعه، ومالك بن أنس، والليث ابن سعد، وبعض الشافعية (1) .

حكم الألبان: من الإنسان والحيوان

قال المصنف :

وَلَبَنُ آدَمِيٍّ إِلَّا الْمَيِّتَ

ومن الأشياء الطاهرة لبن الأدمي الحي، مسلما كان أو كافرا، لاستحاله إلى صلاح، لعموم قوله ﷺ: " الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجَسُ " (2) .
والقاعدة تفيد أن ما تغير إلى فساد فهو فاسد نجس كالروث، وما استحال إلى صلاح فهو طاهر كالبيض واللبن (3) .
ولكن المصنف استثنى لبن الأدمي الميت وحكم بنجاسته فقال: (إلا الميت). وبنى حكمه على القول بأن الأدمي الميت نجس فلبنه أيضا نجس، وهو قول ضعفه الفقهاء، لما روي عن ابن عباس (رضي الله عنهما) أنه قال: " الْمَيِّتُ لَا يَنْجَسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا " (4)، ولقول سعيد ابن المسيب: " لو كان نجسا ما مسسته " (5) .
وسياتي مزيد تفصيل فيما يتعلق بالأدمي في موضعه من المختصر .



(1) - انظر مواهب الجليل من أدلة خليل - ج 1 - ص 30

(2) - متفق عليه .

(3) - مواهب الجليل من أدلة خليل - ج 1 - ص 30 .

(4) - البخاري - الجنائز .

(5) - البخاري - الجنائز .

وَلَبْنُ غَيْرِهِ تَابِعٌ

المعنى أن لبن غير الآدمي تابع للحمه في الطهارة بالتذكية، والنجاسة بعدم التذكية .
وهذه تفصيلات تتعلق بلبنه حسب أحواله :

- 1 - إن كان لحمه يطهر بالذكاة وهو لمباح ولمكروه، فلبنه في حياته أو بعدها طاهر .
- 2 - وإن كان الحيوان محرم الأكل، فميتته نجسة ولو ذكي، ولبنه نجس في حياته أو بعد موته .
- 3 - وإن مات المباح والمكروه بلا ذكاة، فلبنه بعد موته تابع للحمه في النجاسة .
- 4 - وباختصار فإن لبن الحيوان تابع للحمه، فإن كان الحيوان مباح الأكل، فلبنه طاهر ولو أكل نجاسة على المشهور، وإن كان محرم الأكل فلبنه نجس، وإن كان مكروه الأكل فلبنه مكروه شربه .

وقد نص القرآن على طهارة ألبان الأنعام وإباحتها للشرب، فقال تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسَقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَبَيْنِ غَلَبٍ خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ ﴾ (1) . وقد خص الأنعام بطهارة ألبانها، وفي ذلك دليل على نجاسة ألبان الحيوانات محرمة الأكل . قال القرطبي في تفسير الآية : في هذه الآية دليل على جواز الانتفاع بألبانها للشرب وغيره، فأما لبن الميتة فلا يجوز الانتفاع به، لأنه مائع طاهر حصل في وعاء نجس (2) .

طهارة أبوال الأنعام

وَبَوْلٌ وَعَذْرَةٌ مِنْ مُبَاحٍ

قال المصنف :

أي أن عذرة وبول الحيوان مباح الأكل أو المذكى طاهرتان، والأصل في ذلك حديث أنس بن مالك رضي الله عنه : " أن أناساً من عكلى وعريته قدموا المدينة على النبي صلى الله عليه وسلم وتكلموا بالإسلام فقالوا يا نبي الله إنا كنا أهل ضرع، ولم نكن أهل ريف، واستوخموا المدينة، فأمر لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذود وراع، وأمرهم أن يخرجوا فيه فيشربوا من ألبانها وأبوالها، فأنطلقوا حتى إذا كانوا ناحية الحرة كفروا بعد إسلامهم، وقتلوا راعي النبي صلى الله عليه وسلم، واستأفوا الدود فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم، فبعث الطلب في أثرهم، فسمروا أعينهم وقطعوا أيديهم، وتركوا في ناحية الحرة حتى ماتوا على حالهم " (3) .

(1) - النحل : آية 66 .

(2) - الجامع لأحكام القرآن - ج 10 - ص 126 .

(3) - البخاري : المغازي

***** الطهارة *****

وقد بين الحديث أنه عليه الصلاة والسلام أمرهم أن يشربوا من أبوال الإبل، وهذا دليل طهارتها .
وقيس على الإبل كل حيوان مأكول اللحم، كما قيس على البول غيره لأنه فضلة مثله (1).

إِلَّا الْمُتَغَذِّي بِنَجَسٍ

استثنى المصنف هنا من الطاهر روث الحيوان مباح الأكل الذي يستعمل النجاسات بالمشاهدة أكلا أو شربا، فهما على هذا نجسان مدة ظن بقاء النجاسة في جوفه .
ملاحظة : قال الخرشي : ويستحب عند مالك غسل بول المباح وعذرتة الطاهرة من الثوب ونحوه، إما لاستقذاره، أو مراعاة للخلاف (2) .
ولعل ما رواه ابن عباس عن النبي ﷺ " أنه نهى عن شرب لبن الجلالة " (3)، فيه ما يدل على نجاسة فضلات الحيوان المباح أكل النجاسات .
والجلالة : هي التي تأكل العذرة من الإبل والبقر والغنم والدجاج والإوز وغيرها، وإذا حكمنا بنجاسة ألبان الجلالة، فبالأحرى والأولى أن نحكم بنجاسة فضلاتها .

وَقَيْءٍ إِلَّا الْمُتَغَيَّرَ عَنِ الطَّعَامِ

يعني أن القيء : وهو الطعام الخارج من المعدة بعد استقراره فيها، طاهر لا غبار عليه، إلا في حالة ما إذا تغير عن صفة الطعام. فإن تغير بحموضة أو نحوها فهو نجس، وإن لم يشابه أحد أوصاف العذرة .
والقلس، له نفس حكم القيء على المشهور، وهو: دفعة من الماء تقذفه المعدة، أو يقذفه ريح من فم المعدة، وقد يكون معه طعام، وقد يخرج عند الإمتلاء .
والأصل في طهارة القيء والقلس للذين لم يتغرا، قول مالك في الموطأ : " رأيت ربيعة بعد المغرب يقلس في المسجد مرارا ثم لا ينصرف حتى يصلي " (4) .



(1) - التحفة الرضية : ص 18 .

(2) - الخرشي على مختصر خليل - ج 1 - ص 86 .

(3) - رواه الخمسة إلا ابن ماجه ، وصححه الترمذي .

(4) - رواه الدارقطني .

وَصَفْرَاءُ وَبَلْغَمٌ

عرف الفقهاء الصفراء بأنها مائع أصفر ملتحم يشبه الصبغ الزعفراني، يخرج من المعدة، وهي طاهرة لعلة الحياة، فما يخرج منها فهو طاهر .
وعرفوا البلغم بأنه شيء منعقد كالمخاط يسقط من الرأس ويطلع من الصدر وهو طاهر أيضا من الأدمي وغيره، بدليل ما روي عن عمار ابن ياسر رضي الله عنه أنه قال : أتى عليّ رسول الله ﷺ وأنا على بئر أدلو ماء في ركوة . قال : " يَا عَمَارُ مَا تَصْنَعُ ؟ " قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا بِيٍّ وَأُمِّي أُغْسِلُ تَوْبِي مِنْ نَخَامَةٍ أَصَابْتُهُ، فَقَالَ : " يَا عَمَارُ إِنَّمَا يُغْسَلُ التَّوْبُ مِنْ خَمْسٍ : مِنَ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ وَالْقَيْءِ وَالدَّمِ وَالْمَنِيِّ، يَا عَمَارُ مَا نَخَامَتِكَ وَالْمَاءَ الَّذِي فِي رَكْوَتِكَ إِلَّا سَوَاءٌ " (1).

وَمَرَارَةٌ مُبَاحٌ

المسألة معطوفة على الأشياء الطاهرة، والمرارة هي مائع أصفر مُرٌّ في كيس ملصق بزائد الكبد . والمعنى : ومن الطاهر مرارة حيوان مباح ومكروه كذلك على ما نص عليه الفقهاء من شراح المختصر وغيرهم .
دل على طهارة مرارة المباح ما جاء عن عبد الله بن عمر، أنه خرجت بإبهامه قرحة، فألقمها مرارة، فكان يتوضأ عليها(2). ولولا طهارتها لما استعملها ومسح عليها وصلى بها .

وَدَمٌ لَمْ يُسْفَحْ

المعنى أن الدم غير المسفوح، وهو ما يبقى في عروق الحيوان بعد الذكاة طاهر شرعا .
والدم أقسام :
أولها: الدم المسفوح : وهو الجاري بعد الذبح أو النحر أو الجرح، فهو نجس .
الثاني: الدم غير المسفوح : وهو الباقي في عروق القلب، والراشح من اللحم حال تقطيعه، وبصفة عامة هو الباقي في العروق بعد الذكاة طاهر .
الثالث: دم الميتة : وهو نجس، لأن الميتة نجسة، سواء سفح أم لا .
الرابع: الدم القائم بالحي : وهذا لا يوصف بشيء .

(1) - رواه الدار قطني .

(2) - رواه الأثرم .

***** الطهارة *****

وأما ما يوجد في جوف الحيوان من دم بعد ذبحه أو نحره، والمتجمد على محل الذبح والنحر، فهو مسفوح نجس انعكس إلى الجوف .
والدليل على طهارة الدم غير المسفوح، قوله تعالى في تحريم الدم المسفوح: " أو دمأ مسفوحاً " فدل هذا على أن ما لم يكن مسفوحاً حلال طاهر، بالإضافة إلى الضرورة التي تلحق الناس في ذلك، إذ لا يخلو اللحم وإن غسل أن يبقى فيه دم يسير .
وقد قالت عائشة (رضي الله عنها) : لو حرم قليل الدم لنتبع الناس ما في العروق، ولقد كنا نطبخ اللحم والمرقة تعلوها الصفرة (1) .

وَمِسْكَ وَفَأْرُثُهُ

أي ومن الطاهر المسك (2)، وهو دم منعقد استحال إلى صلاح، ولذلك خالف الدم المسفوح في الحكم بنجاسته، فكل قاعدة لها استثناء . ومثل المسك في الطهارة، الفأرة، وهي الوعاء الذي يكون فيه المسك من الحيوان .
ودلّ على طهارة المسك ما روي أنه عليه الصلاة والسلام تطيب بالمسك من الحيوان المخصوص، ولو كان نجسا لما تطيب به (3) .
وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " الْمِسْكَ أَطْيَبُ الطَّيِّبِ " (4) .

الزَّرْعُ يَسْقَى بِالنَّجَاسَةِ

قال المصنف :

وَزَرْعٌ بِنَجَسٍ

يقصد هنا أن الزرع إذا سقي بماء نجس، أو نبت من بذر نجس، وكان ظاهره نجسا، طاهر، لكنه يغسل قبل أكله، وينطبق نفس الحكم على البقل، والحبوب الأخرى .
قال ابن يونس : القمح النجس يزرع فينبت هو طاهر، وكذلك الماء النجس يسقى به شجر أو بقل، فالثمرة والبقل طاهرتان (5) .

(1) - انظر حاشية المواق على مواهب الجليل للحطاب - ج1 - ص 96

(2) - المسك بكسر الميم وسكون السين فارسي معرب، وتسميه العرب المشموم، وهو خراج يتولد من حيوان كالغزال، ثم يستحيل مسكا .

(3) - انظر الخرشي على مختصر خليل - ج1 - ص 87

(4) - أخرجه مسلم .

(5) - التاج والإكليل - ج2 - ص 97

وقال ابن تيمية: إنا نعلم يقينا أن الحبوب من الشعير والبيضاء والذرة ونحوها كانت تزرع في مزارع المدينة على عهد النبي ﷺ وأهل بيته، ونعلم أن الدواب إذا داست فلا بد أن تروث وتبول، ولو كان ذلك ينجس الحبوب لحرمت مطلقاً، أو لوجب تنجيسها⁽¹⁾.

حكم تخليل الخمر

وَحَمْرٌ تَحَجَّرَ أَوْ خُلِّلَ

قال المصنف:

أي ومن الطاهر الخمر إذا جمدت وتحجرت، فصارت، في اليبس كالحجر، وذهب منه الإسكار، ومثلها في الحكم بالطهارة الخمر تتحول خلاً بنفسها، أو خللت، أو حجرت، فالحكم واحد.

قال الخرشي رحمه الله: إن الخمر إذا انتقلت من المائعية إلى أن تحجرت، أو انتقلت من التخمير إلى التخليل، فإنها تطهر، لأن النجاسة فيه متعلقة بالشدة المطربة، فإذا ذهبت، ذهب التنجيس، والتحریم والنجاسة يدوران مع العلة وجوداً وعدمًا. أما لو كان الإسكار باقياً فيه بحيث لو بل وشرب أسكر فليس بطاهر⁽²⁾.

دلّ على هذا حديث جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما): أن النبي ﷺ سأل أهله الأدم، فقالوا ما عندنا إلا خلّ، فدعا به، فجعل يأكل به ويقول: "نعم الأدمُ الخلُّ، نعم الأدمُ الخلُّ"⁽³⁾.

وفي الكافي لابن عبد البر: ولا يخلل أحد خمرًا، فإن خللها فبئس ما فعل، وليستغفر الله، وليأكلها إن شاء. وقد قيل لا يأكلها إلا أن تعود خلاً بغير صنيع آدمي، وهو الأشهر عن مالك، وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبه أقول⁽⁴⁾.

وفي القرطبي: لم يختلف قول مالك وأصحابه أن الخمر إذا تخللت بذاتها أن كل ذلك الخل حلال، وهو قول عمر بن الخطاب وقبيصة وابن شهاب وربيعة وأحد قولي الشافعي، وهو تحصيل مذهبه عند أكثر أصحابه⁽⁵⁾.

(1) - مجموع فتاوى ابن تيمية - م21 - ص571

(2) - الخرشي على مختصر خليل - ج1 - ص88

(3) - رواه مسلم.

(4) - كتاب الكافي في فقه أهل المدينة المالكي - م1 - ص443.

(5) - الجامع لأحكام القرآن - ج6 - ص290



ثانياً : الأعيان النجسة

لما انتهى المصنف من الكلام عن الأعيان الطاهرة، واستثنى بعض النجاسات، شرع يتكلم عما يقابلها وهي الأعيان النجسة التي لا يحل الانتفاع بشيء منها لحرمتها، مع بعض الإستثناءات التي يصاحبها الدليل، فقال :

وَالنَّجِسُ مَا اسْتُثْنِيَ

لاحظنا خلال مرورنا على شرح الأعيان الطاهرة، أنه كان يستثنى بإلا من الطاهرات بعض الأشياء، مثل استثنائه للمذر، والحيوان المتغذي بنجس، والقيء المتغير ... إلخ، معتبرا إياها من النجاسات . وهذا ما يقصده هنا بقوله : (والنجس ما استثنى).

وكانه يريد أن يقول : والنجاسة أنواع أيضا منه ما استثنى، أي أخرج فيما سبق بأداة استثناء كقوله : إلا محرم الأكل، أو شرط كقوله : إن جرت، ومنه ما أشار إليه بقوله :

وَمَيْتٌ غَيْرَ مَا ذُكِرَ

يعني ومن النجس ميتة الحيوان الذي لم يذكر في الأعيان الطاهرة . ومعلوم أن ما ذكره من الحيوانات الطاهرة : البري الذي لا نفس له سائلة، وكذلك البحري، وما لم يذكره هو الحيوان البري ذو النفس السائلة فميتته نجسة، وهو مقصوده بالعبرة . والمراد هنا ما مات حتف أنفه، أو حصلت فيه ذكاة غير شرعية، لقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ (1) .



(1) - سورة المائدة : آية 3

هل القملة نجسة ؟

وَلَوْ قَمْلَةٌ وَأَدْمِيًّا

قال المصنف :

بالغ المصنف هنا بقوله (ولو) إشارة لقول سحنون بأن ميتة القملة طاهرة لأن دمها منقول، فحكم بعكس قوله واعتبرها نجسة، وقد تبع ابن القاسم وابن عبد الحكم وابن شعبان في القول بنجاسة ميتة الأدمي .

ما يدل على نجاسة القملة : وللفقهاء تعليقات عدة في حكمهم بنجاسة القملة، نلخصها في النقاط التالية :

أولاً : أن لها نفس سائلة، وقد شهر صاحب الشامل القول بنجاسة للقملة لقول ابن عبد السلام في آخر صلاة للجماعة: " المشهور أن لها نفس سائلة " .

ثانياً : أن هناك فرق بين القملة التي لها نفس سائلة، وبين البرغوث الذي لا نفس له سائلة، فكانت نجسة، وكان البرغوث طاهراً .

ثالثاً : ومن الفقهاء من قضى بنجاسة القملة لكونها من الإنسان، بخلاف البرغوث لكونه من تراب ، ولأنه وثاب فيعسر الإحتراز منه .

رابعاً : قالوا ويعفى عن حمل أو قتل ثلاث قملات في الصلاة لعسر الإحتراز منها . والمعنى أن ما زاد على ذلك فلا يعفى عنه . ذكر ابن ناجي في شرح المدونة عن الشيباني أنه كان يفتي بأنه لاشيء عليه في ثلاث فأقل، وتبطل صلاته فيما زاد على ذلك .

خامساً : قال الحطاب رحمه الله : رأيت في حياة الحيوان للدميري من الشافعية أن القمل حرام بالإجماع⁽¹⁾ . وهو يقصد بأنه نجس .

طهارة ميتة الأدمي

وَالأَظْهَرُ طَهَارَتُهُ

قال المصنف :

الضمير في كلمة (طهارته) يرجع على ميتة الأدمي المذكورة في المسألة السابقة والتي حكم المصنف بنجاستها، ثم نقل هنا ما استظهره ورجحه ابن رشد من الخلاف في القول بطهارة الأدمي .

(1) - هذه الأحكام تجدها مبثوثة في شرح خليل عامة، وقد انقويتها ورتبتها تسهيلاً للقارئ والمتعلم

***** الطهارة *****

قال في البيان : والصحيح أن الميت من بني آدم طاهر بخلاف سائر الحيوان الذي له دم سائل، وجزم به ابن العربي، وقال عياض وهو الصحيح الذي تعضده الآثار، وقول الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ (1)، وسواء كان مسلماً أو كافراً لحرمة الأدمية. ولا أعلم أحداً من المتقدمين ولا من المتأخرين فرق بينهما (2).

والأدلة على طهارة ميتة الأدمي كثيرة ، منها :

1 - ما أوجبه الشرع من غسل المسلم والصلاة عليه، ولا معنى لغسل ميتة ذات عين نجسة، ولو كان نجسا لما جازت الصلاة عليه .

2 - صلته ﷺ على سهيل بن بيضاء في المسجد، ولو كان نجسا لما فعل ذلك، وقد روت هذا الخبر عائشة (رضي الله عنها) (3).

3 - تقبيله لعثمان بن مظعون بعد موته . فعن عائشة (رضي الله عنها) : أن النبي ﷺ قبل عثمان بن مظعون، وهو ميت، وهو يبكي (4)، ولو كان نجسا لما قبله .

4 - ذكر للشوكاني الإجماع على طهارته حياً وميتاً لقوله ﷺ في الحديث المتفق عليه : " المؤمن لا ينجس "، وعند البخاري تعليقا : " المؤمن لا ينجس حياً ولا ميتاً " .

5 - صلاة الصحابة على أبي بكر وعمر بالمسجد .

6 - وأما الكافر فميتته أيضا طاهرة . وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ (5) تشبيهه بليغ، يدل على النجاسة المعنوية، أو أن المراد النجس في الاستنذار والاعتقاد .

ويؤيد صحة هذا التأويل أن الله أباح نساء أهل الكتاب، ومعلوم أن عرقهن لا يسلم منه من يضاجعهن، ومع ذلك فلا يجب من غسل الكتابية إلا مثل ما يجب عليهم من غسل المسلمة (6).

قال ابن تيمية : النجاسة أنواع كالطهارة . فيراد بالطهارة، الطهارة من الكفر والفسوق، كما يراد بالنجاسة ضد ذلك، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾، وهذه النجاسة لا تفسد الماء، بدليل أن سؤر اليهودي والنصراني طاهر، وقد

أهدى اليهودي للنبي ﷺ شاة مشوية وأكل منها لقمة، مع علمه أنهم باسروها . وقد أجاب ﷺ يهوديا إلى خبز شعير وإهالة سخة (7) .

(1) - الإسراء : آية 70

(2) - انظر منح الجليل للشيخ عيش - ج 1 - ص 50

(3) - أخرجه مسلم : الجنائز .

(4) - الترمذي : الجنائز .

(5) - التوبة : آية 28

(6) - وانظر نيل الأوطار للشوكاني - ج 1 - ص 20 وما بعدها .

(7) - مجموع فتاوى ابن تيمية - م 2 - ص 67

نجاسة ما فصل من الحيوان

قال المصنف:

وَمَا أُبِينَ مِنْ حَيٍّ وَمَيِّتٍ

هذا معطوف على قوله: والنجس ما استثنى . والمعنى أن ما فصل من حيوان نجس الميتة، حياً كان أو ميتاً، نجس، وسواء كان الانفصال كلياً أو جزئياً بأن تعلق العضو المنفصل بيسير جلد الحيوان، ولا يمكن جبره.

ويدل على نجاسة ما فصل من الحيوان حياً أو ميتاً الأحاديث التالية:

أولاً: عن أبي سعيد الخدري يرفعه أن رسول الله ﷺ قال: " ما أبين من حيٍّ فهو ميتٌ " (1).

ثانياً: عن أبي واقد الليثي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: " ما قطع من البهيمة وهي حية فهي ميتة " (2).

ثالثاً: وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن النبي ﷺ سئل عن قطع آليات الغنم، وجب أسنمة الإبل؟ قال: " كل شيء قطع من البهيمة وهي حية فميتة " (3). ولا ينطبق الحكم على ما فصل من الأمي للأدلة السابقة.

مِنْ قَرْنٍ وَعَظْمٍ وَظَلْفٍ وَظُفْرٍ، وَعَاجٍ وَقَصَبِ رِيشٍ

هذه الكلمات والأسماء تابعة للعبارات التي سبقت، وبوصلها يتسق المعنى .

وعلى ذلك، فكل ما فصل من الحيوان النجس الميتة مما سماه هنا نجس . فالقرن من البقرة والشاة، والعظم معروف وهو في كل حيوان، والظلف للبقرة والشاة والظبي . والعاج: هو عظم الفيل أو سنه . والظفر للأدمي والبعير والإوز والدجاج والنعام . وأما قصبه الريش: فهي التي يكتنفها الريش أو الشعر .

فمتى فصل واحد من هذه من الحيوان فهو نجس . وقد دل على ذلك الأحاديث والشواهد التي أوردناها في المسألة السابقة .

وفي المدونة كل ما يؤخذ من البهيمة وهي حية، فلا بأس أن يؤخذ بعد موتها، مثل صوفها، وكره القرن والعظم والظلف والسن منها ورآه ميتة (4).

(1) - رواه الحاكم والدارمي وأحمد وغيرهم .

(2) - رواه أبو داود والترمذي .

(3) - رواه البزار .

(4) - هامش مواهب الجليل للموق - ج1 - ص 100

***** الطهارة *****

وقال مالك : إن الله حرّم الميتة فكان الواجب أن يحرم منها كل شيء، إلا أن السنة خصت الانتفاع بالجلد وبقي ما سواه على أصل التحريم (1).

نجاسة جلد الميتة

قال المصنف:

وَجِلْدٌ وَلَوْ دُبِغَ

أي ومن النجس جلد الحيوان الميت، أو الذي أخذ منه في حياته، سواء دبغ أم لم يدبغ على المشهور من قول مالك : لا يجوز بيعه ولا يصلى عليه .
وحديث : " أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ " (2) محمول على الطهارة اللغوية، أي النظافة (3) .
وقال عليه السلام : " كُنْتُ رَخَّصْتُ لَكُمْ فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ، فَلَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ يَا هَابَ وَلَا عَصَبٍ " (4) .

وَرَخَّصَ فِيهِ مُطْلَقًا - إِلَّا مِنْ خِنْزِيرٍ بَعْدَ دُبْغِهِ فِي يَابِسٍ وَمَاءٍ

رغم القول بنجاسة جلد الميتة، فإن الشارع رخص في استعماله فسمح بوضع الحبوب اليابسة بداخله، وكذلك الماء، لأن فيه قوة الدفع عن نفسه .
هذا الترخيص بشرط الدباغ، بما يزيل رائحته ورطوبته، ويحفظه من التغير .
بخلاف المائعات الأخرى كالسمن والعسل واللبن، فلا يجوز استعمالها فيها إذ ليس لها قوة الدفع كالماء .
ولكن لا يجوز الصلاة عليه ولا لبسه لها، لقول مالك في المدونة : ولا يعجبني أن يصلى على جلدها وإن دبغ (5) .
وقول المصنف (مطلقاً) : يقصد به عدم التقيد بكونه من مباح أو مكروه . وقوله : (إلا من خنزير) : يفيد عدم الترخيص في جلد الخنزير حتى بعد دبغه، وهذا هو المشهور .
وذكر ابن الفرس في أحكام القرآن أن المشهور من المذهب أن جلد الخنزير كغيره ينتفع به بعد دبغه (6) .

(1) - هامش مواهب الجليل للموق - ج1 - ص 100

(2) - البخاري ومسلم .

(3) - منح الجليل - ج1 - ص 51 .

(4) - رواه أحمد وأبو داود .

(5) - نقلًا عن مواهب الجليل للحطاب - ج1 - ص 102

(6) - منح الجليل - ج1 - ص 51

أحاديث الترخيص : دلت الأحاديث النبوية على الترخيص في استعمال جلد الميتة، ولأهميتها في تأصيل المسألة نوردها كما يلي :

أولاً : عن عبدالله بن عباس (رضي الله عنهما) قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :
" إِذَا دُبِعَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَرَ " (1) .

ثانياً : عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ ، أراد أن يتوضأ من سقاء، فقيل له : إنه ميتة .
فقال : " دِبَاعُهُ يُزِيلُ خَبْثَهُ أَوْ نَجَسَهُ أَوْ رَجْسَهُ " (2) .

ثالثاً : عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال : وجد النبي ﷺ شاة ميتة أعطيتها مولاة لميمونة من الصدقة، فقال النبي ﷺ : " هَلَّا اسْتَفَعْتُمْ بِجِلْدِهَا " قالوا : إنها ميتة .
قال : " إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا " (3) .

رابعاً : عن عائشة (رضي الله عنها) : " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُسْتَمْتَعَ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ " (4) .

خامساً : وأما ما روي عن عبدالله بن الحكم قال : قرئ علينا كتاب رسول الله ﷺ في أرض جهينة وأنا غلام شاب : " أَلَا تَسْتَمْتَعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابِ وَلَا عَصَبِ " (5) . فقال ابن رشد معناه : قبل الدباغ، وهو كلام جيد (6) .

وَفِيهَا كِرَاهَةُ الْعَاجِ

الإشارة بـ : فيها للمدونة . أي وجاء في المدونة كراهة لبس العاج في الصلاة ونحوها من فيل غير مذكى . والعاج هو ناب الفيل .
قال مالك في كتاب الصلاة الأول من المدونة : وأكره الأدهان في أنياب الفيل والمشط والتجارة فيها (7) .
قال ابن ناجي : الكراهة على التحريم (8) .

(1) - البخاري ومسلم : الزكاة .

(2) - رواه الحاكم والبيهقي وابن حبان .

(3) - أخرجه مالك في الموطأ .

(4) - أخرجه البخاري والترمذي وأبو داود وابن ماجه .

(5) - أخرجه أبو داود والنسائي والدارمي ومالك في الموطأ، وأحمد .

(6) - البيان والتحصيل - م - 1 - ص 101

(7) / (8) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 102 .

***** الطهارة *****

وأصل ما ذهب إليه الإمام مالك، هو فعل ابن عمر (رضي الله عنهما)، فقد كان يكره أن يدهن في مدهن من عظام الفيل، لأنه ميتة (1).
وعن ابن عمر وعطاء وطاوس وعمر بن عبد العزيز: أنهم كرهوا أن يدهن في عظم فيل (2).

وَالتَّوَقُّفُ فِي الْكَيْمِخَتِ

وفي المدونة أيضا التوقف من الإمام مالك رضي الله عنه في الجواب عن حكم الكيمخت، وهو جلد الحمار أو البغل أو الفرس المدبوغ.
قال الحطاب أشار به لقوله في كتاب الصلاة الأول من المدونة، ولا يصلى على جلد حمار وإن ذكي، وتوقف عن الجواب في الكيمخت، ورأيت تركه أحب إليّ. أ.هـ (3)
قال الحطاب: وتوقفه لأجل القياس يقتضي تركه. وعمل السلف يعارضه. قال علي عن مالك: ... مازال الناس يصلون بالسيوف وفيها الكيمخت (4).
وقال العدوي: الأرجح أن التوقف لا يعدّ قولاً، والمشهور كراهته، وقيل يجوز مطلقاً، وقيل يجوز في خصوص السيوف (5).

نجاسة المنج والمذكي

وَمَنِّيَّ وَمَذِيَّ وَوَدِيَّ

قال المصنف:

هذه الأشياء الثلاثة نجسة، وهي معطوفة على ما قبلها. وسواء كانت من الأدمي أو الحيوان المكروه أو المباح.
الأدلة على ذلك: ويدل على نجاسة هذه الأعيان الثلاثة مايلي:
أولاً: يدل على نجاسة المنى، حديث عائشة (رضي الله عنها) قالت: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَغْسِلُ الْمَنِيَّ ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ النَّوْبِ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ الْعُسْلِ" (6).

(1) - موسوعة فقه عبد الله بن عمر - ص 160

(2) - السنن الصغير للبيهقي .

(3) - مواهب الجليل - ج1 - ص 103

(4) - مواهب الجليل - ج1 - ص 103

(5) - منح الجليل - م1 - ص 53

(6) - متفق عليه .

ثانياً : ويدل على نجاسة اذني حديث علي ابن ابي طالب رضي الله عنه : كنت رجلاً مذاءً، وكنت أستحي أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم لمكان ابنته، فأمرت المقداد بن الأسود فسأله فقال : " **يَغْسِلُ ذَكَرَهُ يَتَوَضَّأُ** " (1) .

وعن سهل بن حنيف رضي الله عنه قال : كنت ألقى من المذي شدة وعناء، فكنت أكثر من الغسل، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسألته عنه فقال : ((**إِنَّمَا يُجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ الْوُضُوءُ** " فقلتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ يَمَّا يُصِيبُ ثَوْبِي مِنْهُ ؟ قال : " **يَكْفِيكَ أَنْ تَأْخُذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَتَضَحَّ بِهِ ثَوْبَكَ حَيْثُ تَرَى أَنَّهُ أَصَابَ مِنْهُ** ")) (2) . فالأمر بغسله وغسل ما أصيب به دليل نجاسته .

ثالثاً : ودل على نجاسة الودي أمره صلى الله عليه وسلم بالوضوء منه، كما في حديث ابن عباس قال : ((**الْمَنِّي وَالْمَذْيُ وَالْوَدْيُ، فَالْمَنِّي فِيهِ الْغُسْلُ وَمِنْ هَذَيْنِ الْوُضُوءُ، وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَ يَتَوَضَّأُ**)) (3) .

تعريفات :

- 1- **المني :** سيأتي تعريفه في باب الغسل من طرف المصنف .
- 2- **المذي :** هو ماء رقيق يخرج عند ثوران الشهوة، ويشترك فيه الذكر والأنثى .
- 3- **الودي :** هو ماء أبيض خائر، يخرج بأثر البول غالباً .

وَقَيْحٌ وَصَدِيدٌ

القَيْح : مدة غليظة لم يخالطها دم . والصدید : ماء رقيق مختلط بدم خارج من جرح ويشمل ما يسيل من البثرات والحصباء والجذري . والمعنى : أن القَيْح والصدید نجسان .

روى الأوزاعي عن الزهري رضي الله عنه أنه قال : القَيْح والدم سواء (4) .

وقوله تعالى في نجاسة الدم : ﴿ **قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا** ﴾ (5) الآية . يشمل القَيْح والصدید لأن أصلهما دم .



(1) - رواه البخاري ومسلم .
 (2) - رواه الترمذي وقال : هذا حديث حسن صحيح .
 (3) - رواه البيهقي .
 (4) - مصنف ابن أبي شيبة .
 (5) - الأنعام : آية 145 .

***** الطهارة *****

وَرُطُوبَةُ فَرْجٍ

يعني أن رطوبة الفرج من غير الحيوان المباح نجسة، وأما منه فطاهرة . ويدخل ضمن هذا الحكم كل مائع خرج من أحد السبيلين من الحيوان المكروه والمحرم . يستشهد لهذا بحديث أبي بن كعب رضي الله عنه أنه قال : يا رسول الله إذا جامع الرجل المرأة فلم ينزل ؟ قال : " يَغْسِلُ مَا مَسَّ الْمَرْأَةَ مِنْهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي " (1) فقد أمره بغسل رطوبة الفرج . وإن كان عدم الغسل بعدم الإنزال منسوخا بحديث أبي هريرة من قوله رضي الله عنه : " إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شَعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَّدَهَا فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ " (2) .

نجاسة الدم المسفوح

قال المصنف : **وَدَمٌ مَسْفُوحٌ وَلَوْ مِنْ سَمَكٍ وَذُبَابٍ**

يعني أن الدم الجاري من الحيوان بعد الذكاة، أو من الإنسان وغيره بفصد أو جرح، نجس، ولو سال من حيوان بحري كالسمك، أو حيوان صغير كالذباب والبرغوث والبق والناموس والقراد ... إلخ . وبالحق المصنف بقوله : (ولو) إشارة في الرد على ما قاله القابسي : واختاره ابن العربي بطهارته منها (3) . والدليل على نجاسة الدم المسفوح قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ وَالذَّمُّ وَالخَنْزِيرُ ... ﴾ (4) الآية، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ نَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ ﴾ (5) . والرجس : النجس .

فائدة : قال ابن رشد الحفيد : قال قوم : دم السمك طاهر، وهو أحد قولي مالك ومذهب الشافعي . وقال قوم : هو نجس على أصل الدماء، وهو قول مالك في المدونة والسبب في اختلافهم في دم السمك هو اختلافهم في ميته، فمن جعل ميته داخلة تحت عموم التحريم، جعل دمه كذلك، ومن أخرج ميته أخرج دمه قياسا على الميتة، وفي ذلك أثر ضعيف، وهو قوله عليه الصلاة والسلام : " أَحْلَيْتَ لَنَا مَيْتَتَانِ وَنَمَانَ : الْجَرَادُ وَالْحُوتُ، وَالْكَبِدُ وَالطِّحَالُ " (6) .

(1) - قال المنقلى للمجد : أخرجاه نقلا عن مواهب الجليل من أدلة خليل - ج1 - ص 33 .

(2) - متفق عليه .

(3) - انظر منح الجليل - م1 - ص 53

(4) - المائدة : آية 3

(5) - الأنعام : آية 145

(6) - أخرجه أحمد وابن ماجه ، وفيه ضعف كما قال في شرح بلوغ المرام - ج1 - ص 18 .

وَسَوْدَاءُ

السوداء مائع أسود كالدم، «د بيط (الخالص من الخلط)، أو الكدر (فيه خلط) وهي نجسة .

قال سند : هي مائع أسود يكون كالدم، وهذه صفة النجاسات . وفي الذخيرة : الدم والسوداء نجسان (1).

ولما كانت السوداء دماً، فإنه يصدق فيها الحكم الخاص بالدم، فهي نجسة أيضاً بدليل قوله تعالى : «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ...» الآية (2).

وَرَمَادُ نَجِسٍ وَدُخَانُهُ

يعني وما يعد من النجس رماد نار أشعلت بشيء نجس وكذلك دخانه، مثل روث الحيوان المحرم والمكروه، وعظم الميتة، والحطب المتنجس .

قال عليش : هذا ظاهر المذهب، ونسب للمدونة وابن يونس وابن حبيب والرخمي وأبي الحسن وابن عرفة، وشهر . وكلام الحطاب أولاً وأخيراً يدل على أنه المذهب، وجزم به ابن رشد وقبله المصنف وابن عرفة (3).

ولكن إذا طبخ الشيء بالفضلة النجسة، ولم يعلق شيء من رمادها ولا دخانها بالمطبوخ، فلا يحرم أكل الطعام، ولا ينجس الماء .

علة القول بالنجاسة : جاء في البيان والتحصيل : وسألته عن الطعام يوقد بأوراث الحمير أيؤكل أم لا ؟ فقال لي : أما الخبز الذي ينضج فيه فلا يؤكل ... إلخ .

ثم قال ابن رشد : لا يوقد بعظام الميتة لا الطعام ولا الشراب ... لأن الخبز الذي ينضج فيه قد داخله من عين نجاسة الروث النجس وسرى فيه فنجس

بذلك (4). ولقوله عليه السلام في الروثة : (إنها ركس) . والركس : النجس، وفي رواية قال : "إنها ركس إنها روثة حمار" (5).



(1) - مواهب الجليل للحطاب ، وهامشه للمواق - ج 1 - ص 106

(2) - المائدة : آية 3 .

(3) - منح الجليل - ج 1 - ص 53

(4) - البيان والتحصيل لـ : محمد بن رشد - م 1 - ص 95

(5) - البخاري وابن ماجه وابن خزيمة .

***** الطهارة *****

نجاسة رجيع وبول الأدمي

وَبَوْلٌ وَعَذْرَةٌ مِنْ آدَمِيٍّ وَمُحْرَمٍ وَمَكْرُوهٍ

قال المصنف:

المعنى: أن البول والعذرة من الأدمي نجسان، وأنهما أيضا من الحيوان محرم الأكل والمكروه نجسان.

قال الفقهاء ولا فرق بين بول وعذرة الأدمي الصغير الذي لم يأكل الطعام والكبير، ولا بين الذكر والأنثى، ولا بين قليله وكثيره، ولا بين المتغير والنازل بصفة الطعام والشراب لمرض مثلا.

ما يدل على النجاسة: وفي هذا السياق نذكر الأحاديث التالية:

1- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قام أعرابي فبال في المسجد، فتناوله الناس، فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم: "دَعُوهُ وَاهْرُقُوا عَلَى بَوْلِهِ سِجْلًا مِنْ مَاءٍ، فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسَّرِينَ، وَكَمْ تُبْعَثُوا مُعَسَّرِينَ" (1). فأمره صلى الله عليه وسلم بإراقة الماء على البول دليل نجاسته، والغائط أشد من البول.

2- وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه: رأني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أسقي رجلين من ركوة بين يدي، فتخمت، فأصابني نخامتي ثوبي، فأقبلت أغسل ثوبي من الركوة التي بين يدي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مَا نَخَامَتِكَ وَدَمُوعُ عَيْنَيْكَ إِلَّا بِمَنْزِلَةِ الْمَاءِ الَّذِي فِي رِكَوَتِكَ، إِنَّمَا تَغْسِلُ ثُوبَكَ مِنَ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ وَالْمَتَى وَالدَّمَ وَالْقِيءَ" (2).

3- وعن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه: أنه سمع عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول: أتى النبي صلى الله عليه وسلم الغائط، فأمرني أن أتبعه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجده، فأخذت روثه، فأتيت به، فأخذ الحجرين، وألقى الروثة، وقال: "هَذَا رِكَسٌ" (3) والركس: النجس. زاد في رواية: "إِنَّهَا رِكَسٌ إِنَّهَا رَوْثَةٌ حِمَارٌ". وفيها نص على نجاسة روث مالا يؤكل لحمه.



(1) - أخرجه البخاري .
(2) - رواه الطبراني في الكبير .
(3) - البخاري وابن ماجه وابن خزيمة .

ما ينجس الأطعمة

وَيَنْجُسُ كَثِيرُ طَعَامٍ مَائِعٍ بِنَجْسِ قَلِّ

في هذه المسألة نص على نجاسة الطعام الكثير المائع الذي خالطته نجاسة ولو قليلة، بشرط التيقن أو ظن الاختلاط، إذ لا يجوز طرح الطعام بسبب الشك لشرفه . ومفهوم كثير الطعام أن القليل كذلك بالأحرى .

ومثال الطعام المائع المقصود : الزيت، الخل، العسل، فهذه وأمثالها إذا حلّ فيها قليل نجاسة ولو دون درهم، فإنه يفسدها، لأنها ليست لها قوة الدفع الذاتية مثل الماء، فهي تنجس ولو لم تتغير لقوله ﷺ : " إِنْ كَانَ جَامِدًا فَأَلْفُوها وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ كَانَ مَائِعًا فَلَا تَقْرَبُوه " (1).

الفأرة تقع في السمن

كجَامِدٍ إِنْ أَمَكْنَ السَّرِيَّانُ ، وَإِلَّا فَبِحَسْبِهِ

قال المصنف :

المعنى أن الطعام إذا كان جامداً، ووقع فيه حيوان كالفأرة تقع مثلاً في السمن، يرمى الحيوان وما حوله، وينتفع بالباقي، كما في الحديث عن ابن عباس عن ميمونة : أن فأرة وقعت في سمن فماتت، فسئل النبي ﷺ عنها، فقال : " أَلْفُوها وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُوهُ " (2). ولكن إن أمكن سريان النجاسة في باقي الطعام لطول مكث مثلاً، فينجس كله، ولا يجوز الانتفاع به في أكل أو شرب . وهذا ما قصده المصنف بقوله : " كجَامِدٍ إِنْ أَمَكْنَ السَّرِيَّانُ " .

وقد أفتى ابن عرفة في هري زيتون وجدت فيه فأرة ميتة بأنه كله نجس لا يقبل التطهير، لطول زمن حلولها فيه حتى ظنَّ سريانها في جميعه (3).

ﷻ

(1) - رواه أبو داود وغيره .
(2) - أخرجه البخاري في صحيحه .
(3) - منح الجليل - ج 1 - ص 54

***** الطهارة *****

حكم اختلاط الطعام بالنجاسة

وَلَا يَطْهَرُ زَيْتٌ خَوْلَطَ وَلَحْمٌ طُبِخَ ، وَزَيْتُونٌ مُلِحَ وَيَبْيِضُ صُلِقَ بِنَجَسٍ

أي لا يقبل التطهير زيت وغيره من الأدهان خولط بنجاسة، كما لا يقبل التطهير لحم وغيره طبخ بنجس من ماء أو ملح أو غيرهما، أو وقعت فيه نجاسة حال طبخه قبل استوائه، بسبب شربه منها وغوصها فيه، فإن وقعت فيه بعد نضجه تنجس ظاهره فقط، فيغسل ويؤكل . ولا يقبل التطهير والتنظيف زيتون تنجس بملح أو ماء نجس، فإن وقعت فيه نجاسة بعد نضجه وطيبه في الملح تنجس ظاهره فقط، فيغسل على هذا ويؤكل .

ونفس الحكم ينطبق على البيض إذا سلق بماء نجس، أو وجدت فيه بيضة مذرة، إن تغير الماء المصلوق فيه، لأنه تنجس بها وشرب منه غيرها، فهو لا يقبل التطهير أيضا .

ومن المدونة : ما ماتت فيه فأرة من عسل أو سمن ذائب فإنه لا يباع ولا يؤكل، ولا بأس أن يعلف العسل النحل، ويستصبح بالزيت، أن تحفظ منه إلا في المساجد (1) .

ويحتج لهذه الأشياء بالحديث السابق من قوله ﷺ : " إِنْ كَانَ جَامِدًا فَأَلْفُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ كَانَ مَائِعًا فَلَا تَقْرَبُوهُ " (2) .

وروي عن علي بن مسهر أنه قال : كنا عند أبي حنيفة، فأتاه عبد الله بن المبارك، فقال له: ما تقول في رجل كان يطبخ قدرا فوقع فيه طائر فمات ؟ فقال أبو حنيفة لأصحابه ما تقولون فيها ؟ فرووا له عن ابن عباس أنه قال : يهرق المرق، ويؤكل اللحم بعد غسله . فقال أبو حنيفة : هكذا نقول إلا أن فيه شريطة إن كان وقع فيها في حال غليانها ألقى اللحم وأريق المرق، وإن كان قد وقع فيها في حال سكونها غسل اللحم واكل ولم يؤكل المرق (3) .

وَفَخَّارٌ بِغَنَوَاصٍ

هذه المسألة معطوفة على ما سبقها من قول المصنف : ولا يطهر، والمعنى هنا : ولا يقبل التطهير فخار، وهو إناء الطين المحرق غير المدهون، أو المدهون بما لا يمنع الغرص، تنجس بمائع نجس يغوص وينفذ في الفخار، مثل الدم والبول والخمر

(1) - نقلنا عن المواق ، هامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 113

(2) - رواه أبو داود وغيره .

(3) - الألبان والتحصيل - ج 1 - ص 189/190

والماء المتنجس . ويدل على ذلك أمره ﷺ بإرافة الخمر وكسر دنانها، كما في حادثة نزول آيات تحريم الخمر . قال عليه الصلاة والسلام لأبي طلحة : " أهرق الخمرَ وكسّر الدينان " (1) .

وروى نافع قال : كان يُبْدُ لابن عمر في سقاء الزبيب غدوة فيشربه من الليل، وينبذ له عشية فيشربه غدوة، وكان يغسل السقاء بكرة وعشية، ولا يجعل فيها درديا ولا شيئا. وكان يفعل ذلك، لأن عدم غسل الإناء، أو جعل الدردي فيه يعجل في اشتدادها وتخمرها(2) .

هل يطرح الطعام المتنجس ؟

قال المصنف : وَيُنْتَفَعُ بِمُتَنَجِّسٍ لَا نَجَسٍ فِيهِ غَيْرِ مَسْجِدٍ وَأَدْمِيٍّ

شرع في هذه الجملة يتكلم عن الطعام الذي أصابته نجاسة، وسرت في جميع جوانبه، فتنجس ولم يعد صالحا للأكل أو الشرب، مبينا أن الطعام لا يرمى ولا يهان لشرفه، ولكن ينتفع به ويستغل في الخدمات التي ينتفع بها الأدمي . فالزيت مثلا يستعمل في الاستصباح والإنارة، والسمن تدهن به الحبال والعجلات وغيرها، والعسل يطعم به النحل، والعجين يعلف للدواب ... إلخ .

وإذا أبيع الانتفاع بالمتنجس لأنه طعام له شرفه، فإن الشارع حرم الانتفاع بالنجس، وهو عين النجاسة على ما مر معنا .

ويشترط أن يكون الانتفاع في غير أكل أو شرب الأدمي، وفي غير المسجد، فلا تجوز إنارة المسجد بزيت نجس مثلا .

عن ابن عمر (رضي الله عنهما) : أن قوما اختبزوا من آبار الذين ظلموا أنفسهم، فقال النبي ﷺ : " اعْلِفُوهُ الدَوَابَّ " (3) .

وعن أبي هريرة ﷺ ، أن رسول الله ﷺ قال في الفأرة التي سقطت في السمن : " وَقَعَتِ الْفَأْرَةُ فِي السَّمْنِ، فَإِنْ كَانَ جَامِداً فَأَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا وَإِنْ كَانَ مَائِعاً فَلَا تَقْرُبُوهُ " (4) . وفيه زيادة عنه : " وَإِنْ كَانَ مَائِعاً فَاسْتَصْبَحُوا " (5) .

(1) - أخرجه الدارقطني .

(2) - موسوعة فقه عبد الله بن عمر - ص 123

(3) - رواه الإمام أحمد في مسنده .

(4) / (5) - جزؤه الأول في البخاري بلفظ " ألقوها وما حولها وكلوه " ورواه مالك والترمذي وأبو داود وأحمد .

***** الطهارة *****

وقد تقدم معنا نص المدونة : ولا بأس أن يعلف العسل النحل، ويستصبح بالزيت، أن تحفظ منه إلا في المساجد (1) .
هل ينتفع بشحم الميتة ؟ نهى أهل العلم عن الإنتفاع بشحم الميتة في غير الآمي والمسجد، كظلي السفن والحبال وغيرها، فقال ابن عرفة : تخريج اللخمي على جواز الانتفاع بمتجس ظلي السفينة بشحم الميتة فاسد للحديث الصحيح : " أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ذَلِكَ " الحديث متفق عليه، ونص النهي : " لا هُوَ حَرَامٌ " .
وقال عياض : وأما شحم الميتة فالجمهور على أنه لا ينتفع من الميتة بشيء البتة، لأنها نجسة العين، بخلاف ما تطراً عليه النجاسة، ولعموم النهي عن الانتفاع بالميتة، إلا ما خصصته السنة من الجلد (2) .

حكم الصلاة بلباس الكافر

قال المصنف :

وَلَا يُصَلِّي بِلِبَاسِ كَافِرٍ

المعنى : ولا تجوز الصلاة فرضا كانت أو نفلا بملبوس شخص كافر، ذكر أو أنثى، كتابي أو مجوسي، وسواء كان اللباس داخليا أم لا، وسواء كان مما شأنه تلحقه النجاسة أم لا تلحقه مثل العمامة والقلنسوة، لأن الغالب نجاسته، فحمل عليها عند الشك في طهارته، فإن علمت أو ظنت طهارته جازت الصلاة به .
جاء في المدونة عن مالك ، تأييدا لهذا الحكم : لا يصلى بما لبسه أهل الذمة من ثياب أو خفاف حتى تغسل (3) .

والذي ظهر لي بعد تأمل أن قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ يرشد إلى مثل هذه الجوانب في الكفار، لأنهم لا يعتنون بطهارة ثيابهم وأبدانهم، ولا يتخرجون من تتجس لباسهم، ولا يرون التطهير واجبا وعبادة بعكس المسلمين، والله أعلم .



(1) - عن المولق ، هامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 113

(2) - انظر حاشية البنانى على شرح الزرقاني - ج 1 - ص 34

(3) - المواق على هامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 121

لبس ما ينسجه الكفار

بِخِلَافِ نَسْجِهِ

قال المصنف :

استثنى المصنف نسج الكافر من المنع والحرمة، وحكم بجواز الصلاة فيه، لأنه لا تغلب عليه النجاسة، وهو يحافظ عليه ويصونه حتى يتمكن من بيعه، ولا يصاب بالكساد في تجارته .

قيل لمالك في العتبية فيما نسجوه أنهم يبلون الغزل بأيديهم وهم أهل نجاسة، فقال : لا بأس به، ولم يزل الناس على ذلك (1). وهو يقصد عمل أهل المدينة .
وجاء في شرح المغني : ولا نعلم خلافاً بين أهل العلم في إباحة لبس الثوب الذي نسجه الكفار، فإن النبي ﷺ وأصحابه، إنما كان لباسهم من نسج الكفار (2) .

وَلَا بِمَا يَنَامُ فِيهِ مُصَلٍّ آخَرَ

وهذا النهي واضح الدلالة والسبب، لأن ثياب النوم لا يعرف حقيقتها سوى صاحبها . فقد تكون لصقت بها نجاسة من بول أو مني، وهي مما يجب تطهير الثوب منها، لذلك لا بد قبل استعمالها للصلاة من استفسار صاحبها إن أجاتنا الحاجة لذلك .

ودليل عدم جواز الصلاة بما ينام فيه مصل آخر قول عائشة (رضي الله عنها) :

" كان النبي ﷺ لا يصلي في شعرننا"، وفي لفظ آخر للترمذي : " لا يصلي في لحف نسائه " (3) .

ومن حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه ، قال : سمعت رجلاً سأل النبي ﷺ : أصلى في ثوبي الذي أتى فيه أهلي؟ قال : " نعم . إلا أن ترى فيه شيئاً تغسله " (4) .



(1) - المعيار المعرب - 1م - 31ص

(2) - المغني - ج1 - 62ص .

(3) - رواه أحمد وأبو داود وصححه الترمذي ، ورواه النسائي وابن ماجه .

(4) - رواه أحمد وابن ماجه .

***** الطهارة *****

وَلَا بِيَّابٍ غَيْرِ مُصَلٍّ إِلَّا كَرَأْسِهِ

نهى هنا أيضا عن الصلاة في لباس تارك الصلاة، لأن مظنة النجاسة غالبية على ثوبه، فهو لا يستبري من البول، ولا يحتاط في غسل مني أو نجاسة أخرى من ثوبه .
وقول المصنف (إلا كراسه) يعني به أن القنسوة والعمامة، وكل ما يلبس فوق السرة كالقميص القصير والصدار تجوز فيها الصلاة لعدم غلبة نجاستها .

ودليل المسألة قول عائشة السابق : " كان النبي ﷺ لا يصلي في شعرنا " ، وفي لفظ آخر للترمذي " لا يصلي في لحف نسائه " ⁽¹⁾ ، ومعلوم أن المرأة لا تجوز لها الصلاة ولا تصح منها وهي حائض، وقد تكون هذه علة ترك رسول الله الصلاة في لحف نسائه، لما قد يكون أصابها من دم الحيض .

وَلَا بِمُحَاذِي فَرْجٍ غَيْرِ عَالِمٍ

المعنى: إذا كان هناك شخص مسلم، ولكنه يجهل أحكام الإستبراء والإستتجاء، فلا تجوز الصلاة بثيابه التي تحاذي فرجه وتلامسه، مثل الإزار والقميص الطويل والسروال، إذا لم يكن بينها وبين فرجه حائل يمنع وصول النجاسة إليها، احتياطاً، فإن ظن أو تيقن عدم وصول النجاسة إليها جازت صلاته بها .

وحمله ﷺ لأمامة وهو في الصلاة، لأنه كان متيقناً طهارتها، ولأن أمها كانت تنظفها لأجله ﷺ ⁽²⁾ .

وهذا عثمان رضي الله عنه كان شديد التحفظ من النجاسة، حتى أنه كان لا يدخل المسجد في الثياب التي يدخل فيها الخلاء ⁽³⁾ . وهذا في ثياب نفسه، فما بالنا بثياب غيره !!



(1) - رواه أحمد وابن ماجه والترمذي .
(2) - انظر مواهب الجليل - ج 1 - ص 123/124 .
(3) - موسوعة فقه عثمان بن عفان ص 345 .

ثالثاً : ما يشبه النجس في الحرمة

قال المصنف رحمه الله :

وَحَرْمَ اسْتِعْمَالِ ذَكَرٍ مُحَلَّى

أي لا يجوز للذكور من المسلمين لبس الحلي من الذهب والفضة، لقوله ﷺ :
 " حُرِّمَ لِبَاسُ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي وَأَحْلٍ لِنِسَائِهِمْ " (1)، وسواء كان الذكر
 مكلفاً أم غير مكلف، وفي هذه الحالة يكره لوليه إلباسه الحرير والذهب ويجوز إلباسه
 الفضة على المعتمد .

والمحلى هو المزين بالذهب أو الفضة بنسج أو طرز أو خياطة . والحلية تدل على
 ما كان ذهباً أو فضة خالصتين، كالأسورة والخلاخل، وهي أولى بالحرمة . فعن حذيفة
 رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : " لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَلَا الدِّيْبَاجَ، وَلَا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ الذَّهَبِ
 وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَآلَمِ فِي الآخِرَةِ " (2).

وَلَوْ مِنْ طَقَّةٍ وَآلَةٍ حَرْبٍ

هذه المبالغة بـ (ولو) يشير بها المصنف لقول ابن وهب لا بأس بها مفضضة .
 والمعنى يحرم استعمال ولبس المحلى بالذهب أو الفضة من طرف الذكور المسلمين
 مهما كان يسيراً، ولو كان حزاماً أو بندقية أو سكيناً، أي من غير الجائز تزيين هذه
 الأدوات بالذهب أو الفضة، لعموم قوله ﷺ : " حُرِّمَ لِبَاسُ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ عَلَى ذُكُورِ
 أُمَّتِي وَأَحْلٍ لِنِسَائِهِمْ " .

ما استثنى بدليل

ثم قال المصنف :

إِلَّا الْمُصْحَفَ

المعنى : وللمسلم الذكر استعمال مصحف مزين بالذهب على جلده الخارجي
 فقط، أما كتابته كله بالذهب أو الفضة فكرهها الفقهاء، كما حكموا بحرمة تحلية الكتب

(1) - رواه الترمذي وصححه .

(2) - متفق عليه .

***** الطهارة *****

الأخرى من غير المصحف بالذهب أو الفضة (1).
عن الوليد بن مسلم قال : سألت مالكا عن تقضيض المصاحف، فأخرج إلينا مصحفا
فقال : حدثني أبي عن جدي أنهم جمعوا القرآن على عهد عثمان، وأنهم فضضوا
المصاحف (2).

وَالسَّيْفَ

يعني أن السيف يجوز استعماله إذا كان محلى بأحدهما أو بهما في قبضته
أو جفيره، إن كان لرجل يستعمله للجهاد، فعن أنس رضي الله عنه أن قبيلة سيف النبي صلى الله عليه وسلم
كانت من فضة (3). وعن نافع أن ابن عمر تقلد سيف عمر يوم قتل عثمان رضي الله عنه
وعنهم ، وكان محلى ، قال : قلت : كم كانت حليته ؟ قال : أربعمئة (4).

وَالْأَنْفَ

هذا أيضا مما استثناه الشارع من الحرمة والمنع . والمعنى : يجوز تعويض الأنف
الساقط بأنف من ذهب أو فضة، لما جاء عن عرفة بن أسعد أنه قال : أصيب انفي
يوم الكلاب في الجاهلية، فاتخذت أنفا من ورق (5) فأنتن، فامرني رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن أتخذ أنفا من ذهب (6).
وعملا بهذا الحديث خصّ الفقهاء الذهب لعلاج الأنف لمزية عدم ننته، وهذا من
باب التداوي .

وَرَبَطَ سِنَّ مُطْلَقًا

واستثنى الشارع السنّ يربط بالذهب أو الفضة . أي ومما يجوز ربط سن تخلخل
أو سقط بخيط ذهب أو فضة .

(1) - انظر منح الجليل - ج 1 - ص 58/57
(2) - موسوعة فقه عثمان بن عفان - ص 150
(3) - رواه أبو داود والبيهقي .
(4) - أخرجه البيهقي .
(5) - الورق بكسر الراء هي الفضة .
(6) - أخرجه للترمذي والبيهقي

وقول المصنف : (مطلقاً) : راجع للمصحف وما بعده، والمعنى من غير تقييد بوزن مخصوص، أو بأحد النقيدين .

والدليل على جواز ربط السن بأحد النقيدين، ما رواه محمد بن سعدان عن مولى قریش عن أبيه قال : " رأيت أنس بن مالك يطوف به بنوه على سواعدهم، وقد شدت أسنانه بذهب " (1)، وكان عثمان بن عفان يشد أسنانه بالذهب (2).

قال البيهقي : وروينا في ذلك عن الحسن البصري والنخعي وغيرهما من التابعين . وقال الترمذي : وقد روي عن غير واحد من أهل العلم أنهم شدوا أسنانهم بالذهب (3).

إباحة خاتم الفضة

قال المصنف :

وَخَاتَمَ الْفِضَّةِ

أي ومما يجوز للذكر المسلم لبسه والتحلّي به خاتم مصنوع من الفضة الخالصة، بشرط أن يقصد به الإقتداء بالنبي ﷺ ، ودليل هذا، ما جاء عن أنس أن النبي ﷺ تختم بخاتم من فضة، فلبسه في يمينه، فسه حبشي، وكان يجعل فسه مما يلي بطن كفه (4).

ويشترط في خاتم الفضة المأذون في استعماله، ان يكون واحداً، وان يكون وزنه درهمين شرعيين أو أقل (5). قال الحطاب: وفي الحديث أن وزنه درهمان فضة (6).

روى عمر " أن رسول الله ﷺ رأى في يد رجل خاتماً من ذهب فقال : " ألق ذا " فآلقه، فتختم بخاتم من حديد، فقال: " ذا شرٌّ منه " فتختم بخاتم من فضة فسكت عنه " (7).

أين يوضع الخاتم ؟ بمعنى هل يوضع في اليد اليمنى أم اليسرى ؟ وإن كان ورد في الحديث السابق أن رسول الله ﷺ لبس الخاتم في يمينه، فإن ما جاء عن بعض الصحابة لبسه أيضاً باليسرى. أو الترخيص به في اليمين والشمال على حد سواء .

(1) - أخرجه البيهقي .

(2) - موسوعة فقه عثمان بن عفان - ص 172

(3) - حاشية البناني على شرح الزرقاني - ج 1 - ص 36

(4) - أخرجه البيهقي . وقال : رواه مسلم في الصحيح .

(5) - انظر منح الجليل - ج 1 - ص 58

(6) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 127

(7) - موسوعة فقه عمر - ص 368 ، نقلا عن كنز العمال .

***** الطهارة *****

قال الدكتور محمد رولس قلعجي : ويباح له أن يلبس الخاتم في يمينه أو في يساره، فقد لبس عمر خاتمه في يساره⁽¹⁾. وكان ابن عمر يختمم بيساره⁽²⁾. وتختم عثمان باليد اليسرى⁽³⁾. هذا، وكره مالك التختم في اليمين، وفضل أن يجعل في اليسار . وقد سئل ابن رشد عن وجه كراهة مالك التختم في اليمين، مع ما روي عن النبي ﷺ ، أنه كان يحب التيامن في أموره كلها؟

فأجاب : ما ذهب إليه مالك رحمه الله تعالى من استحسان التختم في اليسار هو الصواب، والحديث الذي ذكرته حجة له لا عليه، وذلك أن الأشياء إنما تتناول باليمين على ما جاءت به السنة، فهو إذا أراد التختم تناول الخاتم بيمينه فجعله في يساره، وإذا أراد أن يطبع على مال أو كتاب أو شيء تناوله بيمينه من شماله، فطبع به ثم رده في شماله⁽⁴⁾.

هذا، وضعف الإمام أحمد حديث التختم باليمين، فقد سئل عن التختم في اليمنى أحب إليك أم اليسرى؟ فقال : في اليسار أقرّ وأثبت .

وقال بعض الحفاظ : لم يصح التختم في اليمنى شيء عن رسول الله ﷺ . قال الدار قطني : اختلفت الرواية فيه عن أنس، والمحفوظ أنه كان يتختم في يساره⁽⁵⁾ .

لَا مَا بَعْضُهُ ذَهَبٌ وَلَوْ قَلَّ

أي لا يجوز لبس الخاتم المصنوع بعضه من ذهب والبعض الآخر من فضة مهما قلّ الذهب لعموم حديث النهي السابق، ولكونه لم يتخذه رسول الله ﷺ ولا أذن فيه . والخلاف إنما في قول المصنف (ولو قلّ) فهو يعني المنع، وجاء عن مالك فيه الكراهة فقط . فمن سماع ابن القاسم : سئل مالك عن الذي يجعل في فص خاتمه مسمار الذهب فكره ذلك . قيل له : فيخلط بحبة أو حبتين من ذهب لئلا يصدأ، فكره⁽⁶⁾.

قال عليش : وأشار بـ (لو) إلى القول بجواز ما قل ذهبه بأن كان ثلثه فأقل، واعتمد المتأخرون كراهته حينئذ⁽⁷⁾.

(1) - موسوعة فقه عمر - ص 368 .

(2) - موسوعة فقه ابن عمر - ص 208 .

(3) - موسوعة فقه عثمان بن عفان - ص 100 .

(4) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 127 .

(5) - انظر الأدب الشرعية الإمام الحنبلي - ج 2 - ص 537/538 .

(6) - مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 128/127 .

(7) - منح الجليل - ج 1 - ص 58 .

والكراهة في القليل من الذهب، وهي ظاهر قول مالك كما رأيت، لذلك قال ابن رشد: المسمار (أي مسمار الذهب) كالعلم في الثوب. مالك يكرهه وغيره يجيزه، فمن تركه أجر، ومن فعله لم يأت. وأما ما خلط يسير الذهب، فهو كالخز كرهه مالك واجازه غيره (1).

ويؤيد القول بجواز يسير الذهب حديث معاوية، وفيه: "نَهَى عَنِ الدَّهَبِ إِلَّا مَقْطَعًا" (2).

حكم أواني الذهب والفضة

قال المصنف:

وَأِنَاءٌ نَقْدٍ

أي وحرّم استعمال إناء ذهب أو فضة لأكل أو شرب أو غسل أو تبخير أو رش، ويستوي في هذا الذكر والأنثى، ودليل المسألة ما صح عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال: " لَا تَلْبَسُوا الحَرِيرَ وَلَا الدِّيبَاجَ، وَلَا تَشْرَبُوا فِي أُنْيَةِ الدَّهَبِ وَالفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهِمَا، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُم فِي الآخِرَةِ " (3).

وَإِقْتِنَاؤُهُ وَإِنْ لَامِرَأَةً

وكما يحرم استعمال إناء الذهب أو الفضة لأكل أو شرب وغيرها، يحرم اقتناؤه وتملكه من غير استعمال، لأنه وسيلة إليه. تستوي في ذلك المرأة مع الرجل، فهي أيضا لا يجوز لها اتخاذ الأتية من الذهب والفضة واقتناؤها أو ادخارها، لذلك بلغ المصنف عند ذكرها، حتى لا يتوهم لحد بأن المرأة مستثناة من هذا الحكم، فقال: (وإن لامرأة) ودليلها عموم قوله ﷺ في الحديث السابق: " وَلَا تَشْرَبُوا فِي أُنْيَةِ الدَّهَبِ وَالفِضَّةِ وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهِمَا، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُم فِي الآخِرَةِ " .



(1) - المواق على مواهب الطيل - ج 1 - ص 128

(2) - رواه أحمد وأبو داود والنسائي .

(3) - متفق عليه .

***** الطهارة *****

ما اختلف فيه

وَفِي الْمَغْشَى وَالْمَمُوءِ وَالْمُضَبِّبِ
وَذِي الْحَلَقَةِ وَإِنَاءِ الْجَوْهَرِ: قَوْلَانِ

قال المصنف:

في هذه المسميات التي يدل كل واحد منها على معنى، أخبر المصنف بالخلاف بين الفقهاء في حكم استعمالها كأواني بين مجيز ومانع . وسنبسط القول في معانيها وحكمها واحدة واحدة:

أولاً: المغشَى: هو إناء من ذهب أو فضة غطي برصاص أو نحاس أو غيره، من داخل وخارج . والراجح من قولي الفقهاء حرمة استعماله نظراً لأن باطنه نقداً (ذهبا أو فضة) خالصاً، لقوله ﷺ: " **وَلَا تَشْرَبُوا فِي آنيةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ** " (1).

ثانياً: المموء: هو إناء من نحاس أو رصاص طلي بفضة أو ذهب، وقد حكم بعض الفقهاء بحرمة استعماله نظراً لظاهره، وأجازه آخرون نظراً لباطنه الذي هو النحاس أو الرصاص .

قال خليل في التوضيح: واستظهر ابن عبد السلام في المموء الإباحة، لأنه ليس بإناء ذهب (2). والنهي إنما ورد صراحة في الذهب والفضة بقوله عليه الصلاة والسلام: " **وَلَا تَشْرَبُوا فِي آنيةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ** " (3).

وليس في التمويه بأس لحديث معاوية السابق، وفيه: " **نَهَى عَنِ الذَّهَبِ إِلَّا مَقْطَعًا** " (4).
ثالثاً: المضبيب: هو إناء فخار أو عود جعلت له ضبّة، وهي قطعة ذهب أو فضة يلحم بها محل كسر الإناء لإصلاحه، حكى فيه المصنف قولاً بالمنع ورجحه الشيخ عليش، وقولاً بالجواز .

قال مالك في العتبية: لا يعجبني أن يشرب في إناء مضبب ... وهذا القول يحتمل التحريم والكراهة، لكن ابن عبد السلام قال: وظاهره الكراهة . وإلى هذا ذهب المازري فقال: والمذهب عندنا كراهة الشرب في الإناء المضبيب، وذهب القاضي عبد الوهاب إلى القول بالجواز للمضبيب اليسير (5).

(1) - جزء من حديث عند البخاري ومسلم .

(2) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 128 .

(3) - جزء من حديث عند البخاري ومسلم .

(4) - رواه أبو داود والنسائي

(5) - انظر هذه الأقوال وغيرها في مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 129

الحديث يدل على الجواز : وما يدل على جواز استعمال المضرب إن كان يسيرا ما

رواه أنس بن مالك رضي الله عنه : " أن قدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر، فأتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة " (1).

والسلسلة : بفتح أوله : إيصال الشيء بالشيء، وهو المراد من الحديث، والسلسلة : بكسر أوله دائرة من حديد ونحوه .

وقد نقل البيهقي أن الذي اتخذ مكان الشق سلسلة من فضة هو أنس بن مالك، إلا أن في البخاري من حديث عاصم الأحول : رأيت قدح النبي صلى الله عليه وسلم عند أنس بن مالك وقد انصدع فسلسله بفضة (2). أي شده بخيط فضة .

وقال أنس : لقد سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا القدح أكثر من كذا وكذا (3).

رابعا : ذو الحلقة : هو إناء النحاس أو الخشب، يوصل ويربط بحلقة من ذهب أو فضة . فيه أيضا قولان : المنع والجواز وهو الراجح، بدليل قول ابن سيرين في شرح حديث البخاري السابق، والمتعلق بقدح النبي صلى الله عليه وسلم : إنه كان فيه حلقة من حديد، فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة، فقال أبو طلحة : لا تغيرن شيئا صنعه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فتركه (4).

ويظهر أن النهي من أبي طلحة، والترك من أنس (رضي الله عنهما)، كان بسبب

خصوص قدح النبي صلى الله عليه وسلم، بدليل قوله : صنعه رسول الله وأجازه جماعة من السلف . وعن عمر أنه أجازه على قدر الأربع أصابع (5).

خامسا : إناء الجوهر : وهو الإناء من معدن نفيس، كالدر والياقوت والزمرد والبلور. فيه قولان أيضا، أحدهما بالحرمة، والثاني بالجواز وهو الراجح، بدليل ما رواه محمد بن إسحاق عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال :

حدثني المقوقس، قال : أهديت للنبي صلى الله عليه وسلم قدح قوارير فكان يشرب فيه الماء (6).

وقال الباجي : لا يتعدى التحريم لأواني الجوهر . وعلق ابن سابق على ذلك فقال : وتكره لأجل السرف (7).

(1) - أخرجه البخاري .

(2) / (4) - فقه الإسلام ، شرح بلوغ المرام - ص 29

(3) - مغني المحتاج - ج 1 - ص 30

(5) - المواق على مواهب الجليل - ج 1 - ص 129

(6) - مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 130/129

(7) - موق على الحطاب - ج 1 - ص 129



هذا يباح للمرأة فقط

قال المصنف رحمه الله:

وَجَازَ لِلْمَرْأَةِ الْمَلْبُوسُ مُطْلَقًا

هذه العبارة تعني أن الشارع جاز للمرأة ما لم يجوز للرجل بخصوص الذهب والفضة . فأباح لها ذلك من غير تقييد كما أباح لها لبس الحرير، سواء كان ملبوس رأس أو غيره .

ويدخل في حكم الجواز : المحلى بالذهب والفضة، ويدخل في الملبوس قفل الجيب أو زرّ الثوب، وفرش كبساط وحصير إذ هي لباس لخبر: " فقد اسودّ هذا الحصير من طول ما لبس " (1) .

الدليل من الحديث : ويؤيد هذا الحكم الحديث الذي رواه أبو موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: " الحريرُ والذهبُ حرامٌ على ذُكُورِ أُمَّتِي حِلٌّ لِإِنَائِهِمْ " (2) .
حكم افتراش النقدين : والعلماء على أن افتراش الذهب أو الفضة أو الحرير جائز للنساء دون الرجال، لأنهم يلحقونه باللباس . قال ابن تيمية : وإن كان الجمهور على أن الافتراش كاللباس يحرم على الرجال دون النساء؛ لأن الافتراش لباس كما قال أنس : فقامت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس (3) .

وَلَوْ نَعْلًا

أشار المصنف بـ (لو) إلى الردّ على قول في المذهب بمنع نعل الذهب أو الفضة للمرأة . والمعنى أنه يجوز لها اتخاذ حتى النعل من الذهب والفضة أو المحلى بهما، لأنهم يعتبرونه من الملبوس، وليس من الأواني . والملبوس مباح للمرأة، ذهباً كان أو فضة بنص الحديث : " الحريرُ والذهبُ حرامٌ على ذُكُورِ أُمَّتِي حِلٌّ لِإِنَائِهِمْ " (4) .



(1) - شرح الزرقاني على خليل - ج 1 - ص 37
(2) - أخرجه البيهقي .
(3) - مجموع فتاوى ابن تيمية - م 21 - ص 84
(4) - رواه البيهقي .

لَا كَسْرِيرٍ

أي يحرم على المرأة اتخاذ غير الملبوس من الذهب والفضة. ومثل لذلك بقوله: كَسْرِيرٍ . ودخل في التشبيه المكحلة والمشط والمرآة والمديّة وآلة الحرب ولو سيفاً، وكذلك أثاث الركوب مثل السرج وغيره . والمنع من اتخاذ السرير جاء لما فيه من الخيلاء والسرف، إضافة إلى كونه ليس من الملبوس الذي شملته رخصة النبي ﷺ .

قال ابن يونس : ما يتخذهُ النساء لشعورهن وأزرار جيوبهن، وأقفال ثيابهن وما يجري مجرى لباسهن فلا زكاة فيه، وليس كما يتخذنه للمرايا وأقفال الصناديق وتحلية المدبات والأسرة والمقرمات وشبه ذلك .

ولما كان السرير، والمكحلة، والمشط والمرآة والمديّة، وآلة الحرب، وغيرها مما صنع من النقدين، لا تعتبر في حكم الملبوس الذي أبيض للمرأة اتخاذهُ، جرى في حقها المنع الذي نصت عليه السنة من قوله ﷺ : " وَلَا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهِمَا، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الآخِرَةِ " (1) . لأنها إلى الأواني أقرب منها إلى الملبوس .



(1) - متفق عليه .

*** الطهارة ***

” فصل ”

حكم إزالة النجاسة

قال تعالى: ﴿وَيَبَاكُ فَطَهِّرْ﴾⁽¹⁾، وقال رسول الله ﷺ: "الطهور شرط الإيمان"⁽²⁾.

مدخل

هذا الفصل يتناول فيه المصنف الأحكام والمواضيع التالية:

- 1- حكم إزالة النجاسة عن ثوب وبدن المصلي ومكان صلاته .
 - 2- يشرح كيفية إزالة النجاسة .
 - 3- يتكلم عما يعفى عنه من النجاسات .
 - 4- يتكلم عن سقوط النجاسة على المصلي .
 - 5- يتكلم عن الشك في الأواني .
 - 6- ويعطي الحكم في قضية ولوغ الحيوان في الماء، مثل الكلب، وما ناسب ذلك من المسائل .
- المناسبة:** يتناسب هذا الفصل مع سابقه، لأنه لما ذكر في الفصل السابق الأشياء الطاهرة والأشياء النجسة، أتبع ذلك ببيان حكم إزالة النجاسة، وما يعفى عنه من النجاسات ... إلخ .



(1) - المدثر: آية 4

(2) - رواه أحمد ومسلم والترمذي عن أبي موسى الأشعري .

إزالة النجاسة واجب أم سنة ؟

قال المصنف رحمه الله :

هَلْ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ عَنْ ثَوْبٍ مُصَلٍّ ، وَلَوْ طَرَفَ عِمَامَتِهِ ؛
وَبَدَنِهِ ، وَمَكَانِهِ ، لِأَطْرَفِ حَصِيرِهِ : سُنَّةٌ ؟ أَوْ وَاجِبَةٌ إِنْ
ذَكَرَ وَقَدَرَ ؟ وَإِلَّا أَعَادَ الظُّهْرَيْنِ لِلِإِضْفِرَارِ ؟ خِلَافٌ

افتتح المصنف هذا الفصل بمسألة خلافية تتعلق بحكم إزالة النجاسة، متسائلا هل هي سنة أم واجبة مع الذكر والقدرة؟ ونحن هنا نحاول تبسيط المسألة بتناول الحكمين كلاً على حدة والقائلين به وأدلتهم :

أولاً : إزالة النجاسة سنة : القول بأن إزالة النجاسة عن ثوب وبدن المصلي ومكانه سنة، شهّره ابن رشد في البيان، وعبد الحق في نكته، وابن يونس في جامعه، وحكى بعضهم الاتفاق عليه . وهو من قول ابن القاسم عن مالك .

قال ابن يونس : وهو الصحيح من المذهب .

وقال الباجي : والثانية : أنها واجبة وجوب السنن، ومعنى ذلك أن من صلى بها عامدا أثم ولم يعد إلا في الوقت استحباباً (1) .

تعريف السنة : السنة معناها الطريقة، وعرفا طريقة النبي ﷺ التي داوم عليها وأظهرها في جماعة، ولم يدل دليل على وجوبها، أي مطلوبة طلباً مؤكداً غير جازم (2) .

دليلهم على السنية : قال القرطبي : احتج الآخرون - أي القائلون بالسنية -

بخلع النبي ﷺ نعليه في الصلاة لما أعلمه جبريل ﷺ أن فيهما قدرا وأذى ... الحديث (3) ... قالوا : ولما لم يعد ما صلى دلّ على أن إزالتها سنة وصلاته صحيحة، ويعيد مادام في الوقت طلباً للكمال (4) .

ثانياً : إزالة النجاسة واجبة : والقول بأنها واجبة، هو المشهور من المذهب أيضاً . قال اللخمي : مذهب المدونة : هي واجبة مع الذكر والقدرة .

(1) - المنتقى ، شرح الموطأ - ج 1 - ص 41

(2) - منح الجليل - ج 1 - ص 61

(3) - خرجه أبو داود وغيره من حديث أبي سعيد الخدري - ج 8 - ص 263 .

(4) - الجامع لأحكام القرآن - ج 8 - ص 263

***** الطهارة *****

وقال الباجي : فأما إزالة النجاسة، فإن أصحابنا العراقيين اختلفوا فيما حكوا عن مالك في ذلك، فحكى القاضي أبو محمد في المعرفة عن مالك في ذلك روايتين : إحداهما أن إزالتها واجبة وجوب الفرائض، فمن صلى بها عامدا ذكرا أعاد أبدا، وهو الذي رواه أبو طاهر عن ابن وهب (1).

وقال القرطبي : إنه واجب فرض، ولا تجوز صلاة من صلى بثوب نجس عالما بذلك أو ساهيا؛ روي عن ابن عباس والحسن وابن سيرين، وهو قول الشافعي وأحمد وأبي ثور، ورواه ابن وهب عن مالك، وهو قول أبي الفرج المالكي والطبري (2).

الأئمة على الوجوب : واستدل القائلون بأن إزالة النجاسة واجبة بما يلي :

1- قوله تعالى : ﴿وَيَا بَكَ فَطَهِّرْ﴾ (3). قال الباجي : ولا خلاف في أنه ليست هنا طهارة واجبة للثياب غير طهارتها من النجاسة، ولا دليل لمن اعترض على الاستدلال بالآية، بكونها مكية نزلت أول ما نزل من القرآن قبل فرض الصلاة، لأنه لا مانع من تكرار النزول، ولأنه يحتمل أن يكون خص بوجوب الصلاة عليه قبل الأمة، وأيضا فإن الصلاة كانت شرعا لمن قبلنا (4).

2- قال القرطبي : والقول بالوجوب أصح إن شاء الله ، لأن النبي ﷺ مرّ على قبرين فقال : " إِنَّهُمَا لِيُعَذَّبَانِ ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ ، أَمَا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوِّهِ " (5) وحسبك . قالوا : ولا يعذب الإنسان إلا على ترك واجب (6).

مذهب التوفيق : ويمكن التوفيق بين القولين، ورد قول المصنف : (خلاف)، إلى خلاف لفظي فقط لأنهما اتفقا على إعادة الذكر القادر الذي صلى بالنجاسة أبدا، وعلى إعادة العاجز والناسي في الوقت .

ثم أن الفقهاء يقولون أن الإعادة الأبدية واجبة على السننية أيضا، كما أنها واجبة على القول بالوجوب طبعا .

قال الحطاب : والذي يظهر لي من نصوص أهل المذهب، أن هذا الخلاف إنما هو خلاف في التعبير على القول الراجح في حكم إزالة النجاسة، ولا ينبغي عليه اختلاف في المعنى تظهر فائدته . وذلك أن المعتمد في المذهب أن من صلى بالنجاسة متعمدا عالما بحكمها أو جاهلا وهو قادر على إزالتها يعيد صلاته أبدا . ومن صلى بها ناسيا

(1) - المنتقى - ج 1 - ص 41 .

(2) - الجامع لأحكام القرآن - ج 8 - ص 262

(3) - المدثر : آية 4

(4) - نقلا عن مواهب الجليل من أدلة خليل - ج 1 - ص 37

(5) - خرجه البخاري ومسلم .

(6) - الجامع لأحكام القرآن - ج 8 - ص 262 .

أو غير عالم بها أو عاجزا عن إزالتها، يعيد في الوقت على قول من قال أنها سنة، وقول من قال أنها واجبة مع الذكر والقدرة .

شرح ما غمض من الفاظ : قول المصنف : (لا طرف حصيره) يعني به أن النجاسة إن كانت لصقت بجانب حصير المصلي من أي جهة، أو كانت تحتها، بحيث لا تمس بدن المصلي ولا ثيابه، فلا يجب إزالتها.

وقول المصنف : (إن ذكر وقدر) أي تجب إزالة النجاسة من ثوب المصلي أو بدنه أو مكانه إن تذكر النجاسة ولم ينس، وقدر على إزالتها بأن وجد ماء طهورا، أو ثوبا طاهرا، أو الانتقال إلى مكان طاهر .

وقوله: (وإلا أعاد الظهر للاصفرار) يقصد به إن لم يذكر المصلي النجاسة ونسيها، أو لم يقدر على إزالتها وصلى بها ناسيا لها أو غير عالم بها أو عاجزا عن إزالتها، واستمر النسيان أو عدم العلم أو العجز حتى أتم الصلاة، فعليه أن يعيد مايلي على وجه الاستحباب :

1- **الظهران :** أي الظهر والعصر لأول الاصفرار، بمعنى اصفرار شعاع الشمس على وجه الأرض من آخر العشية .

2- **العشاءان :** أي ويعيد المغرب والعشاء حتى طلوع الفجر .

3- **الصبح :** ويعيد الصبح لطلوع الشمس .

سقوط النجاسة على المطلي

قال المصنف :

وَسُقُوطُهَا فِي صَلَاةٍ مُبْطَلٍ

أي أن النجاسة إذا سقطت على الشخص وهو يصلي نفلا أو فرضا، فصلاته تبطل إن كانت النجاسة رطبة وتعلقت به، أو كانت يابسة واستقرت عليه، ولم تكن مما يعفى عنه فيقطع الصلاة ويعيدها وجوبا، مع مراعاة الشروط الآتية :

1- إن اتسع الوقت الذي هو فيه اختياريًا كان أو ضروريًا لإدراك ركعة من الصلاة بعد إزالتها .

2- وإن وجد ماءً يزيلها به .

3- أو وجد ثوبا آخر .

4- ولم تكن محمولة لغيره، بمعنى ألا يكون ما فيه النجاسة ملبوسا أو محمولا لغيره، وإلا لم تبطل .

الطهارة

الآثار عن السلف :

- 1- عن عاصم عن أبي عثمان، قال : كنا جلوسا مع عبد الله بن عمر إذ وقع عليه خرد عصفور، فقال هكذا بيده نفضه (1).
- 2- وعن حنظلة قال : رأيت سالما سلح عليه طير فمسحه وقال : لا بأس به (2).
- 3- وعن أبي الأشهب السعدي قال : رأيت يزيد بن عبد الله بن الشخير أبا العلاء نرق عليه طير وهو يصلي، فمسحه، ثم مضى في صلاته (3)، ولم يقطع صلاته لأن خرد الطير غير نجس.
- 4- وعن ابن جريج، عن عطاء قال : إن الريح لتسفي علينا الروث والخرد اليابس، فيصيب وجوهنا وثيابنا فننفضه، أو قال : فنمسحه، ثم لا نتوضأ، ولا نغسله (4).
- 5- وسئل يحيى بن يحيى عن لبن الحمامة يصيب ثوب الرجل ؟ فقال : يعيد الصلاة في الوقت (5).

كَذَرَهَا فِيهَا

هذا تشبيه في البطلان بالشروط السابقة . والمعنى أن من تذكر نجاسة في ثوبه أو بدنه وهو قائم يصلي، فإن صلاته تبطل بمجرد الذكر . والمفهوم من البطلان، أن على المصلي أن يقطع صلاته بمجرد الذكر .

قال هشام بن عروة : رأني أبي انصرفت من الصلاة فقال : لم انصرفت ؟ فقلت له : من دم ذباب رأيت في ثوبي . قال : فعاب علي ذلك، وقال لم انصرفت حتى تتم صلاتك (6) !! وإنما عاب عليه لأن الدم الذي رآه مما يعفى عنه لقلته وهو أقل من درهم، ولو كان الدم كثيرا لجاء قطعه لصلاته في محله .

لَا قَبْلَهَا

يعني أن من رأى النجاسة قبل الدخول في الصلاة ونسيها بعد ذلك وأحرم بالصلاة وأتمها مستمرا في النسيان، فلا أثر لذلك في إبطال الصلاة، وهو كمن لم يرها، ولكنه يعيدها في الوقت .

(1) / (2) / (3) - مصنف ابن أبي شيبة .

(4) - معرفة السنن والآثار للبيهقي .

(5) - البيان والتحصيل - ج 1 - ص 164

(6) - شرح السنة للبغوي - ج 2 - ص 158

عن ابن عمر وعطاء وسعيد ابن المسيب وسالم ومجاهد والشعبي والنخعي والزهري ويحي الأنصاري وإسحاق وابن المنذر، أن من جهل النجاسة في ثوبه وصلى بها، ثم علم بها بعد ذلك فصلاته لا تفسد، غير أنه يعيدها في الوقت على ما قاله مالك (1).

أَوْ كَانَتْ أَسْفَلَ نَعْلِ فَخَلَعَهَا

يعني إذا تعلقت النجاسة بنعل شخص، ثم أحرم بالصلاة وهو لابس لتلك النعل المنتجسة، ولما أراد السجود خلعها من رجله ولم يرفعها بهما، ثم لما قام لبسها، ولما أراد السجود ثانية وثالثة ... إلخ خلعها فلا تبطل صلاته، لأن أسفلها كأسفل الحصير .

الحجة في ذلك : ما رواه أبو سعيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه صلى فخلع نعليه فخلع الناس، فلما انصرف قال لهم : " لم خلعتم " ؟ قالوا : رأيناك خلعت فخلعنا فقال : " إن جبريل أتاني فأخبرني أن بهما خبثا، فإذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه ولينظر فيهما، فإن رأى خبثا فليمسحه بالأرض، ثم ليصل فيهما " (2).

ومحل الشاهد هنا أن النبي صلى الله عليه وسلم خلع نعليه وأتم صلاته ولم يقطعها .

مَا يَغْفِي عَنْهُ مِنَ النِّجَاسَاتِ

قال المصنف :

وَعَفِيَّ عَمَّا يَغْسُرُ

هذه قاعدة شرعية عامة تُعبّرُ عن تسامح الشرع في كل نجاسة يصعب ويشق الاحتراز منها، ويمثل لها الفقهاء بقولهم : المشقة تجلب التيسير، وهي من أمهات الفقه التي أسس عليها . ولأن الله تعالى يقول : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ (3) . ويقول أيضا : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (4) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(1) - انظر المغني - ج 1 - ص 714

(2) - رواه أحمد وأبو داود .

(3) - البقرة : آية 185 .

(4) - الحج : آية 78

***** الطهارة *****

كَحَدَّثِ مُسْتَنَكِحٍ

ذكر هنا مثالا عما يعفى عنه توضيحا للقاعدة المذكورة سلفا . ويقصد هنا أن الخارج من أحد المخرجين المعتادين كالبول والمذي والمغائط، بغير اختيار الشخص، والملازم له كل يوم مرة فأكثر، فيصيب البدن أو الثوب، فإنه يعفى عنه رفعا للمشقة والحرَج، وصاحبه يسمى : مُسْتَنَكِحًا .

ويسمى هذا عند الفقهاء بالسلس، فنقول فيه : سلس البول والمذي والمني والغائط، فما يخرج من المخرج المعتاد من هذه النجاسات بنفسه يعفى عنه للضرورة ولمشقة الاحتراز، لقوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ .

وَبَلَّلِ بَاسُورٍ فِي يَدٍ - إِنْ كَثُرَ الرَّدُّ - أَوْ ثَوْبٍ

بيان لمثال آخر مما يعفى عنه . والباسور بالراء اسم أعجمي، ومعناه : وجع المقعدة وتورمها من داخلها، ونبات ثوَالِيلٍ فيه، تخرج فيتألم من خرجها، ويعفى عن البلل الذي يسيل منها على الثوب، أو على اليد إن استعملها لردِّ الباسور حين يخرج، وكان ذلك كثيرا وفيه مشقة، بحيث يحصل في اليوم أربع مرات وعلى هذا فصاحب الباسور لا يؤمر بغسل ثوبه الذي أصابه بلل الباسور إلا إن تفاحش . وعليه غسل اليد التي يستعملها لرد الباسور إلا أن يكثر الرد فلا يكلف بغسلها رفعا للحرَج والمشقة .

ودليل ذلك ما في المدونة : عن ابن وهب عن عقبة بن نافع قال : سئل يحيى بن سعيد عن رجل يكون فيه الباسور، لا يزال يطلع منه، فيرده بيده . قال : إن كان ذلك لازما في كل حين لم يكن عليه إلا غسل يديه، فإن كثر ذلك عليه وتتابع لم نر عليه غسل يديه، وكان ذلك بلاء نزل به، يعذر به، بمنزلة القرحة⁽¹⁾ .

وعن ابن عباس : أن رجلا أتى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله : " إن بي باسور فيسيل مني " ؟ فقال النبي ﷺ : " إِذَا تَوَضَّأْتَ فَسَالَ مِنْ قَرْنِكَ إِلَى قَدَمِكَ فَلَا وُضُوءَ عَلَيْكَ " ⁽²⁾ .

الحج

(1) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 12

(2) - رواه الطبراني في الكبير ، وفيه عبد الملك بن مهران . قال العقيلي : صاحب مناكير .

العفو عن بول الصبي

وَتَوْبِ مُرْضِعَةٍ تَجْتَهِدُ

معطوف على المعفوات . والمعنى : وعفى عما يصيب ثوب المرضعة من بول وعذرة الصبي، إن كانت تبذل جهدها في إبعادهما (أي البول والعذرة) عن ثوبها، وكذا بدنها، وغلبها بشيء منهما، فيعفى عنه، ولكن تؤمر بغسله إذا تفاحش على وجه الاستحباب، لقول مالك في المدونة : ولتدراً البول عن نفسها جهدها، ولتغسل ما أصاب من البول ثوبها جهدها⁽¹⁾. ولا فرق بين أن تكون المرضعة أمًا أم فقيرة محتاجة إلى الإرضاع لإعالة نفسها .

أصناف تلحق بالأم : قال الزرقاني : وألحق بالأم الكئاف، أي نازح الكنيف والجزار، فيعفى عما أصابهما إن اجتهدا في التحفظ في درء النجاسة⁽²⁾، ومثل هذين سائق الدواب وراعيها، لعموم قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ .

وَأَدْبَ لَهَا ثَوْبٌ لِلصَّلَاةِ

الكلام متعلق بالمرضعة التي تجتهد ويصيبها بول الصبي، ويعفى عما أصابها منه، فقد ندب لها الشرع أن تتخذ ثوبا طاهرا للصلوات خصوصا، بخلاف صاحب السلس والدمامل والبواسير، فلا يستحب لهم ذلك، لأنه لا يمكنهم التحفظ من خروج النجاسة حتى في الصلاة .

والمسألة من قول مالك في المدونة : وأما الأم فأحب إليّ أن يكون لها ثوب سوى ثوبها الذي ترضع فيه، إن كانت تقدر على ذلك، وإن لم تكن تقدر على ذلك فلتصل في ثوبها⁽³⁾ .

ومن السلف من كان كثير الاحتياط في أمر النجاسة . ومن هؤلاء خليفة المسلمين عثمان بن عفان رضي الله عنه ، فإنه من كثرة احتياطه في أمر النجاسة، كان لا يدخل المسجد في الثياب التي يدخل فيها الخلاء⁽⁴⁾ .

(1) / (3) - المدونة الكبرى ص 24

(2) - شرح الزرقاني على خليل - ج 1 - ص 42

(4) - انظر موسوعة فقه عثمان بن عفان ص 345



الظهارة

مَا يَهْفُكُ عَنْهُ مِنَ الدَّمِ

قال المصنف :

وَدُونَ دِرْهَمٍ مِنْ دَمٍ مُطْلَقًا

هذه المسألة تستثني قليل الدم الذي يعفى عنه رفعاً للحرَج، وهو ما كان أقل من مساحة درهم بغلي يصيب بدن المصلي أو ثوبه أو مكان صلاته .
والدرهم البغلي هو : الدائرة السوداء التي تكون في باطن ذراع البغل، وروي أنها دراهم ضربها رأس بغل لسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه (1).
وقول المصنف : (مطلقاً) : يقصد به أن الدم سواء خرج من بدن المصلي، أو دماً لغير حائض، أو دم خنزير أو ميتة، فما قلّ عن درهم بغلي يعفى عنه، وما زاد عن ذلك يجب غسله .

قال ابن خويز منداد : وأما الدم فمحرم ما لم تعم به البلوى، ومعفو عما تعم به البلوى . والذي تعم به البلوى هو الدم في اللحم وعروقه، ويسيره في البدن والثوب يصلّي فيه؛ وإنما قلنا ذلك لأن الله تعالى قال : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ ﴾ (2)، وقال في موضع آخر : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ (3) . فحرّم المسفوح من الدم (4).

وقد روت عائشة (رضي الله عنها) قالت : كنا نطبخ البرمة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدم فنأكل ولا ننكره، لأن التحفظ من هذا إصرٌ وفيه مشقة، والإصر والمشقة في الدين موضوع (5).

وَقَيْحٍ وَصَدِيدٍ

أي ومما يعفى عنه ما كان أقل من الدرهم من قَيْحٍ : وهو مدة رقيقة لا يخالطها دم، وما كان أيضاً أقل من درهم من صديد : وهو مدة رقيقة أو غليظة مخلوطة بدم .

(1) - انظر هامش الجامع لأحكام القرآن - ج 8 - ص 263

(2) - المائدة : آية 3

(3) - الأنعام : آية 145

(4) / (5) - الجامع لأحكام القرآن : 222/221/2

وأما البول والمذي والمنى وغيرها فالمشهور المعروف عدم العفو عن يسيرها، ولكن نقل عن الإمام مالك رحمته الله : العفو عما كان كرؤوس الإبر من يسير البول، لأن بدن الإنسان كقربة ملأته يعسر الاحتراز عنها (1).
قال ابن تيمية : ويجب غسل الثوب من المدة والقيح والصدید (2). وهذا بطبيعة الحال إن زاد على درهم .
وقال ابن القاسم : والقيح والصدید عند مالك بمنزلة الدم (3).
وعن الزهري أنه قال : القيح والدم سواء (4).
وعن إبراهيم عن الحكم وحماد أنهم قالوا : ما خرج من البشرة من شيء فهو بمنزلة الدم (5). ويعفى عما قلّ منه، ولم يبلغ حدّ الدرهم للبغلي .

وَبَوْلِ فَرَسٍ لَغَازٍ بِأَرْضِ حَرْبٍ

عطف المصنف مسألة بول الفرس يصيب ما تطاير منه المجاهد لا غيره، وهو في أرض الكفر محاربا، على ما يعفى عنه من يسير النجاسات رفعا للخرج والمشقة . ومفهوم فرس، أن البغل والحمار لا يعفى عن بولهما لكونهما لا يستعملان في الحرب . فيكون العفو عن بول الفرس بأربعة قيود هي :

- 1- كونه من فرس، وليس من بغل أو حمار .
- 2- كونه بأرض حرب .
- 3- وكونه لمجاهد في سبيل الله، وهو ما سماه المصنف : (غاز) .
- 4- أن لا يجد من يمسكه له .

ومفهوم كلامه أنه إذا انتفى قيد من القيود المذكورة لا يعفى عنه .
وأصل المسألة ما جاء من سماع ابن القاسم . قال : وسئل عن الفرس في مثل الغزو والأسفار يكون صاحبه يمسكه، فيبول فيصيبه، فقال : أما في أرض العدو فأرجو أن يكون خفيفا، إذا لم يكن له من يمسكه، وأما في أرض الإسلام فلينتقه ما استطاع ودين الله يسر (6).

(1) - انظر منح الجليل - ج 1 - ص 66

(2) - فقه السنة - ج 1 - ص 24/23

(3) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 18

(4) / (5) - المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة .

(6) - نقلا عن مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 149

***** الطهارة *****

وقد كان المجاهدون من السلف يستعملون الخيل في فتوحاتهم، ويتنقلون في أرض الكفر، وفي مواجهة دائمة مع العدو، تمنعهم من مفارقة خيولهم أو الابتعاد عنها. وليس من شك أن أبوالها كانت تصيبهم، لذلك كان الحرج مرفوعا عنهم بقوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ .

وَأَثَرِ ذُبَابٍ مِنْ عَذْرَةٍ

وما يعفى عنه من النجاسات لعسر الإحتراز منه، الأثر الذي يتركه الذباب والناموس على بدن الإنسان أو ثوبه من العذرة التي حط عليها وحملها في فمه أو أرجله، وكذلك الحال بالنسبة للبول. وهذا رفعا للحرج والمشقة .

قال الحافظ في الفتح: وكان أبو هريرة رضي الله عنه لا يرى بأسا بالقطرة والقطرتين في الصلاة⁽¹⁾. يعني به الدم .

وقال سيد سابق: وأما دم البراغيث وما ينرش من الدمامل، فإنه يعفى عنه لهذه الآثار⁽²⁾.

وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن: أما الشيء الملازم من جرح يمصل، أو أثر براغيث فصلّ في ذلك، فما زاد أو تغير ريحه فاغسله وليس به بأس ما لم يتفاحش منظره ويظهر ريحه⁽³⁾.

وَمَوْضِعِ حِجَامَةٍ مُسِحَ

أي ومما يعفى عنه أيضا أثر الدم الباقي بعد مسحه من موضع ومحل الحجامة أو الفصادة، لمشقة غسله قبل براء الجرح، فقد روى بن حزم أن عبد الله بن عمر كان يجيز في تطهير المحاجم مسح الدم بالحصاة دون غسل قياسا على الاستنجاء بالأحجار⁽⁴⁾.



(1) / (2) - فقه السنة - ج 1 - ص 23

(3) - لمونة الكبرى - ج 1 - ص 1

(4) - نقلا عن موسوعة فقه عبد الله بن عمر - 339

فَإِذَا بَرِئَ غَسَلَ

ويمتد العفو عن أثر الدم بمحل الحجامة إلى وقت البرء، بعدها يجب أو يسنّ وجوبا غسله إن ذكر وقدر، لما روي عن أنس " أن النبي ﷺ احتَجَمَ وَصَلَى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى غَسْلِ مَحَاجِمِهِ " (1).

وَإِلَّا أَعَادَ فِي الْوَقْتِ

وإن لم يغسل الأثر بعد شفاء محل الحجامة أو الفصادة وصلى به أعاد صلاته تلك في الوقت، بمعنى يعيد الظهرين للاصفرار، والعشائين والصبح للطلوع.
قال إبراهيم النخعي: إذا صلى الرجل، فوجد بعدما صلى في ثوبه أو جلده عذرة أو بولا غسله وأعاد الصلاة (2).

وَأَوَّلَ بِالنَّسْيَانِ وَبِالإِطْلَاقِ

أي وفهم كلام المدونة بخصوص الإعادة في الوقت على وجهين:
الأول: تأويل النسيان: أن من برئ من أثر الحجامة وصلى دون أن يغسله يعيد في الوقت إذا نسي الغسل. وإما إن تعمد عدم الغسل وصلى فيعيد صلاته التي صلاها كذلك أبدا (3).

الثاني: تأويل الإطلاق: ويقصد به أن الناسي والعامد سواء في الحكم. وعليه فمن لم يغسل أثر الحجامة بعد البرء وصلى كذلك بسبب نسيانه للغسل، أو تعمد عدم الغسل، فيعيدان صلاتهما في الوقت (4).



(1) - لخرجه لدارقطني والبيهقي .

(2) - موسوعة فقه إبراهيم النخعي - ص 636

(3) - الفهم الأول لابن أبي زيد القيرواني وابن يونس .

(4) - والفهم أو التأويل الثاني لأبي عمران الفاسي .

***** الطهارة *****

حكم الطين يختلط بالنجاسة

وَكَطِينٍ مَطْرٍ ، وَإِنْ اخْتَلَطَتِ الْعَذْرَةُ بِالْمُصِيبِ

قال المصنف :

مسألة الطين الذي تكون فيه نجاسة من بول أو روث أو عذرة من آدمي يختلط بماء المطر هي أيضاً من المعفوات لمشقة الاحتراز منها حين تصيب بدن المصلي أو ثوبه، ولا مناص من المرور بعيداً عنها . فما دام الطين في الطرق طرياً ولم ييبس يعفى عنه .

ووجه ذلك ما جاء عن مالك في المدونة : لا بأس بطين المطر وماء المطر المستنقع في السكك والطرق، وما أصاب من ثوب أو خف أو نعل أو جسد فلا بأس بذلك . فقلنا لمالك إنه يكون فيها أرواث الدواب وأبوالها والعذرة؟! فقال : لا بأس بذلك وما زالت الطرق وهذا فيها، وكانوا يخوضون المطر وطينه ويصلون ولا يغسلونه ... قال عبد الله بن مسعود : كنا نمشي مع رسول الله فلا نتوضأ من موطئ ... وعن كهيل قال : رأيت علي بن أبي طالب يخوض طين المطر ثم دخل المسجد فصلى ولم يغسل رجليه (1) .
شاهد آخر : قال ابن تيمية رحمه الله : وحينئذ فطين الشوارع إذا قدر أنه لم يظهر به النجاسة فهو طاهر، وإن تيقن أن النجاسة فيه، فهذا يعفى عن سيره : فإن الصحابة رضوان الله عليهم، كان أحدهم يخوض في الوحل، ثم يدخل المسجد فيصلي ولا يغسل رجليه، وهذا معروف عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وغيره من الصحابة كما تقدم . وقد حكاها مالك عنهم مطلقاً (2) .

لَا إِنْ غَلَبَتْ

أي لا يعفى عن طين أو ماء المطر إن زادت عين النجاسة عن الطين أو الماء، وهذا هو الراجح .

قال ابن ناجي رحمه الله تعالى : خص المغربي قوله يخوضون في طين المطر ويصلون ولا يغسلونه بالمسجد المحصب كمسجدهم . وأما غير المحصب المفروش بالحصير فلا، لأنه يلوث الحصير، وبه الفتوى عندنا بإفريقية (3) .

(1) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 20

(2) - مجموع فتاوى ابن تيمية - م 21 - ص 482

(3) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 151

عن عطاء قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يمشون حفاة، فما وصلوا عليه من قشب رطب غسلوه، وما وعاوا عليه من قشب يابس لم يغسلوه (1).

وَوَظَاهِرُهَا الْعَفْوُ

أي وظاهر لفظ المدونة العفو عن طين ومطر غلبت عليه النجاسة، أي العفو عن مصيبتها من بدن وثوب، وهذا - كما قال الفقهاء - ضعيف .

دل على عدم العفو في حال غلبة النجاسة ما رواه أبو سعيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ : أنه صلى فخلع نعليه، فخلع الناس، فلما انصرف قال لهم : " لِمَ خَلَعْتُمْ ؟ " قالوا رأيناك خلعت فخلعنا . فقال : " إن جبريل أتاني فأخبرني أن بهما خبثا، فإذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه ولينظر فيهما، فإن رأى خبثا فليمسحه بالأرض، ثم ليصل فيهما " (2).

وَلَا إِنْ أَصَابَ عَيْنَهَا

المعنى : إذا أصابت عين النجاسة التي لم تختلط بطين أو بماء مطر بدن أو ثوب شخص، فلا عفو في هذه الحالة، بدليل ما رواه أبو سعيد الخدري عن النبي ﷺ في الحديث السابق الذكر أعلاه .

جلباب المرأة والنجاسة

قال المصنف :

وَذَيْلِ امْرَأَةٍ مُطَالٍ لِلتَّسْتُرِ

أي ومما يعفى عنه ثوب امرأة أطالته بقصد التستر؛ وليس للزينة والفخر؛ مرت به على نجاسة يابسة، لأنه يطهر بما بعده، بشرط أن يكون ذيل المرأة المطال يابسا أيضا .

الحجة في ذلك : ما رواه مالك عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها قالت : في ذيل المرأة المطال للتستر : قال رسول الله ﷺ : " يُطَهَّرُهُ مَا بَعْدَهُ " (3).

(1) - لمونة لكبرى - ج 1 - ص 20

(2) - رواه أحمد وأبو داود .

(3) - الموطأ .

***** الطهارة *****

وَرَجُلٍ بُلَّتْ

ويعفى أيضا عما يصيب رجل شخص مبلولة بالماء من النجاسة اليابسة، لأنها تطهر بما تمر عليه بعد من طاهر .

ووجه ذلك ما رواه مالك عن عطاء قال : كان أصحاب رسول ﷺ يمشون حفاة، فما وصلوا عليه من قشب رطب غسلوه، وما وصلوا عليه من قشب يابس لم يغسلوه (1).

يَمْرَانِ بِنَجْسِ يَيْسٍ يَطْهَرَانِ بِمَا بَعْدَهُ

الضمير من قوله (يمران) يعود على ثوب المرأة المطال للتستر، والرجل المبلولة يمر كل منهما على اليابسة، فيكون حكمهما التطهير بما يمران عليه من تراب وغيره بعد ذلك، لقوله ﷺ: " يَطْهَرُهُ مَا بَعْدَهُ " (2)، ولما جاء في سماع أشهب (3) : سئل مالك عن الرجل يتوضأ ثم يطأ الموضع القذر للجاف؟ قال : لا بأس بذلك، قد وسع الله تعالى على هذه الأمة، ثم تلا : ﴿ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴾ (4).

وَوَخْفٍ وَنَعْلٍ مِنْ رَوْثٍ ذَوَابٍّ وَبَوْلِهَا إِنْ دَلِكَا ، لَا غَيْرِهِ

عبارة المصنف تعني أن ما يصيب خف الرجل ونعله من روث وبول الذواب المحرمة مثل البغل والحمار والفرس، يتم تطهيرهما بذلك، وهو المسح على أسفلهما بشيء طاهر كالتراب والحجر والخرقة، حتى تزول عين النجاسة. وقد يطهران بجفاف النجاسة وسقوطها بحيث لا يبقى منها شيء . ومعنى ذلك أن الصلاة تجوز بهما بعد المسح والتطهير .

والحجة في هذا عمل أهل المدينة (5)، وهو إجماع بمنزلة الحديث الشريف . ويؤيده قوله ﷺ: " إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ بِنَعْلِهِ الْأَذَى، فَإِنَّ الثَّرَابَ لَهُ طَهُورٌ " (6).

(1) - المدونة - ج1 - ص20

(2) - أخرجه مالك في الموطأ .

(3) - نقلا عن مواهب الجليل - ج1 - ص153

(4) - لبقرة: آية 286

(5) - مواهب الجليل للحطاب - ج1 - ص154

(6) - رواه أبو داود .

ولكن المصنف استثنى من الرخصة والغفو أبوال ورجيع غير الحيوانات المذكورة بقوله (لا غيره) : والمعنى أن غير أرواث الدواب وأبوالها إذا أصاب الخف أو النعل لا يعفى عنه ولا بد من غسله مثل الدم والعذرة وبول بني آدم وخرء الكلاب ورجيع القطة وبولها ... إلخ . ودليه حديث أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه صلى فخلع نعليه، فخلع الناس، فلما انصرف قال لهم : " لِمَ خَلَعْتُمْ " ؟ قالوا رأيناك خلعت فخلعنا . فقال : " إن جبريل أتاني فأخبرني أن بهما خبثا، فإذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه ولينظر فيهما، فإن رأى خبثا فليمسحه بالأرض، ثم ليصل فيهما " (1).

فَيَخْلَعُهُ الْمَاسِحُ لَا مَاءَ مَعَهُ

يريد أن الخف إذا أصابته نجاسة غير معفو عنها، وكان لابسه متوضئا فإن طهارته تنتقض، ويتوجب عليه خلعها في حالة ما إذا لم يجد ماء يكفيه لغسله من النجاسة، ويتمم لصلاته تقديمًا لطهارة الخبث .

تعليل الانتقال إلى التيمم : قال الفقهاء : في هذه المسألة يخلع خفه ويتمم ولا يصلي به، ولو كان ذلك مؤديا لإبطال الطهارة المائية والانتقال إلى الطهارة الترابية، لأن الوضوء له بدل وهو التيمم، وغسل النجاسة لا بدل له . ويمكن الاسترشاد لذلك بقوله تعالى : ﴿ قَلَمَ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ (2).

وَاخْتَارَ إِلْحَاقَ رِجْلِ الْفَقِيرِ

الاختيار هنا للإمام المازري رحمه الله ، ويعني به أن الفقير العاجز عن اتخاذ خف أو نعل، يطأ روث الدواب أو بولها برجليه، ثم يداكها ويمسحها، يجوز له أن يصلي بها، لكونها مما يعفى عنه رفعا للخرج والمشقة، وقد سبق أن عرفنا بأن صحابة رسول الله ﷺ كانوا يمشون حفاة، فما وصلوا من قشب رطب غسلوه، وما وصلوا عليه من قشب يابس لم يغسلوه (3). وعلمنا أيضا مما سبق أنه ثبت بعمل أهل المدينة جواز مسح ما علق من روث الدواب وبولها بنعل أو خف أي شخص وذلك يكفيه للصلاة .

(1) - رواه أحمد و أبو داود .

(2) - النساء : آية 43

(3) - انظر المدونة الكبرى - م 1 - ص 20

وَإِنْ سَأَلَ صُدَّقَ الْمُسْلِمُ

متعلق بالمسألة التي سبقت . والمعنى أن الشخص المار أو الجالس الذي تكلف وسأل عن نجاسة ما وقع عليه أو عدمها، مع أنه لا يطلب منه ذلك، فعليه أن يصدق الشخص المسلم الذي بين له نوع ما سقط عليه، فإن قال له هو نجس يصدقه ويعمل بمقتضى ذلك، وإن قال له هو طاهر يصدقه أيضاً، بشرط أن يكون المسلم بالغاً عاقلاً سالماً من الفسق وما يخل بالمروءة. وقد قال تعالى: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ (1).

ومفهوم صدق المسلم، أن الكافر لا يصدق إن قال أنه طاهر، ويصدق إن قال هو نجس .

وَكَسَيْفٍ صَقِيلٍ لِإِفْسَادِهِ مِنْ دَمٍ مُبَاحٍ

تشبيهه في ما يعفى عنه، والمعنى أن ما أصاب السيف الأملس الناعم من دماء سالت بوجه شرعي مباح، يعفى عنه لعسر الاحتراز محافظة على السيف من التلف بالغسل . وأخلت الكاف في قوله (كسيف) للمدية والمرأة والزجاج . وخرج عن هذا الحكم ما أصيبت به الآلة الخشنة من الدم مثل المبرد لشدة تعلق النجاسة به فلا يعفى عنه .

وقصد بقوله (مباح) : شمول الواجب كالجهاد، والسنة كالتضحية، والمباح كتذكية الحيوان المباح .

دليل العفو : قال مالك في السيف يقاتل به الرجل في سبيل الله فيكون فيه الدم، هل ترى أن يغسل ؟ قال : ليس ذلك على الناس .

قال محمد بن رشد : قال عيسى : وكذلك الذي شأنه الصيد، وهو كما قال : لأنه أمر قد مضى الناس على إجازته وتخفيفه . وقد كان أصحاب رسول الله ﷺ يصلون بأسياهم وفيها الدم ولا يبالون بذلك، ولو كانوا يغسلون أسياهم في غزواتهم لصلواتهم في عهد رسول الله ﷺ وبعده، لنقل ذلك وعرف (2).

وَأَثَرِ دُمْلٍ لَمْ يُنْكَأْ

يعني أن الدم أو القيح أو الصديد إذا سال من الدامل، وهي البثرات في جسم الإنسان يعفى عنه إذا زاد عن درهم، ولكن بشرط أن يسيل وحده وبدون عصر، وهذا هو معنى : لم ينكأ (3).

(1) - البقرة : آية 282

(2) - البيان والتحصيل : م-1 ص 71

(3) - نكأها : قترها وعصرها .

الطهارة

وفي عصر الدمامل أو البثرات تفصيل، فإنه إن عصرها وهو غير مضطر فلا يعفى عن دمها، وأما إن اضطر لعصرها، فيعفى عنه، ويكون مثله مثل السائل بنفسه .
وأما إن كانت الدمامل كثيرة، فإنه يعفى عن أثر ما سال بالعصر، لأنه يضطر لذلك غالباً، كالذي به حكة من جرب أو جذري أو حصباء .

جاء في المدونة : لا يغسل دم قرحة تسيل دون إنكاء، ومتفاحشه يستحب غسله، فإن نكأها، يعني القروح، فخرج منها دم أو غيره فليغسله، وإن كان في صلاة قطع، إلا أن يخرج منها الشيء اليسير فليفتله ولا ينصرف (1).

وقد فعل عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) ذلك، إذ عصر بثرة في وجهه فخرج منها دم، ففته بين أصبعيه، ثم صلى ولم يتوضأ (2).
ويدل هذا الأثر على أمرين : الأول : أن الدم كان يسيراً . والثاني : أنه اضطر لعصره، وبذلك يدخل في جملة ما يعفى عنه .

وَيُذَبُّ إِنْ تَفَاحَشَ كَدَمِ الْبَرَاغِيثِ إِلَّا فِي صَلَاةٍ

يعني أن النجس المعفو عنه إذا خرج عن الحد المعتاد، وصار النظر إليه مستقبحاً، ويستحي صاحبه من الجلوس به بين الأقران، فإنه يندب غسله، إلا أن يطلع المصلي على النجس (دم، صديد، قيح ... إلخ) وهو يصلي (الفريضة أو النافلة)، فلا يندب له غسله حتى يتمها .

ومثل المصنف بدم البراغيث، وهو خرؤها، أو ما يسيل منها حال قتلها وهو ما يعفى عنه إذا زاد عن درهم، ولكن يندب غسله إن تفاحش .

والحجة في أن المصلي لا يقطع صلاته ولا يندب له الغسل حتى يتم ما جاء في السنة: " من أن رجلين من أصحاب النبي ﷺ حرسا المسلمين في غزوة ذات الرقاع، فقام أحدهما يصلي، فرماه رجل من الكفار بسهم فنزعه وصلى ودمه يجري، وعلم النبي ﷺ به ولم ينكر " . وأما صلاته مع الدم فقلته ما أصابه منه (3).

وقال مالك في العتبية : فإن انفجر دمه وهو يصلي، فإن كان يسيراً مضى في صلاته، وإلا قطع (4).

(1) - المواق على الخطاب - ج 1 - ص 158

(2) - موسوعة فقه عبد الله بن عمر - ص 339

(3) - مغني المحتاج - ج 1 - ص 32 . وقال : رواه أبو داود بإسناد صحيح .

(4) - المواق على مواهب الجليل - ج 1 - ص 158

كيفية إزالة النجاسة

لما قدم المصنف حكم إزالة النجاسة، وما يعفى عنه وما لا يعفى عنه، أخذ يتكلم عن كيفية إزالة ما لا يعفى عنه من النجاسات وبما يكون التطهير أو الإزالة، فقال :

وَيَطْهَرُ مَحَلُّ النَّجْسِ بِلَا نِيَّةٍ بَغْسِلِهِ

والمعنى : أن محل النجاسة، وهو ما عرضت له النجاسة من بدن وثوب وأرض وغير ذلك، إنما يطهر بغسله ولا يطهر بغيره، بدون اشتراط النية في ذلك، لأن النية لا تشترط في طهارة الخبث .

والأحاديث التي تأمر بغسل النجاسة ليس فيها أي دلالة على النية . فعن فاطمة بنت المنذر قالت : سمعت جدتي أسماء تقول : " سألت رسول الله ﷺ عن دم الحيضة يصيب الثوب ؟ فقال : " حثيه ثم اقرصيه بالماء، ثم رشيهِ ثم صلِّي فيه " (1).

إِنْ عُرِفَ وَإِلَّا فَبِجَمِيعِ الْمَشْكُوكِ فِيهِ : كَكَمِّيهِ

هذا مزيد. توضيح لمسألة غسل محل النجاسة . وقد علمنا أنه يطهر بالغسل، لكن إذا عرفنا محل النجاسة بعينه أو ظنناه، أما إن شكنا في موضعه فإنه لا يطهر إلا بغسل جميع المشكوك فيه من بدن أو ثوب أو مكان أو إناء؛ كما إن علم أو ظن شخص نجاسة بأحد كَمِّيهِ، وشك هل هي في الكم اليمين أو اليسار، فيسن أو يجب غسلها معا إن وسعه الوقت ووجد ماء كافيا لهما .

ووجه ذلك ما جاء في المدونة من قول مالك : " في الثوب يصيبه البول أو الاحتلام فيحصى موضعه ولا يعرفه، قال : يغسله كله . قلت : فإن عرف تلك الناحية منه ؟ قال : يغسل تلك الناحية " (2).

ودل على وجوب غسل جميع المشكوك فيه، قول عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما): إن أصاب ثوبه نجاسة، فلم يدر أين هو يغسل الثوب كله (3).

(1) - المنزح الكبرى للبيهقي .

(2) - مواهب الجليل من لؤلؤة خليل - م 1 - ص 40 .

(3) - موسوعة فقه عبد الله بن عمر - ص 693 .

الطهارة

وما رواه سحنون عن ابن عمر وأبي هريرة : في الثوب تصيبه جنابة فلا يعرف موضعه يغسل الثوب كله (1).

بِخِلَافِ ثَوْبِهِ فَيَتَحَرَّى

يعني أنه إذا كان المصلي لابساً ثوبين، وتيقن أو ظن النجاسة بأحدهما ولكنه شك في أيهما هي، أو اشتبه الطاهر بالنجس، فيجتهد في هذه الحالة باحثاً في علامة تميز الطاهر منهما من النجس، ويصلي في الذي أداه اجتهاده إليه أنه طاهر، ويترك الآخر حتى يغسله .

عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أنه اعتمر مع عمر في ركب فيهم عمرو بن العاص وأن عمر عرس ببعض الطريق، قريبا من بعض المياه، فاحتلم عمر، وقد كاد أن يصبح فلم يجد مع الركب ماء، فركب حتى جاء الماء، فجعل يغسل ما رأى من ذلك الإحتلام حتى أسفر . فقال له عمرو بن العاص : أصبحت ومعنا ثياب، فدع ثوبك يغسل، فقال عمر : واعجبا لك يا ابن العاص، لئن كنت تجد ثيابا أفكل الناس يجد ثيابا ! والله لو فعلتها لكانت سنة، بل أغسل ما رأيت وانضح ما لم تر (2).

بِطَهُورٍ مُتَفَصِّلٍ كَذَلِكَ

هذا متعلق بقوله : ويطهر محل النجس بلا نية بغسله . والمعنى : أن محل النجس يطهر بغسله بالماء الطهور، بشرط أن ينفصل الماء عن محل طهورا، أي باقيا على صفته فإن تغير الماء أعاد الغسل حتى يتأكد من نظافة الثوب بانفصال الماء طهورا .

وفي حديث أسماء قوله ﷺ في دم الحيضة يصيب الثوب : " حثيئه ثم اقرصيه بالماء ثم رشيئه ثم صلي فيه " (3)، إرشاد لهذه الكيفية من الغسل .

وَلَا يَلْزَمُ عَصْرُهُ مَعَ زَوَالِ طَعْمِهِ

إذا انفصل الماء عن محل النجاسة طهورا، بزوال طعم النجاسة منه، فقد تم تنظيفه، ولا حاجة بعد ذلك لعصر الثوب المغسول .

(1) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 23/22

(2) - موسوعة فقه عمر بن الخطاب - ص 810، وهو في الموطأ .

(3) - السنن الكبرى للبيهقي .

ويبدو من عبارة : (مع زوال طعمه) أنها متعلقة بقوله السابق : (ويطهر محل النجس) . والمعنى على أن محل النجاسة يطهر مع زوال طعم النجس، فإن بقي طعمه لم يطهر، وهو ما ذهب إليه الحطاب وغيره من الشراح .
ودليل المسألة : ما روته فاطمة بنت المنذر قالت : سمعت جدتي أسماء تقول :
 " سألت رسول الله ﷺ عن دم الحيضة يصيب الثوب " ؟ فقال : " **حتيه ثم أقرصيه بالماء، ثم رشييه ثم صلي فيه** " ⁽¹⁾، وليس في الحديث أمر بعصر الثوب بعد قرصه بالماء، وإنما أمر أن يرش بالماء بعد القرص، ولكن يعصر الثوب للتأكد من زوال النجاسة منه، والتعجيل بجفافه؛ ومفهوم الحديث يحتمله .

لَا لَوْنٍ وَرِيحٍ عَسْرًا

المعنى : لا يشترط زوال رائحة محل النجاسة ولا زوال لونها، إن تعسر على غاسله إزالتها، بخلاف الطعم فيشترط إزالته ولو تعسر عليه ذلك، لقول رسول الله ﷺ لخولة بنت يسار في الدم الذي عسر زواله : " **يَكْفِيكَ الْمَاءُ وَلَا يَضْرُكَ أَثْرُهُ** " ⁽²⁾ .
 قال الحطاب : وقيس الريح على اللون بجامع المشقة ⁽³⁾ .

وَالْفَسَالَةُ الْمُتَغَيِّرَةُ نَجَسَةٌ

هنا يقصد أن الماء الذي غسلت به النجاسة، وتغير طعمه أو لونه أو ريحه بسبب ذلك، فهو نجس . وهذا معروف، وقد سبق بيانه عند الكلام عن تغير المياه مؤيدا بحديث أبي أمامة الباهلي رضي عنه : " **إِنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ** " ⁽⁴⁾ .

وعلى رسول الله ﷺ تحريم الصدقة على آل بيته فقال : " **إِنَّمَا هِيَ غَسَالَةُ أَيْدِي النَّاسِ** " ⁽⁵⁾، وفي لفظ آخر : " **إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ** " ⁽⁶⁾، والحديث يدل على أن الغسالة المتغيرة نجسة، مثلما نصت عليه المسألة .

(1) - السنن الكبرى للبيهقي .
 (2) - رواه أحمد وأبو داود والترمذي . وهو في المدونة - ج 1 - ص 22
 (3) - مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 164
 (4) - أخرجه ابن ماجه والبيهقي .
 (5) - للمطلى - ج 1 - ص 187
 (6) - رواه مسلم .



وَلَوْ زَالَ عَيْنُ النَّجَاسَةِ بِغَيْرِ الْمُطْلَقِ لَمْ يَتَّجَسَّ مُلَاقِي مَحَلِّهَا

المعنى : إذا أزيلت النجاسة بذاتها، بغير الماء المطلق، كماء الورد أو يخلُّ مثلاً، وحكمنا ببقاء نجاسته، ثم لاقى المحل قبل جفافه شيئاً يابساً، أو لاقى بعد جفافه شيئاً مبلولاً، لم يتجسس ذلك الشيء رغم ملاقاته لمحل النجاسة التي أزيلت بغير الماء للظهور، حيث أنه لم يبق بالمحل إلا الحكم، وهو مقدر لا وجود له فلا ينتقل.

وقوله ﷺ : " إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ بِنَعْلِهِ الْأَدْيَى، فَإِنَّ الثَّرَابَ لَهُ طَهُورٌ " (1) يدل على صحة فرض المسألة، فإن الحذاء، وكذا ذيل المرأة المطال للستر، تزول منه عين النجاسة، ولكن يبقى أثرها الذي يعفى عنه ويمكنه أن يلامس أشياء مبلولة، وليس في ذلك حرج لأن دين الله يسر .

أوجه الشك في النجاسة

تكلم المصنف فيما سبق عن الحكم عند تحقق النجاسة، وكلامه الآتي يتعلق بالشك فيها، وهي على ثلاثة أقسام :

- 1- أن يشك هل أصابته النجاسة أم لا .
- 2- أن يتحقق الإصابة، ويشك هل المصيب نجس أم لا .
- 3- أن يشك في الإصابة وفي نجاسة المصيب، وبدأ بالأول فقال :

وَإِنْ شَكَّ فِي إِصَابَتِهَا لِثَوْبٍ وَجَبَ نَضْحُهُ

يعني أن الرجل المصلي إذا شكَّ أو ظن ظناً ضعيفاً في إصابة النجاسة لثوبه أو للحصير أو الخف أو النعل، بمعنى لم يتأكد من وجودها أو عدمه، وجب عليه رش الثوب أو الحصير أو غيرهما بالماء . وهذا معنى قوله : (وجب نضحه) .

والأصل في وجوب نضح الثوب . وغيره بالماء قول عمر ﷺ : اغسل ما رأيت واتضح ما لم تر (2) .

وَإِنْ تَرَكَ أَعَادَ الصَّلَاةَ كَالْعُسَلِ

يعني أن من ترك النضح، وصلى بالمشكوك فيه، أعاد تلك الصلاة التي صلاها بلا نضح، مثلما يعيد من تحقق أو ظن النجاسة بالثوب، ثم صلى به بدون غسل .

(1) - رواه أبو داود .

(2) - موسوعة فقه عمر بن الخطاب - ص 810 .

غير أن ترك الغسل يُلغى إذا إن تركه ذكرنا قلنا، ويُلغى في الوقت إن ترك الغسل ناسيا أو عاجزا، بينما يعيد ترك النضح في الوقت فقط لأنه أخف وهذا هو المعتمد .
 قال أبو عمر : النضح لا يطهر نجاسة وإنما هو لقطع الوسوسة .
ما يدل على الإعادة : والآثار عن السلف جاءت بإعادة الصلاة عموما . فقد صلى عثمان رضي الله عنه الصبح بالناس وهو جنب دون أن يدري، فلما أصبح نظر في ثوبه احتلاما فقال : كبرت و الله، إني لأراني أجنب ولا أعلم، ثم أعاد الصلاة (1) .
 وقال إبراهيم النخعي : إذا صلى الرجل فوجد بعد ما صلى في ثوبه أو جلده عذرة أو بولا غسله وأعاد الصلاة (2) .

تَهْرِيفُ النَّضْحِ

قال المصنف :

وَهُوَ رَشٌّ بِالْيَدِ بِلَا نِيَّةٍ

يعني أن كيفية النضح ومعناه تكون برشة واحدة بواسطة اليد وهو لا يفنقر ولا يحتاج لنية، فلو رش المحل (أي محل النجاسة) مطر ونحوه كفى، حتى ولو لم يعم الرش المشكوك فيه . وحكمته دفع التوسوس، وسد باب الشك .
 وإذا كان المشهور في معنى النضح هو الرش باليد، إلا أنه يحمل على الصب، وعلى غمر المحل بالماء أيضا .
 قال الباجي : هو يستعمل في الوجهين، ويتعين لأحدهما بالقرينة ففي محل الشك يحمل على الرش، وفي التحقيق يحمل على الصب .
لبيل النضح : فقد روي أن عمر رضي الله عنه نضح ثوبه، وأن أنس رضي الله عنه نضح الحصير الذي اسود من طول ما لبس (3) . ودلّ على وجوب النضح اشتغال عمر بنضح ثوبه رغم ضيق وقت الصلاة .
 قال الإمام الباجي : اشتغال عمر بالنضح مع ضيق الوقت يدل على وجوبه (4) .



(1) - موسوعة فقه عثمان بن عفان - ص 225 .
 (2) - موسوعة فقه إبراهيم النخعي - ص 626 .
 (3) - نظر مجموع فتاوى بن تيمية - م 21 - ص 79 .
 (4) - لتاج والإكليل بهامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 165 .

الطهارة

لَا إِنْ شَكَّ فِي نَجَاسَةِ الْمُصِيبِ

وأما إن تحقق بأن شيئاً أصاب ثوبه، وشك هل أن المصيب نجس أم طاهر، فلا يجب النضح، لأن الأصل طهارته: وهذا هو الوجه الثاني من أوجه الشك. وقوله عليه السلام: "دَعْ مَا يُرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يُرِيبُكَ"⁽¹⁾. دليل على ما قال.

أَوْ فِيهِمَا

هذا هو الوجه الثالث من أوجه الشك، وهو أن يشك في الإصابة وفي نجاسة المصيب، وفي هذه الحالة لا يجب النضح، لأن الشك إذا تركب من وجهين ضعف، والقاعدة تقول: "اليقين لا يرفع بالشك"؛ ولقوله عليه السلام: "دَعْ مَا يُرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يُرِيبُكَ".

وَهَلْ الْجَسَدُ كَالثُوبِ أَوْ يَجِبُ غَسْلُهُ؟ خِلَافٌ

يعني أنه اختلف في الجسد الذي شك في إصابة النجاسة له، هل يجب نضحه كالثوب المشكوك في إصابته، أو يجب غسله، لأن الغسل لا يفسده بخلاف الثوب؟

وقول المصنف: خلاف؛ أي خلاف في التشهير على قولين:

الأول: للقول بالنضح، هو ظاهر المذهب عند ابن شاس، والمذهب عند المازري، والأصح عند ابن الحاجب.

الثاني: وهو للقول بوجوب الغسل: وهو المذهب عند ابن رشد، والمشهور عند ابن عرفة.

والقول بوجوب الغسل يؤيده حديث النبي عليه السلام: "إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا فِي الْإِنَاءِ، فَإِنْ لَحَنَكُمْ لَا يَنْزِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ"⁽²⁾. قال الحطاب تعليقا على الحديث: فأمر بغسل اليد للشك في نجاستها⁽³⁾.

(1) - رواه أبو داود ولحمداً والترمذي والنسائي وأبو يعلى والدارمي، وهو حديث صحيح.

(2) - متفق عليه.

(3) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 169.

اختلاط الأواني والمياه

قال المصنف :

وَإِذَا اشْتَبَهَ طَهُورٌ بِمَتَجَسِّسٍ أَوْ نَجِسٍ صَلَّى بِعَدَدِ النِّجْسِ وَزِيَادَةَ إِهَاءٍ

هذه مسألة افتراضية، قد يحصل شبيه لها في الواقع، وهي من الفاكهة التي يفتح بها طالب العلم فهمه ويختبر ذكاهه . ومعناها : إذا التبست الأواني على مريد الوضوء أو الغسل، فكان في إحداها أو في بعضها ماء طهور، وفي الثانية أو بعضها الآخر ماء نجس، ولم يستطع التمييز بينهما، فيتوضأ من الأول، ويصلي به، ثم يتوضأ من الثاني ويصلي له، ثم يتوضأ من أيهما ويصلي ثالثاً . هذا إن كان عدد الأواني اثنان، أما إن كثرت الأواني، فيتوضأ من كل آنية ويصلي، وعندما ينتهي من الجميع يتوضأ وضوءاً زائداً على عدد الأواني ويصلي صلاة زائدة ... وهكذا .

وهذا هو معنى قوله : " صلى بعدد النجس وزيادة إهاء " .

ويقصد المصنف بقوله : " بمتجسس " : الماء المتغير بنجس .

وأما قوله : " بنجس " : فهو مثل بول الأدمي الموافق للطهور في أوصافه .

ووجه هذا القول الذي أتى به المصنف : أن الشخص معه ماء محقق الطهارة،

قادر على استعماله، فلا يجوز له التيمم، ولا سبيل إلى تيقن الطهارة إلا بذلك (1) .

وهذا قول محمد بن مسلمة وابن الماجشون (2) .

ويشبه أن تتماثل هذه المسألة مع مسألة البئر الذي تقع فيه الدابة وتموت هناك .

فمن محمد بن سيرين، أن زنجياً وقع في زمزم - يعني فمات - فأمر به ابن عباس رضي الله عنهما،

فلخرج فأمر بها أن تنزح . قال : فغلبتهم عين جاعتهم من الركن، فأمر بها فندست بالقباطي،

والمطارف (3) حتى نزحوها، فلما نزحوها انفجرت عليهم (4) . ووجه المقارنة : أن نزح الماء

من البئر هو للتأكد من زهاب رائحة الحيوان من الماء، وما يمكن أن يعلق بالماء من

نجاسته، وأن الوضوء من الإناءين أو أكثر، والصلاة لكل إهاء، هو للتأكد من أن

المصلي أدى بالتأكد صلاة صحيحة ووضوءاً صحيحاً .

(1) - مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 173 .

(2) - لفظ العقني - ج 1 - ص 51 .

(3) - تسم الشيء ويسمى سما : سده - والقباطي (ياضم) ثياب من كتان رقيق يعمل بمصر نسبة إلى القبط . والمطارف : ح مطرف، وهو رداء من حرّ مربع ذو أطراف .

(4) - رواه الدارقطني .

طهارة الكلب

حكم الماء يلغ فيه الكلب

قال المصنف رحمه الله:

وَيُذَبَّ غَسْلُ إِنَاءِ مَاءٍ وَيُرَاقُ - لَا طَعَامٍ وَحَوْضٍ - تَعْبُدًا سَبْعًا بُولُوغِ كَلْبٍ مُطْلَقًا

هذه المسألة تتعلق بالماء الذي يلغ فيه الكلب، وهل هو طاهر أم نجس، والحديث فيه مشهور معروف، وهو ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدَكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، أَوْ لَاهُنَ بِالثَّرَابِ** " (1). ويمكن بدءاً تصوير معاني المسألة ضمن النقاط الآتية:

أولاً: أن الأمر بالغسل محمول على النذب والاستحباب.

ثانياً: أن الأمر بإراقة الماء عندما يكون قليلاً، أما إن كان كثيراً فلا يراق.

ثالثاً: أن الغسلات السبع المأمور بها للإناء، إنما هي أمر تعبدية لم تظهر لنا الحكمة منه.

رابعاً: أن الطعام لا تنذب إراقته، بل وتحرم إراقته، لأن في ذلك إضاعة للمال وإهانة للطعام، كما لا يندب غسل إناء الطعام الذي يلغ فيه الكلب سبعا قصرا للرخصة على محلها.

خامساً: أن الغسل سبعا من ولوغ الكلب، لا يتقيد بكونه مأذونا في اقتنائه ككلب للصيد والماشية، أو غير مأذون فيه. وهذا ما قصده بقوله: (مطلقاً).

سادساً: الولوغ: هو إدخال الكلب لسانه في الماء واللعق منه بتحريكه.

الأئمة على طهارة الكلب وما يلغ فيه: وقد فهم علماؤنا من الحديث المذكور أن الغسل للنذب وليس للوجوب بدلالة القرائن والمرحجات التالية:

1- أن الأمر بالغسل تعبدية غير معلل، وسور الكلب طاهر تبعا لطهارة لعابه وطهارة عينه أيضا، بدليل قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ (2). فلو كان لعابه نجسا لنتجس الصيد بمماسته. قال مالك: يؤكل صيده فكيف يكره لعابه؟!

2- وعندما سئل ابن القاسم هل كان مالك يقول يغسل الإناء سبع مرات إذا ولغ الكلب في الإثناء في اللبن وفي الماء؟ قال: قد جاء الحديث وما لأدري ما حقيقته!! قال: وكأنه كفى يرى أن الكلب كئنه من أهل البيت وليس كغيره من السباع. وكان يقول: إن كان

(1) - رواه مالك في الموطأ، دون جملة: (لواهن بالتراب). وخرجه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم.

(2) - المائدة: الآية 4

يغسل قفي الماء وحده ولكن يضعفه، وقال : لا يغسل من سمن ولا لبن، ويؤكل ما ولغ فيه من ذلك، وأراه عظيماً أن يعدد إلى رزق من رزق الله فيلقى لكلب ولغ فيه (1).

3- وعن ابن جريج أن رسول الله ﷺ ورد معه أبو بكر وعمر على حوض فخرج أهل ذلك الماء فقالوا : يا رسول الله إن السباع والكلاب تلغ في هذا الحوض فقال : "لَهَا مَا أَخْتَت فِي بَطُونِهَا وَلَنَا مَا بَقِيَ شَرَاباً وَطَهُوراً" ثم قال بعد هذا : وأخبرني عبد الرحمن بن زيد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن ياسر عن أبي هريرة بهذا عن رسول الله ﷺ (2).

4- واستشهد الإمام مالك رحمه الله في المدونة بخبر عمر الذي رواه في الموطأ والمتعلق بورود السباع على الحوض فقال : وقد قال عمر : لا تخبرنا يا صاحب الحوض فإنا نرد على السباع وترد علينا، فالكلب أيسر مؤنة من السباع، والهر أيسرهما، لأنهما مما يتخذ الناس (3).

5- حديث الهرة الذي يقول فيه ﷺ : "إِنَّهُنَّ مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَمِنَ الطَّوَافَاتِ" (4). فيه دلالة على أن الكلب من الطوافين كما هو منصوص في بداية المجتهد ونهاية المقتصد (5)، وبالتالي فلا يراق الطعام الذي ولغ فيه، ويراق الماء القليل ندباً.

6- وما يؤيد حكم اللدب أن الحديث جاء بالفاظ مختلفة، ففي الموطأ قال : (إذا شرب الكلب) وكذلك في صحيح البخاري، وفي صحيح مسلم قال : (إذا ولغ)، ومعلوم أن الشرب ليس كالولوغ، إذ الشرب أعرق من حيث المدلول والمعنى.

7- ولو كان الأمر بالغسل سبعا بسبب نجاسة الكلب، لكان الأمر بالغسل من شرب الخنزير أولى، لأنه أخبث من الكلب، وذلك لم يقع.

8- وأجاب فقهاؤنا عن قال : الكلب فيه السم، وربما يصاب شارب سوره بذلك، بأن الكلب يكون مسموماً إذا أصيب بداء الكلب وهو في تلك الفترة يمتنع عن شرب الماء، خاصة عندما تستحکم علقته (6).

(1) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 5
(2) - نص المرجع والجزء - ص 6، والحديث أخرجه الدرر القطني، وقال فيه القرطبي : وهذا نص في طهارة للكلاب وطهارة ما تلغ فيه / الجامع لأحكام القرآن - ج 13 - ص 45.
(3) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 5
(4) - أخرجه مالك وأصحاب السنن .
(5) - بداية المجتهد ونهاية المقتصد - ج 1 - ص 30
(6) - نظر بدلية للمجتهد - ج 1 - ص 31

الطهارة

9- لما لفظ: (فليرقه) فهو ليس في الموطأ ولا البخاري، وإنما ورد في مسلم، وقد تكلم فيه الحفاظ.

جاء في فتح الباري: أن لفظه (فليرقه) لم يصح نقلها عن الحفاظ، وقال ابن عبد البر: لم ينقلها أحد من الحفاظ من أصحاب الأعمش، وقال ابن منده: لا تعرف عن النبي ﷺ بوجه من الوجوه (1).

10- قال القرطبي: وقد جعل ﷺ الهر وما ولغ فيه طاهراً، والهر سبع لا خلاف في ذلك، لأنه يفترس ويأكل الميتة؛ فكذا الكلب وما كان مثله من السباع، لأنه إذا جاء نص في أحدهما كان نصاً في الآخر. وهذا من أقوى أنواع القياس. هذا لو لم يكن هناك دليل، وقد ذكرنا النص على طهارته فسقط قول المخالف والحمد لله (2).

لَا غَيْرِهِ

والمعنى لا يندب الغسل سبعا ولا الإراقة إلا بسبب الولوغ فقط. فمثلاً: لو أدخل الكلب رجله في الماء، أو أدخل لسانه بلا تحريك للماء به، أو سقط لعابه فيه، فكل ذلك لا يضر، ولا يندب منه الغسل.

وتحتل المسألة وجهاً آخر، وهو أن غير الكلب لا يندب غسل الإناء بسببه سبعا، مثل الخنزير أو القط أو الفأر، لأن النص تعبدى ومقصود على الكلب فقط.

ففي البخاري عن ابن عمر: أن للكلاب كانت تقبل وتدبر في مسجد رسول الله ﷺ، ولا يرشون شيئاً من ذلك.

متى يطلب الغسل؟

قال المصنف:

عِنْدَ قَصْدِ الإِسْتِغْمَالِ

وقوله هذا يعني أنه لا يطلب الغسل سبعا ولا الإراقة إلا عند التوجه لاستعمال الماء الذي ولغ فيه الكلب، أي لا يطلب تعجيل الغسل سبعا والفور به بمجرد الولوغ وهذا هو المشهور.

(1) - فقه الإسلام، شرح بلوغ المرام - ج 1 - ص 15

(2) - لجمع لأحكام القرن - ج 13 - ص 46

ووجه ذلك أن الغسل إنما يراد للاستعمال، ودليله قوله ﷺ كما في لفظ مسلم: " ظهور إناء أحدكم ... إلخ " والعبارة تعني أن الغسل يكون للإناء المستعمل، فتأمل .

اضطراب روايات الغسل بالتراب

قال المصنف:

بِلَا نِيَّةٍ وَلَا تَتْرِبٍ

أما قوله (بلا نية) فمعناه أن الغسل سبعا للإناء الذي ولغ فيه الكلب لا تشتط فيه النية، لكون ذلك تعبدا في الغير .

وأما قوله (بلا تتريب)، فمعناه لا يندب غسل الإناء في السابعة أو في الأولى بالتراب، وذلك للأسباب التالية:

السبب الأول: أن لفظ الموطأ لم يرد فيه الأمر بالغسل بالتراب، وإنما قال: " إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات " .

السبب الثاني: أن روايات الغسل بالتراب جاءت مضطربة، فهي في لفظ: " أولاهن بالتراب " وفي رواية: " وعفروه الثامنة بالتراب " واللفظان في مسلم، بالإضافة لرواية أخرى فيه لم يذكر فيها التراب . وفي سنن الترمذي: " أولاهن بالتراب " وفي سنن أبي داود: " السابعة بالتراب "، وفي غير هؤلاء: في لفظ " أخراهن " وفي لفظ " إحداهن " . وبهذا ترى أنها معلة بالاضطراب، والاضطراب يوجب الإطراح، بالإضافة إلى عدم ثبوتها في كل الروايات كما علمت .

السبب الثالث: قد يقول قائل بأن عدم ثبوت التتريب في كل الروايات لا يقتضي الترك، لأن زيادة العدل مقبولة، والجواب: أن محل قبول الزيادة ما لم يكن الذي لم يزد أوثق منه، وهنا الذي لم يزد أوثق منه، كما يفيد ما للسيوطي عن الحافظ ابن حجر، فيكون خالفه من هو أولى منه، فتكون الزيادة شاذة، والشاذ مردود (1).

السبب الرابع: ما قاله الدكتور مصطفى ديب البغا: وكذلك هو خلاف ما عليه عمل أهل المدينة، الذي يعتبر بمثابة الإجماع فلا يقوى على معارضته حديث الأحاد (2).

وَلَا يَتَعَدَّدُ بَوْلُوغَ كَلْبٍ أَوْ كِلَابٍ

هذه هي المسألة الأخيرة من فصل إزالة النجاسة، وهي تعني بأن الإناء إذا ولغ فيه الكلب مرة أو مرتين أو ثلاثا فيكفيه الغسل سبع مرات فقط، ومثل ذلك إذا ولغت

(1) - انظر شرح الزرقاني على خليل - ج 1 - ص 54/53 .

(2) - لتخفة الرضية في فقه السادة المالكية - ص 35 .

***** الطهارة *****

مجموعة من الكلاب في إناء واحد، فيكفيه أيضا الغسل سبعا، ولا وجه لتعدد الغسل بتعدد الولوغ، وهذا هو المشهور .

وتعليل ذلك : أن الأسباب إذا تساوت موجباتها اكتفي بأحدها كتعدد النواقض في الطهارة، وموجبات الحدود والقصاص⁽¹⁾.

والدليل على أن حكم المجموعة من الكلاب مثل حكم الكلب الواحد، حديث عبد الله بن جابر رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل : " أَيَنْوَضُ بِمَا أَفْضَلْتَ الْحُمْرُ ؟ " قَالَ : " نَعَمْ وَبِمَا أَفْضَلْتَ السِّبَاعُ كُلَّهَا " ⁽²⁾، وكذلك قول عمرو بن العاص لصاحب الحوض : " يا صاحب الحوض هل ترد حوضك السباع " ؟ فقال عمر بن الخطاب : " يا صاحب الحوض لا تخبره فإننا نرد على السباع وترد علينا " ⁽³⁾، ومحل الشاهد من الحديثين صيغة الجمع التي ورد بها ذكر السباع، وعليه فلا فرق بين شرب كلب واحد أو مجموعة كلاب، بمعنى يغسل الإناء سبع مرات في الحالين، والله ولي التوفيق .



(1) - انظر مواهب الجليل ومنح الجليل عند شرح المسألة .

(2) - رواه الشافعي والدارقطني والبيهقي .

(3) - رواه مالك في الموطأ .

” فصل ”

فرائض الوضوء

قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ (1).

وعن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " مَا مِنْ امْرِئٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ وُضُوءَهُ، ثُمَّ يُصَلِّي الصَّلَاةَ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الْأُخْرَى حَتَّى يُصَلِّيَهَا " (2).

وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَتْ حَتَّى يَتَوَضَّأَ " (3).

مدخل

هذا الفصل يتناول فيه المصنف بالترتيب المواضيع التالية:

- 1 - فرائض الوضوء، مع بيان كفيته وحدود كل عضو من أعضائه.
- 2 - سنن الوضوء كما حددتها السنة المطهرة، وجرى بها العمل.
- 3 - فضائل الوضوء ومستحباته، وهي كثيرة.
- 4 - وفي نهاية الفصل يتناول المواضيع التي تشرع فيها للتسمية والتي لا تشرع فيها.
- 5 - وأخيراً يذكر بعض مكروهات الوضوء ويختم بها الفصل.

المناسبة: لما انتهى المصنف من الكلام عن حكم إزالة النجاسة وبيان كفيته، شرع في هذا الفصل، يتكلم عن أهم مقاصد الطهارة وهي الوضوء.

تعريف الفرض: الفرائض ج فريضة، وهي ما طلب الشارع فعله على سبيل الحتم والإلزام، ووعد بالثواب على فعله، والعقاب على تركه.

(1) - للمائدة: آية 6

(2) - أخرجه مالك والشيخان .

(3) - رواه الشيخان ولبو دلود والترمذي .

الطهارة

تعريف الوضوء : الوضوء بضم الواو معناه التوضي، أي غسل أعضاء الوضوء. وأما بفتح الواو فهو الماء كما جاء في الموطأ : قَدَعَا يَوْضُوءٌ (1). وقال شارحه : بفتح الواو، وهو ما يتوضأ به .
قال الحطاب : وأما في الشرع فهو غسل أعضاء مخصوصة على وجه مخصوص (2).



(1) - موطأ الإمام مالك : باب العمل في الوضوء .
(2) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 180 .

أولاً : فرائض الوضوء

قال المصنف رحمه الله :

فَرَائِضُ الْوُضُوءِ : غَسْلُ مَا بَيْنَ الْأُذُنَيْنِ وَ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ الْمُعْتَادِ وَالذَّقْنَ
وظَاهِرِ اللَّحْيَةِ .

هنا بدأ بالفرض الأول وهو الوجه، اقتداء بالآية من قوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ ، فبين حده عرضاً، وهو يقع ما بين وتدي الأذنين وحده طولاً، ويمتد من بين منابت شعر الرأس للشخص المعتاد، وبين منتهي الذقن وهو محل اجتماع اللحيين أسفل الفم، وهذا لمن لا لحية له؛ كالمرأة والأمرد، وأما من له لحية، فحده ظاهر اللحية، وهو الشعر النابت على جانبي الوجه المسميين لحيين، فيجب تعميم الماء على الوجه كما هو محدد، مع ذلك .

فوائد :

- 1- يدخل في الوجه أيضا البياض الذي بين التود وعظم الصدغ البارز .
 - 2- قول المصنف (شعر الرأس المعتاد) مقصود، حيث يخرج عن المعتاد منبت الأصلع الذي لا يلزمه الغسل إلى منابت الشعر ومثله الأنزع . كما يخرج منه الأغم وهو صاحب الشعر الزائد من مقدم الجبهة، فهذا لا يكفيه الغسل إلى منبته، بل عليه أن يزيد فوق ذلك فيغسل بعض شعره من مقدم رأسه .
 - 3- قصد المصنف بظاهر اللحية ما يرى عند المواجهة، محترزا بذلك عن باطنها وهو أسفلها الذي يلي الصدر، فلم يطلب غسله .
- قال الشيخ عليش : فهي - أي غسل أسفل اللحية - بدعة وغلو في الدين وزيادة على محل الفرض مكروهة⁽³⁾ .

- 4- والدليل على وجوب غسل الوجه من السنة ما ثبت عن ابن عباس (رضي الله عنهما) : أنه توضأ، فغسل وجهه... ثم قال آخر وضوئه : " هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ"⁽²⁾ . وما جاء في حديث عثمان رضي الله عنه في صفة وضوئه ﷺ : " ثم يغسل وجهه ثلاثاً"⁽³⁾ .

(1) - منح لجيل - ج1 - ص78 .

(2) - لبخري .

(3) - البخاري ومسلم .

***** الصلاة *****

أعضاء تدخل في غسل الوجه

فَيَغْسِلُ الْوَتْرَةَ وَأَسَارِيرَ جَبْهَتِهِ وَظَاهِرَ شَفْتَيْهِ

قال المصنف:

وما نص عليه هنا يغسل على الوجوب لأنه من جملة الوجه، فالوترة هي الحاجز بين طاقتي الأنف . وأسارير الجبهة : هي التكاميش والخطوط التي تغلب عند كبار السن وأما ظاهر الشفتين، فهو ما يظهر منهما عند ضمهما ضمًا طبيعيًا من غير تكلف . فهذه المعالم الثلاثة يجب غسلها بحبس الماء عليها حتى يعمها مع إمرار اليد بذلك . وقد نبه المصنف على هذه المواضع لأن شأن الماء البعد عنها، فيجب التنبيه إليها. قال الجزولي (1) : فيلزم المتوضئ أن يتحفظ عليها، فإن ترك شيئًا منها، كان كمن لم يتوضأ، ويدخل في قوله ﷺ : " ويل للأعقاب من النار " (2).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه في صفة وضوء رسول الله ﷺ : " أنه توضأ فغسل وجهه فأسبغ الوضوء الحديث " (3). ومعنى أسبغ الوضوء : أتم وأكمل، أي أتى به على أحسن صفة، باستيعاب العضو المطلوب غسله، مع تبليغ الماء إلى جميع أجزائه على وجه كامل .

متى يجب تخليل اللحية؟

بِتَخْلِيلِ شَعْرِ تَظْهَرُ الْبَشْرَةَ تَحْتَهُ

قال المصنف:

أي يجب على المتوضئ عند غسل الوجه أن يخلل، أي يوصل الماء لباطن شعر اللحية أو الحاجب أو العنقفة (الشعر النابت على الشفة السفلى) إذا كانت اللحية خفيفة أو قصيرة يظهر من تحتها الجلد عند المواجهة والتخاطب . قال الحطاب : فأما الخفيفة فيجب إيصال الماء لما تحتها قولاً واحداً (4). وحكى ابن المنذر عن إسحاق أن من ترك تخليل لحيته عامداً أعاد (5). وهذا القول نحملة على من كانت له لحية خفيفة والله أعلم .

(1) - مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 188 .

(2) - رواه البخاري ومسلم .

(3) - أخرجه مسلم .

(4) - مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 190 .

(5) - الجامع لأحكام القرآن - ج 6 - ص 84 .

الغسل مع اللحية الكثيفة : أما اللحية الكثيفة فيجب غسل ظاهرها فقط، وهذا هو

المشهور . ويكره تخليلها على ظاهر المدونة على الراجح (1). والآثار التي تتحدث عن وجوب تخليل اللحية عند الوضوء أو الغسل لا تثبت ولا يحتج بها في هذا المقام؛ لذلك قال أبو عمر بن عبد البر: روي عن النبي ﷺ أنه خلل لحيته في الوضوء من وجوه كلها ضعيفة (2). ويؤيد هذا ما قاله العلامة الحطاب رحمه الله: وما ذكر المصنف من سقوط تخليل الشعر الكثيف هو المشهور، ودليله أنه ﷺ توضأ مرة مرة، وكانت لحيته كثيفة، ولا يصل الماء إلى بشرتها بمرة واحدة، وأيضا فإن الوجه اسم لما تقع به المواجهة وقد خرج ما تحت الشعر عن المواجهة، وانتقلت المواجهة إلى ما ظهر من الشعر (3). وما قاله عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس في تخليل اللحية شيء صحيح (4). وقال ابن سيرين: ليس من السنة غسل اللحية (يقصد غسل باطنها) وابن عباس لم يكن يخلل لحيته عند الوضوء (5). والآثار في هذا كثيرة.

العمل مع الجروح الغائرة

قال المصنف:

لَا جُرْحًا بَرِيًّا أَوْ خُلِقَ غَائِرًا

والمعنى: لا يجب على المتوضىئ تكليف نفسه بغسل ما استغور وعمق من جروح في وجهه أو في غير وجهه، وكذا ما خلق غائرا كالعين وغيرها، ولا يتبع ذلك بأصابع يديه إن كان يجد صعوبة في إيصال الماء وإمرار اليد عليها، أو يلحقه أذى. ودليل ذلك ما قاله ابن العربي: كان عبد الله بن عمر لما عمي يغسل عينيه إذ كان لا يتأذى بذلك (6). وما قاله القرطبي: وأما العينان فالناس كلهم مجتمعون على أن داخل العينين لا يلزم غسله، إلا ما روي عن عبد الله بن عمر أنه كان ينضح الماء في عينيه، وإنما سقط غسلهما للتأذي بذلك والحرص به (7). وكل ما أدى إلى الحرج مما خلق غائرا، أو حدث بسبب جرح، سقط غسله وتتبع أعماقه مثل العين.

(1) - انظر منح الجليل - ج 1 - ص 79

(2) - الجامع لأحكام القرآن - ج 6 - ص 83

(3) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 189

(4) - مواهب الجليل من أئمة خليل - ج 1 - ص 44

(5) - للمدونة الكبرى - ج 1 - ص 18/17

(6) - أحكام القرآن - م 2 - ص 563

(7) - الجامع لأحكام القرآن - ج 6 - ص 85/84

غسل اليدين

قال المصنف :

وَيَدَيْهِ بِمِرْفَقَيْهِ

هذا هو الفرض الثاني من فرائض الوضوء، ويتمثل في غسل اليدين عند التوضي إلى منتهى المرفقين عند آخر عظم الذراع المتصل بالعضد . وغسلهما ثابت بالكتاب والسنة. فأما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ وأما السنة، ففي الصحيح عن أبي هريرة أنه غسل يديه حتى شرع في العضد. وقال: " هكذا رأيت رسول الله ﷺ توضأ"، ولهذا كان عظم المرفقين الناتئ والمتصل بالعضد داخلا في وجوب الغسل، لما رواه جابر " أن النبي ﷺ كان إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه" (1).

وضوء مقطوع اليد

قال المصنف :

وَبَقِيَّةِ مَعْصَمٍ إِنْ قُطِعَ

المعصم هو موضع السوار، والمراد به هنا بعض اليد، والمعنى إن قطع بعض اليد وبقي بعضها الآخر، فيجب غسل هذا الباقي لدخوله في مفهوم اليدين إلى المرفقين. ويلحق بهذا المعنى:
أولاً: بقية الأعضاء مثل المعصم ينطبق عليها نفس الحكم، إذ كل عضو سقط بعضه تعلق حكمه بباقيه غسلًا أو مسحًا.
ثانياً: ومثل القطع سقوط العضو بغير القطع، كحادث مثلاً. فالحكم واحد، فعن الحسن البصري: إذا قطعت يده من المفصل، فأراد أن يتوضأ غسل القطع، وإذا قطعت الكف غسل إلى المرفق (2).

ثالثاً: وقد يخلق العضو ناقصاً، فيتعلق الغسل أو الوضوء بباقيه.

ووجه ذلك كله قوله ﷺ: " إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم" (3).

ملاحظة: إذا كانت يده مقطوعة إلى المرفقين (أو يداه) فيسقط عليه وجوب غسل العضد بدل اليد. ففي المدونة عن ابن القاسم، قلت: فإن هو قطعت يداه من المرفقين،

(1) - رواه الدار قطني .

(2) - المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة .

(3) - متفق عليه .

أیغسل ما بقي من المرفقين ویغسل موضع القطع؟ قال: لا یغسل موضع القطع، وإن لم یبق من المرفقين شيء، فليس علیه أن یغسل شيئاً من يديه إذا قطعنا من المرفق (1).

كَفَّ بِمَنْكِبٍ

هذا تشبيه في وجوب الغسل، والمعنى أن من خلقت له كف (أي يد) في منكبه (وهو مجمع عظمي العضد والكتف)، ولم يخلق له عضد ولا ساعد فإنه يجب عليه غسل تلك الكف، لقوله عليه الصلاة والسلام: "إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم".

بِتَخْلِيلِ أَصَابِعِهِ

ولا يتم وضوء المتوضئ إذا غسل يديه ولم يخلل أصابعهما، إذ التخليل يدخل في الواجب، لأن الأصابع أعضاء ويسهل فتحها وافتراقها، فيحنيتها كي يدخلها الماء، ويحكها ببطن كفه الآخر من جهة ظهرها. ويدل على وجوب ذلك ما رواه ابن عباس من أن رسول الله ﷺ قال: "إذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك" (2). والحديث حسنه البخاري، لأنه من رواية موسى بن عتبة عن صالح، وسماع موسى منه قبل أن يختلط (3).

الخاتمة عند الوضوء

قال المصنف:

لَا إِجَالَةَ خَاتِمِهِ

المعنى: لا يجب على مريد للوضوء أن يحول أو يحرك خاتمه عند غسل يديه، حتى ولو كان الخاتم ضيقاً يمنع من وصول الماء لما تحته، بشرط أن يكون الخاتم مأثوناً في استعماله. وقد عفي عنه لكون لبسه مطلوباً وليسارة محله ولأن لباسه عادة مثل الخف، فلم يجب غسل ما تحته (4).

وما أخرجه ابن ماجه والدارقطني عن أبي نافع من أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا توضأ حرك خاتمه فضعيف لأن في إسناده معمر بن محمد بن عبيد الله عن أبيه، وكلاهما ضعيف، والله تعالى يقول: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾.

(1) - المدونة - ج 1 - ص 24.

(2) - أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي والحاكم.

(3) - انظر مواهب الجليل من أدلة خليل - ج 1 - ص 54.

(4) - انظر مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 197/196.

الظفر

سنة السلف : وقد سمع ابن القاسم عن مالك : لا أرى على أحد أن يحرك خاتمه عند الوضوء . قيل أيستنجي به وفيه نكر الله ؟ قال : لو نزرعه كان أحسن ، وما كان من مضى يتحفظ هذا التحفظ في مثل هذا ، ولا يسأل عنه (1) . وهو يقصد بقوله (من مضى) السلف الصالح من علماء التابعين والصحابة كما هي عادته في الأخذ بعمل أهل المدينة .

وَأَقْبَضَ غَيْرُهُ

المعنى : يجب على الشخص المتوضئ إزالة ونزع الخاتم غير المأذون فيه كخاتم الذهب سواء كان ضيقاً أو واسعاً ، وكذلك ما لصق بأعضاء وضوئه من شمع وزفت ووسخ مانع من وصول الماء لبشرته ، ويندرج في هذا الحكم ما تتزين به النساء من أصباغ على أظفارهن ووجوههن وشفاههن ، فإنها مانعة من وصول الماء للبشرة ، وعليه فلا بد من إزالتها عند الوضوء .

والأصل في هذا ما جاء عن عمر رضي الله عنه : أن رجلاً توضأ فترك موضع ظفر على قدمه ، فأبصره النبي صلى الله عليه وسلم فقال : " ارجع فأحسن وضوءك " فرجع ثم صلى (2) .

مسح الرأس

قال المصنف :

وَمَسَحُ مَا عَلَى الْجُمُجِمَةِ

هذه هي الفريضة الثالثة من فرائض الوضوء ، ويقصد بها مسح الرأس ، وقد دل على ذلك القرآن والحديث ، فأما القرآن فقوله تعالى : ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ (3) ، ومن السنة ما رواه عبد الله بن زيد في وصف وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ، وجاء فيه : " فمسح رأسه بيديه ... الحديث " (4) .

والمقصود بقول المصنف (مسح ما على الجمجمة) ، أي مسح عظم الرأس المشتمل على الدماغ من جلد أو شعر .

(1) - مواقف على الخطاب - ج 1 - ص 196

(2) - رواه مسلم .

(3) - المائدة : آية 6

(4) - أخرجه البخاري ومسلم وكلاهما يرويه عن مالك . والحديث موجود في لمدينة الكبرى .

ولما الرأس طويلاً يبدأ من الجانب المعتادة للشعر إلى نقرة اللقا . وأما حلاه عرضاً فيمتد لما بين الأذنين، ويدخل فيه البياض الذي فوقهما. ولا يجوز الاكتفاء بمسح بعض الرأس، لما جاء عن عبد الله بن زيد في صفة مسحه ﷺ : " فَمَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ : بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ " (1).

قال الإمام القرطبي عند تفسيره قوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ : " واختلف العلماء في تقدير مسحه على أحد عشر قولاً والصحيح منها واحد، وهو وجوب التعميم وأجمع العلماء على أن من مسح رأسه كله فقد أحسن وفعل ما يلزمه؛ والباء مؤكدة زائدة ليست للتبويض، والمعنى : (وامسحوا رءوسكم) (2).

وهذا تأكيد آخر من ابن تيمية يقول فيه : " انفق الأئمة كلهم على أن السنة مسح جميع الرأس، كما ثبت في الأحاديث الصحيحة والحسنة عن النبي ﷺ، فإن الذين نقلوا وضوءه، لم ينقل عنه أحدهم أنه اقتصر على مسح بعض رأسه ... وهو المشهور من مذهب مالك وأحمد، وهذا القول هو الصحيح ... ومن ظن أن من قال بإجزاء البعض، لأن الباء للتبويض، أو دالة على القدر المشترك، فهو خطأ أخطاه على الأئمة وعلى اللغة وعلى دلالة القرآن، والباء للإصاق، وهي لا تدخل إلا لفائدة " (3).
وبهذا تبطل حجة القائلين بأن مسح الرأس يكفي فيه الإتيان ببعضه أو بجزء منه.

المسح على الشعر الطويل

قال المصنف :

بِعَظْمِ صُدْغِيهِ مَعَ الْمُسْتَرَحِي

الجملة مرتبطة بالتي سبقتها وتتم معناها . والباء في قوله (بعظم) معناها (مع). أي ويمسح المتوضئ رأسه مع عظم صدغيه الذي نبت فيه الشعر فقط، ومتابعة الشعر الطويل المسترخي على عاتقه أو ظهره بالمسح إلى نهايته وجوبا، ولو طال جدا نظرا لأصله . ودليل المسح على الصدغين ما جاء عن الربيع بنت معوذ بن عفراء، قالت : " رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ؛ فَمَسَحَ مَا أَمَامَ مِنْ رَأْسِهِ وَمَا أَدْبَرَ وَمَسَحَ صُدْغِيهِ وَأَلْتِنِيهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا وَمَنْبَتَهُمَا " (4).

(1) - أخرجه البخاري ومسلم وكلاهما يرويه عن مالك . ولحديث موجود في لمونة الكبرى .

(2) - الجامع لأحكام القرآن - ج 6 - ص 87

(3) - مجموع فتاوى ابن تيمية - م 21 - ص 122/123

(4) - أخرجه البيهقي في السنن الكبرى .

***** الطهارة *****

وَلَا يَنْقُضُ ضَفْرَهُ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ

هذا بالنسبة لمن استطال شعره، فجعل ضفائر، والأمر شائع عند النساء قديما وحديثا، أما للرجال فليس من عاداتهم ضفر شعورهم، وإن كان هذا شائعا عند الأوائل . والمسألة تعني أنه لا يجب ولا يندب لمن ضفر شعره بدون خيط أن ينقضه عند اللوضوء، وأما إن ضفر بخيطين ضفرا شديدا أو ضفر بثلاثة خيوط فيجب نقضه .

الأدلة على عدم النقض : ويظهر أن هذا التسامح يدخل في باب رفع الحرج والمشقة . ويؤيده ما روته المدونة من الآثار :

- 1- قال مالك في المرأة يكون لها الشعر المرخي على خديها من نحو الدالين أنها تمسح عليهما بالماء، ورأسها كله مقدمه ومؤخره .
- 2- عن أم علقمة مولاة عائشة عن عائشة، أنها كانت إذا توضأت تدخل يديها تحت الوقاية فتمسح رأسها كله .
- 3- قال ابن وهب : وبلغني عن جويرية زوج النبي ﷺ، وصفية امرأة ابن عمر، وسعيد بن المسيب وابن شهاب ويحيى بن سعيد، ونافع مولى ابن عمر بذلك، وقاله مالك .
- 4- وقال مالك : المرأة في مسح الرأس مثل الرجل، تمسح على رأسها كله، وإن كان معقوصا (1) فلتمسح على ضفرها (2) .

طريقة المسح

قال المصنف :

وَيُدْخِلَانِ يَدَيْهِمَا تَحْتَهُ فِي رَدِّ الْمَسْحِ

ضمير المثني في المسألة يعود على الرجل والمرأة؛ وقد نص عليهما في المسألة السابقة . والمعنى أن من استطال شعرها واسترخى، فإنه يسن لها في ردِّ المسح أن تدخل يديها تحت الشعر وتتابعه حتى تنتهي منه رداً كذلك، ومثلها رجل استطال شعره أيضا . وهذا سواء كان الشعر مضمفورا، أو معقوصا، أو مسدولا، لعموم الحديث السابق الذي وصف فيه عبد الله بن زيد كيفية وضوئه عليه الصلاة والسلام : " فَمَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ : بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ " (3) .

(1) - العقص : جمع ما ضفر من الشعر قرونا صفا من كل جانب .

(2) - انظر هذه الأقوال في المدونة - ج 1 - ص 16

(3) - البخاري ومسلم .

وَعَسَلُهُ مُجْزِرٍ

يعني أن الرأس فرضه المسح في الوضوء بدليل نص القرآن، لكن إذا خالف المتوضئ وغسل رأسه بدل أن يمسه، فإنه يكفي ذلك لأنه أتى بالمسح وزيادة، مع أن الإقدام على ذلك بدءاً فيه الكراهة، وقول المصنف (مُجْزِر) يدل عليها. وقد قالت عائشة (رضي الله عنها): "وأى وضوء أعم من الغسل؟! " (1).

غسل الرجلين

قال المصنف:

وَعَسَلُ رِجْلَيْهِ بِكَعْبَيْهِ النَّاتِيَنِ بِمَفْصَلِي السَّاقَيْنِ

هذا هو الفرض الرابع من فرائض الوضوء كما جاء مرتباً في الآية؛ ويتعلق الأمر بوجوب غسل الرجلين، ودليله قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (2). والمعنى: أنه يجب على الشخص المتوضئ أن يغسل رجليه كاملين بما فيهما الكعبين البارزين من الجهتين، ويعمم الغسل عليهما من جهة العرقوب، ومن الجهة الأمامية ناحية الأصابع.

دل على وجوب غسل الرجلين من السنة ما جاء في حديث عثمان رضي الله عنه، وهو يصف كيفية وضوئه رضي الله عنه: "ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ" (3). ولفظ (إلى الكعبين) كما جاء في الآية والحديث هو بمعنى (مع) أي يجب غسل الرجلين مع الكعبين. وقد فسر ذلك أبو هريرة رضي الله عنه وهو يتوضأ ويصف وضوء النبي صلى الله عليه وسلم: "ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى حَتَّى أُشْرَعَ فِي السَّاقِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى حَتَّى أُشْرَعَ فِي السَّاقِ"، ثم قال: "هَكَذَا رَأَيْتُ الرَّسُولَ صلى الله عليه وسلم يَتَوَضَّأُ" (4).

ولا يلتفت إلى قول من قال أن المسح للقدمين في الوضوء كاف، لأن النبي صلى الله عليه وسلم في سنته المطهرة أمر بالغسل، وتوعد من ترك شيئاً من قدميه بدون غسل.

(1) - مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 211.

(2) - المائدة - آية 6.

(3) - البخاري ومسلم.

(4) - رواه مسلم: باب الطهارة.

***** الطهارة *****

فعن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) قال : تخلف عنا رسول الله ﷺ في سفره، فأدركنا وقد أرهقنا العصر، فجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا، قال : فنادى بأعلى صوته : "وَيْلٌ لِأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ" مرتين أو ثلاثاً (1).

وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى : أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين . رواه سعيد بن منصور (2).

قال في الطراز : وهذه المذاهب - يقصد من يقول بمسح الرجلين من الروافض وغيرهم - كلها باطلة بالإجماع، ولا يكثرث بمن يخرج عن الجماعة، فالغسل واجب بالكتاب والسنة والإجماع والقياس (3).

وَتُدَبَّ تَخْلِيلُ أَصَابِعِهِمَا

أي أنه يستحب للمتوضئ أن يخلل أصابع رجليه، وهذا هو المشهور، لأنهما ليسا كاليدين . فأصابع الرجلين شديدة الاتصال ببعضها وكأنها عضو واحد، والقول بوجود تخليلها كأصابع اليدين يوقع المتعبد في حرج ومشقة، ودين الله يسر . ويكون التخليل من الأسفل، حيث يبدأ بخنصر رجله اليمنى ويختم بإبهامها، ثم بإبهام اليسرى، ويختم بخنصرها، مستعملاً سبابة يده اليسرى .

ما يدل على التخليل : والحجة على مشروعية التخليل ما رواه ابن عباس من أن رسول الله ﷺ قال : " إِذَا تَوَضَّأَتْ فُخِّلْ أَصَابِعَ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ " (4).

قال ابن وهب : وهو واجب في اليدين مستحب في الرجلين، وبه قال أكثر العلماء (5). وقال ابن العربي : والحق أنه واجب في اليدين على القول بالدلك غير واجب في الرجلين، لأن تخليلهما بالماء يقرح باطنهما، وقد شاهدنا ذلك وما علينا في الدين من حرج في أقل من ذلك، فكيف في تخليل تتقرح به الأقدام ! (6).



(1) - متفق عليه .
(2) - مواهب الجليل من أدلة خليل - ج 1 - ص 47
(3) - مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 212
(4) - رواه أحمد وابن ماجه والترمذي .
(5) / (6) - أحكام القرآن لابن العربي - م 2 - ص 580

التقليم والحلق بعد الوضوء

قال المصنف: **وَلَا يُعِيدُ مَنْ قَلَّمَ ظُفْرَهُ أَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ**

يعني أن من توضأ ثم قلم ظفره (قصه)، أو حلق رأسه لا يجب عليه إعادة الوضوء، ولا غسل محل الظفر والشعر، وهذا هو المشهور، لأن حدثه قد ارتفع بغسل ظفره ومسح شعره ولا يعود بإيانتها .

والحجة في ذلك ما قاله في المدونة: من كان على وضوء فقلم أظفاره أو حلق رأسه لم يعد مسحه⁽¹⁾. وما جاء عن ابن مُجلز قال: رأينا ابن عمر أخذ من أظفاره، فقلت له: أخذت من أظفارك ولا تتوضأ؟! قال: ما أكيسك أنت أكيس ممن سماه أهله كيساً⁽²⁾.

وعن عاصم قال: رأيت أبا وائل أخذ من شعره ثم دخل المسجد فصلى . وغير هؤلاء كثير من التابعين منهم: الحسن البصري وسعيد بن جبير وعطاء وأبي جعفر والحكم والزهري، كانوا لا يرون على من حلق شعره أو قلم أظفاره بعد الوضوء وضوء⁽³⁾.

لا إعادة على من حلق اللحية

قال المصنف: **وَفِي لِحْيَتِهِ قَوْلَانِ**

يعني أن من حلق لحيته بعد وضوئه، هل يجب غسل محلها أم لا يجب . فالتقهاء فيها قولان على حد تعبير المصنف، لأنه لم يطلع على راجحية أحدهما على الآخر . ولكن نص الشيخ عليش أن الراجح عدم الإعادة حتى ولو كتلت اللحية كثيفة⁽⁴⁾ واحتج الفقهاء للقول بعدم الإعادة؛ بأن الصحابة كانت تلحقهم الجراح ويصلون بحالهم، ولا يعرف أن أحداً طهر جرحه لمكان وضوئه أو غسله . وفي صحيح البخاري: أن رجلاً رمى بسهم في الصلاة فنزفه الدم فمضى في صلاته .

(1) - موق على مواهب الجليل - ج 1 - ص 214

(2) - مصنف ابن أبي شيبة .

(3) - انظر هؤلاء وأقوالهم في مصنف ابن أبي شيبة - ج 1 .

(4) - انظر منح الجليل - ج 1 - ص 82

***** الطهارة *****

فائدة: قال الحطاب: وحلق اللحية لا يجوز، وكذلك الشارب، وهو مُتَلَّةٌ وبدعة، ويؤدب من حلق لحيته أو شاربه (1). فعن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " **فَصُوا الشَّوَارِبَ وَاعْفُوا عَنِ اللَّحَى** " (2).

فرض الدلك

قال المصنف رحمه الله:

وَالدَّلْكُ

معنى الدلك: هو إمرار اليد على العضو المغسول مع سيلان الماء عليه أو بعده قبل جفافه؛ باستعمال باطن الكف في الوضوء دون غيرها إلا لعذر. وهو الفرض الخامس، لحديث عبد الله بن زيد بن عاصم أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فجعل يقول: " **هَكَذَا يُدَلِّكُ** " (3).

ولقول مالك في الجنب يأتي النهر فينغمس فيه انغماسا وهو ينوي الغسل من الجنابة ثم يخرج، لا يجزئه إلا أن يتدلك، وإن نوى الغسل لم يجزئه إلا أن يتدلك، وكذلك الوضوء بماء ... إلخ (4).

الغسل يدل على التدليك: وإذا تأملنا لفظ الآية من قوله تعالى: ﴿ **فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ** ﴾ وكذلك الأحاديث التي وصفت وضوء الرسول عليه الصلاة والسلام، تأكد لنا بأن الغسل يدل على التدليك، وهو المتبادر والمفهوم عند أهل اللغة والبيان. قال القرطبي: والاعتسال معنى معقول، ولفظه عند العرب معلوم، يعبر به عن إمرار اليد مع الماء المغسول، ولذلك فرقت العرب بين قولهم غسلت الثوب، وبين قولهم أفضت عليه الماء وغمسته في الماء (5).

وقال ابن العربي: وهو لفظ معلوم عند العرب يعبرون به عن إمرار الماء على المغسول باليد، حتى يزول عنه ما كان مَنَعَ منه عبادة أو عادة.

وفي الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بصبي لم يأكل الطعام فبال على ثوبه، فأتبعه بماء ولم يغسله، وهذا نص ولو صببت على نفسك الماء كثيرا ما عمّ حتى تمشي يدك لأن البدن بما فيه من دهنية يدفع الماء عن نفسه (6).

(1) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 216

(2) - رواه أحمد .

(3) - رواه أحمد .

(4) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 27

(5) - الجامع لأحكام القرآن - ج 5 - ص 210/209

(6) - أحكام القرآن - ج 1 - ص 439/438

فروض الموالاتة

قال المصنف :

وَهَلِ الْمُوَالَاةُ وَاجِبَةٌ إِنْ ذَكَرَ وَقَدَّرَ وَبَنَى بِنِيَّةٍ إِنْ نَسِيَ مُطْلَقًا، وَإِنْ عَجَزَ مَا لَمْ يَطُلْ بِجَفَافٍ أَعْضَاءَ بَرِّمَنِ اعْتَدَلَ أَوْ سُنَّةً؟ خِلَافٌ .

الموالاتة هي الفريضة السادسة من فرائض الوضوء . ومعناها : عدم التفريق الكثير بين فرائض الوضوء، وتسمى الفور أيضا، والتعبير بالموالاتة أحسن منه، لأن الفور يعني وجوب الإسراع وفي أول الوقت، والحقيقة ليست كذلك، لأن التفريق اليسير جائز . وصدر المؤلف المسألة هنا بذكر خلاف مشهور حول وجوب الموالاتة كما قرره ابن ناجي وشهره ابن الفاكهاني، أو سنيتهما كما شهره ابن رشد في المقدمات وسنبداً أولاً بشرح المعاني التي تضمنتها المسألة، وهي كثيرة، ثم نسوق الأدلة المناسبة للقولين :
أولاً : قول المصنف : " وَاجِبَةٌ إِنْ ذَكَرَ وَقَدَّرَ " معناه أن الموالاتة وعدم التفريق بين أعضاء الوضوء واجبة إن تذكر الشخص أنه يتوضأ، وهي واجبة أيضا إن قدر على إتمام وضوئه بلا تفريق كثير .

ثانياً : يفهم من قوله : " إِنْ ذَكَرَ وَقَدَّرَ " أن الوجوب يسقط مع العجز والنسيان، فالذكر يقابله النسيان، والقدرة يقابلها العجز، وفي كليهما لا نقول بوجوب الموالاتة، لأن الناسي والعاجز لا يخاطبان بهما .

ثالثاً : وفي حالة نسيان المتوضئ أنه يتوضأ، بأن ترك الوضوء في النصف مثلاً، أو ترك بعض الأعضاء ناسياً أيضاً، فيجب عليه أو يسن له وجوباً أن يبني على ما مضى من وضوئه، ويكمل ما ترك، لكن بنية وقصد إكمال الوضوء، لأن نيته الأولى ذهبت مع النسيان . ووجوب الإعادة وسنيتهما لا يتقيد بقرب الزمان أو طوله، أي يتم وضوءه من حيث نسي، ويكره له ابتدأه من جديد .
وهذا ما قصده بقوله " وَبَنَى بِنِيَّةٍ إِنْ نَسِيَ مُطْلَقًا " .

رابعاً : وأما العاجز عن إتمام وضوئه، فله ثلاث صور :

الصورة الأولى : إذا أعد ما يكفيه من الماء على وجه الظن الضعيف، أو الشك، ثم لم يكفه الماء بنى وجوباً أو استتانا ما لم يطل الزمن، ومعنى ذلك إن طال الزمن بطل الوضوء .

الصورة الثانية : إذا أعد ما لا يكفيه من الماء يقينا أو ظنا قويا، أو فرق عامدا مختاراً بين أعضاء الوضوء بلا رفض للنية، فهذا أيضا يبني وجوباً أو استتانا ما لم يطل الزمن ومفهومه إن طال الزمن بطل وضوءه .

***** الطهارة *****

الصورة الثالثة : وأما إن أعد ما يكفيه من الماء يقينا أو ظنا قويا فلم يكفه، فيبني على ما فات ولو طال الزمن، ولا يحتاج لتجديد نية، وهو ما يسمى بالعاجز حقيقة ومثل العاجز في الحكم من أراق له الماء رجل أعمى، أو غصبه منه شخص، أو أريق منه بغير اختياره، أو أكره على التفريق، أو حدث به ما منعه من الإكمال، فهؤلاء يبنون على ما فات ولو طال الزمن .

وهذه الصور مستفادة من قول المصنف "وإن عَجَزَ مَا لَمْ يَطْلُ" .

خامسا : زمن الطول ومقداره : قدر الفقهاء طول الوقت فيما يتعلق بأعضاء الوضوء المغسولة، بمدة تجف فيها أعضاء الوضوء . وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار عاملين لحساب الزمن :

العامل الأول : يشترط في الزمن الاعتدال، وذلك بتوسطه بين الحرارة والبرودة مثل فصلي الربيع والخريف حال سكون الريح .

العامل الثاني : يشترط في الأعضاء أيضا الاعتدال بتوسط صاحبها بين الشباب والشيوخة والحرارة والبرودة، وسلامته من المرض .

فإذا ما توفر الشرطان معا، وجفت أعضاء المتوضئ خلالهما، اعتبرنا بذلك الزمن ووصفناه فقها بالطول . وقد دل على ذلك ما رواه خالد بن معدان

عن بعض أزواج النبي ﷺ : أن رسول الله ﷺ رأى رجلا يصلي، في ظهر قدميه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء، فأمره النبي ﷺ أن يعيد الوضوء والصلاة (1) .

قال الدكتور مصطفى البغا : فقد بل الحديث على عدم صحة الوضوء إذا لم يتابع بين كامل فرائضه، وأن الفاصل الطويل بين فعلها يبطل ما تقدم (2) . وهذا ما قصده المصنف بقوله : "بِجَفَافِ أَعْضَاءِ بَزْمَنِ اعْتَدَالًا" .

القائلون بالوجوب وأدلتهم : قال ابن ناجي في شرح المدونة : وهو المشهور، وعزاه ابن الفاكهاني لمالك وابن القاسم، وشهره أيضا (3) .

وأما الأدلة المؤيدة للوجوب من الأحاديث والآثار فهي :

أولا : حديث خالد بن معدان وقد أوردناه أثناء الإستشهاد على مسألة طول الوقت في نفس هذه المسألة قبل قليل .

ثانيا : ما جاء عن عمر : أن رجلا توضع فترك موضع ظفر على قدمه فأبصره النبي ﷺ فقال : "ارْجِعْ فَأَحْسِنِ وَضُوءَكَ" فرجع فتوضأ ثم صلى (4) .

(1) - أخرجه أبو داود : - الطهارة . وهو في مسند أحمد وإسناده جيد .

(2) - التحفة الرضية - ص 79

(3) - مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 223

(4) - رواه مسلم وأحمد .

ثالثا: قال الشوكاني: والتمسك لوجوب الموالة بحديث ابن عمر وأبي بن كعب أنه ﷺ توضحاً على الولاء وقال: "هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ" (1).

رابعا: ويؤيد مذهب الوجوب ما جاء في المدونة: وقال مالك فيمن توضحاً ففرغ من بعض الوضوء وبقي بعضه، فقام لأخذ الماء، قال: إن كان قريبا فأرى أن يبني على وضوئه، وإن تطاول ذلك وتباعد أخذ الماء وجف وضوءه، فأرى أن يعيد الوضوء من أوله (2).

خامسا: قال ابن تيمية: والقول بالوجوب - كما هو المشهور في مذهب مالك - هو الأظهر والأشبه بأصول الشريعة، وبأصول مذهب أحمد وغيره، وذلك أن أدلة الوجوب لا تتناول إلا المفرد، لا تتناول العاجز عن الموالة (3).

سادسا: قال ابن فرحون: وأقوى ما استدل به للوجوب ظاهر الآية، فإن العطف بالفاء يقتضي الترتيب من غير مهلة، وعطف الأعضاء بعضها على بعض بالواو يقتضي جعلها في حكم جملة واحدة، فكأنه قال: إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا هذه الأعضاء (4).

القائلون بالسنية وأدلتهم: عرفنا فيما سبق أن القول بسنية الموالة شهره ابن رشد في المقدمات (5). وهذا القول يتأيد بما جاء عن ابن عمر أنه: توضحاً في السوق فغسل يديه ووجهه وذراعيه ثلاثاً ثلاثاً، ثم دخل المسجد فمسح على خفيه بعد ما جف وضوءه وصلى (6). قال البيهقي: وهذا صحيح عن ابن عمر، ومشهور عن قتبية بهذا اللفظ. وكان عطاء لا يرى بتفريق الوضوء بأساً وهو قول الحسن والنخعي وأصح قولنا الشافعي (7).

هل الخلاف لفظي؟ ويتبين مما سبق أن القول بالوجوب وجيه لقوة الأدلة عليه، ورجحان مدلولها. ولكن رغم هذا يمكن التوفيق بين القولين وإرجاعهما لقول واحد، على أساس أن الخلاف لفظي، كما سبق في فصل إزالة النجاسة، بدليل قولهم هنا أن التفريق بين أعضاء الوضوء عمداً يبطله، سواء على الوجوب أم على السنية.

قال الخطاب رحمه الله: فتحصل من هذا أن المعتمد في المذهب أن من فرق الطهارة عامداً أعاد الوضوء والصلاة أبداً، ومن فرقها ناسياً أو عاجزاً بنى. واختلف

(1) - نيل الأوطار - ج1 - ص175

(2) - المدونة الكبرى - ج1 - ص16

(3) - مجموع فتاوى ابن تيمية - م21 - ص136

(4) / (5) - تنظر مواهب الجليل للخطاب - ج1 - ص223/224

(6) - أخرجه البيهقي في سننه بسنده عن مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر.

(7) - مواهب الجليل من لؤلؤة خليل - ج1 - ص48

الأصحاب في التعبير عن هذا، فمنهم من يقول أنها واجبة مع الذكر والقدرة، ومنهم من يقول أنها سنة، فالخلاف إنما هو في التعبير كما تقدم في حكم إزالة النجاسة، فتأمله منصفاً⁽¹⁾.

فرض النية

قال المصنف رحمه الله :

وَنِيَّةُ رَفْعِ الْحَدَثِ عِنْدَ وَجْهِهِ ، أَوْ الْفَرَضِ ، أَوْ اسْتِبَاحَةِ مَمْنُوعٍ

النية هي الفريضة السابعة والأخيرة من فرائض الوضوء، وقد أخرجها المصنف في الترتيب؛ وكان حقها التقديم؛ وذلك لطول الكلام عنها، ومعناها : القصد إلى الشيء والعزيمة على فعله . وعرفها القرافي فقال : هي قصد الإنسان بقلبه ما يريد به بفعله⁽²⁾ .
وكيفياتها تكون بثلاثة أوجه :

1- أن يقصد رفع وإزالة الحدث، وهو الوصف المقدر قيامه بأعضاء الوضوء المانع من الصلاة والطواف ومسح المصحف .

2- أن ينوي أداء الفرض المتوقف عليه صحة الصلاة والطواف وجواز مسّ المصحف .

3- أن ينوي استباحة ممنوع بالحدث كصلاة وطواف ومسح مصحف .
وجمعت هذه المعاني في مسألة المصنف : " ونية رفع الحدث أو الفرض أو استباحة ممنوع " .

قال الشيخ عليش : والأولى جمع هذه الكيفيات، وإن اقتصر على إحداها كفت⁽³⁾ .
وأما قوله " عند غسل وجهه " فمعناه أن زمن النية يبدأ مع غسل الفرض الأول المذكور في الآية وهو الوجه . وهذا هو المشهور .

ولكن قال البرزلي : والذي عليه العمل والفتيا وعليه المتأخرون ينويها أوله ويستصحابها ذكرا إلى غسل الوجه جمعا بين القولين⁽⁴⁾ . وأما النية عند الوجه فقط فتقتضي تعرية غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق منهما، ولا يقول بذلك أحد .

(1) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 224

(2) - انظر مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 230

(3) - منح الجليل - ج 1 - ص 84

(4) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 235

أدلة وجوب النية: ودل على أن النية في الوضوء فرض قوله تعالى: ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ . قال الباجي، معناه: فاغسلوا وجوهكم للصلاة، وذلك دليل على اعتبار النية في الطهارة، وإلى ذلك ذهب مالك والشافعي وجمهور الفقهاء (1).
وأما دليل وجوبها من السنة فحديث عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: " **إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى** " (2).
قال القرطبي: وجمهور العلماء على أن الوضوء لا بد فيه من نية، لقوله عليه الصلاة والسلام: " **إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ** "، قال البخاري: فدخل فيه الإيمان والوضوء والصلاة والزكاة والحج والصوم والأحكام؛ وقال الله تعالى: ﴿ **قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ** ﴾ (3)، يعني على نيته. وقال النبي ﷺ: " **وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيَّةٌ** " (4).

مطالبة النية للتبريد وغيره

قال المصنف:

وَأِنْ مَعَ تَبَرُّدٍ

يعني أن النية المذكورة إذا أدخل معها قصد التبريد بسبب شدة الحر، فإنها صحيحة ولا يضر معها ما صاحبها. ومثلها نية وقصد الوضوء للصلاة مع التدفي أو النظافة أو إزالة حكم الخبث، لأنها لا تنافي الوضوء ولا تحدث خلافاً فيه لملازمتها له غالباً.
قال في المدونة: ومن توضع لحرّ يجده لا ينوي به غيره لم تجزه لصلاة فريضة ولا نافلة ولا مس مصحف (5) فيفهم من هذا أنه إذا نوى بوضوئه الفرض أو مس المصحف وصحبه بقصد التبريد فوضوءه صحيح.

عن عائشة (رضي الله عنها) قالت: قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي مات فيه: " **صَبُّوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قَرَبٍ لَمْ تُحَلَّلْ أَوْ كَيْتِهِنَّ، لَعَلِّي أُسْتَرِيحُ فَأَعْهَدَ إِلَى النَّاسِ** " قالت عائشة: فأجلسناه في مخضب لحقصة من نحاس وسكبنا عليه حتى طفق يُشيرُ إلينا أن **قَدْ فَعَلْتُنَّ؛ ثُمَّ خَرَجَ** " (6)، فقد تبرّد عليه الصلاة والسلام من شدة الحمى وخرج إلى الناس على ذلك الغسل ليصلي بهم.

(1) - المنتقى شرح الموطأ - ج 1 - ص 49

(2) - رواه البخاري ومسلم .

(3) - الإسراء: آية 84

(4) - الجزء - لأحكام القرآن .

(5) - نقلاً عن مواهب الجليل للخطاب - ج 1 - ص 235

(6) - السنن الكبرى للبيهقي .

الطهارة

الإستثناء في النية

أَوْ أَخْرَجَ بَعْضَ الْمُسْتَبَاحِ

قال المصنف :

المعنى أن من نوى الوضوء لصلاة الظهر لا العصر، أو نوى الوضوء للطواف لالمس المصحف، فوضوءه صحيح، ويباح له ما أخرجه أيضا .
وعلة ذلك : أن ترتيب إباحته على صحة الوضوء وظيفة الشارع لا المكلف، فهو فضولي فيه فالغى إخراجها فيها⁽¹⁾.
ثم أن قوله عليه الصلاة والسلام : (إنما الأعمال بالنيات) شامل لهذا الوجه من النية . والله أعلم .

أَوْ نَسِيَ حَدَثًا لَا أَخْرَجَهُ

يعني أنه إذا أحدث أحداثا عدة، وعند الوضوء نوى منها حدثا واحدا ونسي غيره، أجزأه ذلك لتساويها في الحكم .
قال ابن القصار : لأن الأحداث إذا كان موجبا واحدا واجتمعت تداخل حكمها وناب موجب أحدها عن الآخر، كاجتماع البول والغائط والريح والمذي، ينوب عن جميعها وضوء واحد، ويجزئ الوضوء لأحدها عن الجميع⁽²⁾.
وأما إن أخرج حدثا، ونوى الوضوء من آخر غيره، بأن نوى من البول لا من الريح مثلا، فلا يصح وضوءه لأنه متلاعب؛ ولأن الله تعالى قال : ﴿ وَمَا أَمُرُوا إِلَّا لِیُعْبَدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾⁽³⁾. ولقوله عز وجل : ﴿ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾⁽⁴⁾، وليس من الإخلاص في النية إخراج حدث، أو الوضوء من حدث دون آخر، ومن فعل هذا لا يصح منه وضوء، وقد أبطله بنفسه .

أَوْ نَوَى مُطْلَقَ الطَّهَارَةِ

يعني أن المتوضىء إذا نوى بغسل أعضاء وضوئه الطهارة المطلقة من غير تمييز صح وندوءه .

(1) - منح الجليل - ج 1 - ص 84

(2) - نقلا عن مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 236

(3) - سورة البينة : آية 5

(4) - سورة محمد ﷺ : آية 33

روى أشهب عن مالك : فيمن توضأ يريد الطهر لا الصلاة أجزاءه . وفي المدونة : من توضأ ليكون على طهر أجزاءه⁽¹⁾.

ولأن النبي ﷺ قال : " مِقَاتُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ " ⁽²⁾، وعليه فمتى بنى المكلف نية وضوئه على الطهارة من غير تمييز صح منه ذلك . والله أعلم .

نية الوضوء المستحب

أَوْ اسْتِبَاحَةً مَا تُدْبِتُ لَهُ

قال المصنف :

هنا يقصد أن النية لما توجهت له . والمعنى : إذا نوى المتوضئ بوضوئه استباحة فعل مندوب، مثل قراءة القرآن عن ظهر قلب (أي بلا مسّ مصحف) أو زيارة صالح، أو الدخول على سلطان، أو النوم، أو قراءة علم أو تعلمه أو تعليمه، فلا يرفع وضوؤه حدثه ويثاب عليه، ولكن لا يصلي ولا يطوف به، ولا يمس مصحفا .

قال خليل في التوضيح : قاعدة هذا أن من نوى ما لا يصح إلا بطهارة كالصلاة ومس المصحف والطواف، فيجوز أن يفعل بذلك الطهر غيره . ومن نوى شيئاً لا يشترط فيه الطهارة كالنوم وقراءة القرآن ظاهراً، أو تعليم العلم، فلا يجوز أن يفعل بذلك الوضوء غيره على المشهور⁽³⁾.

قال نافع : كان ابن عمر لا يقرأ القرآن، ولا يردد السلام، ولا يذكر الله تعالى إلا وهو طاهر⁽⁴⁾. وفيه دليل على استحباب الوضوء لما ذكر .

أَوْ قَالَ إِنْ كُنْتُ أَحَدْتُ فَلَهُ

المعنى : إذا شك المتوضئ في انتقاض وضوئه، وقام ليتوضأ بعدما قال بينه وبين نفسه : إن كان وضوئي انتقض، فهذا الوضوء الذي أريده له، فلا يجزيه هذا الوضوء، سواء تبين له حدثه أو لم يتبين .

وسبب ذلك : أن النية يشترط فيها الجزم، وهو لم يجزم بل وعلقها على مشكوك فيه . والواجب على من انتقض وضوءه بالشك في ناقضه جزم النية وعدم تعليقها . وقد قال تعالى : ﴿ وَمَا أَمُرُوا إِلَّا لِیَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ ⁽⁵⁾.

(1) - انظر مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 237

(2) - نقلاً عن مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 237

(3) - مرسل، روى عنه قتادة عن عبد الله بن عمر - ص 349

(4) - روى ابن ماجه .

(5) - سورة التين : آية 5

***** الطهارة *****

أَوْ جَدَّدَ فَتَيَّنَ حَدَثُهُ

يعني : أن من اعتقد أنه متوضئ، فتوضأ مجدداً بنية الفضيلة أو الفريضة، ثم تبين له بعد تجديد الوضوء أنه أحدث قبل التجديد، فلا يجزيه أيضاً هذا الوضوء على المشهور .

ووجه ذلك ما رواه ابن العربي عن مالك : أن المجدد إذا تبين أنه كان محدثاً لا يصلي به (1).

ووجهه أيضاً أن الوضوء المجدد مندوب، والمندوب لا يكفي عن الفرض، ثم أن المجدد لم ينو رفع الحدث، وإنما نوى الحصول على فضيلة التجديد .

وقوله ﷺ : " إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَّا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى نَيْبٍ يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَكْحَمُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ "، صريح في افتراق نية المهاجر إلى الله عن نية المجاهر لأجل الدنيا أو لأجل امرأة، وقوله : " وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَّا نَوَى " نص في الدلالة على عدم إجزاء نية وضوء الفضيلة عن نية وضوء الفرض .

أَوْ تَرَكَ لُمْعَةً (2) فَأَنْعَسَلَتْ بِنِيَّةِ الْفَضْلِ

المسألة تعني : أن من توضأ للصلاة، وترك لمعة في عضو من أعضاء الوضوء بدون غسل لم يشعر بها، ثم جدد وضوءه بنية الفضيلة، فإن هذا التجديد لا يفيد في غسل تلك اللمعة التي تركت من وضوء الفرض، لأن الفضيلة لا تغني عن نية الفريضة . ومثلها في الحكم الغسلة الثانية أو الثالثة من وضوء الفرض، فهي لا تغني عن اللمعة التي تركت في الغسلة الأولى من نفس وضوء الفرض للسبب ذاته، اللهم إلا إذا نوى أن الفرض ماعم العضو والنفل ما زاد عليه وترك لمعة من الأولى فعمتها الثانية أو الثالثة أجزأته، وهذا يدل عليه قوله ﷺ : " وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَّا نَوَى " .

أَوْ فَرَّقَ النَّيَّةَ عَلَى الْأَعْضَاءِ

هذا في الحقيقة وضوء فيه ترف أو تشدد، وصاحبه : ينوي لكل عضو من أعضاء

(1) - موق على مواهب الجليل - ج 1 - ص 239

(2) - قال في القاموس : اللمعة بالضم قطعة من النبات أخذت في اليبس، والموضع لا يصيبه الماء في الوضوء أو الغسل .

وضوئه نية خاصة به . فينوي للوجه فقط نية، ثم ليده اليمنى نية، ولليسرى نية، ولمسح الرأس نية ... وهكذا بقية الأعضاء .
ومثل هذا الوضوء غير صحيح، بناء على أن الحدث لا يرتفع عن كل عضو بانفراده .

وَالْأَظْهَرُ فِي الْأَخِيرِ الصَّحَّةُ

يعني أن ابن رشد استظهر من الخلاف فيمن فرق النية على أعضاء الوضوء، بأن قصد كل عضو على حدة بنية، بأن وضوءه صحيح بناء على أن الحدث يرتفع عن كل عضو منفردا، وهو قول ابن القاسم .
ولكن المعتمد (1) عدم صحة وضوء من فرق النية على الأعضاء، لذلك قال الحطاب رحمه الله : والصحيح من المذهب عدم الصحة (2).
وقوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا ﴾ يقتضي نية واحدة يعزمها المتوضئ عند ابتداء وضوئه .
وحدِيث النبي ﷺ : " إنما الأعمال بالنيات " عنوان على أن كل عبادة تلزمها نية، وبما أن الوضوء عبادة من العبادات فتلزمه نية واحدة، يأتي بها جملة لا مفرقة . والله أعلم .

وَعَزُوبُهَا بَعْدَهُ ، وَرَفْضُهَا مُغْتَفَرٌ

ذكر المصنف هنا مسألتين يغتفر فيهما نسيان النية أو تركها .
أما الأولى : فتعني أن الذهول عن النية ونسيانها بعد الإتيان بها في محلها عند غسل الوجه مغتفر لمشقة استصحابها، ولقوله ﷺ : " رُفِعَ عَنِّ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرَهُوا عَلَيْهِ " (3) . وإذا كان الحديث ضعيفا فإن معناه يتأيد بقوله تعالى من قصة موسى عليه السلام : ﴿ فَإِنِّي نَسِيتُ الْخُوبِيَةَ وَمِمَّا أَسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ (4) .
وأما الثاني : فهي رفض النية . ومعناها لغة الترك . وعليه فمن أبطل النية بالقلب بعد فراغه من وضوئه يغتفر له ذلك .

(1) - انظر منح الجليل - ج 1 - ص 87

(2) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 239

(3) - أخرجه الطبراني في الكبير عن ثوبان، وهو حديث ضعيف لكن صححه الألباني، انظر إرواء الغليل - ج 1 -

ص 123 .

(4) - الكهف : آية 63 .

الطهارة

والوضوء ينقضه الحدث والنوم الثقيل وغيرها من النواقض، وليس رفض النية بعد تمام الوضوء من النواقض .

أما رفضها أثناء الوضوء فيبطله على الراجح كما قال الشيخ عيش⁽¹⁾، وقال ابن ناجي وعليه الأكثر⁽²⁾ أي أكثر الفقهاء . وهذا هو الصواب - والله أعلم - لأنه تعالى نهى عن إبطال الأعمال فقال : ﴿ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾⁽³⁾ . والوضوء عمل من الأعمال التي تقتضي الجزم والجد والمتابعة .

تقدم النية على الوضوء

قال المصنف :

وَفِي تَقَدُّمِهَا بِسِيرِ خِلَافٍ

المعنى : أنه إذا تقدمت النية على فعل الوضوء بوقت يسير فقد اختلف فيها الفقهاء بين مصحح ومبطل لها .

والقول بالإجزء شهره ابن رشد وابن عبد السلام .

وأما القول بعدم الإجزاء فشهره المازري وابن بزيمة .

وهذا الخلاف فيما إذا كان الوقت يسيراً، كأن ينوي شخص الوضوء وهو في بيته على أن يتوضأ بحمام المدينة مثلاً، أو بميضة المسجد القريب منه . وأما إن تقدمت النية على الوضوء بوقت كثير فلا تجزئ اتفاقاً، لأنه من شروط النية أن تكون مقارنة للمنوي من العبادات .

وما رواه مالك عن زيد بن أسلم في تفسير هذه الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ الآية - أن ذلك إذا قمتم من المضاجع، يعني النوم⁽⁴⁾، يقتضي المقارنة بين النية وبين الوضوء، وعدم جواز تقدمها عنه بكثير .

والدليل من السنة قول أسامة بن زيد رضي الله عنه : " دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَقَةٍ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ قِبَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ " ⁽⁵⁾ . ففعله عليه الصلاة والسلام حجة في وجوب اتصال النية مع فعل الوضوء .

(1) - منح الجليل - ج 1 - ص 78 .

(2) - مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 231 .

(3) - سورة محمد صلى الله عليه وسلم : آية 33 .

(4) - الموطأ .

(5) - البخاري ومسلم .

ثانياً : سنن الوضوء

قال المصنف رحمه الله :

وَسُنُّهُ : غَسَلَ يَدَيْهِ أَوَّلًا ثَلَاثًا تَعْبُدًا

لما انتهى المصنف من الكلام عن فرائض الوضوء، عطف عليه السنن المتعلقة به مباشرة . وبدأ بالسنة الأولى وهي : غسل اليدين إلى الكوعين ثلاث مرات قبل إدخالهما في الإناء، لأن الأمر بذلك ورد عن رسول الله ﷺ فيما رواه عنه أبو هريرة رضي الله عنه " إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا فِي وَضُوئِهِ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ " (1).

ووصف عثمان رضي الله عنه وضوء النبي ﷺ قائلاً : " فدعا بوضوء فغسل كفيه ثلاث مرات " (2).

الحكمة من غسل اليدين ثلاثاً : والفقهاء بخصوص مسألة غسل اليدين ثلاث مرات قبل إدخالهما في الإناء على رأيين :

أحدهما : أنه تعدي : أي لم تظهر لنا حكمته، وهذا قول ابن القاسم وقد احتجَّ لذلك بتحديد بثلاث غسلات وليس أكثر ولا أقل، وقوله هو المشهور، وقد تبعه المصنف فقال : (تعبدًا) .

ثانيهما : أنه للنظافة : بمعنى أن غسلهما ثلاثاً مبالغة في النظافة وهو قول أشهب ويؤيده حديث : " إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا فِي وَضُوئِهِ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ " .

كيفية غسل اليدين

قال المصنف :

بِمُطْلَقٍ وَنِيَّةٍ وَلَوْ نَظِيفَتَيْنِ ، أَوْ أَحَدَتْ فِي أَثْنَانِهِ مُفْتَرِقَتَيْنِ

هذا التفصيل يبين فيه المصنف كيفية غسل اليدين حسب السنة . والمعنى أن غسل اليدين ثلاثاً لا بد أن يكون فيه ما يلي :

1- الغسل بالماء المطلق . وهو ما عناه بقوله : (بمطلق) أي طهور .

(1) - رواه البخاري ومسلم .

(2) - الحديث سبق تخريجه .

***** الطهارة *****

- 2- أن تصاحب النية هذا الغسل بناء على أنها تعبد .
 - 3- يغسل ثلاثا ولو كانت يداه نظيفتين لأنه تعبد، ولذلك أشا بـ (لو) لقول أشهب أنه مغل بالتنظيف . وهو معنى قوله : (ولو نظيفتين) .
 - 4- من أحدث في أثناء وضوئه فإنه يسن له غسل يديه ثلاثا بناء على أن الأمر بذلك تعبدى وليس للتنظيف . وهو معنى قوله : (أو أحدث في أثناءه) .
 - 5- وحتى يوافق السنة على القول بالتعبد، فينبغي للمتوضئ غسل يديه مفترقتين، بحيث يغسل اليمنى باليسرى ثلاثا، ثم يغسل اليسرى باليمنى ثلاثا . وهذه رواية أشهب عن مالك، ويتأيد هذا بما جاء عن علي رضي الله عنه : " أنه أخذ بيمينه الإناء، فأكفأ على يده اليسرى، ثم غسل كفيه، ثم أخذ الإناء بيده اليمنى فأفرغ على اليسرى، ففعله ثلاث مرات " (1) .
- وأما ابن القاسم فيرى أن غسلهما ثلاثا معا، بحيث تغسلان مجموعتين، ويؤيد قوله الحديث؛ فعن أوس بن أوس النخعي قال : " رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فاستوكف ثلاثا، أي غسل كفيه " (2) . وسبق معنا في الأحاديث الصحيحة التي تصف غسله عليه الصلاة والسلام : أنه غسل كفيه ثلاثا . لذلك قال المازري : فيه حجة لابن القاسم في غسلهما مجتمعين (3) .

الحكم مع الأواني الضخمة : وإذا كان من سنن الوضوء غسل اليدين ثلاثا كما مر معنا في الأحاديث قبل غمسهما في الإناء . إلا أن الأمر يختلف إذا توضأ الإنسان من الحوض أو من ماعون لا يمكنه الإفراغ منه لضخامته، فهل يترك الماء ويتيمم، أم يغرف بيديه من الماء الكثير ويتوضأ .

وبناء على أن علة الغسل ثلاثا للتنظيف، فلا حرج في وضوئه من الحوض أو الماعون لأن الماء الكثير لا تغيره النجاسة القليلة . ويؤيد هذا أن الصحابة كانوا يدخلون أيديهم في الماء وهم جنب والنساء حيض، فلا يفسد ذلك بعضهم على بعض .

وقرب لإبراهيم النخعي وضوؤه فأدخل يده في وضوئه قبل أن يغسلها، فقيل له : أمثلك يفعل هذا؟! فقال : ليس حيث تذهب، رأيت المهراس الذي كان أصحاب رسول

الله صلى الله عليه وسلم يتوضؤون فيه كيف كانوا يصنعون به !!؟؟

وقد كان علي وابن مسعود والبراء وجريير يتوضؤون من المطاهر التي يتوضأ منها العوام ويدخلون أيدهم قبل غسلها (4) .

(1) - أخرجه ابن خزيمة .

(2) - رواه أحمد والنسائي .

(3) - مواهب الجليل للحطاب - ج1 - ص242 .

(4) - انظر هذه الشواهد في التاج والإكليل لمختصر خليل على هامش الحطاب - ج1 - ص242 .

سنية المضمضة والاستنشاق

قال المصنف:

وَمَضْمَضَةٌ

يعني أن السنة الثانية من سنن الوضوء هي: المضمضة. ومعناها: لغة التحريك، وشرعا: هي إدخال الماء فاه فيخضضه ويمجه ثلاثا، ويطرحه. ومعنى هذا أن من دخل الماء فمه من غير سبب، أو لم يخضضه أو ابتلعه أو سال بنفسه لم يكف.

قال الأبى في شرح مسلم: المضمضة تحريك الماء في الفم بالأصبع أو بقوة الفم (1).

وَاسْتِنشَاقٌ

الإستنشاق هو السنة الثالثة من سنن الوضوء، مأخوذ من التنشق، وهو الشم. يقال: استنشقت الشيء إذا شمته. وهو في الشرع: جذب الماء بالأنف إلى داخل الأنف، فإن دخله بلا قصد أو بلا جذب لم يكف.

الدليل على السنية: ودل على سنية كل من المضمضة والاستنشاق أحاديث كثيرة منها:

- 1- حديث عثمان رضي الله عنه في صفة وضوئه رضي الله عنه وفيه: ثم تمضمض واشتشق واستنثر (2).
- 2- حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه في صفة وضوئه عليه الصلاة والسلام، وجاء فيه: فمضمض، واشتشق واستنثر ثلاثا (3).
- 3- ما جاء عن عبد خير عن علي رضي الله عنه وكرم وجهه أنه "أدخل يده اليمنى في الإناء فملا فمه فتمضمض واشتشق واستنثر ففعل ذلك ثلاثا" الحديث (4).

وَبَالَغَ مُفْطِرٌ

معناه على المتوضى أن يباليغ في المضمضة بإيصال الماء إلى أقصى الفم، ويباليغ في الإستنشاق بإيصال الماء أيضا إلى أقصى الأنف. وهذا ما لم يكن المتوضى صائما، لكون الماء قد يصل إلى حلقه فيكون سببا في فساد صومه، ففكره له حينئذ.

(1) - نقلا عن مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 245

(2) / (3) - البخاري ومسلم.

(4) - أخرجه البيهقي.

***** الطهارة *****

ووجه استحباب المبالغة في المضمضة والإستنشاق يدل عليه حديث عاصم بن لقيط بن صبرة عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال له: "أسْبِغِ الوُضُوءَ، وَخَلِّ الأَصَابِعِ وَإِذَا اسْتَنْشَقْتَ فَبَالِغٌ، إِلاَّ أَنْ تَكُونَ صَائِمًا" (1).

وَفِعْلُهُمَا بَسِيتَ أَفْضَلُ

ضمير المثني في (فعلهما) يعود على المضمضة والإستنشاق والمعنى أن فعل المضمضة والإستنشاق بست غرفات أفضل، بحيث يتمضمض بثلاث غرفات متوالية، ثم يستنشق بثلاث متوالية أيضا، وهذا مقصوده .
ولكن يصدق على مراده أيضا : تمضمضه بغرفة واستنشاقه بأخرى، وهكذا إلى تمام الست .

وفي الحديث ما يدل على فعلهما بهذه الكيفية، فعن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده، " أنه رأى رسول الله ﷺ وهو يتوضأ والماء يسيل من وجهه ولحيته على صدره، فرأيته يفصل بين المضمضة والإستنشاق " (2). وفي حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه : " ثم مضمض واستنشق من كف واحدة، ففعل ذلك ثلاثا " (3).

وَجَازَا أَوْ إِحْدَاهُمَا بِغُرْفَةٍ

ساق المصنف هنا صورتين أخريين للمضمضة والإستنشاق يجوز للمتوضئ فعلهما : **الأولى** : يجوز له أن يتمضمض بغرفة واحدة ثلاثا على الولاء، ثم يستنشق بغرفة واحدة ثلاثا كذلك .

الثانية : أن يتمضمض واحدة ويستنشق واحدة، ثم يتمضمض ثم يستنشق، ثم يتمضمض ثم يستنشق .

وتعبير المصنف بالجواز يدل على أن الصورتين خلاف الأولى . قال ابن العربي في العارضة : أخبرني شيخنا محمد بن يوسف القيسي قال : رأيتُ النبي ﷺ في المنام فقُلْتُ له: " أَجْمَعُ بَيْنَ المَضْمُضَةِ والإِسْتِنْشَاقِ فِي غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ؟ قَالَ نَعَمْ " (4).

(1) - أخرجه البيهقي وأبو داود . وهو عند الترمذي والنسائي أيضا .

(2) - رواه البيهقي وأبو داود .

(3) - البخاري .

(4) - مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 246 .

وقال يحيى : سمعت مالكا يقول في الرجل يتمضمض ويستنثر من غرفة واحدة :
إنه لا بأس بذلك (1) .

وَاسْتِنَاثًا

الاستنثار هو السنة الرابعة من سنن الوضوء . ومعناه لغة : طرح الماء من الأنف
بالنفس مأخوذ من نثرت الشيء إذا طرحته . وفي الشرع : طرح الماء من أنفه بنفسه
مع وضع أصبعيه على أنفه، ويستحب أن يستعمل السبابة والإبهام من اليد اليسرى
لأنها المعدة لإزالة الأوساخ . قال الحطاب : ويستنثر باليسرى وهو مروى عنه عليه
الصلاة والسلام (2) .

أدلة سنية الاستنثار : ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إِذَا
تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ ثُمَّ لِيَسْتَنْثِرْ، وَمَنْ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ " (3)، وعنه أنه صلى الله عليه وسلم
قال : " إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَمَامِهِ فَتَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْثِرْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ
يَبِيْتُ عَلَى خَيْشُومِهِ " (4) .

ودلت الأحاديث التي أوردناها في المضمضة والاستنشاق على سنية الاستنثار
أيضاً، لأنه مذكور بالنص إلى جانبهما، فلتراجع .

وَمَسْحُ وَجْهِي كُلِّ أُذُنٍ

يعني أن السنة الخامسة هي مسح ظاهر كل أذن وباطنها مع مسح الصماخين.
والصماخ هو الثقب الذي تدخل فيه رأس الأصبع من الأذن عند المسح .

الأحاديث الدالة على المسح : دلت أحاديث الوضوء على سنية مسح الأذنين، ومنها:

أولاً : عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه وأذنيه : ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا (5) .

وفي رواية : مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ، بَاطِنَهُمَا بِالسَّبَابَتَيْنِ، وَظَاهِرَهُمَا بِإِبْهَامَيْهِ (6) .

ثانياً : عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي قال : سئل ابن أبي مليكة عن الوضوء
فقال : رأيت عثمان بن عفان سئل عن الوضوء فدعا بماء، فذكر الحديث

(1) - الموطأ .

(2) - مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 247

(3) - متفق عليه .

(4) - متفق عليه .

(5) - رواه الترمذي .

(6) - رواه النسائي .

***** الطهارة *****

إلى أن قال : " فأخذ ماء فمسح برأسه وأذنيه، فغسل بطونهما وظهورهما مرة واحدة، ثم غسل رجليه ثم قال : أين السائلون عن الوضوء ؟ هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ " (1).

ثالثا : وعن الربيع بنت معوذ أن النبي ﷺ مسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما (2).

وَتَجْدِيدُ مَائِهِمَا

يعني أن السنة السادسة تتمثل في تجديد الماء للأذنين . وعليه فمن مسح أذنيه من غير أن يجدد لهما الماء يكون قد أتى بسنة المسح، وترك السنة الثانية، وهي التجديد . دل على ذلك حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال : " رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ فَأَخَذَ مَاءً لِأَذْنَيْهِ خِلَافَ الْمَاءِ الَّذِي أَخَذَهُ لِرَأْسِهِ " (3).

وكذلك ما رواه مالك عن ابن عمر (رضي الله عنهما) : " كَانَ يَأْخُذُ الْمَاءَ بِأَصْبُعَيْهِ

لِأَذْنَيْهِ " (4).

وَرَدُّ مَسْحِ رَأْسِهِ

هذه هي السنة السابعة من سنن الوضوء، ومعناها : أن إعادة المسح ليديه ووجههما في المسح على رأسه إلى الموضع الذي بدأ منه سنة، حيث عرفنا أنه يبدأ بمسح رأسه إلى مؤخره وهذا هو الفرض، ثم يردهما إلى الأمام ليأتي بالسنة كما طلب منه الشارع . دل على ذلك حديث عبد الله بن زيد بن عاصم، وجاء فيه : " ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَنْزَرَ، بَدَأَ بِمَقَامِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ بِهِمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ " (5).

سنية ترتيب الأعضاء

وَتَرْتِيبُ فَرَائِضِهِ

قال المصنف :

وترتيب الفرائض هي السنة الثامنة من سنن الوضوء، إذ ينبغي للمتوضئ أن يغسل

(1) - أخرجه البيهقي .

(2) - البيهقي

(3) - أخرجه الحاكم في المستدرک، وقال عنه الحافظ الذهبي : صحيح . والبيهقي ، وقال : هذا إسناد صحيح .

(4) - الموطأ : الطهارة .

(5) - أخرجه مسلم وابن خزيمة .

وجهه قبل يديه، ثم يمسح رأسه قبل أن يغسل رجليه . والقول بالسنية هو المشهور، لقوله تعالى : ﴿ فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ (1). فقد ذكرت هذه الفرائض مرتبة بحرف الواو، وهو لا يقتضي إلا مطلق الجمع، فدل على أن الترتيب سنة .

قال في النخيرة : ووجه المشهور أن الله ﷻ عدل عن أحرف للترتيب، وهي الفاء وثم إلى الواو التي لا تقتضي إلا مطلق الجمع (2)، بمعنى لا تقتضي الترتيب وجوبا . وقد قال ﷺ : " ابدأوا بما بدأ الله به " (3)، وكان وضوءه مرتبا امتثالا لأمر الله تعالى . وقد فهم الصحابة ﷺ عنه عدم الوجوب، فقال علي بن أبي طالب ﷺ : ما أبالي إذا أتممت وضوئي بأي أعضائي بدأت . وهذا ابن عباس يقول : لا بأس بالبداة بالرجلين قبل اليدين . ولفظ الدار قطني : لا بأس أن تبدأ برجليك قبل يديك . وعن عبد الله بن مسعود أنه سئل عن رجل توضأ فبدأ بمياسره، فقال : لا بأس صحيح (4). وكان عبد الله بن عمر لا يري وجوب تتابع أعمال الوضوء، ولا يلتزم بها (5) .

التنكيس في غسل الأعضاء

قال المصنف : **فِيَعَادُ الْمُنْكَسُ وَحَدَهُ إِنْ بَعْدَ بَجْفَافٍ وَإِلَّا مَعَ تَابِعِهِ**

هذه المسألة مفرعة على سابقتها وهي سنية ترتيب للفرائض . وتتضمن صورتين (أي مثالين) تتعلقان بمن خالف سنية الترتيب، فبدأ مثلا بمسح الرأس ثم غسل وجهه، أو غسل رجليه ثم مسح رأسه، وهو ما يسمى بالتنكيس وذلك كما يلي :

الأولى : أن من نكس وضوءه وقد طال الزمن بعد انتهاء الوضوء بأن جفت الأعضاء فإنه يعيد المنكس وحده بدون تابعه .

ويفعل ذلك إن فرق أو نكس ساهيا، أما إن نكس عامدا أو جاهلا فإنه يستحب له إعادة الوضوء .

الثانية : أن من نكس وضوءه يعيد العضو المنكس وما بعده إن لم يطل الوقت بجفاف الأعضاء، وذلك لأجل تحصيل ترتيب السنة .

(1) - المائدة : آية 6

(2) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 250

(3) - رواه مسلم .

(4) - نظر هذه الأقوال وغيرها في سنن لدار قطني - ج 1 - ص 89

(5) - موسوعة فقه عبد الله بن عمر - قلعه جي - ص 734

***** الطهارة *****

ودليل الصورتين ما جاء عن ابن القاسم : وسألت مالكا عن نكس وضوءه فغسل رجليه قبل يديه ثم وجهه، ثم صلى، قال : صلاته مجزئة عنه .

قال (أي ابن القاسم) : فقلت لمالك : أفترى له أن يعيد الوضوء ؟ قال : ذلك أحب إليّ ولا أدري ما وجوبه !!

وعن ابن وهب قال : وبلغني عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ونعيم بن عبد الله

المجمر عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : " إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِمِيَامِنِهِ " .

وذكر وكيع عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود أنهما قالوا : ما نبالي بدأنا

بأيسارنا أو بأيماننا⁽¹⁾.

وإذا تأملنا الحديث والآثار تأكدنا أن الترتيب بين الفرائض سنة وأن المنكس والمخالف

للترتيب يعيد فقط العضو المنكس وحده، أو يعيده مع تابعه بحسب التفصيل السابق من

الصورتين .

ما يفعل من نسي فرضاً أو سنة ؟

قال المصنف :

وَمَنْ تَرَكَ فَرَضًا أَتَى بِهِ وَبِالصَّلَاةِ
وَسُنَّةٍ فَعَلَهَا لِمَا يُسْتَقْبَلُ

يعني أن من ترك فرضاً من فرائض الوضوء ناسياً له، فإنه يأتي بذلك الفرض الذي نسيه وجوباً وعلى الفور .

وإن كان صلى بذلك الوضوء فإنه يعيد ما تركه من وضوئه المفروض مع إعادة

الصلاة التي صلاها قبل الإتيان به لبطانها . والإعادة تكون في الوقت وبعده .

وقول المصنف (أتى به) يريد يأتي بالعضو الذي تركه وبما بعده إن ذكر ذلك بالقرب،

وإن ذكره بعد البعد فإنه يأتي به وحده . وإن طال الزمن بطل وضوؤه أو غسله .

ويحسب طول الزمن هنا وقصره بما بعد التذكر .

وأما من ترك سنة من سنن الوضوء ناسياً لها، فإنه يأتي بها فقط سواء ذكر

بالقرب أو بالبعد، وإن صلى بذلك لم يعد الصلاة، وإنما يأتي بتلك السنة المتروكة

للصلوات المستقبلية، وهو ما يعنيه بقوله : (أو سنة فعلها لما يستقبل) .

الأدلة على ذلك : وهي كثيرة نذكر منها :

1- قال مالك فيمن توضعاً فغسل وجهه ويديه، وترك أن يمسح برأسه وترك غسل

(1) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 15/14

- رجليه حتى جف وضوءه وطال ذلك، قال : وإن كان ترك ذلك عامدا استأنف الوضوء (1).
- 2- وجاء رجل إلى سعيد بن المسيب فقال : إني اغتسلت من الجنابة ونسيت أن أغسل رأسي؟! قال : فأمر رجلا من أهل المجلس أن يقوم معه إلى المطهرة فيصب على رأسه دلوا من ماء (2).
- 3- وسئل مالك عن رجل توضأ فنسي أن يمسح على رأسه حتى جف وضوءه؟ قال : أرى أن يمسح برأسه . وإن كان قد صلى أن يعيد الصلاة (3).
- 4- وعن نافع، أن عبد الله بن عمر بال في السوق، ثم توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح على رأسه، ثم دعي لجنزة ليصلي عليها حين دخل المسجد فمسح على خفيه ثم صلى عليها (4).
- وقد لاحظت طول الوقت ما بين وضوئه ومسحه على الخف، بحيث أخره حتى دخل المسجد، ثم دعي للصلاة على الجنزة، وعندها مسح عليه .
- 5- وبالنسبة لمن خلف سنة، فننقل في ذلك ما جاء عن مالك : ومن ترك المضمضة والإستنشاق ومسح داخل الأذنين في الغسل من الجنابة، والذي ترك ذلك في الوضوء، فهما سواء، ويمسح داخلهما فيما يستقبل .
- قال ابن وهب : قال ابن شهاب وعطاء بن أبي رباح، وعبيد الله بن عمر أنه لا يعيد إلا ما ذكر الله في كتابه (5).
- قال يحيى : وسئل مالك عن رجل نسي أن يتمضمض ويستنثر حتى صلى؟ قال : ليس عليه أن يعيد صلاته، ولیمضمض ويستنثر ما يستقبل إن كان يريد أن يصلي (6).

ثالثا : فضائل الوضوء

قال المصنف رحمه الله : **وَفَضَائِلُهُ : مَوْضِعٌ طَاهِرٌ**

شرح المصنف، بعدما انتهى من الكلام عن سنن الوضوء، في ذكر فضائله وهي مستحباته، وأولها أن يفعل وضوءه في مكان شأنه الطهارة .

(1) / (2) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 15 .

(3) - الموطأ .

(4) - الموطأ، وموسوعة فقه عبد الله بن عمر - ص 735 .

(5) - هذه الآثار تجدها في المدونة الكبرى - ج 1 - ص 15 .

(6) - الموطأ .

الطهارة

قال الفقهاء بناء على هذا : يكره الوضوء في المرحاض ولو قبل حلول النجاسة فيه، وكذا كل مكان نجس مخافة الإصابة بالوسواس والتعرض لشياطينه الذين سكنوه، ثم لشرف الوضوء ولخسة المرحاض أو الموضع النجس .

الأدلة على ذلك: قال ابن يونس: لنهيه عليه الصلاة والسلام عن ذلك مخافة الوسواس (1).

عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي مُسْتَحْمَةٍ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ أَوْ يَتَوَضَّأُ فِيهِ، فَإِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ " (2).

استحباب تقليل الماء

قال المصنف:

وَقَلَّةُ الْمَاءِ بِلَا حَدٍّ كَالغُسْلِ

الفضيلة أو المندوب الثاني تقليل الماء ما أمكن في الوضوء والغسل من غير تحديد في التقليل بمد أو أقل . وهو يختلف بالنسبة لكل شخص وحال أعضائه من صغر وكبر ونحافة وسمن ونعومة وخشونة وشعر وغيرها .

ويشترط جريان الماء من أول العضو إلى آخره، لا سيلانه عنه ولا تقاطره منه (3). والإسراف في الوضوء خلاف السنة، وهو التجاوز عن الاعتدال المعروف، لعموم قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ (4).

وعن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بسعد وهو يتوضأ، فقال : " ما هذا السرف ؟ " فقال : أفي الوضوء إسراف ؟ قال : " نَعَمْ وَإِنْ كُنْتَ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ " (5).

هل يجب تحديد الماء ؟ : جاء في الأحاديث ما يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع . ومن ذلك ما ثبت عنه من حديث أنس رضي الله عنه قال : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَتَوَضَّأُ بِالْمَدِّ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ " (6). ولكن

(1) - مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 255

(2) - الترمذي ، والمستدرک للحاکم . وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين .

(3) - منح الجليل - ج 1 - ص 92

(4) - الأعراف : آية 31

(5) - ابن ماجة .

(6) - للبخاري ومسلم .

الفقهاء فسروا ذلك بعدم السرف في استعمال الماء، وليس من باب التحديد . قال البغا : وليس ذكر المد للتحديد، وإنما هو لبيان أنه ما كان ﷺ يسرف في الماء (1). ويؤيد هذا ما قاله ابن رشد : لأن السنة في الغسل والوضوء إحكام الغسل مع قلة الماء، فقد روي أنه ﷺ توضعاً بمدً وتطهر بصاع، وروي أنه توضعاً بنصف المد، وذلك لا يقدر عليه إلا العالم السالم من وسوسة الشيطان (2).

وَيَمِّنُ أَعْضَاءَ وَإِنَاءِ إِنْ فُتِحَ

المعنى : ويستحب تقديم العضو اليمين على اليسار في الغسل والمسح، وجعل الإناء على جهة اليمين، إن كان الإناء منفتحاً انفتاحاً واسعاً يمكن الإغتراف منه، لفعله عليه الصلاة والسلام، ولأنه أمكن .

وأما إن كان ضيقاً مثل الإبريق، فيندب جعله في جهة اليسار ليفرغ منه على اليمنى . قال ابن بشير : وأما البداءة بالميامن فهي من نوافل الخير ولا يختص ذلك بالوضوء، بل يستحب الابتداء باليمين في كل أفعال الخير (3).

وفي الحديث " كان رسول الله ﷺ يحب التيمن في شأنه كله، في نعله وترجله وطهوره " (4).

وعن عائشة (رضي الله عنها) قالت : " كان رسول الله ﷺ يحب التيامن في نعله وترجله وطهوره، وفي شأنه كله " (5).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : " إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِمِيَامِنِهِ " (6).

وفي لفظ عنه : " إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَأَبْدَأُوا بِمِيَامِنِكُمْ " (7).

(1) - اللخفة الرضية - ص 89

(2) - مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 256

(3) - مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 258

(4) - رواه مسلم .

(5) - متفق عليه .

(6) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 15/14

(7) - خرجه أصحاب السنن ، وصححه ابن خزيمة .

***** الطهارة *****

وَبَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ

أي ومن مستحبات الوضوء وفضائله أن يبدأ المتوضئ في مسح رأسه بمقدمه من جهة الناصية ويتوجه بيديه ماسحا إلى قفاه، لأن السنة وردت بذلك . فقد وصف عبد الله بن زيد رضي الله عنه وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : " ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ ، بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قِفَاهُ ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ " (1).

والقول بفضيلة البدء بمقدم الرأس هو المشهور من المذهب عملا بالحديث، ولا خصوصية للرأس هنا في البدء بمقدمه، بل جميع الأعضاء يبدأ بمقدمها، كأول اليدين والرجلين والأصابع .

قال عيش : فإن بدأ بغير للمقدم زجر ووعظ إن كان عالما، وعلم إن كان جاهلا (2).

وَشَفَعُ غَسْلِهِ وَتَثْلِيئَهُ

يعني أن الغسلتين الثانية والثالثة في الوضوء من فضائل الوضوء المستحبة لدلالة الأحاديث على ذلك . فقد صح عن ابن عباس (رضي الله عنهما) أنه قال : ألا أخبركم بوضوء النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فدعا بإناء فيه ماء، فجعل يغرف غرفة غرفة لكل عضو (3).

وعن عبد الله بن زيد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرتين مرتين (4).

وعن عثمان رضي الله عنه ، قال : ألا أريك وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ثم توضأ ثلاثا ثلاثا (5).

وعن أبي بن كعب رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " مَنْ تَوَضَّأَ وَاحِدَةً فَتِلْكَ وَطَيْقَةُ الْوَضُوءِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْهَا ، وَمَنْ تَوَضَّأَ اثْنَيْنِ فَلَهُ كِفْلَانِ مِنَ الْأَجْرِ ، وَمَنْ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ، فَذَلِكَ وَضُوءِي وَوَضُوءَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي " (6).

(1) - البخاري ومسلم .

(2) - منح الجليل - ج 1 - ص 93

(3) - البخاري والبيهقي .

(4) - البخاري .

(5) - رواه مسلم .

(6) - أخرجه أحمد وابن ماجه .

وقد رأيت أنه ﷺ تَوَضَّأَ مرةً مرةً، فهذا فيه دلالة على فرضية الغسلة الأولى . وتوضأ مرتين مرتين، وثلاثاً ثلاثاً للدلالة على أن الغسلتين الثانية والثالثة ليستا من الفرض وإنما هما من مكملات الوضوء المستحبة، وهذا هو المشهور . وقيل كلاهما سنة، وقيل : الثانية سنة والثالثة فضيلة (1).

وَهَلِ الرَّجُلَانِ كَذَلِكَ أَوْ الْمَطْلُوبُ الْإِنْقَاءُ

يعني هل الرجلان كالوجه واليدين، فيغسل كل واحدة ثلاثاً، أو يجب فيهما الإنقاء من غير تحديد . والقولان مشهوران .
قال في التوضيح: المشهور أن ذلك يعني التثليث وهو الذي في الرسالة والجلاب (2) . ودليل هذا : حديث عثمان : " ثُمَّ غَسَلَ كِلْتَا رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا " (3) .
وقال ابن رشد : أن فرضهما الإنقاء، وهو المشهور، ويؤيده حديث عبد الله ابن زيد الذي قال في آخره : " وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى أَنْقَاهُمَا " (4) .
وروى مجاهد قال : كان ابن عمر يغسل رجليه غسلاً، وأنا أسكب عليه الماء سكباً .
وروى عبد الرزاق أن ابن عمر كان يغسل قدميه بأكثر وضوئه (5) . ومعنى هذا أن فرض الرجلين عند ابن عمر كان الغسل حتى الإنقاء بلا عدّ، وهو معنى قول مجاهد : كان ابن عمر يغسل رجليه غسلاً، ولم يقل ثلاثاً ولا اثنتين .

وَهَلِ تَكَرُّهُ الرَّابِعَةَ أَوْ تَمْنَعُ ؟ خِلَافٌ

أشار هنا إلى خلاف حول الزيادة فوق الثلاث غسلات في الوضوء، فنقل ابن رشد عن المذهب كراهة الغسلة الرابعة (الزائدة) وهذا هو المعتمد .
ونقل اللخمي وغيره عن المذهب المنع ، وهو أيضاً قول مشهور .
ومحل الخلاف إذا زاد على الثلاثة بقصد التعبد، بمعنى هل هذا يكره أم يحرم ويمنع ؟ أما لو قصد بالزيادة إزالة الأوساخ لجاز ذلك، ومثله لو قصد التبريد أو التعليم .

(1) - الخرشي على خليل - ج 1 - ص 138

(2) - مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 262

(3) - متفق عليه .

(4) - صحيح مسلم .

(5) - موسوعة فقه عبد الله بن عمر - ص 734

الطهارة

ويؤيد رواية القائلين بالمنع حديث النبي ﷺ : " فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَقَدْ تَعَدَى وَظَلَمَ " (1)، وهذا في الوضوء .

قال خليل في التوضيح : فوجه الكراهة أنه من ناحية السرف في الماء، ووجه المنع الحديث المتقدم ذكره، والله أعلم (2).

وَتَرْتِيبُ سُنَنِهِ أَوْ مَعَ فَرَائِضِهِ

ترتيب سنن الوضوء مع بعضها، وكذا ترتيبيها مع فرائض الوضوء من المستحبات التي يثاب على فعلها ولا يعاقب على تركها . ومعنى ذلك أنه يقدم غسل اليدين للكوعين فالمضمضة فالإستنشاق والإستنثار، فرد المسح فمسح الأذنين . وكذلك في ترتيبيها مع الفرائض بتقديم غسل اليدين والمضمضة والإستنشاق والإستنثار على غسل الوجه واليدين ومسح الرأس إلخ .

وقد ثبت فعل الترتيب على هذا النسق من أحاديث الرسول ﷺ وفعله، فقد سئل عبد الله بن زيد رضي الله عنه عن وضوء رسول الله ﷺ : " فدعا بتور من ماء فتوضأ لهم وضوء النبي ﷺ، فأكفا على يده من التور، فغسل يديه ثلاثا، ثم أدخل يده في التور فمضمض واستنشق واستنثر ثلاث غرفات، ثم أدخل يده فغسل وجهه ثلاثا، ثم غسل يديه مرتين إلى المرفقين، ثم أدخل يده فمسح رأسه فأقبل بهما وأدبر مرة واحدة، ثم غسل رجليه إلى الكعبين " (3).

ويدل على الاستحباب ما رواه المقدم بن معد يكره أن رسول الله ﷺ أتى بوضوء، فغسل كفيه ثلاثا، ثم غسل وجهه ثلاثا، ثم غسل ذراعيه ثلاثا، ثم تمضمض واستنشق (4). وهنا مخالفة ظاهرة منه ﷺ للترتيب المعروف عنه في الوضوء وإن كانت قليلة، فهي تدل على استحباب الترتيب بين سنن الوضوء مع بعضها، وهي مع الفرائض كذلك .

الطهارة

(1) - رواه أبو داود والنسائي والبيهقي .

(2) - مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 263 .

(3) - البخاري ومسلم .

(4) - رواه أبو داود .

فضيلة السواك

وَسِوَاكٌ وَإِنْ بِإِصْبَعٍ

قال المصنف :

السواك مصدر ساك فمه يسوكه سوكا . وقيل مأخوذ من ساك إذا ذلك . وقيل : من قولهم جاءت الإبل تساوك أي تتمايل هزالا .
والسواك في اصطلاح العلماء : استعمال عود أو نحوه في الأسنان لتذهب الصفرة وغيرها عنها (1) . وتستعمل اليمنى في الإستياك، ويكون ذلك قبل الوضوء ومن لم يجد سواكا، فقال الفقهاء : يستعمل إصبعه .

أدلة استحباب السواك : والأحاديث الدالة على استحباب السواك كثيرة منها :

1- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لَوْلَا أَنْ أَشُقُّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ " (2) .

2- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لَوْلَا أَنْ أَشُقُّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِتَأْخِيرِ الْعِشَاءِ وَالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ " (3) .

قال الشافعي تعليقا على هذا الحديث : وفي هذا دليل على أن السواك ليس بواجب، وأنه اختيار، لأنه لو كان واجبا أمرهم به شق أو لم يشق (4) .

3- وعن عائشة (رضي الله عنها) ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " السِّوَاكُ مَطَهْرَةٌ لِلْقَمِّ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ " (5) .

4- وعن حذيفة رضي الله عنه قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل يشوص (6) فاه بالسواك (7) " .

دلت هذه الأحاديث في مجموعها على الترغيب في السواك، والندب إليه كما هو ظاهر من قوله عليه الصلاة والسلام (لأمرتهم)، والأمر للوجوب . ولما لم يأمر عليه الصلاة والسلام على سبيل الإيجاب، دل هذا على الإستحباب فقط .

(1) - مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 263 .

(2) - للموطأ ، والبخاري ، ومسلم ، وأحمد .

(3) - مسلم والبيهقي واللفظ له .

(4) - نقلا عن مواهب الجليل من أدلة خليل - ج 1 - ص 54 .

(5) - رواه أحمد والنسائي ، وهو في البخاري تعليقا ، وأخرجه ابن حبان .

(6) - الشوص : الدلك .

(7) - رواه الجماعة إلا الترمذي .

التسمية في ابتداء الوضوء

قال المصنف:

وَتَسْمِيَةٌ

أي ومن فضائل الوضوء التسمية، بمعنى أن يقول المتوضئ عند البداية: بسم الله، لما جاء عن أنس رضي الله عنه قال: "طلب بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءاً، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مَاءٌ؟" فوضع يده في الماء ويقول: "تَوَضَّؤُوا بِسْمِ اللَّهِ" أي قائلين ذلك عند الإبتداء به. قال أنس: فرأيت الماء يخرج من بين أصابعه حتى توضع يده من عند آخرهم" (1) الحديث.

أين تشرع التسمية؟

قال المصنف ذكرا المواطن التي تشرع فيها التسمية:

وَتُشْرَعُ فِي غُسْلِ

أي وكما تستحب التسمية عند مبتدأ الوضوء، تستحب عند مبتدأ الغسل، لقوله صلى الله عليه وسلم: "كُلُّ عَمَلٍ ذُو بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ فَهُوَ أَجْدَمٌ" (2). وعن عائشة (رضي الله عنها) قالت: كان رسول الله إذا مس طهوره سمي الله تعالى، ثم يفرغ الماء على يديه (3).

تَيْمِّم

أي وتتدب التسمية عند إرادة التيمم والشروع فيه، لأنه عمل ذو قيمة وبال، فهو عبادة تؤدي بها الصلوات، ومن ثم فقوله صلى الله عليه وسلم: "كُلُّ عَمَلٍ ذُو بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ"

(1) - رواه النسائي بإسناد جيد .
(2) - نقلا عن مواهب الجليل من لئلة خليل - ج 1 - ص 55
(3) - رواه الدار قطني .

***** الطهارة *****

فَهُوَ أَجْدَمٌ " يصدق عليه كما يصدق على غيره من الأعمال والطاعات الهامة التي يمارسها المؤمن .

ويدل على مشروعية التسمية عند التيمم قول عائشة (رضي الله عنها) : " كان رسول الله إذا مس طهوره سمي الله تعالى " ، لأن التيمم طهور .

وَأَكَلٍ وَشُرْبٍ

أي وتشرع التسمية (بسم الله) عند الأكل والشرب، لوصيته ﷺ بذلك، ولكنها هنا سنة عينية . وعطفها المصنف على ما قبلها من المستحبات لبيان المحال التي تشرع فيها التسمية، وليس لبيان السنية أو الإستحباب، مع أن المستحب أو المندوب هو أيضا من السنن، وإن كانت خفيفة .

ووجه سنية التسمية عند الأكل والشرب، قوله ﷺ لعمر بن أبي سلمة : " يا غلام سمَّ الله وكلَّ بيمينك وكلَّ مما يليك " (1).

وقوله أيضا : " إذا أكل أحدكم فليذكر اسمَ الله تعالى، فإن نسي أن يذكر اسمَ الله تعالى في أوله، فليقل بسم الله أوله وآخره " (2).

وتندب زيادة : " اللهم بارك لنا فيما رزقتنا وزدنا منه " (3) إن كان المأكول أو المشروب تمرا أو لبنا، وأما إن كان غيره ولو لحما فنقول : " وزدنا خيرا منه " (4).

وَذَكَاةٍ

الذكاة في كلام العرب الذبح . يقال : ذكى الحيوان : بمعنى ذبحه، وأصلها في اللغة التمام .

أما في الشرع فهي عبارة عن إنهار الدم وقرني الأوداج في المذبوح، والنحر في المنحور (5).

وعطفها المصنف على ما قبلها لبيان مشروعية التسمية عند قصد الذبح وإرادته، وهي (أي التسمية عند الذبح) واجبة إن ذكر وقدر شرط في صحتها (6).

(1) - متفق عليه .

(2) - أبو داود والترمذي وصححه .

(3) - رواه أبو داود .

(4) - رواه أبو داود .

(5) - انظر الجامع لأحكام القرآن - ج6 - ص 53/52

(6) - منح الجليل - ج1 - ص 95

قال الخرشي : وتشرع وجوبا مع الذكر في زكاة بأنواعها الأربعة، وهي النحر والذبح والعقر وما يموت به كقطع جناح لنحو جراد⁽¹⁾.
ويدل على الوجوب قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾⁽²⁾.
وكان ابن عمر (رضي الله عنهما) يقول عند التذكية : بسم الله والله أكبر⁽³⁾.

وَرُكُوبِ دَابَّةٍ

أي وتشرع التسمية (قول بسم الله) استحبابا عند ركوب الدابة ، لما جاء عن علي رضي الله عنه : " أن النبي ﷺ كان إذا وضع رجله في الركاب قال : (بسم الله)⁽⁴⁾، فإذا استوى قال : الحمد لله على كل حال، سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون " ⁽⁵⁾.

وَسَفِينَةٍ

وتشرع التسمية ندبا عند ركوب السفينة، فقد علمنا الله سبحانه وتعالى على لسان نوح عليه السلام ما نقول إذا ركبنا السفن بقوله : ﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾⁽⁶⁾.

وروى عن ابن عباس (رضي الله عنهما) : من قال عند ركوب السفينة " بسم الله الرحمن الرحيم " ، ﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾⁽⁷⁾، ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾⁽⁸⁾، أمِنَ مِنَ الْغَرَقِ⁽⁹⁾.

(1) - الخرشي على مختصر خليل - ج 1 - ص 140/139

(2) - الأنعام : آية 118

(3) - موسوعة فقه عبد الله بن عمر - ص 172

(4) - أبو داود الطيالسي وابن خزيمة منداد والتعليق واللفظ له .

(5) - الزخرف : الآيتان 13 / 14 .

(6) / (7) - سورة هود : آية 41

(8) - الزمر : آية 67

(9) - نقلا عن منح الجليل - ج 1 - ص 95

***** الطهارة *****

وَدُخُولِ وَضِدِّهِ لِمَنْزِلٍ

أي تتدب التسمية عند دخول المنزل، لما رواه جابر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : " إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ فَذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَ دُخُولِهِ وَعِنْدَ طَعَامِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ : لَا مَيِّتَ لَكُمْ وَلَا عَشَاءَ، وَإِذَا دَخَلَ فَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَ دُخُولِهِ قَالَ الشَّيْطَانُ : أَدْرَكْتُمُ الْمَيِّتَ، فَإِذَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَ طَعَامِهِ قَالَ : أَدْرَكْتُمُ الْمَيِّتَ وَالْعَشَاءَ " (1).

وعن أبي مالك الأشعري قال : قال رسول الله ﷺ : " إِذَا وَلَجَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ فَلْيَقُلْ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ الْمَوْلَجِ وَخَيْرَ الْمَخْرَجِ، بِسْمِ اللَّهِ وَلَجْنَا وَبِسْمِ اللَّهِ خَرَجْنَا، وَعَلَى رَبِّنَا تَوَكَّلْنَا، ثُمَّ لِيُسَلِّمْ عَلَى أَهْلِهِ " (2).

وتستحب التسمية أيضا عند الخروج من المنزل، وهو ما عناه المصنف بقوله (وضده)، أي ضد الدخول الخروج طبعاً. ويؤيد هذا ماجاء عن أنس أن رسول الله ﷺ قال : " مَنْ قَالَ - يَعْنِي إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ - بِسْمِ اللَّهِ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، يُقَالُ لَهُ : كُفِّتَ وَوُقِّيتَ وَهُدِّيتَ، وَتَنَحَّى عَنْهُ الشَّيْطَانُ " (3) الحديث .

مَا يَقُولُهُ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ

قال المصنف :

وَمَسْجِدٍ

وتشرع التسمية أيضاً للدخول إلى المسجد والخروج منه على وجه الإستحباب، لما جاء عن فاطمة بنت رسول الله ﷺ قالت : كان رسول الله ﷺ إذا دخل المسجد قال : " بِسْمِ اللَّهِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ " وإذا خرج قال : " بِسْمِ اللَّهِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ " (4).

وَأَلْبَسٍ

هذا معطوف أيضاً على ما تشرع فيه التسمية . والمعنى : وتستحب التسمية عند لبس ثوبه وكذلك عند نزعها، فقد كان ﷺ إذا لبس ثوباً أو قميصاً أو رداءً أو عمامة

(1) - رواه مسلم .

(2) / (3) - رواه أبو داود .

(4) - رواه ابن ماجه واللفظ له، والترمذي وحسنه، ولبو داود .

يقول : " اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهِ وَخَيْرِ مَا هُوَ لَهُ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ وَشَرِّ مَا هُوَ لَهُ " (1).

وأما إذا نزع ثوبه، ففيه ما جاء عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : " سَتْرُ مَا بَيْنَ أَعْيُنِ الْجِنَّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ ، أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَطْرَحَ ثِيَابَهُ : بِسْمِ اللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ " (2).

وَعَلَّقَ بَابَ وَإِطْفَاءِ مِصْبَاحِ

وهذان مما تستحب التسمية فيهما، بمعنى يندب لمن أغلق بابه أو فتحه أن يقول بسم الله، ويندب لمن أطفأ المصباح أن يسمي الله، لقوله ﷺ : " أَعْلَقْ بِبَابِكَ وَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ ، وَأَطْفِئْ مِصْبَاحَكَ وَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ ، وَخَمَّرْ (3) إِنَاعَكَ وَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ ، وَأُوكِ سِقَاعَكَ وَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ " (4).

وَوَطْءِ

أي وتشرع التسمية أيضا على وجه الندب عند إرادة جماع الزوجة لقوله ﷺ : " لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ : بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ جَنَّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنَّبَ الشَّيْطَانُ مَا رَزَقْتَنَا ، فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا " (5).

وَصُعُودِ خَطِيبٍ مُنْبَرًا

المعنى : ويستحب لخطيب الجمعة وغيرها أن يبسم عند صعوده المنبر ليخطب في الناس .
قال ابن الحاج : وينبغي له إذا أراد أن يصعد المنبر أن يسمي الله تعالى ويقدم اليمين (6).

(1) - أبو داود والترمذي وحسنه ، وابن السني واللفظ له .
(2) - رواه اب السني ، ورواه الحكيم الترمذي عن أبي هريرة .
(3) - التخمير : التغطية ، والوكاء : الخيط الذي تشد به الصرة والكيس وغيرهما .
(4) - الجامع لأحكام القرآن - ج 1 - ص 98
(5) - متفق عليه .
(6) - المنخل - م 2 - ص 267

***** الطهارة *****

ويدل على استحباب التسمية للإمام عند صعوده المنبر قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (1) الآية. والتسمية من الذكر المطلوب في هذا المقام لقوله ﷺ: "كُلَّ عَمَلٍ ذُو بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ فَهُوَ أَجْزَمٌ" (2).

وَتَغْمِضِ مَيْتٍ وَلِخُدِّهِ

المعنى: ومن الفضائل أن يقول الرجل وهو يغمض عيني الميت بعد أن يتأكد من موته: بسم الله، كما يستحب أن يقولها عند إرقاده في قبره، وهو ما قصده بقوله: (ولخُدِّهِ).

ودليل ذلك قول ابن عمر أن النبي ﷺ: كان إذا وضع الميت في القبر قال: "بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلةِ رَسُولِ اللَّهِ، أَوْ عَلَى سِنَةِ رَسُولِ اللَّهِ" (3).

ودل على استحباب تغميضه بعد الموت، أن النبي ﷺ دخل على أبي سلمة وقد شق بصره فأغمضه، ثم قال: "إِنَّ الرُّوحَ إِذَا فُيِضَ تَبِعَهُ البَصَرُ" (4).

مَا اسْتَنْجَى مِنَ الْمُنْدُوبِ

وَلَا تُنْدَبُ إِطَالَةُ الْغَرَّةِ

قال المصنف:

المراد بإطالة الغرة الزيادة في العضو المغسول على محل الفرض، أي ولا تندب الزيادة في العضو المغسول في الوضوء على المقدار الشرعي المحدد له. قال عليش: بل تكره الزيادة في الغسل والمسح على محل الفرض لأنها من الغلو في الدين، ويندب التجديد وإدامة الطهارة (5).

دليل الكراهة: واستدل الفقهاء على كراهة إطالة الغرة، بقوله ﷺ في الوضوء: "فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ أَنْقَصَ فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ" (6).

(1) - سورة الجمعة آية 9

(2) - نقلا عن مواهب الجليل من أدلة خليل - ج 1 - ص 55

(3) - رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والنسائي .

(4) - رواه مسلم .

(5) - منح الجليل - ج 1 - ص 96 . وانظر أيضا ما قاله البغافي التحفة الرضية - ص 95

(6) - رواه أبو داود والنسائي والبيهقي .

وأجابوا عن حديث أبي هريرة في الصحيحين : " أن أمّتي يدعون يوم القيامة غرّاً مُحَجَّلِينَ مِنْ أثارِ الوُضوءِ فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غِرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ " (1) بما يلي :
أولاً : أن قوله : " فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غِرَّتَهُ " ، مدرج من كلام أبي هريرة كما نقله ابن تيمية وابن القيم وابن جماعة عن جمع من الحفاظ (2).

ثانياً : أن أبا هريرة خالف جمهور الصحابة بهذه الزيادة . قال ابن حجر : لم أرَ هذه الزيادة في رواية أحمد ممن روى الحديث من الصحابة وهم عشرة ، ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير زيادة نعيم بن عبد الله هذه (3).

ثالثاً : أن هذه الزيادة شاذة، بسبب انفراد أبي هريرة بها .
رابعاً : أن عمل أهل المدينة على خلافه . قال الزرقاني : ولو سلم عدم الإدراج وعدم الشنود فلم يصحبه عمل، وهو عندنا من أصول الفقه (4).

خامساً : أن المراد بالغرة في الحديث إدامة الوضوء والمواضبة عليه لكل صلاة فتقوى غرته بتقوية نور أعضائه، والمنفي عندنا الزيادة على محل الفرض (5).
سادساً : وقد تكون الزيادة على محل الفرض مذهباً لأبي هريرة استنبطه لنفسه من مفهوم الحديث .

قال القرطبي : كان أبو هريرة يبلغ بالوضوء إبطه وساقه، ويقول : سمعت خليلي رسول الله ﷺ يقول : " تَبْلُغُ الْحَلِيَّةَ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءَ " . قال القاضي عياض : والناس مجمعون على خلاف هذا ، وألا يتعدى بالوضوء حدوده لقوله عليه الصلاة والسلام : " فَمَنْ زَادَ فَقَدْ تَعَدَى وَظَلَمَ " . وقال غيره : كان هذا الفعل مذهباً له ومما انفرد به، ولم يحكه عن النبي ﷺ ، وإنما استنبطه من قوله عليه الصلاة والسلام : " أَنْتُمْ الْغُرُّ الْمُحَجَّلُونَ " ومن قوله : " تَبْلُغُ الْحَلِيَّةَ " كما ذكر (6).

فائدة : الغرة بياض في جبهة الفرس، والتحجيل بياض في يديه ورجليه فاستعار للنور الذي يكون بأعضاء الوضوء يوم القيامة اسم الغرة والتحجيل على جهة التشبيه .

وَمَسْحُ الرَّقَبَةِ

أي ولا يندب مسح الرقبة بالماء عند الوضوء، وعقب مسح الأذنين .

(1) - البخاري ومسلم .

(2) / (3) - انظر شرح الزرقاني على خليل - ج 1 - ص 73

(4) - (5) - نفس المرجع : 73/1

(6) - الجامع لأحكام القرآن- ج 6 ص 86 / 87 .

***** الطهارة *****

قال اللخمي : يكره مسح الرقبة (1). وقال الخرشي : لعدم ورود ذلك في وضوئه عليه الصلاة والسلام (2)، وهو من الغلو في الدين .

وحديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جدّه : " أنه رأى النبي ﷺ يمسح رأسه حتى بلغ القذال وما يليه من مقدم العنق " (3). ضعيف .

قال الشوكاني : الحديث فيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف .

قال ابن حبان : كان يقلب الأسانيد ويروي المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم، تركه يحيى بن القطان وابن مهدي وابن معين وأحمد بن حنبل . وقال النووي : اتفق العلماء على ضعفه (4).

وقال ابن تيمية : لم يصح عن النبي ﷺ أنه مسح على عنقه في الوضوء، بل ولا روي عنه ذلك في حديث صحيح، بل الأحاديث الصحيحة التي فيها صفة وضوء النبي ﷺ لم يكن يمسح على عنقه، ولهذا لم يستحب ذلك جمهور العلماء، كمالك والشافعي وأحمد في ظاهر مذهبهم (5).

وَتَرَكَ مَسْحَ الْأَعْضَاءِ

المعنى : وما يخالف ما ندب إليه الشرع أن يترك المتوضئ أو المغتسل مسح أعضاء وضوئه أو غسله وتنشيفها بخرقعة لقول عائشة (رضي الله عنها) أن رسول الله ﷺ : كانت له خرقعة ينشف بها بعد الوضوء (6).

وممن روى التنشيف بعد الوضوء من الصحابة عثمان والحسن بن علي وأنس بن مالك وعبد الله بن عمر وغيرهم . وممن رخص فيه من التابعين وأهل العلم : الحسن وابن سيرين ومالك والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي (7). وهو ظاهر قول أحمد لما روى سلمان : " أن النبي ﷺ توضأ ثم قلب جبة كانت عليه فمسح بها وجهه " (8).

(1) - التاج والإكليل للمواق على هامش الخطاب - ج 1 - ص 266

(2) - الخرشي على مختصر خليل - ج 1 - ص 140

(3) - رواه أحمد .

(4) - نقلا عن مواهب الجليل من أدلة خليل - ج 1 - ص 56/55

(5) - مجموع فتاوى ابن تيمية - ص 127/128

(6) - المدونة الكبرى ، والترمذي : الطهارة .

(7) - نظر المغني لابن قدامة - ج 1 - ص 146

(8) - رواه ابن ماجة والطبراني في المعجم الصغير .

آثار لم تصح : وما روي من آثار تخالف جواز المسح لا يعول عليها، إما لعدم صحتها، وإما لأن الرسول ﷺ لم يمسخ أحيانا، ولم يمه عنه ذلك .
قال الزرقاني : ولا حب لندب عدم المسح بخبر ابن عساكر عن أبي هريرة مرفوعا : " مَنْ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ يَثْرِبِ نَظِيفٍ فَلَا بَأْسَ بِهِ وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَهُوَ أَقْضَلُ لِأَنَّ الْوَضُوءَ يُوزَنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ سَائِرِ الْأَعْمَالِ " لأنه ضعيف الإسناد كما للسيوطي ولا حجة أيضا فيما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف عن سعيد بن المسيب : أنه كره المنديل بعد الوضوء وقال هو يوزن، لأنه قول مجتهد⁽¹⁾. بمعنى أن قول سعيد بن المسيب هذا صادر عن اجتهاد منه لا غير .

وإن شكَّ في ثالثةٍ ففي كراهيتها ونذبتها قولان

يعني وإن شك المتوضئ في غسلة : هل هي ثانية أم ثالثة، فالفقهاء في ذلك قولان :
أحدهما : يكره الإتيان بها ترجيحاً للسلامة من الوقوع في المنهي عنه، فقد قال رسول الله ﷺ بعدما توضع ثلاثاً ثلاثاً : " هَكَذَا الْوَضُوءُ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ " (2).
واستظهر ابن ناجي هذا القول في الشامل . وقال عليش : وهو الحق، واختاره العدوي⁽³⁾.
وقال الشيخ أحمد الشنقيطي : وإذا دار الأمر بين الكراهة والفضيلة، قدّم جانب الكراهة للقاعدة المقررة : درء المفسد مقدم على جلب المصالح⁽⁴⁾.
ثانيهما : استحباب الإتيان بها اعتباراً بالأصل كركعات الصلاة إذ المحقق إثنان . واستظهر المازري هذا القول .

قَالَ : كَشَكِّهِ فِي صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ هَلْ هُوَ الْعِيدُ؟

صاحب القول هو المازري . والمعنى أن المازري قال من نفسه مخرجا هذا المثال على القولين السابقين المتعلقين بالشك في الغسلة الثالثة . والمعنى أن من شك في صبيحة يوم ليلة الشك هل هو التاسع من ذي الحجة المطلوب صومه لغير الحاج،

(1) - شرح الزرقاني على خليل - ج 8 - ص 74

(2) - رواه أبو داود .

(3) - منح الجليل - ج 1 ص 96

(4) - مواهب الجليل من لجنة خليل - ج 1 - ص 56

***** الطهارة *****

فيندب أن يببت صومه بناء على استصحاب الحال، أو صبيحتها العيد فيكره صومه مخافة الوقوع في المحذور قولان .
قال الشيخ محمد الأمين زيدان : ومن ثم تركت الغسلة الثالثة إذا شك فيها، وترك صوم عرفة إذا شك هل هو العيد (1).
والحديث السابق : " هَكَذَا الْوُضُوءُ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ " يؤخذ منه الدليل على كراهة الزيادة على الغسلة الثالثة، أو صوم يوم عرفة . ويؤيده قول أبي هريرة رضي الله عنه : " من صام اليوم الذي شك فيه الناس فقد عصى أبا القاسم " (2).



(1) - سواهدب الجليل من أدلة خليل - ج 1 - ص 56

(2) - أخرجه أصحاب السنن ، وقال الترمذي حديث حسن صحيح .

آداب قضاء الحاجة

قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا الْآيَةَ﴾ (1).

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ، فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِدَاوَةَ مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَرَةَ فَيَسْتَنْجِي بِالمَاءِ" (2).

مدخل

هذا الفصل يتطرق من خلاله المصنف للمواضيع الأساسية المتعلقة بالإستنجاء وكيفيةه وآدابه حسب الترتيب الآتي:

أولاً: يذكر آداب قاضي الحاجة، وكيفيةاتها.

ثانياً: إعداد الأشياء التي تستعمل في التطهير.

ثالثاً: ضرورة الإلتزام بآداب وأذكار الخلاء، والتحلي بصفات وأخلاق الحياء في الخلاء.

رابعاً: آداب مطلوب التزامها عند قضاء الحاجة بالفضاء الخارجي.

خامساً: مناقشة قضية استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة، ومتى يجوز ذلك ومتى لا يجوز.

سادساً: المفاضلة في الإستنجاء والإستجمار بين الماء والحجارة.

سابعاً: هل تجب النية مع قضاء الحاجة أم لا؟

ثامناً: التعرض لأشياء وأدوات يجوز الإستجمار بها، وشروط ذلك، وأدوات آخر لا يجوز استعمالها في الإستنجاء والإستجمار.

تعريف الإستنجاء: هو إزالة النجاسة أو تخفيفها عن مخرج البول أو الغائط، مأخوذ من النجاء، وهو الخلاص من الأذى، أو النجوى: وهي المرتفع من الأرض، أو النجو: وهو الخراء، أي ما يخرج من الدبر. سمي بذلك شرعاً لأن المستنجي يطلب الخلاص من الأذى ويعمل على إزالته عنه، وغالباً ما يستتر وراء مرتفع من الأرض أو نحوها ليقوم بذلك (3).

(1) - سورة المائدة: الآية 6

(2) - رواه البخاري ومسلم.

(3) - التحفة الرضية - ص 36

***** الطهارة *****

حكمه : وهو واجب، وقد دلّ على ذلك قول رسول الله ﷺ وفعله⁽¹⁾.
المناسبة : كان الأولى بالمصنف تقديم هذا الفصل عن الوضوء حتى يكون ظاهراً أن المتوضئ يستنجي قبل ذلك، ولكن ربما أن المصنف تبع في ترتيبه هذا ظاهر الآية، حيث بدأت بفرائض الوضوء لتتعرض بعدها للملامسة والغائط والتيمم .



(1) - التحفة الرضية - ص 36

الجلوس لقضاء الحاجة

نُدِبَ لِقَاضِيِ الْحَاجَةِ جُلُوسٌ

قال المصنف :

المعنى : استحب وطلب من مرید قضاء الحاجة بولا كانت أو غائطا الجلوس إن كان المكان رخوا طاهرا لأنه :
أولا : أستر للعورة .

ثانيا : يأمن على نفسه من تتجس ثيابه .

قال عليش : فالقيام خلاف الأولى في البول، ومكروه كراهة شديدة في الغائط إذا أمن الإطلاع على عورته، وإلا منع فيهما (1).
والتعبير بـ (نُدِبَ) من طرف المصنف لا يشمل كل ما يتعلق بإزالة النجاسة، لأن منها ما هو واجب . لذلك قال الدسوقي : كان الأولى أن يقول طلب بدل قوله ندب لأن بعض ما يأتي واجب (2).

ودليل الجلوس لقضاء الحاجة ما جاء عن عمر رضي الله عنه قال : " رأني النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أبول قائما فقال : " يَا عُمَرُ ، لَا تَبُلْ قَائِمًا " فما بليت قائما بعد " (3).
وروى عبيد الله عن نافع عن ابن عمر : " ما بليت قائما منذ أسلمت " (4).

قضاء الحاجة من قيام

وَمُنِعَ بِرَخْوِ نَجِسٍ وَتَعَيَّنَ الْقِيَامُ

قال المصنف :

الجملة متعلقة بسابقتها . والمعنى هنا : يكره لقاضي الحاجة بولا الجلوس إذا كان المكان ليّنا رخوا ومنتجسا بنجاسة رطبة، يخشى أن تلتخ ثيابه إن جلس، ويلزمه القيام في هذه الحالة .

قال خليل في التوضيح : قسم بعضهم موضع البول إلى أربعة أقسام فقال :

1- إن كان طاهرا رخوا كالرمل جاز فيه القيام والجلوس أولى لأنه أستر .

(1) - منح الجليل - ج 1 - ص 97

(2) - حاشية الدسوقي على الدرر - ج 1 - ص 104

(3) - أخرجه الترمذي .

(4) - نيل الأوطار للشوكاني - ج 1 - ص 88 .

الطهارة

- 2- وإن كان رخوا نجسا بال قائما مخافة أن تتنجس ثيابه .
- 3- وإن كان صلبا نجسا تنحى عنه إلى غيره، ولا يبول فيه لا قائما ولا جالسا .
- 4- وإن كان صلبا طاهرا تعين الجلوس، لئلا يتطاير عليه شيء من البول .
وقد نظم ذلك الوانشريسي بقوله :

بالباهر الصلب اجلس * وقم برخو نجس
والنجس الصلب اجتنب * واجلس وقم إن تعكس (1)

وعلى ذلك حملوا ما ورد عنه عليه الصلاة والسلام أنه بال قائما . فعن حذيفة رضي الله عنه قال : " أتى النبي صلى الله عليه وسلم سُبَّاطَةَ قَوْمٍ قَبَالَ قَائِمًا، ثُمَّ دَعَا يَمَاءٍ فَجِئْتُهُ يَمَاءٍ فَتَوَضَّأُ " (2).
والسُبَّاطَةُ : موضع تلقى فيه الكناسة ونحوها .
وقال الزرقاني : والمشهور الجواز - أي جواز القيام - إذا كان في موضع رخو لا يمكن الإطلاع عليه، فإنه يستشفى به من وجع الصلب، وعلى ذلك حملوا ما ورد عنه عليه الصلاة والسلام أنه بال قائما (3). ورويت الرخصة فيه عن عمر وعلي وابن عمر وزيد بن ثابت وسهل بن سعد وأنس وأبي هريرة وعروة (4).

وَاعْتَمَادٌ عَلَى رِجْلٍ وَاسْتِنْجَاءٌ بِيَدٍ يُسْرِيَيْنِ

يعني ومن آداب قضاء الحاجة أن يعتمد المتخلي في البول أو الغائط على رجله اليسرى فيميل عليها، وأن يرفع عقب رجله اليمنى ويضع صدرها بالأرض. وذلك ما جاء عن رجل من مدلج عن أبيه، قال : قدم علينا سراقبة بن جعشم فقال : " عَلِمْنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا دَخَلَ أَحَدُنَا الْخَلَاءَ أَنْ يَعْتَمِدَ الْيُسْرَى وَيُنْصَبَ الْيُمْنَى " (5).
وعللوا تلك الكيفية بأنها أعون على خروج الفضلة . قال العدوي : وحكمة ذلك أن المعدة في الشق الأيمن، فإذا اعتمد على ذلك صار المحل كالمزلق لخروج الحدث، فهي شبه الإناء الملآن الذي أقعد على جنبه للتفريغ منه، بخلاف ما إذا أقعد معتدلا (6).

(1) - الدسوقي على الدردير - ج 1 - ص 104

(2) - أخرجه البخاري ومسلم .

(3) - شرح الزرقاني على خليل - ج 1 - ص 75

(4) - المغني - ج 1 - ص 156

(5) - رواه البيهقي .

(6) - حاشية العدوي على هامش الخرشي - ج 1 - ص 141

ومن آداب قضاء الحاجة أيضا استعمال اليد اليسرى في إزالة النجاسة من على المخرج، بولا كانت أو غائطا، لما جاء عن أبي قتادة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَأْخُذَنَّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَسْتَنْجِ بِيَمِينِهِ " (1).
وعن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال: " نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ " (2)، والضمير في قول المصنف: (يُسْرِيَيْنِ) بالتثنية يعود على الرجل اليسرى واليد اليسرى.

وَبَلُّهَا قَبْلَ لُقْيِ الْأَذَى

هذا معطوف على ما قبله في الندب، والضمير يعود على اليد، والمعنى: وندب بلُّ ما يلاقي الأذى من اليد اليسرى، وهي الوسطى والبنصر والخنصر من أصابعها، وذلك قبل ملاقاتها النجاسة من بول أو غائط.
والحكمة من ذلك: حتى لا تتعلق بها رائحة النجاسة، بحيث إذا بلها بالماء انسدت مسامها فيضعف تعلق الرائحة الكريهة بها (3).
عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي إِنَاءٍ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ " (4)، وفيه دليل على حرص الإسلام على النظافة والتطهير.

وَعَسَلَهَا بِكَثْرَابٍ بَعْدَهُ

ومن المندوب عند قضاء الحاجة، غسل اليد اليسرى ومسحها أو دلكها بالتراب وبكل ما يزيل الرائحة من صابون وأشنان وإذخر وسدر عقب الإستنجاء.
ودليل هذا ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا أَتَى الْخَلَاءَ أَتَيْتُهُ بِمَاءٍ فِي تَوْرٍ أَوْ رَكْوَةٍ فَاسْتَنْجَى ثُمَّ مَسَحَ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِإِنَاءٍ آخَرَ فَتَوَضَّأَ " (5).

(1) - البخاري ومسلم .

(2) - مسلم .

(3) - انظر الخرشي على خليل - ج 1 - ص 142، ومنح الجليل - ج 1 - ص 98

(4) - رواه الجماعة، إلا البخاري لم يذكر العدد .

(5) - رواه البيهقي ولبو داود والنسائي وابن ماجه .

***** الطهارة *****

وَسِثْرٌ إِلَى مَحَلِّهِ

ومن آداب قضاء الحاجة، أن يداوم على ستر عورته ندبا حال نزوله وانحطاطه للجلوس في محل سقوط الأذى، إذا لم يخف تنجس ثيابه، أما إذا خاف تنجسها فله رفع ثيابه قبل الإنحطاط . وقد " كان عليه الصلاة والسلام لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض " (1).

وَأَعْدَادُ مُزِيلِهِ

أي : ومن الآداب أن يعدّ ويحضر قاضي الحاجة مسبقا ما يزيل به النجاسة من مائع أو جامد، بالقدر الكافي لئلا يحتاج إليه أو يتكلم في طلبه، وقد يلطخ ثوبه إذا قام لإحضار ماء أو حجر يزيل به النجاسة . وقد جاء في الحديث : " اتقوا الملائع، وأعدوا النبل " (2).
والنبل : حجارة الإستجاء .

وعن عائشة (رضي الله عنها) أن رسول الله ﷺ قال : " إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ فَلْيَذْهَبْ مَعَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ لِيَسْتَطِيبَ بِهِنَّ، فَإِنَّهَا تُجْزِي عَنْهُ " (3).

وَوَثْرُهُ

ومن المندوبات أن يكون الإستجمار بالجامد من حجر وغيره وثرأ، أي ثلاثا، أو خمسا، أو سبعا، وذلك بهدف الإنقاء الجيد، لحديث أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال : " وَمَنْ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ " (4).

ولما جاء عن سلمان رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال : " لَا يَسْتَجِي أَحَدُكُمْ بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ " (5).

(1) - رواه الترمذي وأبو داود .

(2) - رواه عبد الرزاق وهو مرسل .

(3) - رواه أبو داود والبيهقي .

(4) - البخاري ومسلم .

(5) - رواه مسلم .

وَتَقْدِيمُ قُبُلِهِ

أي ومن آداب نذب تقديم إنقاء القبل قبل الدبر عند الإستنجاء خوف التلوث إن عكس، إلا إذا كان بوله يتقاطر من مس دبره، فله تأخير القبل في الإنقاء، لما رواه أبو قتادة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَأْخُذَنَّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَسْتَنْجِ بِيَمِينِهِ " (1)، وقد بدأ بذكر القبل حين نهى عن مس الذكر باليمين، ثم خلص إلى النهي عن الإستنجاء بعده باليمين .

وَتَفْرِيجُ فَخْذَيْهِ

أي ويستحب عند قضاء الحاجة من بول أو غائط إبعاد أحد الفخذين عن الآخر، لئلا يتطاير عليه شيء من النجاسة لا يشعر به، لما رواه المغيرة بن شعبة: " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَتَى سُبُاطَةَ قَوْمٍ فَفَرَّجَ رِجْلَيْهِ وَبَالَ قَائِمًا " (2).
وعن زيد بن وهب قال: " رأيت عمر قائما ففرج رجليه حتى رحمته " (3).
وعن الحسن قال: " حدثني من رأى النبي صلى الله عليه وسلم بال قاعدا فتفاجَّ (4) حتى ظننا أن وركه سيفك " (5).

وَاسْتِرْخَاؤُهُ

أي : ومن آداب قضاء الحاجة أن يسترخي عند الغائط لئلا تنقبض تكاميش دبره على الأذى فلا يصح وضوءه . ومن شأن الإسترخاء القرب من إزالة النجاسة التي في غضون المحل، ولأن المحل ذو غضون ينقبض عند الإحساس بالماء، والأصل في استحباب الإسترخاء عند قضاء الحاجة، ما جاء عن ابن عباس من قوله صلى الله عليه وسلم في حديث القبرين: " أَمَا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَتَنَزَّهُ مِنَ الْبَوْلِ " (6). وما رواه أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " اسْتَنْزَهُوْا مِنَ الْبَوْلِ، فَإِنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ مِنْهُ " (7).

- (1) - البخاري ومسلم .
- (2) - صحيح ابن خزيمة
- (3) - موسوعة فقه عمر بن الخطاب - ص 809
- (4) - تفاج : بالغ في تفريج ما بين رجليه
- (5) - المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة .
- (6) - رواه البخاري ومسلم
- (7) - رواه الدار قطني

***** الطهارة *****

استحباب تغطية الرأس

وَتَغْطِيَةُ رَأْسِهِ

قال المصنف :

ومن المندوبات بالنسبة لقاضي الحاجة أن يغطي رأسه بمنديل أو عمامة أو غيرها، سواء بالكنيف (المرحاض) أو في الفضاء . وعللوا ذلك بما يلي :

1- حياء من الله وملائكته .

2- ولأن تغطية الرأس أحفظ لمسام الشعر من تعلق الرائحة بها .

3- وقال الدميري من الشافعية : ويندب ألا يدخل حاسر الرأس بل يستره ولو بكميه خوفا من الجن⁽¹⁾ .

دليل تغطية الرأس : استدلل الفقهاء على استحباب تغطية الرأس بما جاء عن

عائشة (رضي الله عنها) قالت : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ غَطَّى رَأْسَهُ " (2) .

وبفعل أبي بكر رضي الله عنه ، حيث قال وهو يخطب : " أَيُّهَا النَّاسُ اسْتَحْيُوا مِنْ اللَّهِ إِذَا

خلوتم، إني لأذهب إلى حاجتي متقنعا بردائي حياء من ربي " (3) .

وَعَدَمُ التِّفَاتِهِ

ويستحب لقاضي الحاجة ألا يلتفت عند الجلوس للإستجاء لأي جهة حتى لا يرى ما

يمكن أن يخاف منه وهو غير مقبل عليه، فيقوم فينجس بدنه وثوبه .

وأما قبل جلوسه، فيندب له الإلتفات ليطمئن قلبه . قال في المدخل : من الآداب ألا يقعد حتى يلتفت يمينا وشمالا (4) .

فائدة : قال الزرقاني : وندب أيضا عدم نظره للسماء والعبث بيده، ونظر

الفضلة، وألا يشتغل بغير ما هو فيه . قيل من أدام النظر إلى ما يخرج منه ابتلي

بصفرة الوجه، ومن تفل على ما يخرج منه ابتلي بصفرة الأسنان، ومن تمخط عند

قضاء الحاجة ابتلي بالصَّم (5) .

(1) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 270

(2) - رواه البيهقي .

(3) - حاشية العدوي على هامش الخرشني - ج 1 - ص 142

(4) - مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 270

(5) - شرح الزرقاني على خليل - ج 1 - ص 76

وقول عائشة (رضي الله عنها): " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ غَطَى رَأْسَهُ وَإِذَا لَتَى أَهْلَهُ غَطَى رَأْسَهُ " (1)، يرشد إلى ضرورة عدم الإلتفات .

ذِكْرُ اللَّهِ لِدُخُولِ الْخَلَاءِ

وَذِكْرٌ وَرَدَ بَعْدَهُ وَقَبْلَهُ

قال المصنف :

المعنى: ويستحب لمن يدخل الخلاء أن يذكر الله ﷻ قبل الدخول بذكر مخصوص وارد عن النبي ﷺ، وهو أنه ﷺ كان إذا دخل الخلاء يقول: " اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخَبْثِ وَالْخَبَائِثِ " (2).
والخبثُ بضم الباء ج: خبيث، والخبائث ج: خبيثة، والمراد بهما ذكران الشياطين وإنائهم .
كما يستحب لمن ينتهي من حاجته، وينتقل لمحل طاهر أن يذكر الله بما ورد عن النبي ﷺ، كقوله: " غُفْرَانِكَ " (3) أو قوله: " الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي " (4).

فَإِنْ فَاتَ فِيهِ إِنْ لَمْ يُعَدِّ

المعنى: أن من دخل الخلاء، أو أي مكان لقضاء حاجته، ولم يذكر الله قبل الدخول ناسياً، فيستحب أن يذكر الله في المحل نفسه ولكن بشرطين:
1- ألا يكون المحل معداً لقضاء الحاجة مثل المراض .
2- أن يذكر الله ما لم يجلس للحدث، فإن جلس ليس له ذلك .
ويدل على هذا ما روته عائشة، أن رسول الله ﷺ كان يذكر الله في كل أحيائه (5).
ومن الذين ذهبوا إلى جواز ذكر الله تعالى في الكنيف من الصحابة والتابعين وتابعيهم: عبد الله بن عمرو بن العاص وابن سيرين والشعبي ومالك بن أنس والنخعي (6). وهو محمول على المحل الذي لم يعد لقضاء الحاجة .

(1) - رواه البيهقي .

(2) - البخاري ومسلم .

(3) - الترمذي وأبو داود .

(4) - أبو داود والترمذي وابن ماجه .

(5) - رواه ابن ماجه .

(6) - مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 272

***** الطهارة *****

وَسُكُوتٍ إِلَّا لِمُهُمَّ

المعنى : يستحب لمريد الحاجة وقت الإستنجاء السكوت، فلا يحمد الله إذا عطس، ولا يحكي أذانا، ولا يرد سلاما، ولا يشمت عاطسا، ولا ينبغي أن يتكلم إلا لضرورة . قال في المدخل : من الخصائل المطلوبة ترك الكلام بالكلية، ذكرا كان أو غيره، ولا بأس أن يستعيز عند الإرتياح، ويجب أن يتكلم إذا اضطر إلى ذلك في أمر يقع مثل حريق، أو أعمى يقع، أو دابة أو ما أشبه ذلك (1).

ما يدل على السكوت : ودل على استحباب السكوت عند قضاء الحاجة حديث ابن عمر، وجاء فيه : " أَنْ رَجُلًا مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ " (2).

وحديث جابر، وفيه : " أَنْ رَجُلًا مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : " إِذَا رَأَيْتَنِي عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ فَلَا تُسَلِّمْ عَلَيَّ، فَإِنَّكَ إِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ لَمْ أَرُدْ عَلَيْكَ " (3).

ويدل عليه أيضا ما رواه أبو سعيد قال : سمعت النبي ﷺ يقول : " لَا يَخْرُجُ الرَّجُلَانِ يَضْرِبَانِ الْغَائِطَ كَاشِفَيْنِ عَنْ عَوْرَتَيْهِمَا، فَإِنَّ اللَّهَ يَمَقْتُ عَلَى ذَلِكَ " (4).

وَبِالْفَضَاءِ تَسْتُرُ وَبُعْدٌ

يعني ومن أراد قضاء الحاجة في الفضاء يستحب له أن يستتر عن أعين الناس، وأن يبعد حتى لا يسمعوا له صوتا، ولا ترى له عورة، وقد صح عنه عليه الصلاة والسلام أنه كان إذا أراد الغائط أبعده (5) وفي حديث آخر : أنه ﷺ كان إذا أراد البراز أبعده حتى لا يراه أحد (6).

(1) - مواهب الجليل للخطاب - ج 1 - ص 275

(2) - رواه الترمذي وقال : هذا حديث حسن صحيح .

(3) - رواه ابن ماجة

(4) - رواه أبو داود .

(5) - أبو داود والترمذي .

(6) - أبو داود والترمذي وابن خزيمة .

ويستتر عن الأعين بشيء كالشجر وغيره، لقوله ﷺ : " مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَتِرْ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَثِيْبًا مِنْ رَمَلٍ فَلْيَسْتَتِرْ بِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَلْعَبُ بِمَقَاعِدِ بَنِي آدَمَ " (1).

وأما ما ذكره الدميري عن ابن عمر من " أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَمْكَّةَ إِذَا أَرَادَ قَضَاءَ الْحَاجَةِ خَرَجَ إِلَى الْمَعْمَسِ . قَالَ نَافِعُ : وَهُوَ عَلَى نَحْوِ مِيلَيْنِ مِنْ مَكَّةَ " (2) . فَمُعَلَّلٌ بِاحْتِرَامِهِ ﷺ لِلْحَرَمِ الْمَكِّيِّ . قَالَ الْحَطَّابُ : وَهَذَا الْإِبْعَادُ لَيْسَ لِلتَّسْتَرِ وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ مِنْهُ تَعْظِيمُ الْحَرَمِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ (3).

وَأْتِقَاءُ جُحْرِ

الجحر هو الثقب المستدير أو المستطيل في الأرض الذي يسمى بالسرب، ويندب لقاضي الحاجة أن يجتنبه، وعللوا ذلك بسببين :

- 1- إما خوفا من خروج الهوام المؤذية منه، كالأفاعي والعقارب .
- 2- وإما لكون الجحور مساكن للجن، فيخشى أن يلحقه ضرر منهم، لتأذيتهم بما يسقط عليهم من فضلة .

ولأنه ﷺ نهى عن ذلك، فعن عبد الله بن سرجس رضي الله عنه قال : " نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَالَ فِي الْجُحْرِ " قالوا لقتادة راوي - الحديث - : ما يكره من البول في الجحر ؟ قال : يقال : إنها مساكن الجن (4).

فائدة : قيل إن سبب موت سعد بن عبادة بالشام بوله في جحر، وسُمِعَتِ الْجَنُّ تَتَكَلَّمُ عَنْ قَتْلِهِ وَتَقُولُ :

نحن قتلنا سيد الخز * رج سعد بن عبادة
رميناه بسهمين * فلم نخط فؤاده (5).



(1) - أبو داود وابن حبان وصححه .

(2) - رواه ابن السني وأبو يعلى .

(3) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 275، ونظر أيضا شرح لزرقتي على خليل - ج 1 - ص 76

(4) - رواه أحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي .

(5) - انظر شرح الزرقاني على خليل - ج 1 - ص 77، ومواهب الجليل - ج 1 - ص 276 والمغني لابن قدامة - ج 1 - ص 157

الطهارة

ورِيح

أي ومما ينبغي اجتنابه ندبا عند قضاء الحاجة مهب الريح، بمعنى الجهة التي تأتي منها الريح لئلا ترد عليه بوله أو غائطه الرقيق فتتجس ثيابه وبدنه . قال عليه الصلاة والسلام : " إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيُرْتَدْ لِيَوَلِّهِ " (1) بمعنى فليتحير مكانا ملائما . قال الترمذي : " وَيُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَرْتَادُ لِيَوَلِّهِ كَمَا يَرْتَادُ مَنْزِلًا " (2).

اتقاء الملاعن الثلاثة

قال المصنف :

ومَورد

المورد جمع موارد، وهي مواضع وطرق الورد نحو الأنهار والآبار والعيون، فيجب اجتنابها لأذية الواردين إلى المياه، وتعريض نفسه للعناتهم، بسبب تغطه أو بوله بها . وإذا وجب اتقاء الموارد فالماء نفسه أحرى بأن يتقى، لأنه قد يفسد بتكرار البائلين، ولأنه ورد النهي عن البول في الماء الراكد، فعن جابر ﷺ عن النبي ﷺ : " أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُبَالَ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ " (3)، والتغوط أقبح وأولى بالنهي من البول .

وقد جاء النهي عن قضاء الحاجة بالموارد في الحديث؛ فعن معاذ بن جبل ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : " اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَةَ : الْبُرَازَ فِي الْمَوَارِدِ وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ وَالظِّلَّ " (4).

وطَريق

أي ووجب اتقاء طريق يمر الناس فيه للماء أو لغيره وهو أعم من المورد وأوضح في الدلالة على المقصود . فعن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال : " اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ ،

(1) - رواه أحمد وأبو داود .

(2) - مجمع الزوائد ، وهو مروى عن أبي هريرة .

(3) - رواه أبو داود والحاكم بسند صحيح والبيهقي .

(4) - رواه مسلم .

قَالُوا: وَمَا اللَّعَانَانِ؟ قَالَ: الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ فِي ظِلِّهِمْ⁽¹⁾.
وَاللَّعَانَيْنِ: مَعْنَاهُمَا الْأَمْرَيْنِ الْجَالِبَيْنِ لِلْعَنْ.

وَشَطٌّ

يعني: وينبغي اجتناب الشاطئ من البحر أو النهر، لأنه مورد يقصده الناس كبقية الموارد والطرق لأخذ الماء أو الشرب أو الإستحمام إلخ. وقد أغنى عن كلمة (وشط) قول المصنف قبلها (ومورد)، إذ لهما نفس المدلول ويدخلان ضمن النهي الوارد في الحديث السابق: "انْفُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَةَ: الْبُرَازَ فِي الْمَوَارِدِ وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ وَالظِّلَّ"⁽²⁾.

وعن ابن عمر قال: "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَخَلَّى الرَّجُلُ تَحْتَ شَجَرَةٍ مُتْمِرَةٍ، وَنَهَى أَنْ يَتَخَلَّى عَلَى ضِيقَةِ نَهْرٍ جَارٍ"⁽³⁾.

وِظْلٌ

أي ويجب اتقاء ظل شأنه الاستظلال به، كظل لحائط أو لشجرة يستظل بهما الناس في مقيلمهم ومناخهم، لدلالة حديثي أبي هريرة ومعاذ عليه. قال ﷺ: "انْفُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَةَ: الْبُرَازَ فِي الْمَوَارِدِ وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ وَالظِّلَّ"⁽⁴⁾.
ويجب التركيز على الظل الذي يجلس أو يقبل تحته الناس، وعدم تعميم الحكم على كل ظل.

قال عياض: وليس كل ظل يحرم القعود عنده لقضاء الحاجة، فقد قضاها ﷺ تحت حائش، ومعلوم أن له ظلا، والحائش هو النخل الملتف⁽⁵⁾.

فوائد:

1- ألحق الفقهاء مجالس الناس في الشتاء تحت أشعة الشمس بالظل في النهي عن الجلوس بها لقضاء الحاجة، كما ألحقوا بها جلوسهم أو مجلسهم تحت ضوء القمر ليلا.

(1) - مسلم .
(2) - رواه أبو داود والحاكم بسند صحيح والبيهقي .
(3) - رواه الطبراني في الأوسط .
(4) - رواه أبو داود والحاكم والبيهقي .
(5) - مواهب تجليل للحطاب - ج 1 - ص 277

الطهارة

2- قال ابن الحاج : ينبغي أن يتجنب بيع اليهود وكنائس النصارى سدا للذريعة، لئلا يفعلوا ذلك في مساجدنا، كما نهى عن سب الآلهة المدعوة من دون الله لئلا يسبوا الله عز وجل (1).

3- الملاعن : ج ملعن، وهو اسم مكان، وسميت ملاعن لأن من رآها قال : لعن الله من فعل هذا .

وَصْلَب

أي ويندب انتقاء موضع يابس صلب ونجس بنجاسة رطبة، بحيث إن جلس لقضاء حاجته تتجست ثيابه، وإن قام رد عليه بوله، لهذا ينبغي اجتنابه قياما وقعودا لحديث أبي موسى الذي جاء فيه : مال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى دَمَثٍ إلى جنب حائط فبال وقال : " إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيُرْتَدْ لِبَوْلِهِ " (2).
ومعنى دمث : سهل وَرَخْوُ .
ومعنى فليرتد لبوله : أي يرتاد موضعا مناسباً للبول .

دخول الخلاء بالمصحف وغيره

قال المصنف :

وَبِكَانِيْفٍ نَحَى ذِكْرَ اللَّهِ

وندب أن يبعد ويجتنب كل ما فيه ذكر الله إذا دخل الكنيف، أي المرحاض لقضاء الحاجة، ولكن على التفصيل الآتي :
أولاً : يندب أن يبعد ويجتنب كل ما فيه ذكر الله كورقة أو درهم أو خاتم فيه اسم الله تعالى، أي يكره أن يدخل بمثل هذه الأشياء إلى الخلاء أو المرحاض بشرطين :
أحدهما : إن أدخلهما بغير ساتر، أما إن كانت مستورة فلا حرج في دخوله بها .
ثانيهما : إن لم يخف ضياعها؛ ومعنى ذلك أن لدخل الكنيف أن يحمل معه الخاتم الذي فيه اسم الله أو غيره، إن خاف عليه من الضياع والتلف .
ثانياً : ويجب أن يبعد كل ما كتب عليه القرآن الكريم من ورق وخاتم، كما تحرم قراءة القرآن في الخلاء، قبل خروج الحدث وأثناءه وبعده .

(1) - المنخل - ج 1 - ص 30

(2) - أحمد وأبو داود

ثالثاً : وأما إدخال المصحف إلى الخلاء فلاشياخ فيه ثلاثة أقوال :

القول الأول : يذهب إلى تحريم إدخال المصحف كاملاً أو بعضه ولو يسيراً إلى الكنيف، وهو لابن عبد السلام وخليل وبهرام .

القول الثاني : استظهر فيه الحطاب كراهة إدخال المصحف إلى المرحاض، سواء كان كاملاً أو بعضه .

القول الثالث : واستظهر غيرهم حرمة الدخول بالمصحف الكامل وما قاربه، والكراهة في بعضه .

قال عليش : واعتمده الأشياخ إلا لخوف ضياع أو ارتياع بشرط ستره بما يـكـنـه (1) .

واستدل الفقهاء لقول المصنف (وَيَكْتِيفُ نَحْيَ ذِكْرِ اللَّهِ) بما جاء عن أنس رضي الله عنه : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل الخلاء وضع خاتمته " . وفي لفظ : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لبس خاتمًا نقشه محمد رسول الله ، فكان إذا دخل الخلاء وضعه " (2) .

كيف ندخل المرحاض

قال المصنف :

وَيُقَدِّمُ يُسْرَاهُ دُخُولًا وَيُؤْمِنَاهُ خُرُوجًا

المعنى : وندب لمريد الدخول لبيت الخلاء أن يقدم رجله اليسرى، ثم إذا أراد الخروج ندب له تقديم اليمنى، لاستحباب اليمين في كل ما كان من باب التكريم والتزيين، ولأن تقديم اليسار مناسبة للمستقذر . ولما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه : " إن من بدأ برجله اليمنى قبل يساره إذا دخل الخلاء ابتلي بالفقر " (3) .

قال الزرقاني : هذا الأدب خاص بالكنيف لقاعدة الشرع أن ما كان من باب التشريف والتكريم يندب التيامن به، كلبس سروال وخف، وترجيل شعر أي مشطه وحلق رأسه وخروج من حمام وفنادق، وما كان بضده يندب فيه التياسر كنزع نعل وخف وسروال وخروج من مسجد ودخول فندق وحمام ومرحاض وموضع ظم (4) .

(1) - منح الجليل - ج 1 - ص 101

(2) - الترمذي وصححه، وابن حبان وصححه، وابن ماجه والبيهقي، وأبو داود وقال : هذا حديث منكر .

(3) - رواه الترمذي لحكيم .

(4) - شرح الزرقاني على خليل - ج 1 - ص 78

***** الطهارة *****

عَكْسُ مَسْجِدٍ

يعني أن تقديم الرجل اليسرى عند دخول الخلاء، واليمنى عند الخروج منه هو بعكس ما يطلب من داخل المسجد أو الخارج منه، حيث يندب له تقديم اليمنى دخولا، وتقديم اليسرى خروجا، لأن القاعدة أن الشريف يندب التيامن فيه، والخسيس يندب التياسر فيه. وفي البخاري: "وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَبْدَأُ بِرِجْلِهِ الْيُمْنَى، فَإِذَا خَرَجَ بَدَأَ بِرِجْلِهِ الْيُسْرَى" (1).

وَالْمَنْزِلُ يُمْتَأُ بِهِمَا

المعنى: وندب لكل داخل أو خارج من المنزل أن يقدم رجله اليمنى في الحالتين (أي دخولا وخروجاً)، لما جاء في الحديث الصحيح: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ الدِّيمْنَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ مِنْ تَنَعُّلِهِ وَتَرَجُّلِهِ وَطُهُورِهِ" (2).

حكم استقبال القبلة واستدبارها

قال المصنف: **وَجَازَ بِمَنْزِلٍ وَطْءٌ وَبَوْلٌ مُسْتَقْبِلَ قِبْلَةٍ وَمُسْتَدْبِرًا، وَإِنْ لَمْ يُلْجَأْ**

يعني لا حرمة ولا حرج في استقبال القبلة واستدبارها عند مجامعة الزوجة أو حال قضاء الحاجة بولا أو غائطا بالمنزل سواء وجد مشقة في عدم استقبال القبلة أو استدبارها أو لم يجد، وهو ما قصده المصنف بقوله: (وإن لم يلجأ).

ودليل ذلك ما روي عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال: "ارْتَقَيْتُ فَوْقَ

ظَهْرِ بَيْتِ حَقِصَةَ لِبَعْضِ حَاجَتِي، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مُسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةِ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ" (3).

الإجابة عن حديث النهي: وأما النهي عن استقبال القبلة أو استدبارها عند الحاجة، فذلك محمول على الفياقي، ويخصصه حديث ابن عمر الذي سقناه (4).

(1) - نقلا عن التاج والإكليل للمواق على هامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 278

(2) - رواه مسلم .

(3) - البخاري ومسلم .

(4) - انظر المعلم بفوائد مسلم للمازري - ج 1 - ص 360

قال مالك : إنما الحديث الذي جاء " لا تُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةُ لِيَوْمٍ وَلَا لِعَائِطٍ " إنما يعني بذلك فيافي الأرض، ولم يعن بذلك القرى ولا المدائن .
قال : فقلت له : أرأيت مراحيض تكون على السطوح ؟ قال : لا بأس بذلك، ولم يعن بالحديث هذه المراحيض .

قلت : أيجامع الرجل امرأته مستقبلاً القبلة في قول مالك ؟
قال : لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً، وأرى أنه لا بأس به، لأنه لا يرى بالمراحيض بأساً في القرى والمدائن، وإن كانت مستقبلة القبلة (1).
ويؤيد القول بجواز استقبال القبلة أو استدبارها بالمنازل للحاجة أيضاً قول جابر رضي الله عنه : " نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةُ لِيَوْمٍ، فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ يَوْمَ يَسْتَقْبِلُهَا " (2). وفي المغني : وهذا دليل على النسخ فيجب تقديمه (3).

وَأَوَّلَ بِالسَّاتِرِ وَبِالإِطْلَاقِ

أول معناه فهم؛ أي فهم كلام المدونة الدال على جواز الوطء والبول في المنزل مع الإستقبال أو الإستدبار بلا اضطرار إليه بتأويلين :
الأول : أن يكون بين الشخص وبين القبلة ساتر . وهو ما ذهب إليه بعض شيوخ عبد الحق وأبو الحسن .

الثاني : يجوز الإستقبال والإستدبار عند الحاجة في البناء مطلقاً، ولو لم يكن بين الشخص وبين القبلة ساتر . وهو معنى قوله : (وبالإطلاق) . وهذا القول هو المعتمد، وتأوله اللخمي وعياض وعبد الحق .

وأما كلام المدونة الذي فهم بهذين الوجهين فقول مالك : ولا يكره استقبال القبلة ولا استدبارها لبول أو غائط أو مجامعة إلا في الفلوات، وأما المدائن والقرى والمراحيض التي في السطوح فلا بأس بها (4).

مؤيدات القول الثاني : ويتأيد القول بالجواز إطلاقاً بالبنيان بما روته عائشة أن

رسول الله ﷺ ذكر له أن قوما يكرهون استقبال القبلة بفروجهم، فقال رسول الله ﷺ : " أَوْقَدَ فَعَلَوْهَا ؟ اسْتَقْبَلُوا بِمَقْعَدَتِي الْقِبْلَةَ " (5).

(1) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 7

(2) - رواه الترمذي وحسنه ، وأحمد ، وابن حبان .

(3) - المغني - ج 1 - ص 153

(4) - نسوق على الدردير - ج 1 - ص 108 ، ومنح الجليل - ج 1 - ص 102

(5) - رواه أصحاب السنن .

الطهارة

لَا فِي الْفَضَاءِ

أي لا يجوز استقبال القبلة أو استدبارها بوطء أو حاجة في الصحراء والفيافي عامة بلا ستار، بخلاف ما قدمنا من حكم الجواز في مباني المدن والقرى ومراحيضها .

وحديث عيسى بن خياط عن الشعبي أوضح دلالة على المعنى المقصود، وفيه : قلت للشعبي : أنا أعجب من اختلاف أبي هريرة وابن عمر !! قال نافع عن ابن عمر : " دَخَلْتُ بَيْتَ حَفْصَةَ فَحَانَتْ مِنِّي التَّفَاتَةُ، فَرَأَيْتُ كَنَفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ "، وقال أبو هريرة : " إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ الْغَائِطُ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا " . قال الشعبي : صدقا جميعا؛ أما قول أبي هريرة فهو في الصحراء؛ إن لله عبادا ملائكة، وحين يصلون فلا يستقبلهم أحد ببول ولا غائط ولا يستدبرهم .

وأما كنفهم هذه، فإنما هو في بيت بيني لا قبلة فيه (1). ويدل على حرمة استقبال القبلة أو استدبارها عند الحاجة في الصحراء ما رواه أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : " إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا بِبَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ، وَلَكِنْ شَرَفُوا أَوْ غَرَبُوا " (2).

وَيَسْتَرِ قَوْلَانِ تَحْتَمِلُهُمَا

هذا الخلاف يتعلق بقضاء الحاجة في الفضاء أيضا، ومعناه : إذا كان هناك بين القبلة وبين قاضي الحاجة ساتر وهو بالصحراء، فهل يجوز له أن يستقبل القبلة أو يستدبرها حينذاك؟ وفي هذه المسألة قولان تحتملهما المدونة : **أولهما** : يرى الجواز مع وجود ساتر بين الشخص وبين القبلة أقله طولاً ثلثاً ذراع وعرضاً قدر ما يستره، كما يبعد عنه بثلاثة أذرع فأقل، وهو الراجح (3). **الثاني** : يذهب إلى المنع من استقبال القبلة واستدبارها في الفضاء ولو مع وجود ساتر .

(1) - سنن البيهقي .

(2) - البخاري ومسلم .

(3) - انظر مواهب الجليل - ج 1 - ص 281، ومنح الجليل - ج 1 - ص 103، وشرح الزرقاني على خليل - ج 1 - ص 80

ويؤيد هذا القول ما فعله ابن عمر (رضي الله عنهما) ، حين استقبل بيت المقدس واستتر براحلته وقال : إنما نهي عن ذلك في الفضاء (1).

وَالْمُخْتَارُ التَّرْكُ

المعنى : وما اختاره اللخمي من القولين السابقين المنع وترك البول والغائط والوطء مستقبلاً ومستديراً في الصحاري مع وجود الساتر تعظيماً للقبلة .
ولكن ما جاء عن ابن عمر يخالف اختيار اللخمي؛ فعن مروان بن الأصفر قال :
" رأيت ابن عمر أناخ راحلته مستقبل القبلة ثم جلس يبول إليها فقلت يا أبا عبد الرحمن ليس قد نهي عن هذا؟! قال : بلى إنما نهي عن هذا في الفضاء، فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس " (2).
ويدل فعل ابن عمر على أنه كان في الفضاء لاستتاره براحلته .

لَا الْقَمَرَيْنِ

المعنى : لا يحرم استقبال القمرين (الشمس والقمر) ولا استديارهما للحاجة أو الوطء، لأن أحاديث النهي لم تذكرهما .
وغلب المصنف تسمية القمر لأنه مذكر، وهو أشرف وللخفة (3)، ودل على هذا صراحة حديث أبي أيوب السابق : " إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا يَبُولُ أَوْ غَائِطٌ، وَلَكِنْ شَرْفُوا أَوْ غَرَبُوا " (4). فقوله **شَرْفُوا** أو **غَرَبُوا** يعني لا بد أنه سيقابلهما سواء شَرِقَ أو غَرَبَ .
قال الصنعاني : إذ لا بد أن يكون في الشرق أو الغرب غالباً (5).

تَلَاوُحُ

- (1) - حاشية البناني بهامش شرح الزرقاني على خليل - ج 1 - ص 89 .
(2) - روله أوبلود .
(3) - انظر شرح الزرقاني على خليل - ج 1 - ص 80
(4) - البخاري ومسلم ولصاحب السنن .
(5) - سبل السلام - ج 1 - ص 126

***** الطهارة *****

وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ

الكلام هنا معطوف على القمرين في الإستثناء من المنع، بمعنى لا يحرم استقبال بيت المقدس ولا استدبارها للحاجة أو الوطء ولو بلا ساتر في صحراء وإن كان الأولى تركه .

ويتأيد هذا بما جاء عن ابن عمر أنه كان يقول : إن أناسا يقولون : إذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس !! قال عبد الله بن عمر : "لقد ارتقيت على ظهر بيتنا فرأيت رسول الله ﷺ على لبنتين مستقبل بيت المقدس لحاجته " (1).

وسائل الإستبراء وكيفية

قال المصنف :

وَوَجَبَ اسْتِبْرَاءٌ بِاسْتِفْرَاحٍ أَخْبَثِهِ

تعريف : الإستبراء في اللغة طلب البراءة، وفي الشرع (في الطهارة) طلب البراءة من الحدث، وذلك باستفراغ المخرجين من الأخبثين، وهما : البول والغائط . ومعنى المسألة : أن إفراغ المخرجين من البول والغائط بعد قضاء الحاجة واجب مستحق، فبه يتطهر الإنسان ويزيل الأذى عن المحل .

دليل الوجوب : وقد دلّ على ذلك قول رسول الله ﷺ وفعله . فعن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال : مرّ النبي ﷺ بحائط من حيطان المدينة أو مكة، فسمع صوت إنسانين يعذبان في قبورهما، فقال : "يُعَذَّبَانِ؛ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ" ثمّ قال : "بلى . كان أحدهما لا يستتر من بوليه وكان الآخر يمشي بالنميمة " . ثم دعا بجريدة فكسرها كسرتين، فوضع على كل قبر منهما كسرة، فقيل له يا رسول الله لم فعلت هذا ؟ قال : "لعله أن يحفف عنهما ما لم يئيسا " أو " إلى أن يئيسا " (2). وفي رواية مسلم : " لا يستنزه " وفي رواية النسائي : " لا يستبرئ " .

كيف يكون الإستبراء : وهنا نتساءل كيف يتم الإستبراء ؟ والجواب على ما قاله الفقهاء : بأن يحس الإنسان من نفسه أنه لم يبق شيء في المخرجين مما هو بصدد الخروج ومحتاج إليه، وهذا الإحساس كافٍ في الغائط لقصر محله . وأما البول فلا يكفي لطول مجراه، لذلك رتب المصنف المسألة الموالية .

(1) - رواه البيهقي .

(2) - البخاري ومسلم .

الإستنزاه من البول

مَعَ سَلْتِ ذَكَرٍ وَنَتْرٍ خَفَاً

قال المصنف :

النتر : لغة جذب فيه قوة وجفوة . يقال : نتره ينتره فاننتر ، واستنتر الرجل من بوله اجتذبه واستخرج بقيته من الذكر .

والسلت : هو المد والسحب .

والمعنى : أنه يجب استفراغ ما في الذكر من بول، بأن يجعله من أصله بين أصبعيه السبابة والإبهام من يده اليسرى، ثم يمرّهما إلى الكمرّة بأن ينتر ويسلت بخفة ولطف، حتى يغلب على الظن انقطاع المادة ولو بمرّة واحدة .

فوائد تتعلق بالمسألة :

1- النتر والسلت بقوة وعنف تؤدي لعدم انقطاع البول من الذكر، لأنه كالضرع كلما سلّت ونتر بقوة أعطى اللبل واسترخت عروقه، وضعفت مثانته، فلا تمسك البول ويصير سلسا .

2- ليحذر المستبري من تتبع الوهم في عملية استفراغ الذكر من البول بسلته ونتره، فإنه يفتح باب الوسوسة المضرة بالعقل والدين .

3- وأما الأنثى فتضع يدها على عانثها وتعصر بها عصرا لطيفا .

4- قال عlish : ولا يجب القيام والقعود والمشى وذكره بيده، وهو من البدع الشنيعة المخجلة بالمروءة، إلا اليسير الذي تتوقف البراءة عليه .

5- وأما الذي يشك في خروج البول منه بعد الإستفراغ، فيلزمه أن يلهو عنه، فإن فتش فراه لازمه كل يوم مرّة فلا يؤمر بغسله إلا إذا تفاحش فيندب غسله (1) .

الدليل على ما ذكر : دلّ على وجوب النتر ما جاء عن عيسى بن يزداد عن أبيه "

أنّ النبي ﷺ كان إذا بالَ نترَ نكره ثلاث مرّات" (2) .

وفي لفظ أنه عليه الصلاة والسلام قال : "إذا بالَ لحنكم فليئنر نكره ثلاثا" (3) .

ودلّ عليه أيضا ما رواه أبو هريرة، أن رسول الله ﷺ قال : "استنزهوا من البول

فإنّ عامّة عذاب القبر منه" (4) .

(1) - انظر هذه الفوائد في مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 282 ، وشرح الزرقاني على خليل - ج 1 - ص 80 ، ودسوقي

على الدردير - ج 1 - ص 110 ، و منح الجليل - ج 1 - ص 104 .

(2) - رواه البيهقي .

(3) - رواه ابن المنذر ، ورواه أحمد .

(4) - رواه الدار قطني .

***** الطهارة *****

الأفضل في الإستنجاء

قال المصنف :

وَأَدَبَ جَمْعُ مَاءٍ وَحَجَرٍ ثُمَّ مَاءٌ

يريد أنه يستحب لقاضي الحاجة أن يجمع بين الحجارة والماء في الإستنجاء والاستجمار، فيزيل عين الخبث بحجر ونحوه من أجزاء الأرض، ثم يغسل المحل بالماء وهذا هو الأفضل، ثم يأتي بعده الماء وحده في الدرجة الثانية، وهو ما قصده بقوله (ثمَّ ماءً) . ثم له أن يستجمر بالحجارة وما يناسبها من أجزاء الأرض، وهي في المرتبة الثالثة من حيث الأفضلية .

أدلة ذلك: أما جواز الإستنجاء بالماء المطلق، فدليلة ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه، قال : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِدَاوَةَ مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةَ فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ " (1).

ويدل على استحباب الإستجمار (أي إزالة النجاسة بالمسح بالحجارة) ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه قال : " أَتَى النَّبِيَّ ﷺ الْغَائِطُ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ " (2).

ويدل على جواز استعمال الحجارة والماء ما رواه ابن مسعود قال : " كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْجَنِّ فَسَمِعْتَهُمْ يَسْتَفْتُونَهُ عَنِ الْإِسْتِنْجَاءِ ؟؟ فَسَمِعْتَهُ يَقُولُ : " ثَلَاثَةُ أَحْجَارٍ " قَالُوا : فَكَيْفَ بِالْمَاءِ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " هُوَ أَطْهَرُ وَأَطْيَبُ " (3).

وأوضح من هذا في فضل الجمع بين الحجارة والماء ما جاء عن عائشة (رضي الله عنها) أنها قالت : " مرن أزواجكن أن يُثْبِعُوا الْحِجَارَةَ بِالْمَاءِ مِنْ أَثَرِ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ فَإِنِّي أَسْتَحْيِيهِمْ " كان النبي رسول الله ﷺ يفعله (4).



(1) - البخاري ومسلم .

(2) - رواه البخاري .

(3) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 8

(4) - رواه الترمذي ، وقال : هذا حديث صحيح .

مواطن يتعين فيها الماء

قال المصنف :

وَتَعَيَّنَ فِي مَنِّي وَحَيْضٍ وَنَفَاسٍ

هؤلاء الأصناف الثلاثة يجب في حقهم استعمال الماء لا الحجارة ولا غيرها . فمن خرج منه مني، فإن طهارته المتعينة في حقه هي الماء المطلق، وكذا الحائض والنفساء لا يكون استنجاؤها إلا بالماء، ولا يكفيها الحجر .

روي عن عائشة (رضي الله عنها) : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ الْمَنِي ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ التَّوْبِ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ الْغُسْلِ " (1).

وأما الحائض، فدليل تعين الماء عليها حديث أسماء بنت أبي بكر (رضي الله عنها) أن النبي ﷺ قال في دم الحيض : " تَحَدُّهُ ثُمَّ تَقْرِصُهُ بِالْمَاءِ ثُمَّ تَنْضَحُهُ، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ " (2).

وسألت خولة بنت يسار النبي ﷺ قائلة : يا رسول الله ليس لي إلا ثوب واحد وأنا أحيض فيه؟! قال : " فَإِذَا طَهَرْتَ قَاعِصِلِي مَوْضِعَ الدَّمِ ثُمَّ صَلَّى فِيهِ "، قالت : يا رسول الله إن لم يخرج أثره؟ قال : " يَكْفِيكَ الْمَاءُ لَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ " (3)، ويقاس عليه دم النفاس لعدم الفارق .

وَبَوْلِ امْرَأَةٍ

المعنى : أنه يتعين على المرأة في الإستبراء من البول أن تستعمل الماء، ولا يجوز لها استعمال الحجارة، سواء كانت بكرًا أم ثيبًا بسبب انتشار البول، وتعديه مخرجه إلى مقعدتها غالبًا .

ومثلها في الحكم بول مقطوع الذكر، إذ يتعين في حقه الماء لا غير، لأنه يتعذر الإستجمار في حقهما .

ودليله ما ورد عن سعيد بن المسيب أنه سئل عن الإستنجاء بالماء؟ فقال : " هذا وضوء النساء " .

(1) / (2) - متفق عليه .

(3) - رواه أحمد وأبو داود .

الطهارة

قال سند : يريد أن ذلك في حق النساء، فإن المرأة لا يجزيها المسح بالحجر من البول لأنه يتعدى مخرجه ويجري إلى مقاعدهن، وكذلك الخصي⁽¹⁾.
ويؤيد ذلك ما جاء عن عمر بن الخطاب أنه أتى مرة الغائط، ثم استطاب بالماء بين راحلتيه، فجعل أصحاب رسول الله يضحكون، ويقولون : توضاً كما تتوضأ النساء⁽²⁾.
وفيه تأكيد على أن المرأة لا يغنيها عن الماء شيء .

وَمُنْتَشِرٍ عَنِ مَخْرَجٍ كَثِيرًا

هذا أمر طبيعي، فإن من انتشر البول أو الغائط على مخرجه بسبب الإسهال مثلاً وزاد عن المعتاد جداً، فلوث ما حول المحل، تعين في حقه الماء أيضاً ولا يكفيه المسح بالحجر ونحوه . قال الشافعي رحمه الله : ولم يجزه فيما انتشر فخرج عنهما إلا الماء، ولم يزل في الناس أهل رقة بطون وغلظها، وأحسب رقة البطن كانت في المهاجرين أكثر لأكلهم الثمر، وكانوا يقتاتونه وهم الذين أمرهم رسول الله ﷺ بالإستجاء⁽³⁾.
ولذلك قال علي رضي الله عنه : إنكم كنتم تبعدون بعراء، وأنتم اليوم تتلطون تلتطاً، فأتبعوا الماء الأحجار⁽⁴⁾.

وَمَذِي

المعنى : ويتعين الماء في الإستجاء من المذي الذي خرج بلذة معتادة . قال ابن عمر : لا يختلف أنه لا مدخل للأحجار في المذي⁽⁵⁾.
ودليله حديث علي رضي الله عنه قال : كنت رجلاً مذاءً، فأمرت رجلاً أن يسأل النبي ﷺ لمكان ابنته، فسأل فقال : "تَوْضًا وَاعْسِلْ ذَكَرَكَ"⁽⁶⁾.

بِغَسَلِ ذَكَرِهِ كَلَّهُ

هذه الصورة مرتبطة بمسألة غسل المذي، وقد تعين في حق صاحبه الماء، مع

(1) - مواهب الجليل للخطاب - ج 1 - ص 284/285

(2) - موسوعة فقه عمر بن الخطاب - ص 813/814

(3) - الأم للشافعي - ج 1 - ص 22

(4) - المغني - ج 1 - ص 151

(5) - التاج والإكليل / هامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 285

(6) - رواه البخاري .

وجوب غسل كامل الذكر، وليس محل الأذى فقط؛ وهو المعتمد، ودليله ما جاء عن علي عليه السلام، قال : كنت رجلاً مذاءً، فجعلت أغتسل حتى تقشف ظهري، قال : فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم، أو ذكر له، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تفعل، إذا رأيت المذي فاعسل نكرك وتوضاً وضوءك للصلاة، فإذا فضخت الماء فاعسل " (1).

ومحل الشاهد قوله عليه الصلاة والسلام : " فاعسل نكرك " فإنه يدل في ظاهر لفظه على غسله كله، وليس محل الأذى فحسب، فتكون مسألة غسل كامل الذكر من المذي إذن تعبدية والله أعلم .

فِي النِّيَّةِ وَبُطْلَانِ صَلَاةِ تَارِكِهَا أَوْ تَارِكِ كُلِّهِ قَوْلَانِ

وعلى ما سبق من خلاف في غسل الذكر بعضه أو كله من المذي تفرع هذا الخلاف:

1- إذا قلنا بوجوب غسل جميع الذكر من المذي، فالمسألة تعبدية كما علمت وعليه فالنية هنا واجبة . وقول المصنف : (ففي النية) أي ففي وجوبها أو عدمه .

2- وإذا عللنا الغسل بأنه لإزالة النجاسة والتطهير، فالنية هنا غير واجبة .

3- وإذا قلنا بأن النية واجبة للأمر التعبدية في غسل الذكر كله، فهل تبطل صلاة من ترك النية وهي واجبة لم لا تبطل؟ وهو ما قصده المصنف بحكايته (قولان)؛ والمعتمد صحة صلاته .

وحديث علي السابق، وهو قوله عليه الصلاة والسلام " فاعسل نكرك " يحتمل الوجهين، وجوب النية للأمر التعبدية، وعدم وجوبها. ومادامت المسألة موضع خلاف فالصحيح أن الصلاة لا تبطل على من ترك النية، خاصة وأن بقية الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم : " وتوضاً وضوءك للصلاة " هو المحل الذي يفترض للمتوضئ أن يأتي معه بالنية .



(1) - رواه البيهقي، وهو عند البخاري كما سبق .

***** الطهارة *****

كراهة الإستنجاء من الريح

قال المصنف :

وَلَا يَسْتَنْجِي مِنْ رِيحٍ

المعنى : ويكره الإستنجاء من خروج الريح من الدبر، سواء كان ذلك بصوت أم بغير صوت، وهو طاهر .

ويشهد لذلك القرآن والحديث، فعن زيد بن أسلم في قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ إذا قمتم من النوم، ولم يأمر بغيره، فدل على أنه لا يجب .

وعن النبي ﷺ أنه قال : " مَنْ يَسْتَنْجِي مِنْ رِيحٍ فَلَيْسَ مِرْتًا " (1) . ومعنى ليس منا، أي ليس على سنتنا .

وقال الإمام مالك رحمه الله : لا يستنجى من الريح، ولكن إن بال أو تغوط فليغسل مخرج الأذى وحده فقط (2) .

وقال الإمام أحمد رحمه الله : ليس في الريح استنجاء في كتاب الله ، ولا في سنّه رسول الله ، إنما عليه الوضوء (3) .

ما يجوز به الإستجمار وما لا يجوز

قال المصنف :

وَجَازَ بِيَابِسٍ طَاهِرٍ مُنْقٍ

الإستجمار يجوز بأشياء أخرى غير الحجارة، إذا توفرت فيها الشروط التالية :

1- أن تكون يابسة بمعنى جافة، وسواء كانت من أجزاء الأرض أم لا، كالخرقة والصوف وغيرها .

2- أن تكون طاهرة : فلا يصح الإستجمار مثلا بنجاسة يابسة .

3- أن تكون منقية، بمعنى مزيلة لعين الخبث .

(1) - رواه الطبراني ، وأسنده صاحب الفردوس من حديث أنس .

(2) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 8/7

(3) - للمعنى - ج 1 - ص 140

ما يدل على الجواز: والقول بجواز الاستجمار بما هو يابس طاهر ومنق من غير الحجارة هو المشهور قياساً على الحجر نفسه؛ بمعنى أن العلماء قاسوا على الحجارة كل جامد .

والأحاديث فيها ما يدل على الجواز؛ فقد قال عليه الصلاة والسلام: " إِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ حَاجَتَهُ فَلْيَسْتَنْجِ بِثَلَاثَةِ أَعْوَادٍ أَوْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ أَوْ ثَلَاثِ حَثِيَّاتٍ مِنْ ثَرَابٍ " (1).

وتعليقه رحمته للروثة بأنها رجس كما في صحيح البخاري يقتضي اعتبار غير الحجر، وإلا لعل بأنها ليست بحجر (2).

غَيْرِ مُؤَذٍ وَلَا مُحْتَرَمٍ

ومن شروط جواز الإستجمار بالجماد، بالإضافة إلا ماسبق مايلي :

أولاً: أن يكون غير مؤذ، كسكين وزجاج مثلاً .

ثانياً: أن يكون غير محترم، وعليه لايجوز الإستجمار بكل ما هو مطعوم لشرفه ولحقّ الغير .

وفي الحديث: " لَا تَسْتَنْجُوا بِالرُّوثِ وَلَا بِالْعِظَامِ فَإِنَّهُ زَادُ إِخْوَانِكُمْ مِنَ الْجَنِّ " (3).

قال ابن قدامة : فأما الطعام فتحريمه من طريق التنبيه، لأن النبي صلى الله عليه وسلم علل النهي عن الروث والرّمّة في حديث ابن مسعود بكونه زاد إخواننا من الجن، فزادنا مع عظم حرمة أولى (4).

وَلَا مُبْتَلٍّ وَنَجِسٍ

المعنى: لا يجوز الإستجمار بشيء مبتل لأنه ينشر النجاسة، وأحرى المائع . وإن حدث واستجمر به، فلا بد له من غسل المحل بالماء بعد ذلك، وهو محترز قوله: (يابس) .

وأما النجس، فاحترز به المصنف من قوله: (طاهر) والمعنى أن النجس، مثل عظم الميتة وروث محرم الأكل والعذرة، لا يجوز الإستنجاء بها لما رواه ابن

(1) - رواه الدار قطني .

(2) - انظر مواهب الجليل - ج 1 - ص 286

(3) - رواه الدار قطني .

(4) - المغني - ج 1 - ص 149

الطهارة

مسعود قال : " أتى النبي ﷺ الغائط فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين والتمستُ الثالثَ فلم أجد، فأخذتُ روثه فأتيتهُ بها، فأخذَ الحَجْرَيْنِ وألقى الروثَ، وقال : (هذه ركس) " (1). ومعنى ركس : أي نجس .

وَأَمْلَسَ وَمَحَدَّدٌ

وهذه أيضا مما لا يجوز الإستجمار به؛ فالأملس مثل الزجاج والقصب، احترز به المصنف من قوله السابق (مُنق)، ومعنى ذلك أن علة المنع من استعمال الأملس عدم الإنقاء، وقد يكون فيه أذى .

وأما المحدد، فالمقصود به ما كان ذا حد يجرح مثل السكين والحجر الحاد، والقصب، وكسور الزجاج . وقد احترز به المصنف من قوله السابق (غير مؤذ) . قال ابن حجر : ومن قال علة النهي عن الروث كونه نجسا ألحق به كل نجس ومتنجس، وعن العظم كونه لزجا فلا يزيل إزالة تامة ألحق به مافي معناه كالزجاج الأملس . ويؤيده ما رواه الدار قطني وصححه من حديث أبي هريرة : أن النبي ﷺ نهى أن يُستجى بروث أو عظم، وقال : "إنهما لا يطهران" (2).

وَمُحْتَرَمٍ مِنْ مَطْعُومٍ وَمَكْتُوبٍ

عطف المصنف قوله هذا على ما لايجوز الإستجاء به، وعددنا هنا شيئين مهمين : **الأول** : عدم جواز الإستبراء بشيء له حرمة وشرف لكونه طعاما لآدمي، أو لأنه حق الغير .

دلّ على هذا نهيهِ عليه الصلاة والسلام عن الإستجاء بالعظام وروث الدواب، لكونها طعام الجن، ففهمنا منه أن كل مطعوم لآدمي أولى بالحرمة والمنع . **الثاني** : النهي عن الاستجمار بكل ما هو مكتوب لحرمة أيضا ولو كان بخط أعجمي، خاصة إذا اشتمل على اسم الله تعالى ونحوه، وهو المعتمد .

قال خليل في التوضيح : وأما المكتوب فلا يجوز الإستجمار به لحرمة الحروف (3).

(1) - رواه أحمد والبخاري والترمذي والنسائي .

(2) - فتح الباري - ج 1 - ص 256

(3) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 287

وقال الحطاب : فعلم منه أنه لا يجوز الإستجمار بكل ما هو مكتوب ولو كان المكتوب باطلا كالسحر، لأن "حرمة للحروف" (1).
وقال ابن قدامة : ولا يجزئ الإستجماء بما له حرمة كشيء كتب فيه فقه أو حديث رسول الله ﷺ، لما فيه من هتك الشريعة والإستخفاف بحرمتها، فهو في الحرمة أعظم من الروث والرمة (2).

وقد يدل على مسألة الحرمة ويؤكدها ما ورد عن الرسول ﷺ : " من أتته ليس خاتماً نقشه محمد رسول الله، وكان إذا دخل الخلاء وضعه " (3).
وكان ابن عمر يكره أن يستصحب المرء معه إلى الخلاء ما فيه ذكر الله تعالى كالخاتم والنقود وغيرها، وكان لا يلبس خاتمه لأن فيه اسم الله تعالى مخافة تعريضه للإمتهان بدخول الخلاء ونحو ذلك (4).

وَذَهَبٍ وَفِضَّةٍ

وكذا لايجوز الإستجمار بالذهب والفضة والياقوت والجوهر النفيس، وغيرها، لأن في ذلك إضاعة للمال وسرف، وقد نهينا عنه، فقال تعالى : ﴿وَلَا تُبَدِّرْ تَبْدِيرًا إِنَّ الْمُبَدِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ (5). وقال ﷺ : " وكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال " (6).

كراهة الإستجمار على الجدران

قال المصنف :

وَجِدَارٍ

حتى الجدار له حرمة، فلا يجوز انتهاكها، لأنه قد يكون لمسجد وقد يكون وقفا وقد يكون للغير، والبول عليه على أي حال كان هو انتهاك لحرمة وحرمة المسجد والوقف وملك الغير .

(1) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 287

(2) - المغني - ج 1 - ص 149

(3) - رواه الحاكم والبيهقي وغيرهما .

(4) - موسوعة فقه عبد الله بن عمر - ص 209

(5) - الآياتان 27/26 من سورة الإسراء .

(6) - من حديث رواه مسلم .

الطهارة

قال ابن الحاج : ووجه آخر، وهو أن يكون في الحائط حيوان فيتأذى به، وقد رأيت عيانا بعض الناس استجمروا في حائط فأسعته عقرب كانت هناك على رأس نكره ورأى من ذلك شدة عظيمة (1).

وقال القاضي عياض : وتسامح الناس بالتمسح على الحيوان، وذلك مما ينبغي أن يتجنب، لأن الناس ينضمون إليها، لاسيما عند نزول المطر وبلل الثياب ولا ينبغي ذلك في حيطان المراحيض كذلك، ولأنها تصير نجسة من تكرر ذلك عليها فيكون قد استجمروا بنجس (2).

والنهي عن البول على الجدر يشمل حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " اتقوا اللعائين " قالوا : " وما اللعائان ؟ " قال : " الذي يتخلى في طريق الناس أو ظلهم " (3)، وغالبا ما يتظلل الناس بالجدران، أو يحتمون بها من المطر، أو يجلسون ويتكئون عليها .

وَعَظْمٍ وَرَوثٍ

ويكره الإستجمار بروث الدواب لأنه علف دواب الجن، وكذلك العظام الطاهرة لأنها طعامهم، نهانا عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " أتاني داعي الجن فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن " قال : فانطلق بنا فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم وسألوه الزاد فقال : " لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أو فرما يكون لحما، وكل بعرة علف لدوابكم " فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " فلا تستنجوا بهما فإنهما طعام إخوانكم " (4).

فَإِنْ أُنْقَتَ أَجْزَاءُ

هنا يريد المصنف أن يبين حكم الإستجمار بما نهى عنه من خلال المسائل السابقة، والمعنى : أن من استجمروا بشيء مما نهى عنه وقد تقدم ذكره، كالمبتل والأملس والمحدد إلخ، وحصل الإنقاء به أجزاء، وإن لم يحصل لم يجز . أما النجس فلا يجز وإن حصل به الإنقاء ظاهرا .

(1) - المنخل - ج 1 - ص 31/32

(2) - مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 287

(3) - رواه مسلم .

(4) - رواه مسلم وأحمد .

وعن الإمام مالك : إن استنجى بعظم أجزأه، وبئس ما فعل (1).
وقد علل رسول الله ﷺ النهي عن الإستنجاء بالعظم والروث بعدم التطهير .
ففي رواية أبي هريرة : " إن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُسْتَنْجَى بِعَظْمٍ أَوْ رَوْثٍ " وقال :
" إِنَّهُمَا لَا يُطَهَّرَانِ " (2)، فدل هذا على أن من استعمل ما نهى عنه من عظم وروث
وغيرهما، وتم الإنقاء كفاه ذلك .

كَالِيدِ وَدُونَ الثَّلَاثِ

هذا تشبيه في الأجزاء بشرط الإنقاء، وقد تضمن مثالين :
الأول : قوله : (كاليد)؛ ومعناها أن من استعمل يده فاستجمر بها، وأنقى ذلك فيه
الكفاية وأجزأه .
الثاني : قوله : (ودون الثلاث) : أن من استجمر بأقل من ثلاثة أحجار أو غيرها
أجزأه، وذلك بشرط الإنقاء، أي التنظيف . وذكر المصنف عددا أقل من ثلاثة لأن
الحديث نهى عن الإستجمار بأقل من ثلاثة أحجار، فعن سلمان رضي الله عنه قال : " لَقَدْ نَهَانَا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَقِيلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، أَوْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أَوْ أَنْ
نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ عَظْمٍ " (3).
وحديث ابن مسعود قال : " أَتَى النَّبِيَّ ﷺ الْغَائِطُ فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ
أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجْرَيْنِ وَالثَّمَسْتُ الثَّلَاثَ فَلَمْ أَجِدْ، فَأَخَذْتُ رَوْثَةً فَأَتَيْتُهُ بِهَا،
فَأَخَذَ الْحَجْرَيْنِ وَالْقَى الرَّوْثَةَ، وَقَالَ : لَهُ هَذِهِ رَكْسٌ " (4)، دلّ على أن الرسول
عليه الصلاة والسلام اكتفى بالحجرين فقط، وأن استعمال الثلاثة أحجار أمر مستحب
كي يكون التنظيف أكثر، وهذا هو المشهور، والله أعلم .



(1) - التاج والإكليل على هامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 289

(2) - رواه الدارقطني وصححه، وأخرجه ابن خزيمة بلفظه .

(3) - رواه مسلم .

(4) - أخرجه البخاري .

***** الطهارة *****

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ الآية (1) .
وقال تعالى : ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدًا مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ... ﴾ (2) .
وقال رسول الله ﷺ : " لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ " (3) .

مدخل

تناول المصنف في فصل نواقض الوضوء، أنواع النواقض وأقسامها، وأحكام المريض بالسلس، واللمس والقبلة واللذة وعدمها في نقض الوضوء ... إلخ، وعقد جزءاً من الموضوع للكلام عن قضايا لا تنقض الوضوء مثل القيء وأكل لحم الجوزور والذبح والحجامة والقهقهة وغيرها ... وعطف عليها مندوبات يحتاج إليها المتوضى وغيره .
وختم الفصل بذكر ما يمنعه الحدث، أي ما يمتنع على المحدث لمسه، كمس المصحف والطواف وغيرهما؛ مع مستثنيات تخرج عادة عن القاعدة تيسيراً على المتعبد ورفعاً للحرص .
المناسبة : ذكر المصنف نواقض الوضوء هنا متأخرة عن الفرائض لأن الناقض لا يكون إلا متأخراً عن الوضوء . قال الزرقاني : لأنها طارئة، والطارئ على الشيء متأخر عنه (4) .

ما معنى نواقض الوضوء ؟ يطلق هذا اللفظ ويراد به مفسدات الوضوء ومبطلاته، وتسمى موجبات الوضوء .

وناقض الشيء ونقيضه ما لا يمكن اجتماعه معه، ويقال : نقضت الشيء إذ أفسدته .

إلى كم تنقسم النواقض ؟ قسم الفقهاء نواقض الوضوء حسبما نص عليها الشرع إلى ثلاثة أقسام :

1- أحداث .

2- أسباب .

3- وغيرها .

وسيتعرض المصنف لكل نوع منها على حدة في مسأله التالية؛ بادئاً بالأحداث .

(1) / (2) - سورة المائدة : آية 6

(3) - رواه البخاري .

(4) - شرح الزرقاني على خليل - ج 1 - ص 83

أولاً: الأحداث

تُقِضَ الوُضُوءُ بِحَدَثٍ

قال المصنف رحمه الله:

أي فسد الوضوء وبطل بما يخرج من السبيلين القبل والدبر . وبمعنى آخر : انتهت الصفة المقدر قيامها بأعضاء الوضوء الموجبة لإباحة الصلاة والطواف ومس المصحف بالحدث .

وقد دلّ على هذا الناقض قوله ﷺ : " لا يَقْبَلُ اللهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ " (1).

تعريف الحدث

وَهُوَ الْخَارِجُ الْمَعْتَادُ فِي الصِّحَّةِ

قال المصنف:

هذا شرح لمعنى الحدث المذكور في المسألة السابقة؛ أي وحقيقة الحدث الناقض للوضوء، هو ما خرج من المخرج المعتاد للشخص في حال صحته، وسيشير إلى هذا بقوله فيما بعد : من مخرجه، وهو من تمام التعريف .

وقول المصنف (الخارج) جنس شمل الحدث وغيره، وخرج عنه الداخل كأصبع وحقنة وحشفة، فهي ليست من باب الحدث الذي ينقض الوضوء . وقوله: (المعتاد)، يخرج منه الخارج غير المعتاد، مثل الدم والقيح والحصى والدود، فهي ليست من الخارج المعتاد، وبالتالي ليست من الأحداث التي تنقض الوضوء .

وقوله : (في الصحة) إشارة أخرى يخرج عنها السلس، إذ هو خارج بسبب مرض، ولا يدخل في الأحداث النواقض .

وفي القرآن والحديث شرح لمعنى الحدث . قال تعالى : ﴿ أَوْجَاءَ أَحَدًا مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ ، وهو كناية عن قضاء الحاجة من بول وغائط (2).

وقال ﷺ فيما رواه عنه أبو هريرة : " لا يَقْبَلُ اللهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ " قال رجل من حضرموت : ما الحدث يا أبا هريرة ؟ قل : (فساء أو ضرط) (3).

(1) - البخاري .

(2) - فقه السنة - ج 1 - ص 45

(3) - متفق عليه .

***** الطهارة *****

ما استثنى من الحدث

لا حصى ودود

قال المصنف :

أي لا ينتقض الوضوء بدود أو حصى خرج من البطن، وقد تولد منه، أما المبتلع منهما فينتقض الوضوء بخروجه .

وخصهما المصنف بالذكر دون غيرهما لينبه على حكم خروجهما مبتلتين من خلال كلامه الموالي .

وقد رخص في ذلك مالك رحمه الله لكونه مما لم يعهد دائما . قال في المدونة : فالدود يخرج من الدبر ؟ قال : لا شيء عليه عند مالك⁽¹⁾ .

قال القرطبي في تعليل هذا الإستثناء : ونزيد هنا مسألة أصولية، وهي تخصيص العموم بالعادة الغالبة، فإن الغائط كناية عن الأحداث الخارجة من المخرجين ... فهو عام، غير أن جل علمائنا خصصوا ذلك بالأحداث المعتادة الخارجة على الوجه المعتاد، فلو خرج غير المعتاد كالحصى والدود، أو خرج المعتاد على وجه السلس والمرض لم يكن شيء من ذلك ناقضا⁽²⁾ .

روى الأعمش عن إبراهيم النخعي في الإنسان يخرج من دبره الدود، قال : ليس عليه وضوء⁽³⁾ .

وَلَوْ بِبَلَّةٍ

أشار هنا إلى خلاف يدور حول ما إذا خرج الدود به الأذى أو الحصى مبتلا بالبول مثلا. وقوله (ولو) مبالغة في عدم النقض بهما (الحصى والدود) حتى ولو خرجا مبتلين . ويشترط لعدم النقض أن يكون البول أو الغائط بهما قليل وغير متفاحش بحيث ينسب الخروج في العرف للحصى والدود، لا للبول والغائط .

وألحق الفقهاء الدم بالحصى والدود في كونه لا ينقض الوضوء، سواء خرج من الدبر أم من القبل .

عن موسى بن عبد الله بن يزيد قال : سألت إبراهيم قلت : يخرج من دبري الدود أتوضأ منه ؟ قال : لا⁽⁴⁾ .

(1) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 10

(2) - أجمع لأحكام القرآن - ج 6 - ص 104

(3) - (4) - المصنف في الأحاديث والآثار

وعن عطاء قال : يتوضأ إذا خرجت من دبره الدودة (1). وهذا يحمل على ما إذا خرج معها غائط متفاحش، والله أعلم .

متى ينقض السلس الوضوء ؟

قال المصنف :

وَبِسَلْسٍ فَارَقَ أَكْثَرَ

المعنى : ونقض الوضوء بخروج سلس من بول أو مذي أو مني أو ودي أو غائط أو ريح أو هاد أو دم استحاضة، بشرط أن يفارق المريض به أكثر الزمن وهو ما زاد على نصفه .

فإن لازمه كل الزمن وأكثره أو نصفه، فلا ينقضه، وهذا هو المشهور من المذهب . وبهذا يكون السلس على أربعة أقسام :

- 1- أن يلازمه كل الزمن ولا يفارقه، فهذا لا ينتقض به الوضوء .
- 2- أن تكون ملازمته أكثر من مفارقتها، فيستحب الوضوء إلا أن يشق ذلك عليه .
- 3- أن يتساوى إتيانه ومفارقتها . فشهر بعضهم عدم إعادة الوضوء، واستظهر آخرون وجوب الوضوء .
- 4- أن تكون مفارقتها أكثر، فالمشهور وجوب الوضوء (2).

الحجة على عدم النقض : ودل على العفو لمن به سلس مايلي :

- 1- ما رواه ابن وهب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : إنني لأجده في الصلاة على فخذي كخرز اللؤلؤ فما أنصرف حتى أقضي صلاتي (3).
- 2- ما رواه مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب : أنه سمعه ورجل يسأله؛ فقال : إنني لأجد البلل وأنا أصلي أفأنصرف؟ فقال له سعيد : لو سال على فخذي ما انصرفت حتى أقضي صلاتي (4). وحمله مالك على سلس المذي .
- 3- وعن ابن شهاب قال : بلغني أن زيد بن ثابت كان يسلس البول منه حين كبر، فكان يداري ما غلب من ذلك، وما غلبه لم يزد على أن يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يصلي (5).

(1) - المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة .

(2) - انظر مواهب الجليل للخطاب - ج 1 - ص 296 / 297

(3) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 11 ، وهو في الموطأ .

(4) - الموطأ .

(5) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 12

الطهارة

السلس الناقض للوضوء

كَسَلَسِ مَذِي قَدَرَ عَلَى رَفْعِهِ

قال المصنف :

التشبيه في نقض الوضوء على سلس البول وغيره، والمعنى : أن الشخص إذا كان به سلس مذي، وهو قادر على رفعه بالتزوج أو التداوي أو الصوم، فإنه ينتقض وضوءه . ومفهوم قدر على رفعه، أنه لو لم يقدر على رفعه بما ذكر كان كغيره من الأسلاس حيث تجري عليه الأقسام الأربعة المتقدمة . ولا يفهم من سلس المذي أنه ما كان مستمرا ودائما، وإنما المراد كلما نظر أو تذكر أو لمس أو باشر أمذى .

وتدخل الأسلاس كلها في النقض، ولا وجه لتخصيص المذي بضرورة التداوي، فكل سلس قدر على رفعه ناقض للوضوء مطلقا .

تعريف : والمذي هو مادة بيضاء رقيقة لزجة تخرج من القبل عند اللذة أو عقب انكسار الشهوة، وخروجه ناقض للوضوء بدليل حديث علي رضي الله عنه، كنت رجلا مذاء فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم لِمَ كان ابنته مني، فأمرت المقداد فسأله فقال : " يَغْسِلُ نَكَرَهُ وَ يَتَوَضَّأُ " (1).

وسئل مالك عن الرجل يصيبه المذي وهو في الصلاة أو في غير الصلاة، فيكثر ذلك عليه أترى أن يتوضأ ؟

قال : أما من كان ذلك منه من طول عزيمة أو تذكر فإني أرى أن يتوضأ، وأما من كان ذلك منه استكاحا قد استكحه من أبردّة أو غيرها، فكثر ذلك عليه، فلا أرى عليه وضوءاً (2).

وضوء صاحب السلس

وَتُدْبَ إِذَا لَزَمَ أَكْثَرَ لَا إِذَا شَقَّ

قال المصنف :

ضمير الفاعل المستتر يعود على الوضوء، بمعنى أن من لازمه السلس؛ أي كان نوعه؛ أكثر الزمن أو نصفه، ندب في حقه الوضوء إذا لم يشق عليه بسبب البرد

(1) - أخرجه مالك والبخاري ومسلم، وهو في المدونة الكبرى - ج 1 - ص 12

(2) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 11

مثلا أما إن شق عليه الوضوء، فلا يستحب له ذلك .
 وقول المصنف : وَتُدَبَّ إِن لَّازِمَ أَكْثَرَ ... إلخ، تفصيل لمفهوم قوله السابق :
 وبسلس فارق أكثر، وكأنه يريد أن يقول : بأن من لازمه السلس أكثر الوقت وفارقه
 أقل الوقت ندب في حقه الوضوء إن لم يجد مشقة في ذلك .
 وقد ابتلي عثمان بن عفان رضي الله عنه بسلس البول، فكان يتوضأ لكل صلاة (1).

وَفِي اعْتِبَارِ الْمَلَاذِمَةِ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ، أَوْ مُطْلَقًا تَرَدُّدُ

أفصح المصنف هنا عن مفهومين يتعلقان بمدة السلس الملازم لصاحبه أكثر
 الوقت أو نصفه؛ وهو السلس المعفو عنه :
أولهما : أن ملازمة السلس المعفو عنه تعتبر بأوقات الصلوات الخمس
 الممتدة من زوال الشمس إلى طلوعها من اليوم التالي، لأن ما بين
 الزوال والغروب وقت الظهرين، وما بين الغروب وطلوع الفجر وقت
 العشاءين، وما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس وقت الصبح . ولا يعتبر
 ما بين طلوع الشمس وزوالها، فإنه ليس وقت صلاة مفروضة .
ثانيهما : أن زمن ملازمة السلس للمريض المعفو عنه، يمتد الوقت كله ولا يتقيد بكونه
 وقت صلاة، فيعتبر هنا ما بين طلوع الشمس وزوالها، وهذا ما عناه المصنف بقوله :
 (مطلقاً) .

وأما جوابه بـ : (تردد)، فيعني تردد المتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين عليه .
 وإذا قسنا مشكلة صاحب السلس على ما أمرت به المستحاضة من الوضوء
 لكل صلاة، ترجح لدينا الإعتبار الأول، وهو الملازمة بأوقات الصلوات الخمس .
 روى مالك عن هشام بن عروة عن أبيه، أنه قال : " لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَحَاضَةِ إِلَّا أَنْ
 تَغْتَسِلَ غُسْلًا وَاحِدًا، ثُمَّ تَتَوَضَّأَ بَعْدَ ذَلِكَ لِكُلِّ صَلَاةٍ " (2).

الخارج الناقض للوضوء

قال المصنف :

مِنْ مَخْرَجِيهِ

هذا الكلام متعلق بقوله في أول الفصل : (وهو الخارج) . وتستقيم العبارة هكذا :
 نقض الوضوء بحدث، وهو الخارج المعتاد في الصحة من مخرجه المعتادين، يعني

(1) - موسوعة فقه عثمان بن عفان - ص 345

(2) - رواه مالك في الموطأ .

الطهارة

القبل والدبر، فيجب الوضوء لما يخرج منهما من بول أو غائط . ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾⁽¹⁾، وقول أسامة بن زيد رضي الله عنه : " دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفة، حتى إذا كان بالشعب نزل فبال ثم توضأ"⁽²⁾. والشعب : طريق بين جبلين .

أَوْ تُقْبَةُ تَحْتَ الْمَعِدَةِ إِنْ ائْسَدَا

أي وكذلك ينتقض الوضوء بالخارج من ثقبه أو خرق يكون تحت المعدة بشرط انسداد المخرجين .

والمعدة هي مستقر الطعام والشراب، فيكون الخارج من الثقبه التي تحتها ناقض مع انسداد المخرجين، لأن الطعام لما انحدر إلى الأمعاء صار فضلة وصارت الثقبه مخرجا .

عن أبي العالية قال : ما خرج من النصف الأعلى فليس عليه فيه وضوء، وما خرج من النصف الأسفل فعليه الوضوء⁽³⁾.

وإِلَّا فَقَوْلَانِ

معنى هذا الإستثناء يتنزل على مفهومين كلاهما مقصود :

أما أحدهما : فالمقصود به إن لم تكن الثقبه تحت المعدة، بأن كانت فوقها مثلا أو فيها بالذات، ففي كون الخارج منها حدثا ناقضا، وكونه ليس حدثا ناقضا قولان مستويان عند المصنف .

وأما الثاني : فالمقصود به إن كانت الثقبه تحت المعدة، وخرج الخارج المعتاد من المخرجين أو من أحدهما، ففي كون الخارج في هذه الحالة من الثقبه الكائنة تحت المعدة ناقضا للوضوء أو ليس بناقض ؟ فللمؤلف فيه قولان مستويان لم يترجح أحدهما عن الآخر . ورجح المتأخرون من القولين انتقاض الوضوء في الحالتين⁽⁴⁾.

عن أبي العالية قال : ما خرج من النصف الأعلى فليس عليه فيه وضوء، وما خرج من النصف الأسفل فعليه الوضوء⁽⁵⁾.

(1) - للمائدة - آية 6

(2) - البخاري ومسلم .

(3) - للمصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة .

(4) - انظر شرح الزرقاني على خليل - ج 1 - ص 86 ، وحاشية دسوقي على الشرح الكبير - ج 1 - ص 118 ، ومنح الجليل

- ج 1 - ص 110

(5) - المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة .

الثاني: الأسباب

وَبِسَبَبِهِ

قال المصنف رحمه الله :

هذا شروع من المصنف في الكلام على القسم الثاني من نواقض الوضوء وهي الأسباب، بعدما أنهى الكلام عن القسم الأول وهي الأحداث :
والأسباب جمع سبب، والسبب في اللغة الحبل، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ﴾ أي فليمدد بحبل إلى سقف بيته، فإن السقف يسمى سماء لعلوه ثم استعمل السبب في علة الشيء المؤدية إليه .
والسبب في عرف الفقهاء من نواقض الوضوء وهو ما أدى إلى خروج الحدث كالنوم المؤدي إلى خروج الريح مثلاً .
وحصر المصنف الأسباب في ثلاثة أشياء، سيذكرها واحدة بعد واحدة مع تفصيلاتها اللازمة، وهي :

- 1- زوال العقل .
- 2- لمس من يشتهي .
- 3- مس الذكر .

فقال :

وَهُوَ زَوَالُ عَقْلِ

يعني أن من الأسباب الناقضة للوضوء استتار العقل بجنون أو إغماء أو سكر .
وفي حاشية البناني : أن التعبير بالإستتار أولى من التعبير بالزوال، لأن العقل لا يزول، بل يستتر، ولهذا سميت الخمر خمرا لأنها تغطي العقل، لكن يستثنى من ذلك المجنون المطبق الذي لا يفيق أصلا، فإنه زال عقله قطعا، ولذا اتفق على عدم خطابه مطلقا⁽¹⁾.

والأصل في هذا حديث عائشة (رضي الله عنها) قالت : " ثقل النبي ﷺ : فقال : " أصلى الناس ؟ " قلنا : لا، هم ينتظرونك . قال : " ضَعُوا لِي مَاءَ فِي الْمَخْضَبِ " قالت : ففعلنا، فاغتسل، فذهب ليقوم، فأغمي عليه، ثم أفاق فقال : " أصلى الناس ؟ " قلنا : لا، هم ينتظرونك يا رسول الله . فقال : " ضَعُوا لِي مَاءَ فِي الْمَخْضَبِ " قالت : فقعد، فاغتسل، فذهب ليقوم، فأغمي عليه، ثم أفاق فقال : " أصلى الناس ؟ " قلنا : لا، هم ينتظرونك يا رسول الله . فقال : " ضَعُوا لِي مَاءَ فِي الْمَخْضَبِ " قالت : فقعد، فاغتسل، فذهب ليقوم،

(1) - حاشية البناني على شرح لزرقاني - ج 1 - ص 86

الطهارة

فأغمي عليه، ثم أفاق فقال: "أصلى الناس؟" قلنا: لا، هم ينتظرونك يا رسول الله. والناس عكوف في المسجد ينتظرون النبي ﷺ لصلاة العشاء الآخرة، فأرسل النبي ﷺ إلى أبي بكر بأن يصلي بالناس" (1).

النوم الناقض للوضوء

قال المصنف:

وإن بنوم ثقل ولو قصر

يعني أن استتار العقل ينقض الوضوء ولو كان بالنوم الثقيل، وهو قسمان: ثقيل طويل، وثقيل قصير، وكلاهما ينقض الوضوء لما جاء عن معاوية رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: "العَيْنَانِ وَكَأُ السَّهِّ، فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتَطْلَقَ الْوُكَّاءُ" (2).

وعن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "وَكَاؤُ السَّهِّ الْعَيْنَانِ، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ" (3).
والوكاء: هو ما يشد به رأس القربة ونحوها حتى لا يخرج منها شيء.
والسَّهِّ: إسم من أسماء الذَّبرِ .
استطلق: انحل واسترخى .

علامة النوم الثقيل: ويعرف النوم الثقيل الذي ينقض الوضوء بعلامات منها:

- أ- ألا يشعر النائم بالصوت المرتفع بقربه .
- ب- ألا يشعر بانحلال احتبائه بيديه .
- ج- ألا يشعر بسقوط شيء من يده، كالمروحة والسبحة . وفي هذا روى ابن وهب أن ربيعة بن أبي عبد الرحمن كانت في يده مروحة وهو جالس، فسقطت من يده المروحة وهو ناعس فتوضأ (4).
- د- ألا يشعر بسيلان لعابه وهو نائم .

الحجة من القرآن: قال مالك رحمه الله: وقد يتوضأ من هو أيسر شأنًا ممن فقد عقله بجنون أو بإغماء أو بسكر، وهو النائم الذي ينام ساجداً أو مضطجعا لقول الله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ . وقد قال زيد بن أسلم إنما تفسير هذه الآية: إذا قمتم إلى الصلاة من المضاجع، يعني النوم (5).

(1) - البخاري ومسلم .

(2) - رواه أحمد والطبراني ولبو يعلى .

(3) - أبو دلود وابن ماجه .

(4) - المدونة للكبرى - ج 1 - ص 10

(5) - نفس للمرجع ج 1 ص 12 - 13

نوم لا ينقض الوضوء

قال المصنف :

لا خَفَّ

أي لا ينتقض الوضوء بالنوم الخفيف، لانتفاء مظنة الحدث به، ولعدم ستره للعقل ولا ينتقض به الوضوء ولو طال، بدليل حديث أنس رضي الله عنه : " كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُونَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حَتَّى تَخْتَقَ رُؤُوسُهُمْ ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّؤُونَ " (1).

وحديث أنس أيضا، وقال فيه : " أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَالرَّسُولُ ﷺ يُنَاجِي رَجُلًا فَلَمْ يَزَلْ يُنَاجِيهِ حَتَّى نَامَ أَصْحَابُهُ، ثُمَّ جَاءَ فَصَلَّى بِهِمْ، أَي لَمْ يَتَوَضَّؤُوا " (2).
قال الدكتور مصطفى البغا : وواضح أن نومهم هذا كان خفيفا لأنهم ينتظرون الصلاة، وعلى أمل أن تقام الصلاة في أي لحظة فيقومون لها، ولأنهم كانوا جالسين على هيئة المتمكن، والغالب في هذه الحالة أن يكون النوم خفيفا (3).
وعن سعيد بن المسيب أنه كان ينام مرارا مضطجعا ينتظر الصلاة، ثم يصلي ولا يعيد الوضوء (4).

قال ابن تيمية : ويدل على هذا ما في الصحيحين : أن النبي ﷺ كان ينام حتى ينضح، ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ، لأنه كان تنام عيناه ولا ينام قلبه، فكان يقظان، فلو خرج منه شيء لشعر به (5).

ملاحظة : قال ابن مرزوق : اعتبر المصنف صفة النوم، ولم يعتبر هيئة النائم من اضطجاع أو جلوس أو قيام أو غيرها، فمتى كان النوم ثقيلًا نقض، كان النائم مضطجعا أو ساجدا أو جالسا أو قائما، وإن كان خفيفا فلا ينقض على أي حال كان النائم (6).

وَأُدْبَ إِذَا طَالَ

استحب المصنف هنا لصاحب النوم الخفيف إعادة الوضوء في حالة ما إذا طال نومه الخفيف طبعاً، وهذا هو المعتمد في المذهب احتياطاً : لقول زيد بن أسلم في قوله

(1) - رواه أبو داود، وأصله في الصحيح.

(2) - رواه البخاري ومسلم.

(3) - التحفة الرضية - ص 54.

(4) - المعنى وشرحه - ج 1 - ص 165.

(5) - مجموع فتاوى ابن تيمية - م 21 - ص 229.

(6) - منح الجليل - ج 1 - ص 111.

***** الطهارة *****

تعالى: ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ إنما تفسير هذه الآية: إذا قمتم إلى الصلاة من المضاجع، يعني النوم⁽¹⁾.

أحكام الملامسة

وَلَمَسٌ يَلْتَذُّ صَاحِبُهُ بِهِ عَادَةً

قال المصنف:

المعنى: أن من أسباب نواقض الوضوء اللمس، وهو ملاقة جسم لآخر لطلب معنى فيه كحرارة أو برودة أو صلابة أو رخاوة أو علم حقيقته. والمراد بقوله: (صَاحِبُهُ) من تعلق به اللمس فيشمل اللامس والملموس البالغين، لأن الرجل والمرأة في أحكام اللمس سواء. ويتحقق اللمس بعضو أصلي أو زائد؛ به إحساس ويتصرف كإخوته. وقول المصنف: (يَلْتَذُّ صَاحِبُهُ بِهِ عَادَةً) يراد به الإلتذاذ المعتاد لغالب الناس، فخرج به مايلي:

- 1- لمس جسد أو فرج الصغيرة لأنها لا تشتهي عادة، ولو قصد اللامس اللذة ووجدها.
- 2- لمس المحرم ولو قصداً لا ينقض الوضوء، ولكن بلا وجود لذة، فإن وجدت نقض الوضوء.

دليل الإنتقاض باللمس: ودل على انتقاض الوضوء بلمس المرأة التي يلتذ بها عادة، قوله تعالى في آية الوضوء: ﴿ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ إذ الملامسة هنا يراد بها اللمس لا الجماع.

قال الدكتور مصطفى البغا: والمراد باللامسة اللمس، بدليل القراءة المتواترة الأخرى ﴿ لَمَسْتُمْ ﴾، وذلك لأن اللمس لمن يلتذ بها عادة مظنة الحدث من خروج مذي أو مني⁽²⁾.

وقال القرطبي بعدما عرض أقوال العلماء في المراد باللامسة: فهذه خمسة مذاهب أسدها مذهب مالك وهو مروى عن عمر وابنه عبد الله، وهو قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن الملامسة مادون الجماع، وأن الوضوء يجب بذلك، وإلى هذا ذهب أكثر الفقهاء. فقال ابن العربي: وهو الظاهر من معنى الآية؛ فإن قوله في أولها ﴿ وَلَا جُنُبًا ﴾ أفاد اجماع، وأن قوله: ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ أفاد الحدث، وأن قوله: ﴿ أَوْ لَامَسْتُمْ ﴾ أفاد

(1) - المدونة للكبرى - ج 1 - ص 12 - 13.

(2) - التحفة للرضية في فقه السادة المالكية - ص

اللمس والقيل . فصارت ثلاث جمل لثلاثة أحكام، وهذه غاية في العلم والإعلام . ولو كان المراد باللمس الجماع كان تكراراً في الكلام⁽¹⁾ .
وقال الشوكاني : وأوسط مذهب يجمع بين هذه الأحاديث - وقد ساقها في مصنفه - مذهب من لا يري اللمس ينقض إلا لشهوة⁽²⁾ .

ولو لظفرٍ أو شعرٍ

مثل المصنف هنا بلمس الشعر والظفر مع اللذة، لأن المنصوص أنه لا فرق بين الجسم وما اتصل به، ولأن لأمس الشعر أو الظفر أو السن المتصلة مع اللذة يشبه مس الجسم بحائل خفيف مع اللذة، فهو ينقض الوضوء .
سئل مالك عن الرجل يمس شعر امرأته أو جاريته تلذذا فقال : إن مسه تلذذا فأرى أن عليه الوضوء، وإن مسه لغير ذلك استحساناً أو غيره لم أر عليه وضوءاً، وما علمت أن أحداً يمس شعر امرأته تلذذا⁽³⁾ . ولأن الشعر من الجسم، وهو من مظاهر الفتنة، لذلك أمر الإسلام المرأة بتغطيته وعدم كشفه أمام الأجانب، كما يغطي سائر جسدها .

قال عليه السلام : " يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا، وأشار إلى وجهه وكفيه " ⁽⁴⁾ .

حكم اللمس فوق حائل

أو حائلٍ، وأوّل بالخفيف وبالإطلاق

قال المصنف :

المعنى : وما ينقض الوضوء أيضاً لمس جسد الزوجة أو الأجنبية بشهوة فوق حائل من لباس ونحوه .
وبما أن الحائل أو اللباس قد يكون خفيفاً بحيث يشعر اللامس بطراوة الجسد تحته، وقد يكون كثيفاً يمنع ذلك، أشار إليه هنا بالقول : (أوّل بالخفيف وبالإطلاق) .
وتبعاً لهذا يكون الحكم كما يلي :

(1) - الجامع لأحكام القرآن - ج 5 - ص 224

(2) - قيل الأوطار - ج 1 - ص 196

(3) - البيان والتحصيل - م 1 - ص 115

(4) - رواه أبو داود .

الطهارة

أولاً : إذا كان الحائل خفيفا يحس اللامس فوقه بطراوة الجسد، وكان اللمس بشهوة انتقض الوضوء .

ثانياً : إذا كان الحائل كثيفا يمنع من الإحساس بطراوة الجسد فلا ينتقض الوضوء باللمس .

ثالثاً : أما إذا كان اللحف كثيفا، وكان مع اللمس ضم أو قبض على شيء من الجسد، فإن الوضوء ينتقض اتفاقا .

ودل قوله تعالى : ﴿ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ أن المقصود هو ملامسة وملاقة جسم لآخر من غير حائل لطلب معنى فيه مثل : الحرارة أو البرودة أو الصلابة أو الرخاوة، أو لعلم حقيقته، وأن الحائل الكثيف لا تتحقق بلمسه معاني الملامسة المذكورة إلا بالضم الشديد بعكس الحائل الخفيف الذي لا يعيق لمسه الإحساس بحرارة الجسم أو طراوته ... إلخ، فيكون مثل اللمس المباشر في الحكم، والله أعلم .

شروط الإنتقاض باللمس

إِنْ قَصَدَ لَذَّةً أَوْ وَجَدَهَا

يعني أن انتقاض الوضوء باللمس يشترط فيه تحقق واحد من العوامل التالية :

- 1- إن قصد اللامس اللذة ووجدها، ينتقض وضوءه .
- 2- إن قصد اللامس اللذة ولم يجدها، ينتقض وضوءه أيضا .
- 3- أما إذا لم يقصد بلمسه اللذة ولكنه وجدها، فينتقض وضوءه أيضا، لأن الأصل في النقض باللمس اللذة، وقد وجدت فحصل النقض .
- 4- وأما الحالة الرابعة، وهي ما إذا لم يقصد اللذة ولم يجدها، فلا ينتقض وضوءه باللمس في هذه الحالة .

ما يدل على لمس الشهوة : واشترط اللمس بشهوة لنقض الوضوء يؤيده ما يلي :

- 1- آية الوضوء، ومنها قوله تعالى : ﴿ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ فهي تشير إلى اللمس بشهوة، ولا يفهم منها غير ذلك .

قال ابن تيمية رحمه الله : فمن زعم أن قوله تعالى : ﴿ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ يتناول اللمس وإن لم يكن لشهوة، فقد خرج عن اللغة التي جاء بها القرآن، بل وعن لغة الناس في عرفهم، فإنه إذا ذكر اللمس الذي يقرن فيه الرجل والمرأة علم أنه مس الشهوة كما أنه إذا ذكر الوطء المقرون بين الرجل والمرأة علم أنه الوطء بالفرج لا بالقدم⁽¹⁾ .

(1) - مجموع فتاوى ابن تيمية - م 21 - ص 234

- 2- دل الحديث الآتي الذي خص آية الملامسة، على ما يؤكد أن اللمس الناقض هو فقط ما كان بشهوة، فقد روت عائشة: " كُنْتُ أُنَامُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِجْلَيْهِ فِي قِبْلَتِهِ، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي فَقَبَضْتُ رِجْلِي، وَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهُمَا ثَانِيًا، وَالْبُيُوتُ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحٌ " (1). قال القرطبي تعليقا على الحديث: فهذا يخص عموم قوله: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾، فكان واجبا لظاهر الآية انتقاض وضوء كل ملامس كيف لامس. ودلت السنة التي هي البيان لكتاب الله تعالى أن الوضوء على بعض الملامسين دون بعض، وهو من لم يلتذ ولم يقصد (2).
- 3- وعن سالم بن عبد الله عن أبيه، أنه كان يقول: الوضوء من قبلة الرجل امرأته، ومن جسها بيده (3). ولا يفهم أي عارف باللغة من الجس غير لمس الشهوة.
- 4- ما أفتى به الإمام مالك رحمه الله: حيث قال في المرأة تمس ذكر الرجل؟ إن كانت مسته المرأة لشهوة فعليها الوضوء، وإن كانت مسته لغير شهوة لمرض أو نحوه فلا وضوء عليها.
- قال: وإذا مست المرأة الرجل للذة فعليها الوضوء، وكذلك الرجل إذا مس المرأة بيده للذة فعليه الوضوء من فوق الثوب كان أو من تحته، فهو بمنزلة واحدة، وعليه الوضوء.
- قال: وإن جسها للذة فلم ينعظ فعليه أيضا الوضوء (4).

لمس لا ينقض الوضوء

قال المصنف:

لَا اِتِّفَا

أي لا ينتقض الوضوء باللمس إذا اتفق قصد اللذة من طرف اللمس، وانتفى كذلك وجدانها والإحساس بها، وهو ما دل عليه حديث عائشة السابق: " كُنْتُ أُنَامُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِجْلَيْهِ فِي قِبْلَتِهِ، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي فَقَبَضْتُ رِجْلِي، وَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهُمَا ثَانِيًا، وَالْبُيُوتُ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحٌ " (5).

إن، فاللمس المجرد عن الشهوة لا ينقض الوضوء، وعلى هذا نهج كبار العلماء من السلف والخلف عملا بالآية والحديث.

(1) - متفق عليه .

(2) - الجامع لأحكام القرآن للقرآن - ج 5 - ص 13

(3) / (4) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 13

(5) - متفق عليه .

الطهارة

قال ابن تيمية : وأما وجوب الوضوء من مجرد مس المرأة لغير شهوة فهو أضعف الأقوال، ولا يعرف هذا القول عن أحد من الصحابة، ولا روي عن النبي ﷺ أنه أمر المسلمين أن يتوضئوا من ذلك ... فلو كان الوضوء من ذلك واجبا لكان النبي ﷺ يأمر بذلك مرة بعد مرة، ويشيع ذلك، ولو فعل لنقل ذلك عنه، ولو بأخبار الأحاد (1).

القبلة التي تنقض الوضوء

قال المصنف : **إِلا الْقُبْلَةَ بِفَمٍ مُّطْلَقًا وَإِنْ بَكَرَهُ أَوْ اسْتِغْفَالَ**

استثنى المصنف هنا القبلة من قوله السابق (لا انتفيا)، والمعنى أن القبلة للزوجة أو الأجنبية على الفم تنقض الوضوء مطلقا سواء قصد صاحبها اللذة أو لم يقصدها، وسواء وجدها أو لم يجدها، لأنها لا تتفك عن وجدانها غالبا .

وينتقض وضوء المُقْبَل بالكسر والمُقْبَل بالفتح، إذا وقعت على فم من يلتذ به عادة، والنادر لا حكم له، لأن المعتبر عادة الناس لا عادة المقبل، فلا حاجة ولا داعي لأن يقول شخص إن القبلة على الفم لا تؤثر في طباعي ولا أحس معها بأي لذة، لأن ذلك إن كان فهو نادر شاذ ولا يترتب عليه حكم .

والمصنف نبه في مسألته إلى أمرين قد يصاحبان القبلة على الفم :

أولهما : أن تحصل القبلة عن إكراه وبدون رضا المُقْبَل بالفتح، ومع ذلك ينقض الوضوء للطرفين، وهذا ما قصده بقوله : (وإن بكره) .

قال الخرشي رحمه الله : فمن قبلته زوجته كارها انتقض وضوءه ووضوءها، وكذلك لو قبلها مكرهة (2).

وثانيهما : لا يشترط في انتقاض الوضوء من القبلة على الفم علم المُقْبَل (بالفتح) بذلك، فمن استغفل زوجته أو استغفلته بقبلة مفاجئة على الفم انتقض وضوءهما معا، ولا اعتبار للذة وعدمها هنا، وهو قصد المصنف بقوله : (أو استغفال) .

ما حكم القبلة على الخد؟ والفقهاء يفرقون بين القبلة إن كانت على الفم؛ وقد عرفنا أن الوضوء ينتقض بها إطلاقا بغض النظر عن وجود شهوة وعدمها، وأما إن وقعت على الخد فأجروا عليها أحكام الملامسة وقواعدها الأربعة التي سبق التنصيص عليها، من قصد لذة وعدمها، ومن وجدان لذة وعدمها .

(1) - مجموع فتاوى ابن تيمية - م 21 - ص 236 .

(2) - شرح الخرشي على مختصر خليل - ج 1 - ص 156 .

الأدلة على قبلة الفم : والأدلة المؤيدة لانتقاض الوضوء بالقبلة على الفم كثيرة، منها:

- 1- روى عبيدة عن عبد الله بن مسعود أنه قال : القبلة من اللمس، وكل ما دون الجماع لمس؛ وكذلك قال ابن عمر، واختاره محمد بن يزيد (1).
- 2- وعن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أنه كان يقول : الوضوء من قبلة الرجل امرأته .
- وعن مالك قال : بلغني أن عبد الله بن مسعود كان يقول : من قبلة الرجل امرأته الوضوء (2).

3- وعن سعيد بن المسيب وعائشة وابن شهاب، وربيعة بن عبد الرحمن، وعبد الله بن يزيد بن هرمز، وزيد بن أسلم، ويحيى بن سعيد، ومالك، والليث بن سعد، وعبد العزيز بن أبي سلمة، وإبراهيم النخعي، أنهم كانوا يرون في القبلة الوضوء (3). وهذه الأدلة والأقوال محمولة على القبلة في الفم كما سبق وأن شرحناه لأنها من الملامسة التي لا يشترط فيها اللذة .

4- وعن أحمد بن زيد قال حدثني أبي قال : قلت لإبراهيم النظام : إذا لمس العضو العضو لم يكن فيه من اللذة ما إذا قبل الفم الفم؟ قال : لأن الفم طبق للقلب، والقلب مسكن الحب، فإذا تطبق الطبقتان سكن ما في القلب من لذة الحب (4).

نقد حديث عائشة : وأما قول عائشة (رضي الله عنها) : " أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ

يُقَبِّلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ ثُمَّ يُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ " (5)، فهو محمول في حال ما إذا صح على القبلة على الخد وليس على الفم، ولكن رأينا أن بعض العلماء تكلموا في صحته فكان لابد من بيان ذلك .

وقد ساق الترمذي في سننه الحديث تحت عنوان : ترك القبلة من الوضوء، ثم قال معلقاً :

وقال مالك بن أنس والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق في القبلة وضوء، وهو قول غير واحد من أصحاب النبي ﷺ والتابعين، وإنما ترك أصحابنا حديث عائشة عن النبي ﷺ في هذا لأنه لا يصح عندهم لحال الإسناد .

قال : وسمعت أبا بكر العطار البصري يذكر عن علي بن المديني قال : ضعَّف يحيى بن سعيد القطان هذا الحديث وقال هو شبه لا شيء .

(1) - الجامع لأحكام القرآن - ج6 - ص104

(2) / (3) - المدونة الكبرى - ج1 - ص13 ، وقول ابن عمر في الموطأ أيضا .

(4) - نقلا عن حاشية العدوي بهامش شرح الخرشبي على خليل - ج1 - ص155

(5) - رواه النسائي والترمذي وأبو داود وابن ماجه .

***** الطهارة *****

قال : وسمعت محمد بن إسماعيل يضعف هذا الحديث .
وقال : حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة .

وقد روي عن إبراهيم التيمي عن عائشة أن النبي ﷺ قبلها ولم يتوضأ، وهذا لا يصح أيضاً، ولا نعرف لإبراهيم التيمي سماعاً عن عائشة، وليس يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء (1).

وعلق شارحه أبو بكر بن العربي بكلمة جامعة نفى فيها أن يصح في ذلك شيء عن النبي عليه الصلاة والسلام، فقال : هذا الباب ليس فيه عن النبي ﷺ كلمة تصح (2).

قبلة لا تنقض الوضوء

قال المصنف :

لا لوداعٍ أو رحمةٍ

المعنى : لا ينتقض وضوء من قبل على الفم قبلة وداع، أي عند إرادة الفراق، ولا قبلة شفقة ورحمة لمن وقع في شدة وغيرها، ما لم يلتذ للمقبل (بالكسر).
روى ابن يونس عن مالك قال : لا وضوء عليه في قبلته امرأته لوداع أو رحمة إلا أن يلتذ (3).

وقال إسحاق قد يمكن أن يقبل الرجل امرأته لغير شهوة برأ بها وإكراماً لها ورحمة؛ ألا ترى إلى ما جاء عن النبي ﷺ أنه قدم من سفر فقبل فاطمة (4).

هل ينقض النظر الوضوء؟

قال المصنف :

ولا لذة ينظر

هذا معطوف على قبلة الوداع والرحمة في عدم النقض . والمعنى : لا ينقض الوضوء لذة بسبب النظر في امرأة أجنبية مثلاً، ولو تكرر النظر .
قال ابن أبي زيد : وجمهور أصحابنا أن لذة النظر لا تنقض (5).

(1) - صحيح الترمذي - ج 1 - ص 125/124

(2) - صحيح الترمذي بشرح الإمام ابن العربي - ج 1 - ص 124

(3) - التاج والإكليل لمختصر خليل - ج 1 - ص 297

(4) - المغني وشرحه - ج 1 - ص 189

(5) - التاج والإكليل على هامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 297

وإذا كانت النظرة لا تنقض الوضوء، فهذا لا يعني أنها جائزة، بل تضافرت النصوص على منعها والنهي عنها إلا من ضرورة، قال تعالى: ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ . وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ... ﴾ (1) الآية . وقال ﷺ لعلي ﷺ: " يَا عَلِيَّ لَا تَتَّبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ، فَإِنَّ لَكَ الْأُولَى وَلَيْسَتْ لَكَ الْآخِرَةُ " (2) . وعن ابن عباس قال: " كَانَ الْفَضْلُ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِ تَسَالُفِهِ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِ الْآخَرَ " (3) . ويلاحظ أنه لا الآية ولا الحديثان جاء فيهما التصريح بوجود الوضوء من النظر إلى المرأة، والله أعلم .

كَالْعَاطِ

التشبيه بالكاف في عدم انتقاض الوضوء بانتشار الذكر، حتى ولو طال زمن إنعاضه أو انتشاره .

قال عيش: سواء كانت عادته الإنزال بالإنعاض أم لا، هذا هو المعتمد (4) . وقال اللخمي: يحمل على عادته، فإن كانت عادته ألا يمذي فلا ينتقض، وإلا فينتقض (5) .

ودليل المسألة حديث علي: "كنت رجلاً مذاءً ... إلخ"، وقوله عليه الصلاة والسلام جواباً على سؤاله: "إذا رأيت المذي فاغسل ذكرك وتوضأ وتوضأ للصلاة" (6) . ومحل الشاهد من الحديث أن المذي ينزل بعد انتشار الذكر، وأن رسول الله ﷺ أفقته بالوضوء من المذي، فيفهم منه أن الانتشار من غير نزول مذي ليس فيه وضوء، ولو وجب عليه الوضوء لبيته ﷺ .

وقول علي ﷺ: "كنت رجلاً مذاءً ... إلخ" يدل على قوة الشباب والفحولة والغالب على من كان هذا شأنه أن يكون ذكره كثير الانتصاب، ولو لأبسط المثيرات، فمن الحرج أن يطلب الشارع منه الوضوء بمجرد الانتصاب ودين الله يسر، والله يقول: ﴿ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ .

(1) - النور: الأيتان 31/30

(2) - أحمد وأبو داود والترمذي .

(3) - البخاري ومسلم .

(4) / (5) - منح الجليل - ج 1 - ص 113

(6) - رواه البيهقي .

الطهارة

وَلَذَّةٌ بِمَحْرَمٍ عَلَى الْأَصْحَحِ

يعني ولا ينتقض وضوء من التذ بواحدة من محارمه، سواء كانت بقرابة أو رضاع أو مصاهرة، قصد اللذة أو لم يقصدها ووجدها، أو قصدها ووجدها على الأصح عند ابن الحاجب وابن الجلاب .
وقال ابن رشد والمازري وعبد الوهاب : إن قصدها ووجدها أو وجدها فقط نقضت، وإن قصدها ولم يجدها فلا تنقض إلا إذا كان شأنه ذلك لدناءة خلقه، وهذا هو المعتمد⁽¹⁾.

قال الخرشي : وما مشى عليه المؤلف من عدم النقض بلذة المحرم خلاف المشهور والمشهور أنه لا فرق مع وجود اللذة بين نوات المحارم، ومع القصد فقط من غير الفاسق لا أثر له في المحرم، ولذا قال ابن رشد : قصدها من الفاسق في المحرم ناقض⁽²⁾.
روى مالك عن يحيى بن سعيد؛ أن عاتكة ابنة زيد بن عمرو بن نفيل، امرأة عمر بن الخطاب، كانت تقبل رأس عمر بن الخطاب وهو صائم، فلا ينهاها⁽³⁾.

الانتقاض من مس الذكر

قال المصنف : **وَمُطَلَقُ مَسِّ ذَكَرِهِ الْمُتَّصِلِ وَلَوْ خُنْثَى مُشْكِلًا**

- لازال المصنف يتابع سرد الأسباب الناقضة للوضوء . وفي الصورة التي بين أيدينا يذكر أن مس الذكر المتصل، أي ذكر نفسه، من نواقض الوضوء، ولكن بشروط هي :
- 1- أن يكون المس من غير حائل، والمعنى أنه لو كان هناك حائل فلا ينتقض وضوءه بمس ذكره .
 - 2- وسواء كان مس ذكره عمدا أو سهوا، فإنه ينقض الوضوء .
 - 3- وسواء قصد اللذة أم لا فإن مجرد المس ينقض الوضوء .
 - 4- وسواء مس ذكره من الكمره أو العسيب فهما سيان في انتقاض الوضوء .
 - 5- أن يكون ماس ذكره بالغا .
 - 6- وينتقض وضوء صاحب الذكر المحقق الذي مسه، كما ينتقض وضوء الخنثى المشكل، وهو الذي لم تتحقق أنوثته من ذكورته، ولكنه مس ذكره .

(1) - منح الجليل - ج 1 - ص 113

(2) - شرح الخرشي على المختصر - ج 1 - ص 156

(3) - الموطأ .

واحترز المصنف بقوله : (نكّره) عن نكر غيره الذي تجري عليه أحكام الملامسة التي أسلفنا بيانها .

واحترز بقوله : (المتصل) بمن قطع نكره، فإنه لا ينقض وضوءه بمس موضع القطع ولو التذ .

ودليل انتقاض الوضوء بمس الذكر حديث بسرة بنت صفوان (رضي الله عنها) : أن النبي ﷺ قال : " مَنْ مَسَّ نَكَرَهُ فَلَا يُصَلِّي حَتَّى يَتَوَضَّأَ " (1)، وفي رواية : " وَيَتَوَضَّأُ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ " (2).

ودل على أن المس الناقض للوضوء هو ما كان بدون حائل، قوله عليه الصلاة والسلام : " مَنْ أَقْضَى بِيَدِهِ إِلَى فَرْجِهِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا سِتْرٌ وَلَا حِجَابٌ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ لِلصَّلَاةِ " (3).

قال البخاري : أصح شيء في هذا الباب حديث بسرة، وصححه الإمام أحمد (4).

ما يشترط للنقض

بِطْنٍ أَوْ جَنْبٍ لِكْفٍ أَوْ اصْبِعٍ وَإِنْ زَائِدًا حَسًّا

ومس الذكر الناقض للوضوء، إما أن يكون ببطن كف اليد، أو بجانب الكف، أو ببطن أو جنب أو رأس الأصبع الأصلي، بل وحتى إن كان له أصبع زائد يحس ويتصرف كإخوانه فإن المس به ينقض الوضوء كغيره .
وأما من لمس نكره بظفره فلا ينتقض وضوءه .

دل على هذا ما في المدونة، قلت : فإن مسه بباطن الأصابع ؟ قال : أرى باطن الأصابع بمنزلة باطن الكف، قال لأن مالكا قال لي : باطن الكف فباطن الأصابع بتلك المنزلة (5).

ثم لأن قول النبي ﷺ : " مَنْ أَقْضَى بِيَدِهِ إِلَى نَكَرِهِ لَيْسَ دُونَهُ سِتْرٌ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ " (6) يدل على ذلك .

(1) - الترمذي : وهو في الموطأ مع اختلاف طفيف في اللفظ .

(2) - النسائي .

(3) - ابن حبان .

(4) - المغني - ج 1 - ص 182

(5) - لمدونة الكبرى - ج 1 - ص 9

(6) - رواه أحمد وادار قطني .

الطهارة

قال الخطيب الشربيني : والإفضاء لغة اللمس ببطن الكف⁽¹⁾. وقال ابن تيمية : وبطن الكف يتناول الباطن كله، بطن الراحة والأصابع⁽²⁾.

الآثار والأقوال عن الصحابة : والأقوال الكثيرة عن الصحابة تؤيد الإنتقاض بالمس، ومنها :

أولاً : عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص، قال : كنت أمسك المصحف على سعد بن أبي وقاص فاحتكتك . فقال سعد : لعلك مسست ذكرك ؟ قال : فقلت نعم؛ فقال : قم فتوضأ . ففقت، فتوضأت، ثم رجعت⁽³⁾.

ثانياً : عن هشام بن عروة عن أبيه، أنه كان يقول : من مس ذكره فقد وجب عليه الوضوء⁽⁴⁾.

ثالثاً : قال الشوكاني : وقد ذهب إلى ذلك عمر وابنه عبد الله وأبو هريرة وابن عباس وعائشة وسعد بن أبي وقاص وعطاء والزهري وابن المسيب ومجاهد وأبان بن عثمان وسليمان بن يسار والشافعي وأحمد وإسحاق ومالك في المشهور، وغير هؤلاء⁽⁵⁾.

قال ابن قدامة : وقد روي عن بضعة عشر من الصحابة⁽⁶⁾.
رد حديث قيس بن طلق : ولما تضمن حديث قيس بن طلق معنى عدم الوضوء من مس الذكر وخالف حديث بسرة، رأينا من المفيد أن نسوقه ونبين حاله . فقد روى قيس بن طلق عن أبيه قال : كنت جالسا مع النبي ﷺ، فقال : مسست نكري - أو - الرجل يمس ذكره في الصلاة عليه وضوء ؟ قال : " لا . إنما هو بضعة منك " ⁽⁷⁾. وهو في الحقيقة حديث لا يقف على قدميه أمام حديث بسرة .

قال ابن قدامة : فأما حديث قيس فقال أبو زرعة وأبو حاتم : قيس ممن لا تقوم بروايته حجة ووهناه ولم يثبتاه⁽⁸⁾.

وقال الشوكاني : ضعفه الشافعي وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني والبيهقي وابن الجوزي وادعى فيه النسخ وابن حبان والطبراني وابن العربي والحازمي وآخرون⁽⁹⁾.

(1) - مغني لمحتاج - ج 1 - ص 35

(2) - مجموع فتاوى ابن تيمية .

(3) / (4) - الموطأ .

(5) - نيل الأوطار - ج 1 - ص 198

(6) - المغني - ج 1 - ص 170

(7) - رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي .

(8) - المغني والشرح الكبير - ج 1 - ص 183

(9) - نيل الأوطار - ج 1 - ص 198

وقال ابن قدامة : ثم إن حديثنا متأخر ، لأن أبا هريرة قد رواه وهو متأخر الإسلام إنما صحب النبي ﷺ أربع سنين . وكان قدوم طلق على رسول الله وهم يؤسسون المسجد ، فيكون حديثنا ناسخاً له (1) .

وقال البيهقي : يكفي في ترجيح حديث بسرة على حديث طلق ، أن حديث طلق لم يحتج به الشيخان بأحد من رواته ، وحديث بسرة قد احتجا بجميع رواته ... وأيد حديث بسرة أيضا بأن حديث طلق موافق لما كان الأمر عليه من قبل ، وحديث بسرة ناقل عنه فيصار إليه ، وبأنه أرجح لكثرة طرقه وصحتها ، وكثرة من صححه من الأئمة ، ولكثرة شواهد ، ولأن بسرة حدثت به في دار المهاجرين والأنصار ، وهو متوافرون ؛ وأيضا قد روي عن طلق بن علي نفسه أنه روى : " مَنْ مَسَّ قَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ " أخرجه الطبراني وصححه ؛ قال : فيشبه أن يكون سمع الحديث الأول من النبي ﷺ قبل هذا ، ثم سمع هذا بعد ، فوافق حديث بسرة ، وأيضا حديث طلق بن علي من رواية قيس ابنه . قال الشافعي : قد سألنا عن قيس بن طلق فلم نجد من يعرفه (2) . وكفى بهذا التمهيص العلمي الرفيع بيانا وحجة لأولي الألباب .

فقده جلية : قال الإمام الحطاب : للمس أخص من المس . قال في المقدمات : المعنى بالملامسة الطلب . قال الله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ ﴾ أي طلبناها وفي الحديث : " لَلْمَسِ وَكَلْوُ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ " أي اطلب . فلا يقال لمن مس شيئاً لمسه ، إلا أن يكون مسه ابتغاء معنى يطلبه فيه من حرارة أو برودة أو صلابة أو رخاوة أو علم حقيقة ، قال : الله تعالى : ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ الآية ؛ إلا ترى أنه يقال : تماس الحجران ولا يقال تلامسا لما كانت الإرادة والطلب مستحيلة منهما ... فالمس التقاء جسمين سواء كان لقصد معنى أو لا ، واللمس هو المس لطلب معنى ، ولما لم يكن اللمس ناقضا عندنا إلا مع قصد اللذة أو وجودها حسن التعبير عنه باللمس ، ولما كان مس الذكر ناقضا مطلقا حسن التعبير عنه بالمس (3) .

الثالث : نواقض أخر

قال المصنف :

وَبِرْدَةٍ

يدخل بنا المصنف مع هذه المسألة إلى عوامل أخرى تنقض الوضوء وتختلف

(1) - المغني - ج 1 - ص 183

(2) - نيل الأوطار - ج 1 - ص 198

(3) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 297

الطهارة

عن الأحداث والأسباب، وبدأ بالردّة، وهي الخروج عن دين الإسلام بعد تقررهِ بالنطق بالشهادتين مختاراً واقفاً على دعائه راضياً بها، فينتقض وضوءه بذلك وهذا هو المعتمد .

قال يحيى بن عمر (1) : واجب عليه أن يتوضأ لقوله تعالى : ﴿ لئن أشركتَ ليحبطنَّ عملك ﴾ (2).

ودل على هذا أيضاً : قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾ (3) أي بطل .

قال ابن قدامة : الردّة حدث، بدليل قول ابن عباس الحدث حدثان حدث اللسان وحدث الفرج، وأشدهما حدث اللسان (4).

الشك في الحدث ناقض

قال المصنف :

وَبِشْكَ فِي حَدَثٍ بَعْدَ طَهْرِ عِلْمٍ

أي أن الوضوء ينتقض بالشك في حصول الحدث، بعد ما كان صاحب الشك على علم بأنه متطهر، أي على وضوء محقق .
والشك هو تردّد مستوي الطرفين، إذا داخل المتوضئ فإنه ينتقض وضوءه .
ومثله في النقض الظن .

وأصل المسألة في المدونة : وقال مالك فيمن توضأ فشك في الحدث فلا يدري أحدث بعد الوضوء أم لا ؟ أنه يعيد الوضوء بمنزلة من شك في صلاته فلا يدري أثلاثاً صلى أم أربعاً، فإنه يلغي الشك (5).

قال إبراهيم النخعي : إذا شككت في الوضوء قبل أن تدخل في الصلاة فتوضأ، وإذا شككت وأنت في الصلاة فامض (6).



(1) - اتاج والإكليل بهلمش مواهب الجليل - ج 1 - ص 300

(2) - الزمر : آية 65

(3) - المائدة : آية 5

(4) - المغني - ج 1 - ص 168

(5) - للمدونة الكبرى - ج 1 - ص 14/13

(6) - موسوعة فقه إبراهيم النخعي - ص 711

إِلَّا الْمُسْتَكِح

يعني أن الذي يشك في انتقاض وضوئه كل يوم ولو مرة، يلغي ذلك وجوبا ولا يعتبر به، بدليل ما جاء في المدونة، قلت لابن القاسم: رأيت من توضأ فأيقن بالوضوء، ثم شك بعد ذلك، فلم يدر أحدث أم لا، وهو شك في الحدث؟ قال: إن كان ذلك يستكحه كثيرا فهو على وضوئه، وإن كان ذلك لا يستكحه فليعد الوضوء وهو قول مالك، وكذلك كل مستكح مبتلى في الوضوء والصلاة⁽¹⁾.
وقال إبراهيم النخعي: إذا شك الرجل في الوضوء، وكان ذلك أول ما لقي أعاد وإن كان يلقي ذلك كثيرا مضى على ذلك⁽²⁾.

وَبِشْكَ فِي سَابِقِهِمَا

يعني: أن من كان متيقنا أو ظانا بالطهارة ومتيقنا أو ظانا أنه أحدث أيضا لكنه شك في السابق منهما، أي هل أحدث قبل أن يتوضأ، أم أنه توضأ بعد الحدث، فهذا ينتقض وضوءه، لقول الرسول ﷺ: " لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ وَلَا صَلَاةٍ مِنْ غَيْرِ طَهُورٍ " ⁽³⁾؛ ولأن صاحبنا لا يدري هل سبق الوضوء الحدث أم الحدث هو السابق، لذلك كان في حكم من انتقض وضوءه والله أعلم.

مَا لَا يَنْتَقِضُ مِنْهُ الْوَضُوءُ

لَا بِمَسِّ دُبُرٍ أَوْ أَنْثِيَيْنِ

قال المصنف:

لما فرغ المؤلف من الكلام عن نواقض الوضوء، شرع يتحدث عما ليس منها فقال: (لا يمَسُّ دُبُرٍ) أي لا ينتقض الوضوء بمس حلقة دبره ولو التذ لأنه مما لا يلتذ به صاحبه عادة، والنادر لا حكم له. ومثله في عدم النقض مس الأنثيين أيضا لكونهما مما لا يلتذ بهما عادة.
وتعليل ذلك: أن المشهور من الحديث " مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ " وهذا ليس في معناه لأنه لا يقصد مسه ولا يفضي إلى خروج خارج⁽⁴⁾.

(1) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 14

(2) - موسوعة فقه إبراهيم النخعي - ص 712

(3) - السنن الصغير للبيهقي .

(4) - انظر المغني - ج 1 - ص 173

الطهارة

قال الدكتور مصطفى البغا : لأنه لا يلتذ بلمسه عادة، فليس مظنة الحدث، فكان كغيره من الأعضاء، ولأن النص ورد بلمس الذكر، فبقي غيره على الأصل، وهو عدم النقض بلمس عضو من نفسه، فإن لمس دبر غيره انطبق عليه حكم الملامسة بتفصيله السابق⁽¹⁾.

وقال الشيخ أحمد المختار الشنقيطي : المذهب عدم الوضوء من مس الأنتيين لضعف الخبر الوارد في ذلك، قال البيهقي : وروي ذلك عن هشام بن عروة من وجه آخر مدرجا في الحديث وهو وهم، والصواب أنه من قول عروة . والقياس أن لا وضوء في المس، وإنما اتبعنا السنة في إيجابه بمس الفرج فلا يجب بغيره⁽²⁾.

أو فرج صغيرة

يعني لا يجب الوضوء على من لمس فرج صغيرة لا تشتهي عادة ولو قصد اللذة ولم يجدها، فإن وجدها فليل ينتقض وضوءه . قال مالك رحمته الله : لا وضوء في قبلة أحد الزوجين الآخر بغير شهوة في مرض أو نحوه، ولا في قبلة الصبية أو مس فرجها إلا للذة، وروى عنه ابن القاسم وابن وهب نحوه في مس فرج الصبي والصبية⁽³⁾.

ويدل على هذا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قبل زبيبة الحسن، وما روي من أنه مس زبيبة الحسن ولم يتوضأ⁽⁴⁾.

وروى الأئمة مالك وغيره أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي وأمامة بنت أبي العاص ابنة زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم على عاتقه، فإذا ركع وضعها، وإذا رفع من السجود أعادها. وهذا يرد ما قاله الشافعي في أحد قوليهِ : لو مس صغيرة لانتقض طهره تمسكا بلفظ النساء، وهذا ضعيف، فإن لمس الصغيرة كلمس الحائط⁽⁵⁾.



(1) - التحفة الرضية - ص 61
(2) - مواهب الجليل من أدلة خليل - ج 1 - ص 69
(3) - منح الجليل - ج 1 - ص 115 / 116
(4) - انظر المغني - ج 1 - ص 172
(5) - الجامع لأحكام القرآن - ج 5 - ص 228

لا وضوء من القِيءِ

قال المصنف :

وقِيءِ

المعنى ولا ينتقض الوضوء بسبب خروج قيء، لأنه ليس بحدث ولا هو مظنة الحدث، ومثله في عدم النقض القلس .

قال في التحفة : والأصل عدم النقض إلا ما ورد فيه الدليل ولا دليل بنقض

الوضوء بالقيء، بل وردت آثار عن الصحابة رضي الله عنهم بترك الوضوء من ذلك ⁽¹⁾.

قال يحيى : وسئل مالك : هل في القيء وضوء ؟ قال لا، ولكن ليتمضمض من

ذلك، وليغسل فاه، وليس عليه وضوء ⁽²⁾.

قال : وحدثني مالك، أنه رأى ربيعة بن عبد الرحمن يقلس مرارا وهو في المسجد

فلا ينصرف ولا يتوضأ حتى يصلي ⁽³⁾.

وعن القاسم بن محمد أنه قال : لا يتوضأ من القيء، ولا نرى فيه وضوءاً .

وعن ابن وهب : أخبرني رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب ويحيى بن

سعيد وربيعه بن أبي عبد الرحمن وأبي الزناد وزيد بن أسلم وعبد العزيز بن أبي

سلمة مثله ⁽⁴⁾.

وحكى النووي في المجموع عن أبي هريرة من أن الدم والقيء لا ينقضان الوضوء قل

ذلك أو كثر ⁽⁵⁾، وحكى أيضا عن عبد الله بن عمر عدم انتقاض الوضوء من القيء ⁽⁶⁾.

توهين أحاديث النقض بالقيء : إلا أنه وردت أحاديث احتج بها بعض الفقهاء على

انتقاض الوضوء من القيء، أهمها حديث أبي الدرداء، وجاء فيه : " أن النبي صلى الله عليه وسلم قاء فتوضأ،

فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت له ذلك، فقال : صدق وأنا صبيت له وضوءه " ⁽⁷⁾.

ثم حديث عائشة (رضي الله عنها) قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أصابه قيء

أو رعاف أو قلس أو مذي فليتنصرف فليتوضأ ثم ليبين على صلاحه وهو في ذلك

لا يتكلم " ⁽⁸⁾.

(1) - التحفة للرضية - ص 62

(2) / (3) - الموطأ .

(4) - للمونة للكبرى - ج 1 - ص 18

(5) - موسوعة فقه زيد بن ثابت وأبي هريرة - ص 251

(6) - موسوعة فقه عبد الله بن عمر .

(7) - رواه أحمد والترمذي .

(8) - رواه ابن ماجة والدارقطني .

الطهارة

أما الحديث الأول فقال فيه ابن منده : إسناده صحيح متصل وتركه الشيخان لاختلاف في إسناده .
وقال الترمذي : جوده حسين المعلم وكذا قال أحمد، وفيه اختلاف كثير ذكره الطبراني وغيره .
وقال البيهقي : هذا حديث مختلف في إسناده، فإن صح فهو محمول على القياء عامدا . وقال في موضع آخر : إسناده مضطرب ولا تقوم به حجة .
وأجاب بعض العلماء عن الحديث بأن المراد بالوضوء غسل اليدين، هذا إن صح طبعا .
وأما حديث عائشة فرووه مرسلا، وقال فيه ابن معين : حديث ضعيف . ورواه الدارقطني، وقال : عطاء وعباد ضعيفان .
وقال البيهقي : الصواب إرساله، وقد رفعه أيضا سليمان بن أرقم وهو متروك .
وقال سيد سابق : ولم يرد في نقضه حديث يحتج به (1) .

وَأَكَلَ لَحْمَ جَزُورٍ

يعني : وليس على من أكل لحم الإبل وضوء، لأن أكله ليس حدثا، ولا يتسبب في حدث .

وما جاء عن النبي ﷺ من أنه أمرَ بالوضوء من أكل لحم الجزور فقال العلماء : منسوخ بحديث جابر رضي الله عنه : " كَانَ آخِرَ الْأُمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ الْوُضُوءَ مِمَّا غَيَّرَ النَّارَ " (2) .

والذي عليه الجمهور عدم الوضوء من لحوم الإبل لأمر :

- 1- منها أنه مذهب الخلفاء الراشدين الأربعة، وقد أوصى رسول الله ﷺ باتباع سنتهم .
- 2- وبه قال من الصحابة غيرهم : ابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وأبو الدرداء وأبو طلحة وعامر بن ربيعة وأبو أمامة .
- 3- وبه قال جماهير التابعين ومالك وأبو حنيفة والشافعي وأتباعهم .
- 4- واحتجوا على هذا بأن المراد بالوضوء في الحديث الوضوء اللغوي لا الشرعي، لأن في لحوم الإبل دسومة لا توجد في لحوم غيرها .

(1) - انظر للحديثين وتقدمهما في نيل الأوطار - ج1 - ص186 وما بعدها .

(2) - فقه السنة - ج1 - ص48

5 - عن جابر بن سمرة النخعي أن عمر بن الخطاب أكل لحم جزور ثم قام فصلى ولم يتوضأ⁽¹⁾.

وعن جابر بن عبد الله بن الحسن أن عليا أكل لحم جزور ثم صلى ولم يتوضأ⁽²⁾.
وعن يحيى بن قيس قال : رأيت ابن عمر أكل لحم جزور وشرب لبن الإبل وصلى ولم يتوضأ⁽³⁾.

وعن طاوس وعطاء ومجاهد أنهم كانوا لا يتوضئون من لحوم الإبل وألبانها⁽⁴⁾.

وَذَبْحٌ

يعني أن من ذبح بهيمة فلا ينتقض وضوءه، لأن هذا العمل لا يدخل في الأحداث ولا في الأسباب، ولا هو مظنة الحدث، لما جاء عن الحسن البصري في الرجل يذبح البعير والشاة، قال : إن أصابه دم غسله وليس عليه وضوء⁽⁵⁾.

وما جاء عن إبراهيم للنخعي أنه قال : إذا توضأ الرجل ثم ذبح شاة لم يقطع ذلك طهوره، وإن أصابه دم غسله، وإن لم يصبه دم فلا شيء عليه⁽⁶⁾.

وصلى ابن مسعود رضي الله عنه، وعلى يطنه فرث ودم من جُرُر نحرها ولم يتوضأ⁽⁷⁾.

وَحِجَامَةٌ وَفَصْدٌ

يعني : ولا ينتقض الوضوء بالحجامة؛ وهي جرح البدن في موضع ما ليخرج الدم . كما لا ينتقض بالفصد؛ وهو شق العرق الذي هو مجرى الدم ليخرج منه دم، لما رواه أنس " أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وصلى ولم يتوضأ، ولم يزد على غسل محاجمه⁽⁸⁾ .

ويدل على هذا أيضا ما جاء في المدونة، قال ابن وهب : وقال ابن عباس وابن عمر والحسن في الحجامة يغسل مواضع المحاجم فقط .

وقال يحيى بن سعيد في العرق يقطع والحجامة مثله⁽⁹⁾.

(1) / (2) / (3) - المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة .

(4) - المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة .

(5) / (6) - نفس المرجع .

(7) - موسوعة فقہ عبد الله بن مسعود .

(8) - رواه الدارقطني والبيهقي .

(9) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 18

الطهارة

وقهقهة بصلاة

يعني أن من ضحك بصوت وهو في الصلاة أو في غيرها لا ينتقض وضوءه بسبب ذلك، لأن القهقهة ليست من الأحداث ولا من أسبابها .
قال سيد سابق : القهقهة في الصلاة لا تنقض الوضوء لعدم صحة ما ورد في ذلك (1) .
وقال الدكتور مصطفى البغا (2) : والأصل عدم النقض، فلا يثبت إلا بدليل، ولم يثبت دليل في هذا، بل الثابت خلافه . روى جابر رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الضحك ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء " (3) .
قال في مواهب الجليل : ذهب أبو حنيفة إلى نقض الوضوء بالقهقهة في الصلاة والجمهور على أنها لا تنقض الوضوء في الصلاة (4) .

هل ينتقض وضوء المرأة بمس فرجها ؟

قال المصنف :

ومس امرأة فرجها

يعني بهذا القول أن المرأة إذا مست فرجها لا ينتقض وضوءها، سواء أدخلت يدها فيه أم لا، وسواء قبضت عليه أم لا، وهذا هو المعتمد في المذهب .
وعلموا ذلك بأن الفرج عضو منها، فأشبهه سائر بدنها، ولأن مسها له ليس مظنة الحدث غالباً .
روى ابن القاسم وأشهب عن مالك : لا وضوء عليها (5) ، لأن المرأة ليست كالرجل في الانتشار وتحرك الشهوة، والله أعلم .

وأولت أيضاً بعدم الإطاف

أي وكما فهمت المدونة في مسألة مس المرأة فرجها بعدم النقض مطلقاً، فهمت هنا بعدم إدخال بعض يدها في فرجها، فإن أطف نقض . أي أن كلام المدونة احتمال معنيين .

(1) - فقه السنة - ج 1 - ص 48

(2) - التحفة الرضية - ص 64

(3) - رواه الدارقطني .

(4) - (5) - مواهب الجليل من أدلة خليل - ج 1 - 71/1

وقد فسر الفقهاء الإلطاف بمعنيين أيضا :

الأول : فسروه بالابتذال . فتقول الطفت ، أي التذت .

الثاني : بأنه إدخال اليد بين الشفرين . قال ابن أبي أويس : سألت خالي مالكا عن معناه . فقال لي : تدخل يدها فيما بين الشفرين (1) .

ورجح هذا القول بعض علماء المذهب ، ويستدل له بقوله ﷺ : " مَنْ مَسَ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ " (2) .

والفرج يشمل قبل الذكر والأنثى (3) .

ولما الأحاديث التي تنكر انتقاض الوضوء من مس للنساء فروجهن فلا تنهض بها حجة ، ومنها حديث عائشة " إِذَا مَسَّتْ إِحْدَاكُنْ فَرْجَهَا فَلْيَتَوَضَّأْ " (4) لأن فيه عبد الرحمن بن عبد الله العمري وهو ضعيف كما قال الدارقطني . بل وقال أحمد : كان كذابا وقال النسائي وأبو حاتم وأبو زرعة : متروك ، وزاد أبو حاتم : وكان يكذب (5) .

ومنها حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : " أَيُّمَا رَجُلٍ مَسَ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مَسَّتْ فَرْجَهَا فَلْيَتَوَضَّأْ " (6) . لأن الإمام أحمد راوي هذا الحديث أنكر انتقاض الوضوء من مس المرأة فرجها . روى المروزي أنه قيل لأحمد في الجارية إذا مست فرجها عليها وضوء ؟ قال : لم أسمع بهذا في شيء ، لأن الحديث المشهور إنما هو في مس الذكر ، وهذا ليس في معناه ، لأنه لا يقصد مسه ، ولا يفضي إلى خروج فم ينقض كلمس الأنثيين (7) .

من مستحبات الوضوء

قال المصنف :

وَيُدَبَّ غُسْلُ فَمٍ مِنْ لَحْمٍ وَلَبَنِ

مسألتنا هذه تعني أنه يستحب لمن أكل لحما أو شرب لبنا وأراد الصلاة أو لم يردّها أن يغسل فمه .
ومثل اللبن واللحم سائر ما فيه دسومة من المطبوخ بأنواعه ، أو لزوجة كالعسل .

(1) - التاج والإكليل على هامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 306

(2) - ابن ماجه ، وفي سنده مقال .

(3) - التحفة الرضية - ص 64

(4) - رواه الدارقطني .

(5) - انظر التعليق المغني على تدارقطني - ج 1 - ص 148

(6) - رواه أحمد .

(7) - للمغني - ج 1 - ص 186

الطهارة

ويندب أن يكون الغسل بالصابون أو المعجون أو الغاسول لأنها تزيل الرائحة .
وقد دلت الأحاديث والآثار على استحباب غسل الفم من أكل اللحم واللبن وكل ما
فيه دسومة، فعن سويد بن النعمان أنه خرج مع رسول الله ﷺ عام خيبر، حتى إذا
كانوا بالصهباء وهي من أدنى خيبر، نزل رسول الله ﷺ فصلى العصر، ثم دعا
بالأزواد فلم يؤت إلا بالسويق، فأمر به فترَّيَ فأكل رسول الله ﷺ وأكلنا، ثم قام إلى
المغرب فمضمض ومضمضنا، ثم صلى ولم يتوضأ⁽¹⁾.

وعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ شرب لبنا فدعا بماء فتمضمض، ثم قال : " إنَّ
لَهُ دَسْمًا " ⁽²⁾.

وعن عثمان بن عفان رضي الله عنه ، أنه أكل خبزا ولحما، ثم تمضمض وغسل يديه ومسح
بهما وجهه، ثم صلى ولم يتوضأ⁽³⁾.

وَتَجْدِيدُ وُضُوءٍ إِنْ صَلَّى بِهِ

المسألة معطوفة على سابقتها في النذب . ومعناها : ندب تجديد الوضوء على
الوضوء لصلاة فريضة أو نافلة أو طواف، إن كان صلى بوضوئه السابق أو
طاف ولم ينتقض .

دل على ذلك حديث أنس قال : كان النبي ﷺ يتوضأ لكل صلاة، وكنا نصلي
الصلوات بوضوء واحد ⁽⁴⁾.

وحديث بريدة رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة، فلما كان يوم الفتح
توضأ ومسح على خفيه وصلى الصلوات بوضوء واحد، فقال له عمر : يا رسول الله
إنك فعلت شيئا لم تكن تفعله ! فقال : " عَمَدًا فَعَلْتُهُ يَا عُمَرُ " ⁽⁵⁾.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : " لَوْ لَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي
لَأَمَرْتُهُمْ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ بِوُضُوءٍ، وَمَعَ كُلِّ وُضُوءٍ بِسِوَاكَ " ⁽⁶⁾.

(1) - الموطأ، وأخرجه البخاري .

(2) - أخرجه أبو داود .

(3) - موطأ مالك .

(4) - رواه أبو داود . وهو عند البخاري والنسائي والترمذي وابن ماجه .

(5) - رواه أحمد ومسلم وغيرهما .

(6) - رواه أحمد بسند حسن .

وعن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال : كان رسول الله ﷺ يقول : " مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ " (1).

لا يقطع الشاك صلاته

قال المصنف :

وَلَوْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ ثُمَّ بَانَ الطُّهْرُ لَمْ يُعَدِّ

المعنى هنا : أن من دخل الصلاة متيقنا بأنه على وضوء، ثم شك أثناءها هل أحدث أم لا بعد وضوئه المؤكد والمحقق، وواصل صلاته مع ذلك وأتمها، أي لم يقطعها وهذا هو الواجب، ثم بعد خروجه منها أو في خلالها بان وظهر له بأنه طاهر بمعنى زال عنه الشك باليقين، فهذا لا يعيدها عند مالك وابن القاسم .

ويفهم من هذا أنه لو ظهر له الحدث، أو استمر في صلاته وهو شك أعادها وجوبا بوضوء جديد وبنية جازمة، وهو المعتمد من قول الإمام مالك وابن القاسم . والأصل في هذا حديث : " إِنَّ الشَّيْطَانَ يَفْسُو بَيْنَ أَيْدِيكُمْ إِذَا كَانَ يُصَلِّي فَلَا يَتَصَرَّفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا " (2).

قال الزرقاني معلقا على الحديث : لكن الدليل المذكور قاصر على ما إن كان شكه فيها هل أحدث قبل دخوله فيها ، بناء على أن الحديث (إذا) بدون فاء، وأما إن كان بفاء فهو شامل للصورتين (3).

وعن الحسن أنه قال : " إذا شككت في الحدث وأيقنت الوضوء فانت على وضوئك، وإذا شككت في الوضوء وأيقنت الحدث فتوضأ " (4).

ما يمنعه المحدث

قال المصنف :

وَمَنَعَ حَدَثٌ صَلَاةً وَطَوَافًا

هذا شروع من المصنف فيما يمتنع على المحدث والجنب الإقدام عليه، وعلى رأس ذلك امتناع الصلاة والطواف عليه .

(1) - رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه .

(2) - رواه الجماعة إلا الترمذي .

(3) - شرح الزرقاني على مختصر خليل - ج 1 - ص 93

(4) - أخرجه للبيهقي .

الطهارة

قال الخرشي : إن الطواف ولو نفلا، والصلاة كلها على اختلاف أحكامها من فرض وسنة ونفل وسجود القرآن، لا يجزئ إلا بوضوء وأن الحدث مانع من ذلك⁽¹⁾.
ودليل منع الحدث للصلاة ما رواه أبو هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : " لا يَقْبَلُ اللهُ صَلَاةً بِغَيْرِ طَهْوَرٍ، وَلَا صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ " ⁽²⁾. وقال : " لا يَقْبَلُ اللهُ صَلَاةً مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ " ⁽³⁾.

ودليل منع الحدث للطواف، قول النبي ﷺ لعائشة حين حاضت بسرف :
" اسْتَدْقِرِي وَاقْعِي كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الطَّوْفَ " ⁽⁴⁾.

الطهارة لمس المصحف وحمله

قال المصنف :

وَمَسَّ مُصْحَفٍ وَإِنْ بِقَضِيبٍ

أي يمنع على المحدث، وهو من انتقض وضوءه عموماً، أن يمس المصحف الشريف المكتوب بالخط العربي الكوفي أو المغربي أو غيرهما، لأن النص واضح في النهي عن ذلك؛ قال تعالى : ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ⁽⁵⁾.
وعن سالم بن عبد الله ، يحدث عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : " لا يمسُّ القرآنَ إِلَّا طَاهِرٌ " ⁽⁶⁾.

قال ابن تيمية : مذهب الأئمة الأربعة أنه لا يمس المصحف إلا طاهر؛ كما قال في الكتاب الذي كتبه رسول الله لعمر بن حزم : " لا يمسُّ القرآنَ إِلَّا طَاهِرٌ " ⁽⁷⁾.
وأما قول المصنف في المسألة : (وإن يقضيب) فيقصد به أنه لا يحل لغير المتوضئ أن يمس المصحف ولو بعد قطع من شجرة مبالغة في تعظيم القرآن واحترامه، وقد شمله الدليل أيضاً من قوله تعالى : ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ ، لأن استعمال القضيب في قلب الأوراق في معنى المس .
عن أبي بكر : ولا يقلب ورقه بعود ولا بغيره .

(1) - الخرشي على مختصر خليل - ج 1 - ص 160

(2) / (3) - رواه ابن خزيمة .

(4) - متفق عليه .

(5) - الواقعة : الأيتان 80/79

(6) - رواه الدار قطني .

(7) - مجموع فتاوى ابن تيمية - م 21 - ص 266 والكتاب رواه مالك في الموطأ مرسلًا . قال ابن عبد البر : زُفِدَ رَوَى مَسْنَدًا

من وجه صالح .

وقال ابن حبيب : وسواء كان مصحفا جامعا أو جزءاً أو ورقة فيها بعض سورة أو لوحا أو كتفا مكتوبة (1).

وَحْمَلُهُ وَإِنْ بَعْلَاقَةً أَوْ وَسَادَةً

وكما حرم مس المصحف بغير طهارة، حرم أيضا حمله على غير طهر بيده مباشرة أو وضعه في شيء يعلق به ويحمل منه، أو في وسادة يتكأ عليها . وهذا الذي نص عليه هنا يفهم من قوله السابق : وإن بقضيب .
قال مالك : " ولا يحمل أحد المصحف لا بعلاقته ولا على وسادة إلا وهو طاهر . وإنما كره ذلك لمن يحمله وهو غير طاهر إكراما للقرآن وتعظيما له " (2) .
وممن قال بهذا : الإمامان الكبيران : الشافعي والأوزاعي قياسا لحمل المصحف على مسه باليد .
قال الخطيب الشربيني : والحمل أبلغ من المس (3) .
وقال الفيروز آبادي الشيرازي : ويحرم عليه حمله في كفه، لأنه إذا حرم مسه فلأن يحرم حمله - وهو في الهتك أبلغ - أولى (4) .
وقال سيد سابق : ولم يخالف في ذلك أحد من الصحابة (5) .

إِلَّا بِأَمْتَعَةٍ قُصِدَتْ وَإِنْ عَلَى كَافِرٍ

يعني أنه لا يجوز للمحدث حمل المصحف لا باليد ولا بغيرها مما سبق بيانه؛ إلا في حالة واحدة، وهي أن يحمل وسط أمتعة صاحبه بشرط أن تكون هي المقصودة بالحمل لا المصحف؛ هذا إن كان حامل الأمتعة مسلما؛ بل ولو كان كافرا فلا يمنع ذلك .
قال الإمام الباجي : وأما إن حمله في غرارة بين متاعه أو غير ذلك من أسبابه فلا بأس بذلك لأنه غير قاصد لحمله (6) .
وأصل المسألة من قولي مالك وابن القاسم في المدونة :

(1) - انظر هذه الأقوال وغيرها في مواهب الجليل - ج 1 - ص 303

(2) - الموطأ .

(3) - مغذ . المحتاج - ج 1 - ص 37

(4) - المهذب في فقه الإمام الشافعي - ج 1 - ص 32

(5) - فقه السنة - ج 1 - ص 58

(6) - المنتقى - ج 1 - ص 344

***** الطهارة *****

قال مالك : لا بأس أن يحمل المصحف في التابوت والغرارة والخرج وغير ذلك مما هو على غير وضوء، وكذلك اليهودي والنصراني لا بأس أن يحمله في التوابيت والغرارة .
وعن سحنون قال : قلت لابن القاسم أترأه إنما أراد بهذا لأن الذي يحمل المصحف على الوسادة إنما أراد به حملان ما سوى المصحف، لأن ذلك مما يكون فيه المتاع مع المصحف ؟ قال : نعم (1) .

محترمات لا تشترط لها الطهارة

قال المصنف :

لا درهم

أي لا يمنع على غير المتوضئ مس أو حمل درهم أو دينار كتب عليه شيء من القرآن .
وبمعنى آخر : ومنع حدث كذا وكذا إلا درهم ونحوه مكتوب فيه أسماء الله أو شيء من القرآن .
قال ابن رشد : أجاز سلف هذه الأمة البيع والشراء بالدرهم وفيها اسم الله تعالى وإن كان يؤدي إلى أن يمسها النجس واليهودي والنصراني لأجل ما فيها من المنفعة (2) .
عن مغيرة، عن إبراهيم النخعي، قال : سألته عن الرجل يبول ومعه الدراهم البيض ؟ قال : ليس للناس بد من حفظ أموالهم (3) .
وعن القاسم أنه كان لا يرى بأساً بمس الدرهم الأبيض وهو على غير وضوء (4) .

وتفسير

المعنى أن كتب التفسير يجوز لغير المتوضئ مسها وحملها ولو كتبت فيها آيات كثيرة متتالية .

ودليل المسألة كتاب رسول الله إلى هرقل وما حواه من قرآن . فعن ابن عباس، أن أبا سفيان أخبره أنه كان عند هرقل، فدعا هرقل بكتاب رسول الله ﷺ الذي بعث به إلى ناحية إلى عظيم بصري، فدفعه إلى هرقل فقرأه، فإذا فيه : " بسم الله الرحمن الرحيم؛ من مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرَقْلٍ عَظِيمِ الرُّومِ : سَلَامٌ عَلَيَّ مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى، أَمَّا بَعْدُ : فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدِعَايَةِ الْإِسْلَامِ، أَسْلِمْتَ تَسْلِمَ يُؤْتِيكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِن تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ

(1) - السنونة الكبرى - ج 1 - ص 112

(2) - التاج والإكليل لمختصر خليل - بهامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 303

(3) / (4) - المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة .

عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ، و" ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ " (1). وقد تضمنت الرسالة دعوة للإسلام وكتب فيها بالبسملة وآية من القرآن، بعثها رسول الله إلى النصارى ولمسوها بأيديهم وقرأوها .

وَلَوْحٍ لِمُعَلِّمٍ وَمُتَعَلِّمٍ وَإِنْ حَائِضًا

يعني استثنى الشارع من منع حمل المصحف ومسه المحدث المعلم أو المتعلم، فرخص لهما حمل اللوح مكتوب فيه القرآن . وكذا مسه حال التعلم والتعليم؛ وما ألحق بهما مما يحتاج إليه كحمله لبيت .
وتشمل الرخصة المرأة المتعلمة، ولو كانت حائضاً، لعدم قدرتها على إزالة مانعها؛ وخوف نسيانها للقرآن بطول مدة الحيض .
وأما الجنب فلا رخصة له، إذ بإمكانه إزالة مانعه ، وهو الجنابة بالغسل .
ودليل ذلك ما في العتبية : استخف للرجل يتعلم القرآن إمساك اللوح فيه القرآن على غير وضوء . قال ابن القاسم : وكذلك المعلم يشكل الألواح للصبيان (2) .
وهذا الإستثناء تؤيده القاعدة الشرعية العظيمة : « المشقة تجلب التيسير » .
ودليلها من القرآن قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ (3) .

وَجُزْءٍ لِمُتَعَلِّمٍ وَإِنْ بَلَغَ

أي ولا يمنع الحدث على المتعلم الصبي أو البالغ مس أو حمل جزء من القرآن لضرورة التعلم .
والمراد بالجزء ما قابل الكامل، لكن المعتمد في المذهب جواز حمل المصحف الكامل ومسه كذلك للضرورة .
ومثل المتعلم المعلم، لرواية ابن القاسم عن مالك، لأن حاجته كحاجة المتعلم (4) .
قال ابن رشد : لا يجوز لأحد مس المصحف إلا على وضوء . وقد رخص للذي يتعلم القرآن أن يقرأ في اللوح على غير وضوء لما عليهم من الحرج في التزام الوضوء لذلك (5) .

(1) - أخرجه البخاري .

(2) - التاج والإكليل لمختصر خليل على هامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 304

(3) - الأتعام : الآية 119

(4) - انظر شرح الزرقاني - ج 1 - ص 94 ، والخرشي : ج 1 - ص 161

(5) - المعيار المعرب للنوشرسي - م 1 - ص 29

***** الطهارة *****

قال تعالى : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُررْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ .

حكم الرقية المكتوبة

قال المصنف :

وَحِرْزٌ بِسَاتِرٍ وَإِنْ لِحَائِضٍ

أي ولا يمتنع على المحدث أن يحمل حرزا به آيات من القرآن أو يعلقه، على أن يوضع هذا الحرز في شيء يستره من وصول أذى إليه، كجلد، أو رصاص أو نحاس، أو قصب . ويشمل هذا الحكم المسلم الصحيح والمريض، وحتى المسلمة الحائض والنفساء وكذا الجنب .

والآثار عن السلف في ذلك كثيرة، منها :

أولاً : عن ابن عباس (رضي الله عنهما) : أنه أمر أن يكتب لامرأة يعسر عليها ولادها أثر من القرآن ثم يغسل ويسقى (1) .

ثانياً : قال أيوب : رأيت أبا قلابة كتب كتابا من القرآن ثم غسله بماء وسقاه رجلا كان به وجع (2) .

ثالثاً : يستدل للإباحة بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أن رسول الله كان يعلمهم من الفرع كلمات : " أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِنْ غَضَبِهِ وَشَرِّ عِبَادِهِ، وَمِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ أَنْ يَحْضُرُونَ " قال : وكان عبد الله بن عمر يعلمهن من عقل من بنييه، ومن لم يعقل كتبه فأعلقه عليه (3) .

رابعاً : سئل سعيد بن المسيب عن التعويذ : أيلق ؟ قال : إذا كان في قصبه أو رقعة يحرز فلا بأس به .

قال القرطبي : وهذا على أن المكتوب قرآن .

وعن الضحاك أنه لم يكن يرى بأسا أن يعلق الرجل الشيء من كتاب الله إذا وضعه عند الجماع وعند الغائط . ورخص أبو جعفر محمد بن علي في التعويذ يعلق على الصبيان . وكان ابن سيرين لا يرى بأسا بالشيء من القرآن يعلقه الإنسان (4) .

خامساً : قال ابن فرحون في شرح ابن الحاجب : واستخف مالك أن يكتب الآية من القرآن في الكتاب على غير وضوء، ولا بأس للجنب أن يكتب صحيفة فيها البسملة، وشيء من القرآن والمواعظ، ولا بأس بما يعلق في

(1) / (2) - زاد المعاد في هدي خير العباد - ج3 - ص119 لابن القيم الجوزية .

(3) - الحديث رواه أبو داود والترمذي ، وقال : حسن صحيح .

(4) - انظر هذه النقول وغيرها في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - ج1 - ص370

عنق الصببي والحائض من القرآن إذا خرز عليه أو جعل في شمع ولا يعلق وليس عليه ساتر (1).

سادسا : ومن العلماء من أجاز تعليق الحروز في المرض، ومنعها في حال الصحة لما يتقى منه أو من العين، على ما روي عن عائشة (رضي الله عنها) أنها قالت : " مَا عَلَّقَ بَعْدَ نَزُولِ الْبَلَاءِ فَلَيْسَ يَتَمِيمَةٌ " (2).

قال القرطبي : وعلى هذا القول جماعة أهل العلم، لا يجوز عندهم أن يعلق على الصحيح من البهائم أو بني آدم شيء من العلائق خوف نزول العين، وكل ما يعلق بعد نزول البلاء من أسماء الله عز وجل وكتابه رجاء الفرج والبرء من الله تعالى، فهو كالرقى المباح الذي وردت السنة بإباحته من العين وغيرها (3).



(1) - مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 303/304

(2) - البيان والتحصيل لابن رشد - ج 4 - ص 439

(3) - للجامع لأحكام القرآن - ج 10 - ص 319

***** الطهارة *****

” فصل ”

مباحث الغسل

قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ (1).
وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إِيَّامًا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ " (2).

مدخل

يحيط المصنف في هذا الفصل بجميع مباحث الغسل وما يتعلق به .
ويتناولها حسب الأهمية مرتبة كالآتي :
أولاً : موجبات الغسل، كخروج المنى، والجماع، والحيض والنفاس .
ثانياً : فرائض الغسل؛ كالنية والموالاته والدلك، وتخليل الشعر .
ثالثاً : سنن الغسل مثل : غسل اليدين أولاً، والمضمضة والإستنشاق والإستنثار ... إلخ .

رابعاً : مندوبات الغسل، كالبدء بإزالة الأذى قبل الغسل، والبدء بالميامن قبل المياسر، وتقليل الماء ... إلخ .

خامساً : ما تمنعه الجنابة، كالقراءة ومس المصحف، ودخول المسجد .. إلخ .
سادساً : ثم يتعرض المصنف بعد هذا لذكر أوصاف المنى، وما يغني فيه الغسل عن الوضوء بعبارات مختصرة ومتتابعة .

سابعاً : وبين هذه المباحث يطرح المصنف بعض الأحكام ذات العلاقة بالغسل على عادته، مما يزيد المختصر جمالاً، وطالب العلم شوقاً للنهل منه .
المناسية : انتهى المصنف من الكلام على الطهارة الصغرى، وما تعلق بها من أحكام، وشرع يتكلم على الطهارة الكبرى وهي ما يتعلق بموجبات الغسل وفرائضه وسننه ومستحباته .

تعريف الغسل : الغسل بضم الغين اسم للفعل الذي يقع من الإنسان وهو يغسل جسمه . وبفتحها : يعني الماء الذي يغتسل منه . وأما بكسر العين اسم لما يغتسل به من صابون وأشنان ونحوها .

(1) - النساء : آية 6

(2) - أخرجه مسلم .

وأما معناه في الشرع فهو: إيصال الماء لجميع الجسد بنية استباحة الصلاة مع ذلك .

أولاً : موجبات الغسل

قال المصنف رحمه الله :

يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِ الْجَسَدِ بِمَنِيِّ

شرع المصنف هنا في ذكر الأسباب التي توجب الغسل، واحدا واحدا، وبدأها بخروج المنى من الرجل أو المرأة .
ومعنى المسألة : يجب على من انفصل وخرج منه المنى بلذة معتادة أن يغسل جميع ما ظهر من جسده، سواء كان رجلا أو امرأة .
ويدخل في ذلك طيات البطن، والسرة وتكاميش الذبّر، وما خلق غائرا من أعضاء الجسم، ومثله الجرح الذي برئ غائرا، حيث يدخل الجميع في وجوب الغسل بلا استثناء .
ودليل الغسل بسبب خروج المنى ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال : " إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ " (1) .

ولما جاء عن علي رضي الله عنه قال : سألت رسول الله ﷺ عن المذي فقال : " إِذَا رَأَيْتَ الْمَذْيَ قَتَوَضًّا وَاعْتَسَلُ نَكَرَكَ، وَإِذَا رَأَيْتَ تَضَحَ الْمَاءِ فَأَعْتَسِلِ " (2) .
ويفهم من قول المصنف : بمني، أن المنى إن لم يخرج، وبقي في أصل الذكر أو وسطه، فليس على صاحبه غسل، ومثله المرأة التي أحست بانفصال المنى من مستقره وانعكاسه إلى رحمها دون أن يبرز إلى محل استنجائها؛ بمعنى ليس عليها غسل أيضا .

وإن بنوم

يعني أن الإحتلام وخروج المنى في النوم يوجب الغسل أيضا على الرجل كما على المرأة، سواء خرج بلذة معتادة أو غير معتادة، أو لم يشعر بخروجه في حال نومه ووجده بعد تيقظه، لعدم ضبط النائم حاله .
وأما إن حصلت اللذة المعتادة في النوم، ثم استيقظ ولم يجد بللا فلا غسل عليه .

(1) - أخرجه مسلم .

(2) - رواه البيهقي .

***** الطهارة *****

ويدل على وجوب الغسل بسبب الإحتلام وخروج المنى ما جاء عن عائشة (رضي الله عنها) ،
قالت : سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يرى في المنام البلل ولا يذكر احتلاما، قال :
" يَغْتَسِلُ، وَإِنْ رَأَى أَنَّهُ احْتَلَمَ وَلَمْ يَرَ بِلَالًا فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ " (1).

وعنها قالت : جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة (رضي الله عنهما) إلى رسول الله ﷺ
فقالت : يا رسول الله : إن الله لا يستحي من الحق، هل على المرأة من غسل إذا هي
احتلمت؟ فقال رسول الله ﷺ : " نَعَمْ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ " (2).

وعنها أيضا، قالت : سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يجد بللا ولا يذكر احتلاما؟
قال : " يَغْتَسِلُ " . وعن الرجل يرى أنه قد احتلم ولا يجد البلل؟ قال : " لَا غُسْلَ
عَلَيْهِ " . فقالت أم سليم (رضي الله عنها) : المرأة ترى ذلك، أعليها غسل؟ قال : " نَعَمْ .
النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ " (3).

أَوْ بَعْدَ ذَهَابِ لَذَّةِ بِلَا جِمَاعٍ وَلَمْ يَغْتَسِلِ

المعنى : يجب الغسل أيضا على من خرج منه منى بعد ذهاب اللذة المعتادة من
غير جماع طبعاً، والحال أنه لم يغتسل بعد .

قال عيش : وكذا إن اغتسل قبله لأن غسله لم يصادف محله إذ لم يجب عليه الغسل بمجرد
التذاه (بلا جماع)، وإنما وجب عليه بخروجه فيجب اغتساله بعده ولو اغتسل قبله (4).
وقول المصنف : بلا جماع، معناه إذا نظر شخص أو تفكر أو باشر امرأته، أو
رأى في منامه أنه يجامع، فالتذ وأنعظ ثم ذهبت لذته وارتخى ذكره، ثم خرج منه بعد
تيقظه، فهذا عليه الغسل بعد خروج المنى بهذه الصورة .

ودليل المسألة ما رواه مالك عن هشام بن عروة، عن زيد بن الصلت، أنه قال :
خرجت مع عمر بن الخطاب إلى الجرف، فنظر فإذا هو قد احتلم، وصلى ولم يغتسل
فقال : والله ما أراني إلا احتلمت وما شعرت، وصليت وما اغتسلت . قال : فاغتسل وغسل
ما رأى في ثوبه، ونضح ما لم ير، وأذن وأقام، ثم صلى بعد ارتفاع الضحى متمكنا (5).

(1) - رواه أبو داود والترمذي والبيهقي .

(2) - أخرجه مالك في الموطأ ، وهو في البخاري ومسلم .

(3) - أبو داود والترمذي وغيرهما .

(4) - منح الجليل - ج 1 - ص 120

(5) - الموطأ .

وعن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب غدا إلى أرضه بالجرف فوجد في ثوبه احتلاماً، فقال : لقد ابتليت بالاحتلام منذ ولّيت أمر الناس، فاغتسل وغسل ما رأى في ثوبه من الاحتلام، ثم صلى بعد أن طلعت الشمس (1).

لَا بِلَا لَذَّةٍ أَوْ غَيْرِ مُعْتَادَةٍ

تضمنت العبارة معنيين يتعلقان بخروج المنى :

الأول : يقول بعدم الغسل بالنسبة لمن خرج منه المنى يقظة دون أن يحس بلذّة، بأن كان سلساً مثلاً، أو نزل منه المنى بسبب ضربة أو لدغة عقرب، أو صدمة كهربائية ... إلخ . قال ابن قدامة : فإن خرج شبيه المنى لمرض أو برد، لاعتن شهوة فلا غسل فيه، وهذا قول أبي حنيفة ومالك، وقال الشافعي : يجب بعد الغسل ... ثم قال : ولنا أن النبي ﷺ وصف المنى الموجب للغسل بكونه أبيضاً غليظاً، قال لعلي : " إِذَا فَضَخْتَ الْمَاءَ فَاعْتَسِلْ " (2)، والفضخ خروجه على وجه الشدة (3).

الثاني : أن نزول المنى بلذّة غير معتادة، كحكه بسبب الجرب، أو نزول الشخص في الماء الحار، أو بسبب هزّ دابة، لا يترتب عليه الغسل، وهذا طبعاً ما لم يحس بمبادئ اللذّة ولم يستدمها .

قال ابن تيمية : فأما المنى الذي يخرج بلا شهوة، إما لمرض أو غيره، فهذا فاسد لا يوجب الغسل عند أكثر العلماء، كمالك وأبي حنيفة وأحمد . والخارج عقيب البول تارة مع ألم، أو بلا ألم، هو من هذا الباب، لا غسل فيه عند جمهور العلماء، والله أعلم (4).

وَيَتَوَضَّأُ

أي يجب الوضوء على من خرج منيه بلا لذّة، أو خرج منه بلذّة غير معتادة . وقد سبق في المسألة قبل هذه أن من خرج منيه بهذه الكيفية لا غسل عليه . ثم قال هنا عاطفاً : (ويتوضأ) أي وجوباً؛ لخبر مجاهد : بينما نحن - أصحاب ابن عباس - حلق المسجد : (طاوس، وسعيد بن جبير، وعكرمة . وابن عباس قائم يصلي)، إذ وقف علينا رجل فقال : هل من مفتٍ ؟ فقلنا : سل . فقال : إني كلما بليت تبعه الماء الدافق قلنا الذي

(1) - الموطأ .

(2) - رواه أبو داود .

(3) - المغني لابن قدامة - ج 1 - ص 198

(4) - مجموع فتاوى ابن تيمية - ج 21 - ص 296

***** الطهارة *****

يكون منه الولد؟ قال: نعم. قلنا: عليك الغسل. قال: فولى الرجل وهو يرجع. قال: وعجل ابن عباس في صلاته ثم قال لعكرمة: عليّ بالرجل. وأقبل علينا فقال: أرأيتم ما أفتيتم به هذا الرجل عن كتاب الله؟ قلنا: لا. قال: فعن رسول الله ﷺ؟ قلنا: لا. قال: فعن أصحاب رسول الله؟ قلنا: لا. قال: فعمه؟ قلنا: عن رأينا. قال: فلذلك قال رسول الله ﷺ: "فَقِيَّةٌ وَاحِدٌ أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ". قال: وجاء الرجل فأقبل عليه ابن عباس فقال: أرأيت إن كان ذلك منك أتجد شهوة في فُبُكِّكَ؟ قال: لا. قال: فهل تجد خدرا في جسدك؟ قال: لا. قال: إنما هذه أبردّة، يجزيك منها الوضوء⁽¹⁾.

كَمَنْ جَامَعَ فَاغْتَسَلَ ثُمَّ أَمَّنِي

هذا تشبيه من المصنف في وجوب الوضوء فقط. ومعناه: أن من أغاب حشفته في فرج المرأة، ثم اغتسل بسبب ذلك، ثم نزل منه المنى بعد الغسل، فعليه الوضوء وجوبا دون الغسل. والمرأة كالرجل في ذلك، لأن الماء خرج منها على غير العادة، حيث لم تقترن به لذة.

والقول بالوضوء دون الغسل روي عن علي وابن عباس وعطاء والزهري ومالك والليث والثوري وإسحاق⁽²⁾.

ومن طريق الأوزاعي عن الزهري في المرأة والرجل يخرج منهما الشيء بعدما يغتسلان؟ قال: يغسلان فرجيهما ويتوضآن⁽³⁾.

وَلَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ

يعني أن من جامع فاغتسل وصلى ثم أمنى، وأن من التذ بغير جماع ثم خرج منه المنى بعد أن توطأ وصلى، فلا يعيد الصلاة في الحالتين على الراجح. لأن هذا المنى خرج من غير شهوة كما مرّ في فتوى ابن عباس للرجل السائل، والموضوع أن صاحب المسألة كان قد اغتسل للجناية بعد الجماع، وصلى إثر ذلك فلا يعيد الصلاة لخروج المنى إثرها، إذ لو حكمنا له بإعادة الصلاة لحكمنا له أيضا بإعادة الغسل، والآثار السابقة عن الصحابة والتابعين لا تأمر سوى بإعادة الوضوء.

(1) - فقه السنة - ج 1 - ص 56

(2) - المغني - ج 1 - ص 200

(3) - عبد الرزاق في مصنفه وابن أبي شيبة .

التقاء الختائين يوجب الغسل

قال المصنف :

وَبِمَغِيبِ حَشْفَةِ بَالِغٍ

هذا هو الموجب الثاني للغسل، وهو ما عبرت عنه السنة بالتقاء الختائين، وقد ذكر المصنف الموجب الأول قبل هذا عندما قال : (يجب غسل ظاهر الجسد بمني) أي بخروج المني .

ومعنى هذه المسألة : يجب الغسل بإيلاج الحشفة وهي رأس الذكر أو الكمرة من الرجل البالغ في فرج المرأة . مع الملاحظة أن الغسل يترتب على الرجل والمرأة ولو بدون إنزال، لأن السنة جاءت بذلك، فعن عائشة (رضي الله عنها) قالت : قال رسول الله ﷺ : " إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، وَمَسَّ الْخِتَانَ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ " (1).

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه سألها فقال : " الرجل يصيب أهله ثم يكسلُ ولا يُنزلُ " ؟ فقالت : " إذا جاوز الختانُ الختانَ فقد وجب الغسل " . فقال أبو موسى : " لا أسأل عن هذا أحدا بعدك أبدا " (2).

ودل على وجوب الغسل بمغيب مقدار الحشفة ما رواه عمرو بن العاص رضي الله عنه قال : " إِذَا تَقَى الْخِتَانَانِ، وَتَوَارَتِ الْحَشْفَةُ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ " (3).

ملاحظة : مثل الحشفة في الجماع مقدارها إن كانت مقطوعة أو مخلوقا بغيرها، بمعنى يجب الغسل بمغيب مقدارها من الذكر في فرج المرأة .

لَا مُرَاهِقِي

أي لا يجب الغسل بسبب مغيب حشفة مراهق، وهو ما قارب البلوغ، ولا يجب على موطوءته ما لم تنزل .

جاء في المدونة : " لا تغتسل الكبيرة من وطء الصبي إلا أن تنزل هي، لأن ذكر الصبي كالأصبع " (4).

(1) - رواه مسلم .

(2) - موطأ مالك .

(3) - أحمد وابن ماجه .

(4) - التاج والإكليل ، شرح مختصر خليل على هامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 308

الطهارة

ثم أن المراهق ليس من أهل التكليف، وإن كان مخاطبا بالغسل استحبابا، مثلما خوطب بالصلاة استحبابا، بقوله ﷺ: "مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغُوا سَبْعًا، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا إِذَا بَلَغُوا عَشْرًا، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ" (1).

أَوْ قَدَرَهَا

العبارة معطوفة على موجبات الغسل. والمعنى: يجب الغسل بسبب مغيب مقدار الحشفة من مقطوعها أو المخلوق بدونها، لعموم قوله ﷺ فيما روته عنه عائشة: "إِذَا جَدَّسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، وَمَسَ الْخِتَانَ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ" (2).

فِي فَرْجٍ

هذا متعلق بقول المصنف قبله (وبمغيب حشفة...) أي في فرج من آدمية، لدلالة السنة على ذلك. فعن عائشة (رضي الله عنها) قالت: "إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانَ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ، فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاغْتَسَلْنَا" (3).

وَأَنْ مِنْ بَهِيمَةٍ وَمَيِّتٍ

مبالغة في وجوب الغسل من مغيب الحشفة في الفرج؛ حتى ولو كان هذا الفرج لبهيمة حية، بل وإن كان من ميِّت آدمي وغيره. قال الأبى في شرح مسلم: ومغيبها سواء كان في فرج آدمي أو غيره ذكرا أو أنثى حيٍّ أو ميِّت أو مجنون أو نائم، أو مكره، ولا يعاد غسل الميت (4). وقال في المغني: ويجب الغسل على كل واطئ وموطوء إذا كان من أهل الغسل، سواء كان الفرج قبلا أو دبرا من كل آدمي أو بهيمة، حيا أو ميِّتا، طائعا أو مكرها، نائما أو يقظانا (5).

(1) - رواه الترمذي وحسنه.

(2) - رواه مسلم.

(3) - رواه الترمذي.

(4) - مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 309

(5) - المغني - ج 1 - ص 304

وقول عائشة: " إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل " يشهد للوجوب .
تنبيهه : لا ينبغي أن يفهم من كلام المصنف حول نكاح البهيمة أو الميت بأن ذلك جائز، بل هو عمل حرام شرعاً، ومستقبح عقلاً، ولا يقدم عليه إلا ناقص دين وعقل ومروءة، وهو من فعل شرار الخلق . وإنما مثل بالميت والبهيمة على سبيل القياس بجامع أن الكل إيلاج في فرج، وهو مما يوجب الغسل، مع حرمة الفعل .

استحباب غسل الصغيرة

قال المصنف :

وَتُدْبَ لِمَرَاهِقِ كَصَغِيرَةٍ وَطَنَهَا بِالْغُ

شملت المسألة صورتين هما :

الأولى : إذا وطئ المراهق أو من دونه، وهو من يؤمر بالصلاة مطيقة، فإنه يستحب في حقه الغسل . وأما موطوءته فلا يندب لها ذلك، ولو كانت بالغة، ما لم تنزل، فإن أنزلت وجب عليها الغسل .
الثانية : ويندب للصغيرة المأمورة بالصلاة، والتي يطؤها البالغ؛ لا الصبي الغسل .

قال الحطاب : الصور العقلية أربع :

الأولى : أن يكونا بالغين، فلا إشكال في وجوب الغسل .
الثاني : عكسه؛ أن يكونا غير بالغين، ولا فرق بين الصغير والمراهق على المشهور . قال ابن بشير : مقتضى المذهب أن لا غسل، وقد يؤمران به على وجه الندب .
الثالث : أن يكون الواطئ غير بالغ فلا غسل إلا أن تنزل .
الرابع : أن تكون الموطوءة غير بالغة وهي ممن تؤمر بالصلاة (1) .

واستحباب الغسل للمراهق والصغيرة المذكورين، يشهد له ما جاء عن علي وعمر وعائشة رضي الله عنهما ؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ، عَنِ الْمَجْنُونِ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ حَتَّى يَبْرَأَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ " (2)، وقوله عليه الصلاة والسلام : " مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ سِنِينَ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ " (3) .

(1) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 309

(2) - رواه أحمد وأبو داود والحاكم والنسائي وابن ماجه .

(3) - رواه أحمد وأبو داود والحاكم وحسنه .

الطهارة

لَا بِمَنِيٍّ وَصَلَ لِلْفَرْجِ وَلَوْ التَّدَّتْ

معناه : لا يجب الوضوء ولا الغسل بسبب وصول مني الرجل لفرج المرأة التي وطئها من غير إيلاج للحشفة، حتى ولو التدت به، لكن بشرط ألا تنزل هي، لأنه في هذه الحالة يجب عليها الغسل .

ويدل على عدم وجوب الغسل على المرأة التي جومت دون الفرج ودخل المنى فيه ما قاله مالك وابن القاسم فيما يعتبر شرحا لحديث التقاء الختانين : قال مالك : إذا مس الختانُ الختانَ فقد وجب الغسل .

وقال ابن القاسم : إنما ذلك إذا غابت الحشفة ؛ فأما إن مسه وهو زاهق إلى أسفل ولم تغب الحشفة ، فلا يجب الغسل لذلك .

قال : وسألت مالكا عن الرجل يجامع امرأته فيما دون الفرج فيقضي خارجا من فرجها فيصل الماء إلى داخل الفرج أترى عليها الغسل ؟ قال : لا، إلا أن تكون التدت، يريد بذلك أنزلت (1).

ودليل المسألة قول عائشة (رضي الله عنها) : " إذا جاوز الختانُ الختانَ فقد وجب الغسل " (2).

وقوله ﷺ : " إِذَا تَقَى الْخِتَانَانِ وَتَوَارَتِ الْحَشْفَةُ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ " (3).
وقوله أيضا : " إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ " (4). وإذن فلا غسل على مثل هذه لعدم مجاوزة الختان الختان، وعدم إنزالها هي .

غسل الحائض بعد الطهر

قال المصنف :

وَبِحَيْضٍ وَنَفَاسٍ

الغسل بعد الطهر من الحيض والنفاس هو الموجب الثالث والرابع للغسل، وهما معطوفان على قول المصنف : بمني. والمعنى : يجب الغسل بسبب الطهر من الحيض، وكذلك بسبب الطهر من النفاس .
والحيض هو : دم خرج من قُبُل معتاد حملها .

(1) - انظر هذه الأقوال في المدونة - ج 1 - ص 29

(2) - رواه الترمذي .

(3) - أحمد وابن ماجه .

(4) - رواه مسلم .

والنفاس معناه : تنفس الرحم بالولد .

قال ابن عرفة : انقطاع دم الحيض والنفاس يوجب الغسل (1) .

الدليل على وجوب الغسل : ويدل على وجوب الغسل بعد الطهر من دم الحيض

والنفاس قوله تعالى : ﴿ فاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي المَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ ، فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللّهُ ، إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ (2) .

ومعنى لا تقربوهن : لا تجامعهن .

ومعنى يطهرن : ينقطع حيضهن .

ومعنى تطهرن : اغتسلن .

ومن السنة، ما جاء عن عائشة (رضي الله عنها)، أن رسول الله ﷺ قال لفاطمة بنت

أبي حبيش (رضي الله عنها) : " فَإِذَا أَقْبَلْتَ الحَيْضَةَ فَدَعِي الصَّلَاةَ ، وَإِذَا أَدْبَرْتَ فَاغْتَسِلِي وَصَلِي " (3) .

قال ابن قدامة : والنفاس كالحيض سواء، فإن دم النفاس هو دم الحيض، إنما كان في مدة الحمل ينصرف إلى غذاء الولد، فحين خرج الولد خرج الدم لعدم مصرفه وسُمي نفاساً (4) .

ثم قيّد المصنف القول بوجوب الغسل من النفاس بخروج الدم بقوله :

بِدم

أي أن الموجب للغسل من النفاس هو خروج الدم مع الولد أو قبله أو بعده .
ومفهوم الشرط أنه لو خرج الولد بلا دم فلا يجب عليها الغسل وإنما يندب فقط على ما قاله اللخمي .

لكنه رجع عن هذا التقييد إلى إطلاق القول بوجوب الغسل ولو خرج الولد بلا دم

فقال :

وَاسْتُحْسِنَ وَبِغَيْرِهِ

والمعنى : أن بعض الشيوخ استحسّن القول بوجوب الغسل للنفاس ولو خرج الولد

بلا دم .

(1) - التاج والإكليل على هامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 309

(2) - الدرّة : آية 222

(3) - البخاري ومسلم .

(4) - المغني - ج 1 - ص 209

***** الطهارة *****

وهذا القول بوجوب الغسل حتى ولو خرج الولد جافاً، أي بغير خروج دم، رواه أشهب عن مالك رحمه الله .

قال مالك : لا يأتي الغسل إلا بخير (1).

وقال د.مصطفى ديب البغا : والمعتمد هو وجوب الغسل بالنفاس، أي بالولادة مطلقاً، ولو بدون دم معها، لأن الولد الخارج منعقد من مني (2).

روي أن امرأة ولدت على عهد رسول الله ﷺ فلم تر نفاساً، فسميت ذات الجفوف (3). وروى مالك : عن أسماء بنت عميس؛ أنها ولدت محمد بن أبي بكر بالبدياء، فذكر ذلك أبو بكر لرسول الله ﷺ فقال : " مُرَّهَا فَلْتَغَسِّلْ، ثُمَّ لِيُثَلِّ" (4).

الإستحاضة : مهنأها وحكمها

قال المصنف :

لَا بِاسْتِحَاضَةٍ، وَتُدْبَ لَا نَقْطَاعَهُ

دم الإستحاضة غير دم الحيض، فهو مرض وعلّة، قد يستمر بعد انقطاع الحيض على المرأة، ولا تتوقف عن صلاة ولا صوم في أثناءه .

ومعنى المسألة : أنه لا يجب الغسل بسبب انقطاع دم الإستحاضة، ولكن يستحب الغسل لانقطاعه لأجل النظافة وتطبيب النفس .

ووجه الإستحباب قول ابن القاسم : وسألت مالكا عن المستحاضة ينقطع عنها الدم، وقد كانت اغتسلت قبل ذلك ؟ قال : فقال لي مرة لا غسل عليها، ثم رجعت عن ذلك فقال : أحب إلي أن تغتسل إذا انقطع عنها الدم ، وهو أحب إلي (5).

والقول بعدم وجوب غسل المستحاضة بعد انقطاعه عنها، هو قول جمهور العلماء والذي قال به كبار الصحابة والتابعين والأئمة من بعدهم .

قال النووي : وبهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف، وهو مروى عن علي عليه السلام وابن مسعود وابن عباس وعائشة . وهو قول عروة بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن ومالك وأبي حنيفة وأحمد . ودليل الجمهور أن الأصل عدم الوجوب، فلا يجب إلا بورود الشرع بإيجابه (6).

(1) - انظر مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 310

(2) - التحفة الرضية - ص 115

(3) - الفقه الإسلامي وأدلته - ج 1 - ص 467

(4) - الموطأ - باب الغسل للإهلال .

(5) - المدونة - ج 1 - ص 52

(6) - نيل الأوطار - ج 1 - ص 241

المسلم الجديد والغسل

وَيَجِبُ غُسْلُ كَافِرٍ بَعْدَ الشَّهَادَةِ بِمَا ذُكِرَ

المعنى أن موجبات الغسل السابقة وهي : خروج المني ومغيب الحشفة والحيض والنفاس تلزم الكافر أيضا الذي اعتنق الإسلام، أو المرتد التائب، فيجب عليه بعد النطق بالشهادتين أن يغتسل إن كانت به جنابة أو حيض أو نفاس، فإن لم يكن به شيء من ذلك، فللفقهاء في المسألة ثلاثة أقوال :

أحدها : لا يجب عليه الغسل، ولكن يندب له فقط . وهذا قول ابن القاسم .

الثاني : قيل يجب عليه الغسل مطلقا تعبدا . وشهر هذا القول الفاكهاني .

الثالث : قال القاضي إسماعيل : لا يجب مطلقا لجب الإسلام ما قبله ⁽¹⁾ .

واستدل القائلون بوجوب الغسل على الكافر الذي يعتنق الإسلام ولو كان على

طهارة بحديث قيس بن عاصم " أنه أسلم فأمره النبي ﷺ أن يغتسل بماءٍ وسِدْرٍ " ⁽²⁾ .

وكذلك بقصة ثمامة بن أثال الذي أمره النبي ﷺ بالإغتسال ⁽³⁾ بعدما أسلم، فاغتسل في

حائط أبي طلحة وصلى ركعتين، وفيه قال ﷺ : " لَقَدْ حَسُنَ إِسْلَامُ صَاحِبِكُمْ " ⁽⁴⁾ .

وَصَحَّ قَبْلَهَا، وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَى الْإِسْلَامِ

يعني إذا عزم الكافر على الدخول في الإسلام بصدق، وجزم به وبتعاليمه، واغتسل نتيجة لذلك قبل أن ينطق بالشهادة، فإن غسله صحيح ويجزيه عن الغسل المطلوب بعدها .

ويدل على صحة ذلك أن بعض روايات حديث ثمامة بن أثال فيها : أنه ذهب فاغتسل ثم رجع فأسلم . وأن أسيد بن حضير وسعد بن معاذ الأشهليين حين أرادا الإسلام سألا مصعب بن عمير وأسعد بن زرارة : كيف تصنعون إذا دخلتم في هذا الدين ؟ قالوا : نغتسل ونشهد شهادة الحق ⁽⁵⁾ .

ومن المدونة : إن اغتسل للإسلام، وقد أجمع عليه أجزاءه؛ وإن لم ينو فيه الجنابة . وقال في العتبية : لأنه أراد بذلك الطهر ⁽⁶⁾ .

(1) - انظر مواهب الجليل - ج 1 - ص 311 ، ومنح الجليل - ج 1 - ص 123

(2) - رواه الخمسة إلا ابن ماجه . ورواه ابن حبان وابن خزيمة ، وصححه ابن السكن .

(3) - انظر مواهب الجليل من أدلة خليل - ج 1 - ص 79

(4) - انظر الجامع لأحكام القرآن - ج 1 - ص 103 ، والحديث رواه مسلم وأبو حاتم

(5) - مواهب الجليل من أدلة خليل - ج 1 - ص 79 . والمغني - ج 1 - ص 207

(6) - التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 391

***** الطهارة *****

لابد من النطق بالشهادتين

قال المصنف :

لَا إِسْلَامَ إِلَّا لِعَجَزٍ

المعنى : أنه لا يصح الإسلام من الكافر الذي عزم عليه وصدق به حتى ينطق بالشهادتين . لأن النطق الظاهري بها هو الذي تبني عليه الأحكام الشرعية التي تتمثل في :

- 1- جواز الإرث من المسلم .
- 2- جواز نكاح المسلمة .
- 3- قسمة الغنيمة .
- 4- غسله والصلاة عليه إذا مات .
- 5- دفنه مع المسلمين في مقابرهم .

وأما إذا كان معتق الإسلام عاجزا عن النطق بالشهادة بسبب خرس أو خوف فيصح إسلامه ويصدق عند المفتي وغيره إن ادعاه بعد زوال عذره . ويصدق عند القاضي إن قامت بذلك قرائن (1) .

قال القرطبي : وذلك أن أحدا لا يكون بالنية مسلما دون القول، هذا قول جماعة أهل السنة في الإيمان : إنه قول باللسان وتصديق بالقلب، ويزكو بالعمل . قال الله تعالى : ﴿إِنِّي يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْقَعُهُ﴾ (2) .

ونصوص السنة النبوية صريحة في وجوب النطق بالشهادتين والإعلان بهما ليصبح الناطق بهما مسلما . ففي حديث معاذ حين بعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن : " إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّهُ قَدْ اقْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَتَلِيَّةٌ ... " (3) . الحديث

الشك فيما وجد بالثوب

قال المصنف :

وَإِنْ شَكَّ أَمْدِيٌّ أَوْ مَنِيٌّ اغْتَسَلَ وَأَعَادَ مِنْ آخِرِ نَوْمَةٍ

هذه المسألة بالنسبة لمن وجد بفرجه أو ثوبه أو بدنه بللا، ولم يستطع تمييزه، بمعنى : شك فيه هل هو مذي أو مني، فيترتب عليه الغسل في هذه الحالة وجوبا

(1) - شرح الزرقاني على مختصر خليل - ج 1 - ص 99

(2) - الجامع لأحكام القرآن - ج 1 - ص 104

(3) - متفق عليه .

للإحتياط، مثله مثل الذي تيقن الطهارة وشك في الحدث بعدها، وهذا هو المشهور، على أن يعيد الصلوات من آخر نومة نامها إلى وقت اطلاعه عليه .

والأصل في هذا ما رواه مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار : (أن عمر بن الخطاب صلى بالناس الصبح ثم غدا إلى أرضه بالجرف فوجد في ثوبه احتلاما، فقال : إنا لما أصبنا الودك لانت العروق فاغتسل وغسل الإحتلام من ثوبه وعاد لصلاته) (1).

وفيه أيضا : (قال مالك في رجل وجد في ثوبه أثر احتلام، ولا يدري متى كان ولا يذكر شيئا رأي في منامه . قال : ليغسل من أحدث نوم نامه، فإن كان صلى بعد ذلك النوم، فليعد ما كان صلى بعد ذلك النوم من أجل أن الرجل ربما احتلم ولا يرى شيئا، ويرى ولا يحتلم، فإذا وجد في ثوبه ماء فعليه الغسل، وذلك أن عمر بن الخطاب أعاد ما كان صلى لآخر نوم نامه، ولم يعد ما كان قبله) (2).

وشبه المصنف بعد هذا في وجوب الغسل والإعادة من آخر نومه فقال :

كَتَحَقَّقَهُ

وهو يقصد بوجوب الغسل وإعادة الصلاة من آخر نومة بالنسبة لمن تحقق كون البلل الذي وجده منيا، ولكنه لم يدر وقت خروجه .

ودليل هذا أيضا قصة عمر التي رواها مالك في الموطأ، حيث صلى ﷺ الصبح بالناس ثم غدا إلى أرضه بالجرف فوجد في ثوبه احتلاما ... إلخ . وقد سقناها بلفظها كاملة مع المسألة السابقة فانظرها .

ثانيا : فرائض الغسل

قال المصنف رحمه الله :

وَوَاجِبُهُ نِيَّةٌ

بعدما أنهى المصنف الكلام عن موجبات الغسل، شرع يتكلم عن فرائضه . وبدأها بالنية فقال : (وَأَجِبُهُ نِيَّةً)، وهي الفرض الأول .

والمعنى أنه لا بد من النية في الغسل، لأنه لا يصح بدونها، لقوله عليه الصلاة والسلام : " **إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ** " (3).

(1) / (2) - الموطأ: باب إعادة الجنب للصلاة .

(3) - حديث صحيح سبق تخريجه .

الطهارة

وَمُؤَالَاةِ كَالِوُضُوءِ

وهي الفرض الثاني من فرائض الغسل، ويعني بها: متابعة الغسل لأعضاء البدن، بحيث لا يجف جزء منه قبل غسل الجزء الآخر منه، ويسمى الفور أيضا، وهذا إن ذكر وقدّر كما سبق تفصيله في باب الوضوء .
ثم أن الأدلة الكثيرة التي سقناها في باب الوضوء، والتي تدل على فرضية الموالاة تصلح أدلة في هذا المقام، أي الموالاة في الغسل، فلترجع هناك .
وقد قرن المصنف بين النية والموالاة في الموضوعين، ليحيلنا على التفاصيل والجزئيات والأدلة منهما هناك، وذلك عندما قال: (كالوضوء) على سبيل التشبيه .

هل تغني نية عن نية؟

قال المصنف:

وَإِنْ نَوَتْ الْحَيْضَ وَالْجَنَابَةَ أَوْ أَحَدَهُمَا نَاسِيَةً لِلْآخِرِ، أَوْ نَوَى الْجَنَابَةَ وَالْجُمُعَةَ، أَوْ نِيَابَةَ
عَنِ الْجُمُعَةِ، حَصَلًا

في هذا السياق ذكر المصنف حالتين تتعلقان بالنية والغسل بالنسبة للرجل والمرأة .
أما الأولى: فتخص المرأة التي اجتمع عليها أمران هما: الحيض والجنابة دفعة واحدة؛ فتكفيها نية واحدة عن الغسل منهما، وتكفيها نية الغسل من الجنابة وحدها أو من الحيض ليندرج تحته الآخر، وهذا إن نسيته طبعاً ولم تخرجه .
وأما الثانية: فتتعلق باجتماع الجنابة مع الجمعة . وهذه الحالة تشتمل على صورتين :
1- أن يشرك المغتسل الجنابة والجمعة في غسل واحد مع نية واحدة طبعاً فتصح نيته تلك .
2- أن ينوي بغسله الجنابة ويقصد به نيابة عن غسل الجمعة، فتصح هذه الكيفية، ويحصل المقصود بها، لأن نية الفرض تكفي عن السنة .
ومن المدونة: لو نوى الجنابة والجمعة معا صح⁽¹⁾ .
وقد دل فعل السلف على هذا، حيث كان عبد الله بن عمر يغتسل للجنابة والجمعة غسلاً واحداً⁽²⁾ .

(1) - التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 312

(2) - موسوعة فقه عبد الله بن عمر - ص 604

وعن مجاهد قال : إذا اغتسل الرجل من الجنابة يوم الجمعة بعد طلوع الفجر أجزاء من غسل يوم الجمعة (1).

وإن نسي الجنابة أو قصد نيابة عنها اتفياً

المسألة متممة لسابقتها وتضمنت صورتين أيضاً :
إحداهما : أن ينوي بغسله الجمعة، وينسى رفع الجنابة مع أنه جنب . وفي هذه الحالة لا يصح غسله ولا ما نسيه، لأن غسل السنة لا ينوب عن غسل الفرض .
الثانية : أن ينوي بغسله الجمعة قاصدا نيابته عن غسل الجنابة، فلا يحصل ما نواه ولا ما نوى النيابة عنه، لأن غير الواجب لا يقوم مقام الواجب .
 روى ابن القاسم عن مالك : إن نوى بغسله الجمعة ناسيا لجنابته، لا يجزئه عن نية الجنابة .
 قال الباجي : وجهه أن غسل الجمعة غير واجب فلا يجزئه نيته ونية غسل الجنابة وهو واجب (2).

والدليل من السنة على عدم صحة نيابة غسل الجمعة عن الجنابة قوله ﷺ : " مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَتَغَمَّتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ، فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ " (3)، فالحديث صريح في عدم وجوب غسل الجمعة، بدليل الخيار بينه وبين الوضوء، بينما غسل الجنابة فرض، ولا تصح صلاة بدونه .

وتخليل شعر

أي ومن فرائض الغسل وواجباته تخليل شعر الرأس والوجه وسائر البدن، سواء كان خفيفا أم كثيفا . وهو أن يضمه ويعركه بيده عند صب الماء عليه حتى يصل الماء إلى البشرة .

ودليل هذا ما جاء عن عائشة أم المؤمنين : " أن رسول الله ﷺ ، كان إذا اغتسل من الجنابة، بدأ يغسل يديه، ثم تَوَضَّأَ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَدْخُلُ أَصَابِعَهُ فِي الْمَاءِ، فَيُخَلِّلُ بِهَا أَصُولَ شَعْرِهِ، ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غُرَقَاتٍ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى جِلْدِهِ " (4).

(1) - السنن الكبرى للبيهقي .

(2) - التاج والإكليل على هامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 312

(3) - أخرجه الترمذي والنسائي وأبو داود .

(4) - مالك في الموطأ ، وأخرجه البخاري ومسلم .

***** الطهارة *****

وعن علي رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَنَابَةٍ لَمْ يَغْسِلْهَا فَعِلَ بِهِ كَذًا وَكَذَا مِنَ النَّارِ " .
قال علي : فمن ثم عادت رأسي ثلاثا، وكان يجز رأسه (1).
قال الشوكاني معلقا : والحديث يدل على مشروعية تخليل الشعر في الغسل، ولا أحفظ فيه خلافا (2).

كيف يغسل الشعر

وَضَعْتُ مَضْفُورِهِ لِأَنْقِضُهُ

قال المصنف :

حاصل ما في المسألة أنه يجب على المغتسل ذي الشعر الطويل رجلا كان أو امرأة أن يجمع ويحك شعره المضفور عند الغسل، كي يعمه الماء . ولا يجب حل الشعر المضفور إذا كان مرخيا بحيث يدخله الماء .

والأصل في هذا ما جاء عن أم سلمة (رضي الله عنها) قالت : قلت يا رسول الله : إني امرأة أشد ضفر رأسي، أفأنقضه لغسل الجنابة ؟ قال : " لا . إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تُحْتِيَ عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَتِّيَّاتٍ ، ثُمَّ تُفِيضِينَ عَلَيْكَ الْمَاءَ فَتَطْهَرِينَ " (3).
وعن عبيد بن عمير قال : بلغ عائشة أن عبد الله بن عمرو يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن، فقالت : " يا عبا لابن عمرو وهو يأمر النساء إذا اغتسلن بنقضن رؤوسهن؟! لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد، وما أزيد إلا أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات " (4).

وما رواه الإمام مالك عن عائشة أم المؤمنين أنها سئلت عن غسل المرأة من الجنابة فقالت : " لِتُحْفِنَ عَلَى رَأْسِهَا ثَلَاثَ حَقَنَاتٍ مِنَ الْمَاءِ ، وَلِتَضَعْتَ رَأْسَهَا بِيَدِهَا " (5).

لطائف وفوائد : ويتعلق بغسل الشعر المضفور أحكام أخرى هامة نظيفها في هذه النقاط تعميما للفائدة .

1- فرق الفقهاء بين الشعر المضفور بدون خيوط، والمضفور بخيوط فقالوا: إذا كان الشعر مضفورا بنفسه أو بخيط أو خيطين، وكان مرخيا بحيث يدخله الماء، فلا يجب نقضه أو حله .

(1) - ابن ماجه وأبو داود ، وأحمد .

(2) - نيل الأوطار - ج 1 - ص 248

(3) - رواه الجماعة إلا البخاري . وقال الترمذي : حسن صحيح .

(4) - رواه أحمد ومسلم .

(5) - الموطأ .

وأما إن اشتد صفره بنفسه أو اشتد صفره بخيط أو خيطين، أو صفّر بثلاثة خيوط فأكثر ولو بدون اشتداد فيجب نقضه في هذه الأحوال .

2- وذهب الفقهاء في فتواهم عن شعر العروس المصفور والمزين بثلاثة مذاهب :
الأول : يجب على المرأة ضغث مصفورها عند الغسل ولو كانت عروسا زين شعرها بطيب ونحوه . وممن قال بذلك أبو الحسن في شرح الرسالة، والوانوغي .
الثاني : لا يجب عليها الغسل ولا الضغث، وإنما يكفيها المسح عليه حفظا للمال .
 وفي شرح ابن بطلال عن بعض التابعين أنها ليس عليها غسل رأسها لإفساده المال، وتمسحه . ونفس القول عند البناي .
 وسلم بهذا القول ابن غازي وابن ناجي وابن عمر .

الثالث : وفي الخطاب أنها تتيمم إذا كان الطيب في جسدها كله لحفظ المال (1) .

3- قال الشيخ عليش : وضرر الرجل شعره على غير هيئة النساء جائز، وعليها - أي على هيئة النساء - ممنوع للتشبه بهن (2) .
 ومنه نفهم بأن ضرر الشعر كان عادة قديمة حتى عند الرجال، ولكن بخلاف بين الجنسين في طريقة التصفيف والضرر .

الغسل ووجوب ذلك

قال المصنف :

وَدَلُّكَ وَلَوْ بَعْدَ الْمَاءِ

هذا هو الفرض الأخير من فرائض الغسل . ومعناه إمرار اليد أو العضو أو غيره على الجسد عند الغسل .

قال ابن يونس : من شروط كونه غسلا إمرار اليد على البدن كله (3) .
 ولا يشترط مقارنة ذلك للماء، بل يجزئ إذا صب الماء ثم تبعه بالتدلك، بشرط ألا يتأخر حتى يجف الجسد؛ وإلى هذا أشار المصنف بقوله : (وَلَوْ بَعْدَ الْمَاءِ) بمعنى ولو ذلك بعد صب الماء وتقاطره على الجسد فيصح .

أدلة وجوب ذلك : وقد دل القرآن والحديث على فرضية ذلك . فمن القرآن قوله تعالى : ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ (4) . ومعلوم أن لفظ الإغتسال

(1) - انظر هذه الأقوال في منح الجليل 1- ج 1 ص 126 . ولكن ليست مرتبة هناك بل متداخلة

(2) - منح الجليل - ج 1 - ص 127

(3) - التاج والإكليل - هامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 313

(4) - النساء : آية 43

الطهارة

يعبر به عند العرب عن إمرار اليد مع الماء على المغسول . وقد سبق التدليل على هذا المعنى عند الحديث على فرض ذلك في باب الوضوء .

ومن السنة ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : " إِنْ تَحْتَّ كُلُّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٍ ، فَاعْسِلُوا الشَّعْرَ وَأَنْفُوا الْبَشَرَ " (1) . والإنتقاء لا يحصل أبدا بمجرد صب الماء على الجسد من غير ذلك .

وقال مالك في الجنب يأتي النهر فينغمس فيه انغماسا وهو ينوي الغسل من الجنابة ثم يخرج، قال : لا يجزئه إلا أن يتدلك، وإن نوى الغسل لم يجزئه إلا أن يتدلك (2) .

أَوْ بِخَرْقَةٍ أَوْ اسْتِنَابَةٍ

المعنى : أن الدلك يكون بباطن اليد أو ظاهرها أو بعضو كالساعد مثلا بالنسبة لما يمكن الوصول إليه من أعضاء الجسم عند الغسل . وأما ما تعذر بذلك فيستعمل خرقه يمسك طرفيها بيديه، ويمررها على ظهره أو غيره .
ويكفي في صحة الدلك استنابة شخص مثل زوجته عند عدم القدرة على الدلك . ولكن بالنسبة لغير الزوجة لا يجوز لمن استنابه أن يلمس عورته بدعوى الدلك مهما كانت الظروف . وكانت جوارى ابن عمر (رضي الله عنهما) يغسلن رجليه عند الوضوء للصلاة (3) . وهو من باب الإستنابة الجائزة والله أعلم .

وَإِنْ تَعَذَّرَ سَقَطَ

المعنى : أن المغتسل من الجنابة إذا تعذر عليه الدلك باليد والخرقة والإستنابة سقط عنه، ويكفيه تعميم الماء على جسده فقط .
ولكن قال ابن حبيب : إن تعذر باليد سقط . وقال ابن رشد معلقا : هذا هو الأصوب والأشبه بيسر الدين (4) ، لأن الله تعالى يقول : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (5) . ويقول : ﴿ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (6) . ويقول أيضا :

(1) - رواه أبو داود .

(2) - المدونة - ج 1 - ص 273

(3) - البيان والتحصيل - ج 1 - ص 106

(4) - انظر منح الجليل - ج 1 - ص 128

(5) - البقرة : الآية 286

(6) - الحج : الآية 78

﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ (1). وهذا من رحمة الله بعباده .

ثالثاً : سنن الغسل

قال المصنف رحمه الله : **وَسُنُّهُ غَسْلُ يَدَيْهِ أَوْلَى**

لما انتهى المصنف من الكلام عن واجبات الغسل، انتقل إلى سرد سننه تباعاً . وذكر هنا أولها، وهي غسل اليدين ثلاثاً قبل إدخالهما في الإناء كما مرّ معنا في سنن الوضوء . وهذا مأخوذ من فعل رسول الله ﷺ . فعن عائشة أم المؤمنين " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ يَغْسِلُ يَدَيْهِ ... الحديث " (2).

وَصِمَاحُ أُذُنَيْهِ

والسنة الثانية في الغسل هي مسح ثقب الأذنين الذي يسمى بالصماخ حيث يستعمل طرف أصبعه، ولا ينبغي أن يصب الماء بداخله لأن ذلك يؤذيه . ولكن يجب أن يغسل بقية الأذنين دلکا باستعمال كفه المملوءة ماء وإمالة الأذن عليها .

دلّ على هذا حديث المقدم بن معد يكرب، قال: " رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ: وَمَسَحَ بِأُذُنَيْهِ بَاطِنَهُمَا وَظَاهِرَهُمَا " . زاد هشام: " أَدْخَلَ إِصْبَعِيهِ فِي صِمَاحِ أُذُنَيْهِ " (3) . قال الشيخ أحمد المختار الشنقيطي تعليقا على الحديث: هذا الخبر وارد في الوضوء فكان دليلا على أنه أولى بإدخالهما في صماخ الأذنين في الغسل (4).

وَمَضْمُضَةٌ وَإِسْتِنْشَاقٌ

يعني : ومن سنن الغسل المضمضة والإستنشاق؛ فهما سنتان في الغسل كما في الوضوء . ويكون ذلك مرة واحدة لكل منهما في الغسل أيضا .

ودليل سنتي المضمضة والإستنشاق حديث ميمونة (رضي الله عنها) في صفة غسله

ﷺ : " ثُمَّ مَضْمَضَ وَإِسْتَنْشَقَ " (5).

(1) - البقرة : الآية 185

(2) - مالك في الموطأ . وأخرجه البخاري ومسلم .

(3) - أخرجه البيهقي في السنن الكبرى .

(4) - مواهب الجليل من أدلة خليل - ج 1 - ص 83/84

(5) - البخاري

الطهارة

وَاسْتِنْشَاؤُ

الإستنثار سنة في الغسل كما في الوضوء أيضا، ومعناه : استخراج من الأنف بالدفع بالنفس مع استعمال الأصبعين .

والأصل في السنية ما جاء (أن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فأفرغ على يده اليمنى فغسلها، ثم غسل فرجه، ثم تمضمض واستنثر⁽¹⁾ .
والإستنثار مذكور في بعض نسخ المختصر فقط . وسكت عنه المصنف لأنه - ربما - اعتبر الإستنشاق شاملا له كما هو مذهب بعض الشيوخ .

رابعها : مندوبات الغسل

قال المصنف رحمه الله :

وَتُدَبَّ بَدَأُ بِإِزَالَةِ الْأَذَى

يعني أنه يستحب لرافع الجنابة أن يبدأ بإزالة الأوساخ من محلها، كالفرج مثلا، أو ما كان على الجسد من مني ... إلخ، باستعمال اليد اليسار .

قال الحطاب : وأعلم أن الوجه الأكمل أن يغسل مواضع الأذى، ثم يغسل تلك المواضع بنية غسل الجنابة⁽²⁾ .

وهذا كما جاء في حديث ميمونة السابق الذكر في صفة غسله عليه الصلاة والسلام :
"وَعَسَلَ فَرْجَهُ وَمَا أَصَابَهُ مِنَ الْأَذَى"⁽³⁾ .

وحديث أبي سلمة بن عبد الرحمن، قال : قالت عائشة : "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ بَدَأَ بِيَمِينِهِ فَصَبَّ عَلَيْهَا مِنَ الْمَاءِ فَغَسَلَهَا، ثُمَّ صَبَّ الْمَاءَ عَلَى الْأَذَى بِهِ بِيَمِينِهِ، وَغَسَلَ عَنْهُ بِشِمَالِهِ ... الْحَدِيثُ"⁽⁴⁾ .



(1) - الموطأ .

(2) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 314

(3) - رواه البخاري .

(4) - رواه البيهقي في السنن الكبرى ، وقال رواه مسلم .

ثُمَّ أَعْضَاءُ وَضُوئِهِ كَامِلَةً مَرَّةً

أي : ومن مستحبات الغسل أن يوضئ أعضاء وضوئه مرّة مرّة بعد غسل يديه وإزالة الأذى عن جسمه .
 وقول المصنف (كاملة) يفهم منه توضئة جميع أعضاء الوضوء بما فيهم القدمان وهذا هو المشهور، وتأخيرهما خلاف الأولى .
 لكن قال البناني : هذا خلاف الراجح، والراجح ندب تأخير غسلهما لمجيء التصريح به في حديث ميمونة (رضي الله عنها) ، وإن وقع في بعض الروايات الإطلاق، فالمطلق يحمل على المقيد (1) .
 والدليل على استحباب توضئه الأعضاء قبل الشروع في الغسل، ما جاء عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَدْخُلُ كَفَّيْهِ فِي الْمَاءِ، فَيُخَلِّلُ بِهِمَا أُصُولَ شَعْرِهِ ... الحديث " (2) .
 وفي رواية البخاري عنها : " ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ " .

وَأَعْلَاهُ وَمِيَامِينِهِ

يعني ومن مستحبات الغسل أن يبدأ المغتسل بيمينه قبل يساره، وبالأجزاء العليا من جسمه قبل السفلى .
 قال الحطاب : اعلم أن ظواهر نصوصهم تقتضي أن الأعلى بميامينه ومياسره مقدم على الأسفل بميامينه ومياسره . وميامن كل من الأعلى والأسفل مقدم على مياسر كل من الأعلى والأسفل (3) ، وهذه الكرامة للأجزاء العليا وفضلها وردت السنة بها، فعن عائشة (رضي الله عنها) قالت : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ دَعَا يَشِيءُ مِنَ الْحَلَابِ، فَأَخَذَ يَكْفَهُ، فَبَدَأَ بِشِقِ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ الْأَيْسَرَ، ثُمَّ أَخَذَ يَكْفَيْهِ فَقَالَ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ " (4) .

(1) - منح الجليل - ج 1 - ص 128

(2) - رواه البيهقي ، وهو مخرج في الصحيحين من حديث هشام بن عروة .

(3) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 315

(4) - أخرجاه في الصحيحين .

الطهارة

قال الشوكاني : والحديث يدل على استحباب البداءة بالميامن ولا خلاف فيه (1).

وعنها قالت : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ يَدْخُلُ كَفَّيْهِ فِي الْمَاءِ فَيُخَلِّلُ بِهِمَا أَصُولَ شَعْرِهِ ، حَتَّى إِذَا خِيلَ إِلَيْهِ أَنَّهُ اسْتَبْرَأَ الْبَشْرَةَ غَرَفَ بِيَدِهِ ثَلَاثَ غُرَفَاتٍ فَصَبَّهَا عَلَى رَأْسِهِ ثُمَّ اغْتَسَلَ " (2). وفي هذا الحديث دليل على استحباب البداءة بالأجزاء العليا من الجسم عند الغسل .

وَتَثْلِيثُ رَأْسِهِ

ومن مستحبات الغسل أن يغرف المغتسل ثلاث غرفات على رأسه، بحيث يعمه بكل غرفة، وهذا هو المشهور .

والأفضل أن يغمس يديه في الماء ثم يرفعهما غير قابض بهما شيئاً من الماء فيخللُ بهما أصول شعره حتى لا يتضرر ببرد الماء، لأن من شأن الغرف المباشر أن يمكن الماء من الدخول لأصول الشعر عن طريق المسامات التي تكون مفتوحة .

قال الشيخ أبو عمران الجوارثي : ويبدأ في ذلك من مؤخر الجمجمة، لأنه يمنع من الزكام والنزلة، وهو صحيح مجرب، ثم يغرف بهما على رأسه ثلاث غرفات إثر تخليله (3).

ودليل استحباب التثليث حديث ميمونة (رضي الله عنها) ، قالت : " أَتَيْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ

غَسَلَهُ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ كَفَّهُ الْيُمْنَى فِي الْإِنَاءِ، فَأَفْرَعَ بِهَا عَلَى قَرْجِهِ فَغَسَلَهُ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ ضَرَبَ بِشِمَالِهِ الْأَرْضَ فَدَلَّكَهَا دَلَكًا شَدِيدًا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ أَفْرَعَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ ... الحديث " (4).

وعن جابر رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ يفرغ على رأسه ثلاثاً (5).

وعن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : " أَمَا أَنَا فَأَفِيضُ عَلَى رَأْسِي الْمَاءَ " (6).

هذا، ويفهم من حديث جبير أنه عليه الصلاة والسلام كان أحياناً يفيض الماء على رأسه دون أن يتلث؛ وهو الوجه الذي حمل العلماء على القول باستحباب التثليث، والله أعلم .

(1) - نيل الأوطار - ج 1 - ص 245

(2) - أخرجه البيهقي في السنن الكبرى وقال رواه مسلم .

(3) - مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 316

(4) - رواه البيهقي في السنن الكبرى ، وقال رواه مسلم .

(5) / (6) - البخاري ومسلم .

مقدار ما يغتسل به من الماء

قال المصنف :

وَقِلَّةُ الْمَاءِ بِأَحَدٍ

المعنى: وندب تقليل الماء على كل عضو مغسول، من غير تحديد لهذا القليل بصاع أو أقل أو أكثر، لاختلاف الأجسام والأحوال؛ إذ كل إنسان يقلل بحسب جسمه وحاله .
ولأن السنة وردت بالتقليل ما أمكن . فعن أنس رضي الله عنه : " أنه رضي الله عنه كَانَ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْذَادٍ " (1).

وعن سفينة رضي الله عنه - مولى رسول الله ﷺ - قال : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسَلُهُ الصَّاعَ مِنَ الْمَاءِ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَيُوضِّئُهُ الْمُدَّ " (2).
وروي أن ابن عمر كان يغتسل بنحو صاعين من الماء (3).
قال ابن رشد : والذي أقول به أن ذلك ليس باختلاف تعارض، وإنما هو اختلاف تخيير وإباحة وإعلام بالتوسعة، فكان مرة يغتسل بثلاثة أصع، ومرة بصاع ونصف، ومرة بصاع، ومرة بصاع ومد (4).

كَغَسَلِ فَرْجِ جُنْبٍ لِعَوْدِهِ لَجَمَاعٍ

هذا تشبيه في الندب . والمعنى أنه يستحب لمن جامع زوجته وأراد العودة للمجاعة ثانية قبل أن يغتسل، أن يغسل ذكره فقط لتقويته، وقيل يجب لإرادة جماع زوجته الثانية .
قال الخرشي (5) : وهو المراد بالوضوء في قوله عليه الصلاة والسلام : " إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ أَهْلُهُ، ثُمَّ أَرَادَ الْجَمَاعَ فَلْيَتَوَضَّأْ " (6). وفي زيادة : " أَنْشَطَ لِلْعَوْدِ " (7). وهذا اللفظ صارف للأمر إلى الإستحباب .

ويؤيد ذلك ما رواه الطحاوي من حديث عائشة قالت : " كان النبي ﷺ يُجَامِعُ ثُمَّ يَعُودُ وَلَا يَتَوَضَّأُ " (8).

(1) / (2) - رواه مسلم .

(3) - موسوعة فقه عبد الله بن عمر - ص 606

(4) - البيان والتحصيل - ج 1 - ص 200

(5) - الخرشي على مختصر خليل - ج 1 - ص 172

(6) - رواه الجماعة إلا البخاري عند أبي سعيد .

(7) - في رواية ابن خزيمة وابن حبان والحاكم .

(8) - نيل الأوطار - ج 1 - ص 216

***** الطهارة *****

وَوُضُوئِهِ لِنَوْمٍ

أي إذا أراد الجنب ذكراً كان أو أنثى أن ينام، ولم يشأ أن يغتسل، أي آخر الغسل، فيستحب له في هذه الحالة أن يتوضأ لينام على طهارة، وينشط للغسل في ليل أو نهار. وهذا ما وردت به السنة، فعن عبدالله بن عمر أنه قال: ذكر عمر بن الخطاب لرسول الله ﷺ أنه يصيبه جنابة من ليل. فقال رسول الله: "تَوَضَّأَ وَاعْسَلَ ذَكَرَكَ ثُمَّ نَمَّ" (1).

وعن عائشة زوج النبي ﷺ أنها كانت تقول: "إِذَا أَصَابَ أَحَدَكُمْ الْمَرْأَةَ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَنَامَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ، فَلَا يَنْمُ حَتَّى يَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ" (2).
وعن ابن وهب قال: وأخبرني رجال من أهل العلم أن عمر بن الخطاب، وأبا سعيد الخدري سألا رسول الله ﷺ، فأمرهما بالوضوء (3).

لَا يَتِيمُ الْجَنِبِ لِلنَّوْمِ

قال المصنف:

لَا يَتِيمُ

أي لا يستحب للجنب أن يتيمم للنوم، إذا لم يجد ماء يتوضأ به وينام، أو وجده وخاف من استعماله، وهذا هو المشهور، بناء على أن الوضوء للنشاط للغسل، ومطهر أيضاً، بينما التيمم مبيح لا مطهر، ثم أنه لا نشاط بالتيمم.

فعن عائشة أنها قالت: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنْبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ" (4).
هذا الحديث يدل مع الأحاديث السابقة على استحباب الوضوء، ولم يذكر في واحد منها أنه تيمم أو أمر به.

على أن هناك قول في المذهب باستحباب التيمم للنوم مع فقدان الماء ليبيت على إحدى الطهارتين، لأن النوم موت أصغر، فشرعت فيه الطهارة الصغرى، كما شرعت في الموت الأكبر الطهارة الكبرى (5). وهذا لا دليل لهم عليه.

(1) - الموطأ والبخاري ومسلم .

(2) - مالك في الموطأ . وورد متصلاً عن عائشة : أخرجه البخاري ومسلم .

(3) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 31/30

(4) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 30

(5) - انظر حاشية البناني بهامش شرح الزرقاني على خليل - ج 1 - ص 104

وَلَمْ يَبْطُلْ إِلَّا بِجَمَاعٍ

يعني أن وضوء الجنب للنوم لا يبطله شيء من مبطلات الوضوء المعروفة، لأنه لم يشرع لرفع حدث، وإنما هو عبادة، فلا ينقضها إلا ما فعلت لأجله . ويبطله أمر واحد فقط هو مجامعة الزوجة .

قال الخرشي : ولم يبطل أجر وضوء الجنب إلا الجماع دون غيره من مبطلات وضوء غيره، لأن هذا الوضوء لم يرفع حدثاً حتى يقال بطل حكمه . فالضمير في قوله : ولم يبطل للأجر لا للوضوء⁽¹⁾ .

دل على بطلان هذا الوضوء بالجماع قول مالك : لا ينام الجنب حتى يتوضأ، ولا بأس أن يعاود أهله قبل التوضؤ أو بعده⁽²⁾ .

ويستتار لهذا القول بقوله عليه الصلاة والسلام : " إِذَا آتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ، ثُمَّ أَرَادَ الْجَمَاعَ فَلْيَتَوَضَّأْ " ⁽³⁾، وهو يفيد بطلان الوضوء بالجماع . ويشمل وضوء النوم ووضوء العود للجماع .

خامساً : ما تمنعه الجنابة

وَتَمْنَعُ الْجَنَابَةَ مَوَانِعَ الْأَصْغَرِ وَالْقِرَاءَةَ

قال المصنف رحمه الله :

المعنى : أن الجنب لا تجوز له صلاة ولا طواف ولا مس مصحف مادام على جنابته . وقول المصنف : (مَوَانِعَ الْأَصْغَرِ)، إشارة إلى قوله في الوضوء : (ومنع حدث صلاة ومس مصحف) .

كما تمنع الجنابة صاحبها من قراءة القرآن عن ظهر قلب على المشهور .

ودليل النهي عن قراءة القرآن بالنسبة للجنب، ما جاء عن علي كرم الله وجهه

قال : كان رسول الله ﷺ يقضي حاجته، ثم يخرج فيقرأ القرآن ويأكل معنا اللحم ولا يحجبه، وربما قال : " لا يَحْجُزُهُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئٌ إِلَّا الْجَنَابَةُ " ⁽⁴⁾، وفي رواية : " كَانَ يُقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا " ⁽⁵⁾ .

(1) - الخرشي على المختصر - ج 1 - ص 173

(2) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 30

(3) - رواه الجماعة إلا البخاري، عن أبي سعيد .

(4) - رواه الخمسة .

(5) - الترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح .

***** الطهارة *****

وقال البغوي : وروي عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : " لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن " (1).

وهناك فرق بين القراءة بحركة اللسان وهي المحرمة على الجنب، والقراءة بالقلب وهي جائزة له . قال عليش : وتمنع الجنابة القراءة بلا مس مصحف، ولو بحركة اللسان فقط، وأما بالقلب فلا تمنعها الجنابة، إذ لا تعد قراءة شرعا (2).

ودل على امتناع الطواف ما رواه عبد الرحمن بن القاسم قال : سمعت القاسم يقول : سمعت عائشة تقول : " خرجنا لا نريد إلا الحج، فلما كنا بسرف حضت، فدخل علي رسول الله ﷺ وأنا أبكي " فقال : " مالكِ نفسِ ؟ قلت : " نعم " . قال : " إن هذا أمرٌ كتبه الله على بناتِ آدم، فاقضي ما يقضي الحاج غير ألا تطوفي بالبيت " (3).

إِلَّا كَأَيِّ لَتَعَوَّذٍ وَنَحْوِهِ

هذا ما استتناه المصنف من منع القراءة للجنب، ومعناه : أن قراءة الآية وما يقاربها في اليسارة والقلّة بهدف التعوذ أو الرقية أو الإستدلال على حكم شرعي جائز لكون الضرورة تدفع لذلك .

ويمثل الفقهاء لذلك بأية الكرسي والإخلاص والمعوذتين، وما يدخل في معناها لأن الكاف في عبارة المصنف أدخلت الآيتين والثلاث .

وأصل المسألة من قول مالك : " لا يقرأ الجنب القرآن إلا الآية والآيتين عند أخذه مضجعه، أو يتعوذ لارتياح ونحوه لا على جهة التلاوة، فأما الحائض فلها أن تقرأ لأنها لا تملك طهرها " (4).

حرمة دخول الجنب المسجد

قال المصنف :

وَدُخُولَ مَسْجِدٍ وَلَوْ مُجْتَازًا

ومما يمتنع على الجنب أيضا دخول المسجد مهما كانت صفته، مسجدا جامعاً أو مصلي، أو مسجد بيت بنية الجلوس فيه؛ بل ويمنع عنه حتى المرور في المسجد من باب لباب وهو ملتبس بالجنابة .

(1) - رواه الترمذي وابن ماجه ولبو داود .

(2) - منح للجيل - ج 1 - ص 131

(3) - رواه البخاري والنسائي .

(4) - التاج والإكليل لمختصر خليل بهامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 317

وأشار المصنف بـ (ولو) إلى قول بعض أهل المذهب لا بأس بمرور الجنب بالمسجد إذا كان عابر سبيل (1).

دليل النهي : والأصل في النهي عن دخول الجنب المسجد ما جاء عن عائشة، أن رسول الله ﷺ قال : " وَجَّهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ فَإِنِّي لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنْبٍ " (2).

وتأول مالك قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ ... ﴾ الآية بمعنى : لا تفعلوا في حال السكر صلاة، ولا تفعلوها وأنتم جنب إلا عابري سبيل، أي وأنتم مسافرون بالتيمم (3).

وقال مالك : كان عمر بن عبد العزيز يفرش له على ظهر المسجد في الصيف فيبيت فيه، ولا تأتيه امرأة ولا تقربه، وكان فقيها . قال محمد بن رشد : لا خلاف أن لظهر المسجد من الحرمة ما للمسجد (4).

لا يدخل المسجد كافر

قال المصنف :

كَكَاْفِرٍ، وَإِنْ أذِنَ مُسْلِمٌ

التشبيه هنا في المنع من دخول المسجد للكافر كتابي أو غيره، ذكر أو أنثى، إذ يحرم عليه ذلك حتى وإن أذن له شخص مسلم بالدخول، لحق الله تعالى، خلافا للشافعية . قال الشيخ أحمد المختار الشنقيطي : المذهب عندنا منع الكافر من دخول المسجد مطلقا، أخذا من قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ (5). وأيضا فقد ثبت عن النبي ﷺ قوله : " إِنِّي لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنْبٍ "، فلأن يمنع الكافر من دخوله أولى؛ والذي يجيز دخول الكافر المسجد يقول إن نجاسته معنوية، ويستدل في جواز دخوله المسجد، بأن رسول الله ﷺ ربط ثمامة بن أثال في المسجد وهو على دين قومه، وأنه - بأبي وأمي هو - كان يتلقى الوفود في المسجد . والعلم عند الله تعالى (6).

(1) - منح الجليل - ج 1 - ص 131

(2) - أبو داود .

(3) - التاج والإكليل لمختصر خليل بهامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 317

(4) - مواهب الجنيل للحطاب - ج 1 - ص 317

(5) - النساء : الآية 43

(6) - مواهب الجليل من لدلة خليل - ج 1 - ص 87

***** الطهارة *****

ملاحظة: جوز العلماء للكافر أن يدخل المسجد لضرورة كعمارة لم يمكن للمسلم القدرة عليها، أو كانت صنعة كافر أتقن، أو نقصت أجرته كثيرا عن أجره المسلم .
وفي هذا قال ابن رشد : لم ينكر مالك بنيان النصراني في مسجد النبي ﷺ ، واستحب أن يدخلوا مما يلي موضع عملهم، وخفف ذلك، وإن كان من مذهبه أن يمنعوا من دخول المسجد مراعاة لاختلاف أهل العلم في ذلك، إذ منهم من أباح أن يدخلوا كل مسجد إلا المسجد الحرام، لحديث ثمامة وربطه في المسجد الحرام، وعند هؤلاء أن النصراني غير متعبد بشرائع الإسلام بخلاف الجنب، فافترقا في دخول المسجد (1).

سادسا : أوصاف المنى وعلاماته

قال المصنف :

وَلِلْمَنِيِّ تَدْفُقٌ وَرَائِحَةٌ طَلَعٍ أَوْ عَجِينٍ

المني : هو الماء الغليظ الدافق الذي يخرج عند بلوغ الشهوة الجنسية ذروتها، ويتميز بالإندفاع القوي عند خروجه؛ وذلك معنى قوله : (وَلِلْمَنِيِّ تَدْفُقٌ) .
وتشبه رائحته رطبا رائحة الطلع لذكر النخل " والطلع هو أول حمل النخل "؛ وذلك معنى قوله : (وَرَائِحَةُ طَلَعٍ) .

وقد يكون شبيها برائحة العجين، أي قريبا منها . وهو ما قصد به بقوله : (أَوْ عَجِينٍ) .
وأما رائحته يابسا فتشبه فصوص البيض، أي رائحته .

هذه الأوصاف بالنسبة لصحيح المزاج . أما المريض، فيتغير منيه، وتختلف رائحته .

ولخص الفاكهاني هذه الأوصاف فقال : خواص المنى ثلاثة :

الأولى : الخروج بشهوة مع الفتور عقبه .

الثانية : الرائحة؛ كرائحة أنطع، قريبة من رائحة العجين .

الثالثة : الخروج بتدفق .

فكل واحدة من هذه الثلاث إذا انفردت اقتضت كونه منيا، وإن فقدت كلها فليس

بمني (2).

الفروق بين منى الرجل ومنى المرأة : يختلف منى الرجل عن منى المرأة سواء من

حيث الشكل أو التكوين أو النزول، كما يلي :

1- أن منى الرجل ثخين، أي غليظ، ومنى المرأة رقيق .

(1) - للتاج والإكليل - هامش مواهب للجليل - ج 1 - ص 317

(2) - مواهب للجليل - ج 1 - ص 318/317

***** الطهارة *****

ويدل على الإجزاء حديث أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة قالت : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ " (1).

وَعَسَلُ الْوُضُوءِ عَنْ غَسْلِ مَحَلِّهِ وَلَوْ نَاسِيَ لِجَنَابَتِهِ

معطوف على ما قبله في النية وإجزائها . والمعنى : إذا غسل أعضاء الوضوء بنية الوضوء أثناء رفع الجنابة، وأراد أن يقتصر على ذلك ولا يغسلها بنية الجنابة، فإن ذلك يجزئه، لأن نية الوضوء تجزئ عن الغسل .
وتصح منه هذه النية والإجزاء حتى ولو كان ناسياً لجنابته حال وضوئه وتذكرها بعده عن قرب أو بعد .

والأصل في المسألة ما جاء عن علي رضي الله عنه ، أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال : إني اغتسلت من الجنابة فصليت الفجر، ثم أصبحت فرأيت موضعاً قدر الظفر لم يصبه ماء ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : " لَوْ مَسَحْتَ عَلَيْهِ بِيَدِكَ أَجْزَاكَ " (2) . لأن الشريعة مبنية على رفع الحرج والمشقة، وأنت ترى أنه ﷺ لم يأمر صاحب اللعة بإعادة الغسل، وقال له على سبيل التوسعة (لو كنت مسحت عليه ...).

كَلِمَةٌ مِنْهَا، وَإِنْ عَنْ جَبْرَةٍ

تشبيهه في الإجزاء . والأمر هنا يتعلق بمن ترك لمعة من الجنابة في أعضاء الوضوء .

واللمعة هي محل لم يعمه الغسل سواء في الوضوء أو رفع الجنابة ومعنى المسألة أن من ترك لمعة (أي نسيها) من الغسل، وهي من أعضاء الوضوء، ثم توضعاً وعمها بنية الأصغر، فيجزئ ذلك عن غسله بنية الأكبر .

ومعنى قول المصنف (وإن عن جبيرة)، أي من وضع جبيرة في عضو من أعضاء الوضوء، ومسح عليها أثناء الغسل، ثم سقطت أو برئت وخلعها، وغسل محلها أثناء الوضوء بنيته أجزاء ذلك .

قال الخرشي : وإنما أجزأ غسل الوضوء عن غسل الجنابة لأن الفعل فيهما واحد، وهما قرضان، فأجزأ أحدهما عن الآخر (3) . ويدل على الإجزاء عموم حديث علي،

(1) - رواه البيهقي .

(2) - رواه ابن ماجه .

(3) - الخرشي على خليل - ج 1 - ص 176

وجاء فيه : " جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : إني اغتسلت من الجنابة فصليت الفجر، ثم أصبحت فرأيت موضعاً قدر الظفر لم يصبه ماء ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : " لَوْ مَسَحْتَ عَلَيْهِ يَدَيْكَ أَجْزَأَكَ " (1).

وعن ابن مسعود أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن الرجل يغتسل من الجنابة فيخطئ بعض جسده؟! فقال رسول الله ﷺ : " يَغْسِلُ ذَلِكَ الْمَكَانَ ثُمَّ يُصَلِّي " (2).



(1) - رواه ابن ماجه .

(2) - رواه البيهقي .

***** الطهارة *****

” فصل ”

في المسح على الخفين

قال تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ (1).
وروى البخاري عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم : " مَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ " .

مدخل

يتناول المصنف في هذا الفصل موضوع المسح على الخفين كما جاءت به السنة، ويفصل في شروط الخف الذي يجوز المسح عليه، وفي أحوال الماسح ونيته ... إلخ، وذلك حسب الترتيب التالي :

أولاً : أن المسح على الخفين رخصة للرجل والمرأة سواء .

ثانياً : صفة الخف والجورب الذي يجوز المسح عليه .

ثالثاً : شروط المسح على الخفين .

رابعاً : دخول النية في لبس الخف والمسح عليه .

خامساً : المسح على الخف في الحضر والسفر .

سادساً : أحكام المسح على الخف المخرق والواسع والمغصوب .

سابعاً : ما يكره فعله بالخف بالنسبة للماسح عليه .

ثامناً : متى يندب نزع الخفين .

تاسعاً : كيفية المسح على الخفين .

المناسية : بعد ما أنهى المصنف مباحث الغسل، شرع هنا في الكلام على ما ينوب

في الطهارة الصغرى عن بعض مخصوص وهو مسح الخف ونيابته عن غسل الرجلين .

ما هو الخف ؟ الخف أو الخفان هما الحذاءان الساتران للكعبين، والمصنوعان من

الجلد .

حكم المسح عليهما : والمسح على الخفين أثناء الوضوء رخصة من الشارع

جائزة للرجال والنساء صيفاً وشتاءً، حضراً وسفراً .

دليل المسح : المسح على الخفين سنة متواترة نقلها قولاً وفعلاً عدد كبير من

الصحابة عن الرسول صلى الله عليه وسلم . فقد أخرج مالك عن المغيرة بن شعبه : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(1) - البقرة : آية 185

ذَهَبَ لِحَاجَتِهِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ . قَالَ الْمُغِيرَةَ : فَذَهَبْتُ مَعَهُ بِمَاءٍ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَسَكَبْتُ عَلَيْهِ الْمَاءَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يُخْرِجُ يَدَيْهِ مِنْ كُمِّي جَبَّتِيهِ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ مِنْ ضَيْقِ كُمِّي الْجَبَّةَ، فَأَخْرَجَهُمَا مِنْ تَحْتِ الْجَبَّةِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَمَسَحَ عَلَيِ الْخَفَيْنِ . فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ يُؤْمُهُمْ، وَقَدْ صَلَّى بِهِمْ رَكْعَةً فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ عَلَيْهِمْ، فَفَزَعَ النَّاسُ . فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ : " أَحْسَنْتُمْ " (1) .

قال النووي في شرح مسلم : وقد روى المسح على الخفين خلانق لا يحصون من الصحابة (2) .

وقال الحسن : " حدثني سبعون من أصحاب رسول الله ﷺ أنه كان يمسح على الخفين " (3) .

وقال الحافظ في الفتح : وقد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر وجمع بعضهم رواته فجاوزوا الثمانين منهم العشرة .

وقال الإمام أحمد : فيه أربعون حديثاً عن الصحابة مرفوعة .

وقال ابن عبد البر في الاستذكار : روى عن النبي ﷺ المسح على الخفين نحو أربعين من الصحابة .

وذكر أبو القاسم بن منده أسماء من رواه في تذكرته فكانوا ثمانين صحابياً (4) .



(1) - الموطأ ، والبخاري ومسلم .

(2) - نيل الأوطار - ج 1 - ص 136

(3) - أخرجه ابن أبي شيبة وهو في نيل الأوطار أيضا .

(4) - انظر هذه الأقوال وغيرها في نيل الأوطار للشوكاني - ج 1 - ص 176 وما بعدها

***** الطهارة *****

المسح وخطوة

قال المصنف رحمه الله : **رُحِّصَ لِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ**

بدأ ببيان حكم المسح على الخفين وعلى أنه رخصة من الشارع ﷺ . والمعنى هنا : أجزى وأبيح لكل من الرجل والمرأة الإقدام على هذا الفعل من غير حرج، بل ورفعا لمشقة خلع الخفين للابسهما .

وذكر المرأة في نص المسألة لئلا يتوهم البعض قصر الحكم على الرجل لكونه هو الذي يضطر غالبا للبسه . ويدخل الصبي في حكم الجواز أيضا .

تعريف الرخصة : والترخيص لغة التسهيل، وشرعا : نقل من حكم شرعي صعب لحكم شرعي سهل لعذر، مع وجود سبب الحكم الأصلي .

أيهما أفضل : المسح أم الغسل ؟ وجمهور أهل العلم يقولون أن الغسل أفضل من المسح على الخفين، وهو مقدم عليه .

قال الفاكهاني : ومذهب الجمهور أن غسل الرجلين أفضل لأنه الأصل (1).

وكان ابن عمر (رضي الله عنهما) يرى أن غسل الرجلين أفضل من المسح على الخفين، وقد أمر من معه مرة أن يمسحوا على خفافهم، وخلع هو خفيه وتوضأ، ثم

قال : لقد حُبِّبَ إليَّ الوضوء . وقال : إني لمولع بغسل قدمي فلا تقتدوا بي (2) . وكذلك كان أبوه عمر يرى أن غسل الرجلين في الوضوء أفضل من المسح على الخفين (3) .

شمول الرخصة للمرأة : ويدل على عموم هذه الرخصة قول مالك : والمرأة في المسح على الخفين والرأس بمنزلة الرجل سواء في جميع ذلك، إلا أنها إذا مسحت على رأسها لم تنقض شعرها (4) .

ودل على أن النساء في العهد الأول كن يلبسن الخف ويمسحن عليه، قول ابن القاسم : وسألت مالكا عن المرأة تخضب رجلها بالحناء وهي على وضوء، فتلبس خفيها لتمسح عليهما إذا أحدثت أو نامت، أو انتقض وضوءها؟ قال : لا يعجبني ذلك (5) .

(1) - منح الجليل - ج 1 - ص 134

(2) - انظر موسوعة فقه عبد الله بن عمر لرواس قلعي - ص 321

(3) - موسوعة فقه عمر بن الخطاب - ص 871

(4) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 40

(5) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 41/40

وَإِنْ مُسَّحَاةً

لما نص في البداية على عموم المسح على الخفين للمرأة كما هو للرجل، أضاف هنا أمرا توضيحيا له علاقة بالمرأة الماسحة على الخف والمعنى : أنه يجوز للمرأة أن تمسح على خفيها بعد الإنتهاء من الوضوء حتى ولو كانت مستحاضة، أي نازلا من قبلها دم لاختلال مزاجها. وبالغ عليها لدفع توهم منعها من مسح الخف، إذ يلزمه جمعها رخصتين .
قال مالك : والمرأة في المسح على الخفين والرأس بمنزلة الرجل سواء في جميع ذلك (1).

وسئل ابن القاسم : رأيت المستحاضة تمسح على خفيها ؟ قال : عليها أن تمسح (2).

الرخصة للمسافر والمقيم

قال المصنف :

بِحَضْرٍ أَوْ سَفَرٍ

المعنى : أن المسح على الخف يجوز في الحضر للمقيم، كما يجوز للمسافر . والكلمتان متعلقتان بقوله في بداية الفصل : رُخِّصَ، أي رخص المسح حضرا وسفرا والمسح في السفر متفق عليه، أما المسح في الحضر فقول مشهور .
قال القرطبي : لأن أكثر الأحاديث بالمسح إنما هي في السفر (3) . ومنها :
1- حديث المغيرة السابق، والذي قال فيه : " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ذَهَبَ لِحَاجَتِهِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ ... " (4) الحديث . وفيه دلالة على أنه كان مسافرا، وعلى مشروعية المسح في السفر .

2- وعن شريح بن هانيء، قال : " سَأَلْتُ عَائِشَةَ (رضي الله عنها) عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ، فَقَالَتْ : سَلْ عَلَيَّا فَإِنَّهُ أَعْلَمُ بِهَذَا مِنِّي؛ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلْتُهُ... الحديث " (5) . وهو صريح أيضا في إباحة المسح أثناء السفر .
وأما ما يدل على جواز المسح في الحضر، أي للمقيم فما يلي :

(1) // (2) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 40/41

(3) - الجامع لأحكام القرآن - ج 6 - ص 100

(4) - الموطأ والبخاري ومسلم .

(5) - رواه أحمد ومسلم والقسائي وابن ماجه .

***** الطهارة *****

1- حديث حذيفة رضي الله عنه، وقال فيه : " فَلَغَذَ رَأَيْتُنِي أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَتَمَاشَى فَأَتَى سَبَاطَةَ قَوْمٍ خَلْفَ حَائِطٍ، فَقَامَ كَمَا يَقُومُ أَحَدُكُمْ، فَبَالَ فَاثْتَبَدَتْ مِنْهُ، فَأَشَارَ إِلَيَّ فَحِثْتُ، فَقُمْتُ عِنْدَ عَقِيهِ حَتَّى قَرَعُ - زَادَ فِي رِوَايَةٍ - فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ " (1).

قال المازري : ويصح أن يجعل حديث السبابة المتقدم حجة على المسح في الحضر، لأن الغالب أن السبابة، وهي المزبلة، إنما تكون في الحواضر، وقد قال : سبابة قوم، فأضافها إلى قوم مخصوصين، ولو كانت في الفلوات لم تكن كذلك (2).

2- وعن أسامة بن زيد قال : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلال، فذهب لحاجته ثم تَوَضَّأَ فغسل وجهه، ثم خرجا . قال أسامة : فسألت بلالا : ماذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال بلال : " ذَهَبَ لِحَاجَتِهِ ثُمَّ تَوَضَّأَ فغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ " (3).

قال الشافعي رحمه الله : وفي حديث بلال دليل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين في الحضر لأن بئر جمل في الحضر (4).

المسح على الجورب

قال المصنف :

مَسَحُ جَوْرَبٍ جُلْدٌ ظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ

أي جاز للمسافر والمقيم رجلا كان أو امرأة أن يمسح على جورب أحيط وكسي من أسفله وأعلاه بالجلد . فالعبارة أيضا متصلة بقوله في بداية الفصل : رخص ويكون المعنى حينئذ : رخص مسح جورب جلد ظاهره وباطنه .

معنى الجورب : والجورب هو ما كان على شكل الخف من قطن أو نحوه، أو هو ملبوس رجل على هيئة الخف منسوج من قطن أو كتان أو صوف .

قال الخرشي : وهو الجرموق على تفسير مالك من رواية ابن القاسم (5).
وقال في التوضيح : الجورب ما كان على شكل الخف من كتان أو قطن أو غير ذلك (6).

(1) - رواه مسلم .

(2) - المعجم بفوائد مسلم - ج 1 - ص 357 .

(3) - لخرجه الشافعي في الأم .

(4) - الأم - ج 1 - ص 33

(5) - الخرشي على المختصر - ج 1 - ص 178

(6) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 318

وفسر العيني الجورب فقال : هو الذي يلبسه أهل البلاد الشامية الشديدة البرد وهو يتخذ من غزل الصوف المفتول، يلبس في القدم إلى ما فوق الكعب (1).
 وقال الشوكاني : هو لفافة الرجل (2).
 ومن مجموع هذه الأقوال نستنتج ما يلي :

1- أن الجوارب التي كانت تلبس آنذاك ليست هي الجوارب التي نستعملها اليوم، لأن تلك كانت تغطي الكعبين فقط، وأما جوارب اليوم فتغطي الساقين .

2- وأنها كانت من الصوف المفتول يلبس للوقاية من البرد، وقد يلبسون فوقه الخفين ويمسحون عليهما، وقد يمشون عليهما بدون خف ولا حذاء .

3- وأن من الجوارب ما كان يستعمل للمشي، حيث يكون داخله صوفاً أو قطناً وخارجه جلداً (من الأعلى والأسفل)، حتى يمكن المشي عليه، وهو الذي رخص فقهاؤنا في المسح عليه .

رخصة الجوربين : واستدلوا على جواز المسح على الجوربين بحديث المغيرة بن شعبة " أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على الجوربين والنعلين " (3).
 لكن نقل الشوكاني عن أبي داود قوله : كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث، لأن المعروف عن المغيرة أن النبي ﷺ مسح على الخفين (4).
 قال أبو داود : وروي هذا عن أبي موسى الأشعري " عن النبي ﷺ أنه مسح على الجوربين " وليس بالمتصل ولا بالقوي (5).
 وشدد الذهبي الإنكار على الإمام الترمذي لتصحيحه هذا الحديث (6).
 وأما الإمام مالك رحمه الله، فقد جوز المسح على الجوربين إذا جلد ظاهرهما وباطنهما كما علمت، ولكنه نهى عن ذلك مرة أخرى .
 قال ابن القاسم : كان مالك يقول في الجوربين يكونان على الرجل وأسفلهما جلد مخرز، وظاهرهما جلد مخروز أنه يمسح عليهما، ثم رجع فقال : لا يمسح عليهما (7).
 ويحتمل - والله أعلم - أن قول الإمام الأول بالجواز يتعلق بالجوربين اللذين جلد ظاهرهما وباطنهما، وأن نهيه في المرة الثانية يتعلق بجوراب القطن أو الصوف الخالص أو غيرهما مما لا جلد عليه .

(1) - نقلًا عن مواهب الجليل من أدلة خليل - ج 1 - ص 89

(2) - نيل الأوطار - ج 1 - ص 180

(3) - رواه الخصة إلا التسناني وصححه الترمذي .

(4) - انظر نيل الأوطار - ج 1 - ص 179

(5) / (6) - دراسات تطبيقية في الحديث النبوي - ص 75، د. نور الدين عتر .

(7) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 41

الطهارة

الجوارب الحالية والمسح : وإذا تأملنا في شروط المسح على الجوارب عند الوضوء وقارناها بتلك التي في جوارب اليوم وجدناها غير متوفرة، لأن جوارب اليوم أغلبها رقيقة ينفذ منها الماء إلى القدم، بينما يشترط في الجوربين (لمن أباح المسح عليهما) السماكة، وجوارب اليوم أغلبها خليط من الصوف والمادة البلاستيكية، وهي من الرقة بحيث لا يمكن تتابع المشي بها . قال ابن قدامة : إنما يجوز المسح على الجوارب بالشرطين اللذين ذكرناهما في الخف .

أحدهما : أن يكون صفيقا لا يبدو منه شيء من القدم (وصفيقا معناه سميكاً) .
الثاني : أن يمكن متابعة المشي فيه (1) .

وقال أحمد في المسح على الجوربين بغير نعل إذا كان يمشي عليهما ويثبتان في رجليه فلا بأس (2) .

وأنت ترى أن جوارب اليوم لا تلبس إلا مع الحذاء، ولا يمكن المشي عليها . وأكد ابن قدامة نفس هذه المعاني فقال : وأما الرقيق فليس بسائر (3) .

والمسح على الجوربين من غير أن يحاطا بجلد غير جائز عند الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأبي حنيفة، وأما أحمد فقد رأيت شرطه السابق وهو كونه يمشي عليهما بدون حذاء . قال الدكتور نور الدين عتر : وقد منع المالكية والشافعية المسح على الجوربين أخذاً بظاهر آية الوضوء وهو قول الإمام أبي حنيفة أيضاً . ولم يعملوا بحديث المغيرة هذا في المسح على الجوربين، وقد ظهر لك عذرهم في ذلك واضحاً (4) . وقد علمت أن المشهور عن المغيرة أنه روى حديث الخفين .

قال الشافعي رحمه الله : ولا يجوز مسح الجوربين إلا أن يكونا منعلين يمكن متابعة المشي فيهما (5) .

وقال الفيروز آبادي الشيرازي : وإن لبس جوربا جاز المسح عليه بشرطين :
أحدهما : أن يكون صفيقا لا يشف . **والثاني :** أن يكون منعلاً . فإن اختل أحد هذين الشرطين لم يجز المسح عليه (6) .

وقال الخطيب الشربيني : لأن الغالب من الخفاف أنها تمنع النفوذ، فتتصرف إليها النصوص الدالة على الترخيص، فيبقى الغسل واجبا فيما عداها (7) .

(1) / (2) / (3) - المغني - ج 1 - ص 298

(4) - دراسات تطبيقية في الحديث النبوي - ص 76

(5) - نيل الأوطار - ج 1 - ص 180

(6) - المهذب في فقه الإمام الشافعي - م 1 - ص 28

(7) - مغني المحتاج - ج 1 - ص 66

الصحابة والمسح على الجوربين : عن أبي موسى الأشعري : " أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ ". قال المُعَلَّى في حديثه : لا أعلمه إلا قال : " والنعلين " (1).

ولأن راوي هذا الحديث الضحاك بن عبد الرحمن عن أبي موسى وهو لم يسمع منه فقد ضعفه رجال الحديث .

قال البيهقي : لم يثبت سماعه من أبي موسى، وإنما قال : ليس بالقوي لأن في إسناده عيسى بن سنان ضعيف ولا يحتج به، وقد ضعفه يحيى ابن معين (2) . وضعفه أيضا : أحمد وأبو زرعة والنسائي وغيرهم (3).

هذا الإضطراب والضعف في حديث أبي موسى، وكذلك في حديث المغيرة السابق، لم يعط للمسح على الجوربين الشهرة والإجماع من الصحابة مثلما هو للخفين، ولذلك لم يمسح على الجوربين سوى نفر قليل من الصحابة، منهم : علي ابن أبي طالب وابن مسعود، والبراء بن عازب، وأنس بن مالك، وأبو أمامة، وسهل بن سعد وعمرو بن حريث، وروي ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس (4).

ومع فرض صحة المسح عن هؤلاء الصحابة، فإن الصحيح الثابت عنهم أنهم كانوا يمسحون عليهما من فوق النعلين، كما جاء عن عمر بن الخطاب ﷺ : أنه تَوَضَّأَ يوم الجمعة فمسح على جوربيه ونعليه (5).

وكان ابن عمر (رضي الله عنهما) يمسح على جوربيه ونعليه - يعني يمسح على الجوربين من فوق النعلين - ويقول : المسح على الجوربين كالمسح على النعلين (6). يظهر بعد الذي ذكرنا عن هؤلاء الصحابة، أنهم كانوا يصلون بنعالهم التي مسحوا عليها من فوق الجوارب . والله أعلم .

جوارب اليوم لا يعقل المسح عليها : والذي يدل عليه صحيح النظر، ومنطق الحكمة والعقل أن الجوارب التي تلبس اليوم لا يصح المسح عليها لسببين رئيسين : **الأول** : أنها تخالف تماما الجوارب الموصوفة عند السلف والخلف، سواء من حيث مادتها المصنوعة منها، أو من حيث ثخانتها وسمكها، أو من حيث كونها غير مجلدة من خارج . وقد سبق بيان كل ذلك .

(1) - رواه ابن ماجه .

(2) - انظر نيل الأوطار - ج 1 - ص 180

(3) - انظر التعليق على حديث ابن ماجه في سنته للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي .

(4) - انظر دراسات تطبيقية في الحديث النبوي - ص 75

(5) - انظر موسوعة فقه عمر بن الخطاب - ص 171

(6) - موسوعة فقه عبد الله بن عمر - ص 323

الطهارة

الثاني: أن المسح على الجوارب العصرية، ينتج عنه عدة آفات تتنافى وشروط النظافة التي يحث عليها ديننا الحنيف، ومن هذه الآفات نذكر:

1- **الرائحة الكريهة:** فإنه لرقعة الجوارب، ومادتها المطاطية، وبسبب نفاذ البلل منها إلى القدمين وكذلك الحذاء، يسرع إليها العفن، وتطلق رائحة كريهة لامتزاجها بالغبار وبعرق القدمين، خاصة في فصل الصيف.

2- **إيذاء المصلين:** ومن شأن العفونة والنتن الذي يحصل في الجوارب بسبب البلل والعرق ووساخة الحذاء والقدم من جراء عدم الغسل، أن تطلق الروائح الكريهة على من يصلي بالمسجد في الجماعة أو الجمعة، وبالخصوص على من يجلس ويسجد خلف صاحب الجورب، ويحدث هذا كثيرا في فصل الصيف، حيث تساعد الحرارة على اشتداد الروائح وانبعاثها.

وفي هذا من الإيذاء لعباد الله ما لا يخفى على عاقل، خاصة إذا علمنا أن بعض الناس لديهم حاسة شم قوية تلتقط الروائح عن بعد، وهم يتأذون من ذلك أكثر من غيرهم.

3- **الضرر بالقدمين:** يضاف إلى ما سبق أنه ثبت بالتجربة أن المرض المعروف عند العامة بالذبحة، والذي يصيب أصابع القدمين إنما يحدث بسبب امتزاج العرق بالماء، ثم امتناع التهوية عن القدمين بسبب الجوارب التي تغطيها. ولذلك نجد كثيرا من الناس يعانون من التشقق والعفونة بين أصابع القدمين، خاصة في فصل الصيف. وفي هذه الإشارة ما يغني لكل عاقل ولبيب.

هل اشتراط الجورب المجلد مجرد اجتهاد؟ هذا وعلمنا مما سبق أن الجورب الذي يصح المسح عليه يشترط فيه عند الإمام مالك والشافعي وأبي حنيفة أن يكون مجلدا. والسؤال الذي يثار حول هذا الشرط هو: من أين أتوا بهذا الحكم؟ والجواب على ذلك من وجوه:

أ- ما نقلناه سابقا عن عمر وابنه عبد الله أنهما كانا يمسان على النعلين من فوق الجوربين.

ب- أن من الخفاف ما كان مبطنا من الداخل بالجوارب، وهو نفسه الذي يطلق عليه اسم: الجورب المجلد فيما يظهر، ويدل على ذلك قول الحسن بن حي: يمسخ على الخف إذا كان ما ظهر منه يغطيه الجورب، فإن ظهر شيء من القدم لم يمسخ (1).

ج- المعروف عن الإمامين مالك والشافعي رحمهما الله، أنهما إماما أهل الأثر والحديث، وقولهما بشرط الجورب المجلد، لا يصدر عنهما بمجرد رأي، سيما إذا علمنا أن الأمر التعبدية لا ينفذ ولا يصح فيه الرأي. ولذا يحمل قولهما على ما يلي:

(1) - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - ج6 - ص102

أولاً: اعتماداً على ما جاء في حديث المغيرة المتعلق بالخف، مع حمل الجورب المجلد عليه .

ثانياً: قولهما بذلك يكون طبقاً لصورة الجوارب التي بلغهم أن الصحابة مسحوا عليها .

ثالثاً: أن الجوارب التي كانت سائدة في زمانهما لا بد وأن يكون منها ما هو مجلد ومنها ما هو غير مجلد .

رابعاً: ومعروف أن فقه الإمام مالك في هذه الصورة وغيرها يصدر عن عمل أهل المدينة، ولا بد أن تكون صفة الجورب عند أهل مدينة رسول الله ﷺ كانت ماثلة أمامه وهو يفتي بذلك .

خامساً: أنهما - ومعهما أبو حنيفة - وقفا عند الرخصة ولم يزيدا عليها . والرخصة ثابتة في مسح الخفين، وإنما قيس عليها الجورب إذا كان مجلداً .

وعليه فلا صحة لقول من قال: أن شرط كون الجورب مجلداً هو محض اجتهاد من الإمام مالك وغيره .

وَخَفَ وَلَوْ عَلَى خُفٍّ

معنى هذا القول أنه يجوز المسح على الخف المنفرد، أي الملبوس على الرجل مباشرة، ويجوز أيضاً المسح على الخف الملبوس فوق خف آخر، أو فوق جورب، لكن بشرط لبس الأعلى والأسفل على طهارة مائية كاملة في وقت واحد، أو في وقتين متقاربين أو متباعدين قبل انتقاض الطهارة التي لبس عليها الأسفل وأشار المصنف بولو إلى خلاف في المسألة .

ويدل على جواز ذلك قول بلال رضي الله عنه: "رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسُحُ عَلَى الْمَوْقِ" (1). والموق هو الجلد الذي يلبس على الخف ليحفظه من الطين ونحوه، وهو الجرموق على المشهور (2).

وروى بلال أيضاً عن النبي ﷺ أنه قال: "امسحوا على النصف والموق" (3). قال الجوهرى: الموق الذي يلبس فوق الخف (4).

وأصل المسألة من قول مالك في رجل لبس خفيه على طهر، ثم أحدث فمسح على خفيه، ثم لبس خقين آخرين فوق خفيه أيضاً فأحدث، قال: يمسح عليهما (5).

(1) - رواه أحمد وأبو داود .

(2) - نظر الفقه الإسلامي وليلته - ج 1 - ص 329 . د. وهبة الزحيلي .

(3) - رواه سعيد بن منصور .

(4) - نيل الأوطار - ج 1 - ص 180 .

(5) - لمدينة الكبرى - ج 1 - ص 40 .

الطهارة

بِلاَ حَائِلٍ كَطِينٍ ، إِلاَّ الْمَهْمَازَ

الحائل هنا يتعلق بالخفّ والجورب المجلد . ويقصد بهذا الوصف أن الخفّ والجورب المجلد الذي يصح المسح عليه، ينبغي أن يكون سليماً من أي حائل أو مانع يحجز بينه وبين عملية المسح، سواء كان الحائل من الأسفل أو الأعلى . ومثلاً للحائل بالطين، ويدخل في الحكم كل مانع كالزفت وغيره . وقد ذكر الطين ليسارته تنبيهاً على غيره بالأحرى .

واستثنى من حكم المنع، المهماز، وهو ما يركب على أعلى الجورب أو الخف، فيختفر للمسافر الذي شأنه ركوب الدابة، بشرط ألا يكون من ذهب أو فضة .

وأصل المسألة في المدونة : قال مالك : وسألت ابن شهاب فقال لنا : هكذا المسح . قلت : فإن كان في أسفل الكعبين طين، أيسح ذلك الطين من الخفين حتى يصل الماء إلى الخفين ؟ قال : هذا قوله (1) .

وأما مسألة المهماز فهي في نوازل سحنون من كتاب الطهارة ونصها : وسئل عن الركوب بالمهاميز فقال : لا بأس بذلك ورأه خفيفاً .

فقيل لسحنون : فإذا سافر بمهاميز هل يمسح على خفيه ولا ينزع المهاميز ؟ قال : لا بأس بذلك وأراه خفيفاً (2) .

وهكذا يظهر أن استعمال المهماز خاصة بالنسبة للمسافر تدعو إليه الضرورة . وقد بني ديننا الحنيف على التيسير ورفع الحرج، والقاعدة تقول : [المشقة تجلب التيسير] .

قال ابن رشد : وهذا كما قال : لأن الدواب لا تملك، ولا يتأتى فيها ما أذن اللهمن ركوبها إلا به في أغلب الأحوال .

توقيت مدة المسح

قال المصنف :

وَلَا حَادَّ

أي وليست هناك مدة محددة لنزع الخف، بحيث لا يجوز للماسح أن يتعدها. والمقصود هنا بعدم تحديد الزمن أو المدة، نفي الوجوب فقط . وأما الندب فسيأتي كلامه عنه فيما بعد .

(1) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 39 .

(2) - انظر مواهب الجليل - ج 1 - ص 319 .

الأئمة على عدم التحديد : ويدل على عدم التحديد بوقت معين بالنسبة لمن لبس الخفين ومسح عليهما ما يلي :

أولاً : عمل أهل المدينة : قال ابن وهب : سمعت مالكا يقول : ليس عند أهل بلدنا في ذلك وقت (1).

ثانياً : الحديث الشريف : فعن أبي عمارة أنه قال : " يا رسول الله : أمسح على الخفين ؟ قال : " نَعَمْ " . قال : يوما . قال : " يَوْمًا " . قال : ويومين ؟ قال : " وَيَوْمَيْنِ " . قال : وثلاثة أيام ؟ قال : " نَعَمْ . وَمَا شِئْتَ " . وفي رواية حتى بلغ سبعا . قال رسول الله ﷺ : " نَعَمْ . وَمَا بَدَا لَكَ " (2).

قال أبو داود : وقد اختلف في إسناده، وليس بالقوي .

وقال أبو عمر بن عبد البر : إنه حديث لا يثبت، وليس له إسناده قائم .

وعن أنس : أن رسول الله ﷺ قال : " إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ وَلَيْسَ خُفَيْهِ فَلْيُصَلِّ فِيهِمَا وَلْيَمْسَحْ عَلَيْهِمَا، ثُمَّ لَا يَخْلَعُهُمَا إِنْ شَاءَ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ " (3).
والحديث أخرجه الحاكم أيضا وقال : إسناده صحيح على شرط مسلم، ورواه عن آخرهم ثقة .

ثالثاً : فعل بعض الصحابة : قال ابن وهب : وسمعت زيد بن الحباب يذكر عن عمر بن الخطاب، قال : لو لبست الخفين، ورجلاي طاهرتان وأنا على وضوء، لم أبال أن لا أنزعهما حتى أبلغ العراق أو أقضي سفري (4).

وقال عمر : إذا توضع أحدكم ولبس خفيه فليمسح عليهما وليصل فيهما ولا يخلعهما إن شاء إلا من جنابة (5). قال : وحدثنا حماد بن سلمة عن عبيد الله بن أبي بكر وثابت عن أنس عن النبي ﷺ مثله (6).

قال أبو الطيب محمد أبادي : روي مثل ذلك عن عمر بن الخطاب وعقبة بن عامر وعبد الله بن عمرو والحسن البصري (7).

وعن ابن عمر أنه قال : " لَيْسَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ وَقْتُ، امْسَحْ مَا لَمْ تَخْلَعْ " (8).

(1) - الجامع لأحكام القرآن - ج6 - ص101

(2) - رواه أبو داود .

(3) - رواه الدار قطني .

(4) - المدونة الكبرى - ج1 - ص42

(5) - رواه الدار قطني . قال صاحب التنقيح : إسناده قوي .

(6) - رواه الدار قطني ، وأخرجه الحاكم على شرط مسلم ورواه عن آخرهم ثقة .

(7) - التعليق المغني على الدار قطني - ج1 - ص204

(8) - رواه الدار قطني .

***** الطهارة *****

شروط تتعلق بالمسح

قال المصنف: **بِشْرَطِ جِلْدٍ طَاهِرٍ خُرْزٍ وَسَتْرٍ مَحَلِّ الْفَرْضِ، وَأَمْكَانَ تَتَابُعِ الْمَشْيِ بِهِ**

هذه شروط خمسة تتعلق بالخفين اللذين يصح المسح عليهما، وقد ساقها المصنف تباعا، ومعناها:

1- أن يكون مصنوعا من جلد، فلا يصح المسح على ما كان مصنوعا من قطن أو قماش أو صوف . قال ابن العربي : الخف جلد مبطن مخروز يستر القدم (1). ومعلوم أن مادة الخف التي كان يصنع منها هي الجلود، أي جلود الحيوانات عند سلف الأمة، فلزم الوقوف عند ذلك قصرا للرخصة على موردها .

قال الدكتور البغا : ومثل الجلد ما في معناه في هذه الأيام من مواد تصنع منها الأحذية ونحوها . أما ما كان من نسيج ونحوه كالجوارب فلا يجزئ (2).
2- أن يكون الخف الذي يلبسه للماسح طاهرا من أي نجاسة حتى يصح المسح عليه .

قال عليش : ولو ثبت مسحه ﷺ على نجس لأجمع المسلمون على عدم اشتراط الطهارة . ولم يتجاسر أحد على اشتراطها في الخف ولا في غيره، فالحق اشتراطها فيه (3).

ويبدو أن اشتراط الطهارة لا يتعلق فقط بما يصيب الخف من نجاسة، بل يتعداه إلى نوعية الجلد الذي صنع منه الخف، فإن كان جلد ميتة فهو نجس، كما صرح بذلك شراح المصنف، وهو المشهور (4).

وهو تعليل واضح، لأن الخف سيصلي به، وما كان نجسا لا تجوز به صلاة، نعم يجوز لبسه، ولكن لا تصح الصلاة به .

عن القاسم بن محمد بن أبي بكر، أن محمد بن الأشعث كتم عائشة في أن يتخذ لها لحافا من الفراء فقالت : إنه ميتة، ولست بلايسة شيئا من الميتة . قال : فنحن نصنع لك لحافا ندبغ (أو يدبغ) . وكرهت أن تلبس من الميتة (5).

(1) - صحيح الترمذي بشرح ابن العربي - ج 1 - ص 139

(2) - التحفة الرضية - ص 105

(3) - منح الجليل - ج 1 - ص 320

(4) - انظر مواهب الجليل - ج 1 - ص 320، والخرشي على خليل - ج 1 - ص 179

(5) - مصنف عبد الرزاق .

وقد صح في الحديث أن الرسول عليه الصلاة والسلام خلع نعليه وهو في الصلاة لما أخبره جبريل أن بهما نجسا .

3- أن يكون الخف الذي يصح المسح عليه مخروزا، بمعنى مخيطا، فلا يصح المسح على المسلوخ بلا شق ولا الملتصوق بنحو غراء .
والحجة هي قصر الرخصة على موردها . والله أعلم .

قال الخرشي : ومنها أن يكون خرز لا ما لصق على هيئته بنحور سراس للسنة (1) .
أي وقوفا عند الأوصاف التي عرف بها الخف في السنة من فعله ﷺ، وفعل أصحابه، وأوصاف خفافهم .

4- ومن شروط الخف الذي يصح المسح عليه أن يكون ساترا لمحل الفرض من أطراف الأصابع إلى الكعبين، ولا يصح فيمن كان ناقصا عنهما . ولا يسمى خفا في الحقيقة إلا إذا كان ساترا لمحل الغسل .
قال مالك في الخفين يقطعهما من أسفل الكعبين المحرم وغيره، لا يمسح عليهما من أجل أن بعض مواضع الوضوء قد ظهر (2) .

والأصل حديث ابن عمر، وفيه : أن رجلا سأل رسول الله ﷺ : ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال : " لا تلبسوا القمصَ ولا السراويلات ولا البرانسَ ولا الخفاف إلا أحدا لا يجد نعلين، فليلبس خفين، وليقطعهما أسفل من الكعبين " (3) .
وقد أمر عليه الصلاة والسلام بقطعهما أسفل الكعبين لتزول عنهما صفة خف ولا يمكن المسح عليهما .

5- ويشترط أيضا أن يكون الخف الذي يصح المسح عليه صالحا للإستعمال والسير به بحيث لا يكون واسعا ولا ضيقا جدا يصعب لبسه . وهو ما نص عليه المصنف بقوله : (وأمكن تتابع المشي به) .

روى ابن وهب عن عقبة بن عامر الجهني قال : قدمت على عمر بن الخطاب بفتح من الشام، وعليَّ خُفَّان لي، فنظر إليهما عمر، فقال : كم لك منذ لم تنزعهما ؟ قال : قلت : لبستهما يوم الجمعة، واليوم الجمعة، ثمان . قال : أصبت السنة (4) .

ووجه الدلالة من هذا الخبر : أن الصحابي جاء مسافرا من الشام إلى المدينة وهو لا يلبس لخفين لم يخلعهما لمدة أسبوع، وأنه لو كان واسعا جدا أو ضيقا جدا لا يمكنه أن يقطع به تلك المسافة دون أن يخلعه .

(1) - الخرشي على المختصر .

(2) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 40

(3) - مالك في الموطأ والبخاري ومسلم

(4) - رواه ابن ماجه والدارقطني . وهو صحيح الإسناد .



شروط الماسح على الخفين

قال المصنف : **بَطْهَارَةٌ مَاءٍ كَمَلَتْ بِلَا تَرْفُهُ وَعَصِيَانٍ بِلْبَسِهِ أَوْ سَفَرِهِ**

لما أتم المصنف الكلام عن الشروط المتعلقة بالمسوح من خف وجورب، شرع مع هذه المسائل يتكلم عن الشروط المتعلقة بالماسح، وهذه معانيها مبوبة حسب تسلسلها في الأصل، وهي :

أولاً : ألا يلبس الخفين إلا بعد وضوء كامل أو غسل كامل، وهو ما أشار إليه بقوله : (بطهارة ماءٍ كملت) . ومعنى ذلك أن الطهارة الترابية لا يصح عقبها لبس الخف والمسح عليه .

ودليل اشتراط الطهارة قبل لبس الخف والمسح عليه حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه حيث قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر، فأهويت لأنزع خفيه، فقال : " دعهما، فإني أدخلتهما طاهرتين " فمسح عليهما (1).

وما جاء عن عبد الله بن عمر أنه قدم الكوفة على سعد بن أبي وقاص وهو أميرها فرآه عبد الله يمسح على الخفين، فأنكر ذلك عليه، فقال له سعد : سل أباك إذا قدمت عليه، فقدم عبد الله فنسي أن يسأل عمر عن ذلك حتى قدم سعد، فقال : أسألت أباك ؟ فقال : لا . فسأله عبد الله، فقال عمر : إذا أدخلت رجلك في الخفين وهما طاهرتان فامسح عليهما ... إلخ (2).

ثانياً : أن يقصد بلبسه الخف الإقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم، أو كان يلبسه عادة، أو يلبسه بنية دفع حر أو برد أو شوك، أو خوف عقرب مثلا . فهؤلاء يصح لهم أن يمسحوا عليه، بخلاف من لبسه للترين والتنعم، فهذا لا يصح له المسح عليه . قال الدسوقي : وأما إذا لبسه للترقه، كلبسه لمنع برغوث، أو لمشقة الغسل، أو لإبقاء حناء مثلا لغير دواء، فلا يمسح عليه (3).

قال ابن القاسم : وسألت مالكا عن المرأة تخضب رجلها بالحناء وهي على وضوء فتلبس خفيها لتمسح عليهما إذا أحدثت أو نامت، أو انتقض وضوءها ؟ قال : (لا يعجبني ذلك) (4).

(1) - البخاري ومسلم .

(2) - مالك في الموطأ .

(3) - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير - ج 1 - ص 143

(4) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 41

ودليل التسنن بلبس الخف حديث المغيرة بن شعبة، وفيه " ... فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ " قلت : يَا رَسُولَ اللَّهِ : أَنَسَيْتَ ؟ قَالَ : " أَنْتَ تَسِيْتِ، هَكَذَا أَمَرْتَنِي رَبِّي " (1).

ثالثاً : ولا يصح للعاصي أن يمسح على الخفين أو الجوربين مادام متلبساً بالمعصية .
والعاصي قسمان مثلما يفهم من نص المسألة :
أحدهما : عاص بلبس الخف : كالذي يلبسه وهو محرم بحج أو عمرة لأن المحرم يجب عليه أن يتجرد من المخيط والمحيط .
وكذلك الأمر بالنسبة لمن لبس خفين مغصوبين، فإنه لا يصح له المسح عليهما لعصيانه بلبسهما .

ثانيهما : عاص بسفره : مثل قاطع الطريق، والعاق لوالديه، وهذا أيضا لا يجوز له المسح على الخفين . ولكن المعتمد الترخيص للعاصي بسفره في مسح الجوارب أو الخف، إذ القاعدة " كل رخصة في الحضر فهي رخصة في السفر " (2).
قال في الطراز : إن قلنا يمسح على الخفين في الحضر فهل يمسح عليهما من سافر في معصية ؟ اختلف أصحابنا وأصحاب الشافعي في ذلك فقول : لا يمسح ولا يترخص برخصة حتى يتوب، وقيل يمسح، وهو الصحيح، لأن اللبس لا تختص رخصته بالسفر (3).

وفي القرآن والسنة ما ينذر بعدم تقبل أعمال من تلبس بالمعاصي . قال تعالى :
﴿ إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ (4). وقال ﷺ : " إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا " (5). وهذا العاصي بلبس الخف والمسح في رحمة الله وحكم مشيئته إن كان أقبل على عبادته عن توبة وندم . قال ابن العربي : من قاتل على فرس مغصوب فله الشهادة وعليه المعصية، فله أجر شهادته، وعليه إثم معصيته (6).

ويشهد لهذا الكلام قوله تعالى : ﴿ وَأَخْرُوجُوا اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنْ اللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (7).

(1) - رواه أحمد وليو دلود .

(2) - انظر منح الجليل - ج 1 - ص 137

(3) - انظر مواهب الجليل - ج 1 - ص 320

(4) - المائدة : آية 27

(5) - رواه مسلم .

(6) - التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل - ج 6 - ص 510

(7) - التوبة : آية 106

***** الطهارة *****

أحوال لا يصح فيها المسح

قال المصنف :

فَلَا يُمَسَّحُ وَأَسِعْ

العبارة من مفهوم قوله السابق : (وأمكن تتابع المشي به) ومعناها لا يمسح على خف واسع لا يمكن تتابع المشي به بسهولة غالبا، وكان بحال لا يليق بذوي مروءة، لكون قدمه لا تستقر به . وسكت هنا عن الضيق الذي لا يمكن لذوي المروءة تتابع المشي به، وهو داخل في مفهوم المسألة السابقة أيضا .
ودليله حديث عقبة بن عامر الجهني الذي قطع المسافة بين الشام والمدينة في أسبوع ولم يخلعه، وقول عمر : " أصبت السنة " (1) . ولو كان واسعا لما أمكنه المشي به ولا المسح عليه .

وَمُخَرَّقٌ قَدَرَتْ ثُلُثُ الْقَدَمِ

يعني ولا يصح المسح على خف فيه خروق . بمعنى مقطوع وممزق بمقدار ثلث القدم، سواء كان القطع ملتصقا أم منفصلا . وهذا مفهوم قوله في الشروط (وستر محل الفرض) .

وما زادت خروقه على الثلث، لا يصح المسح عليه بالأولى . وأما ما كانت خروقه أقل من مقدار الثلث فلا يضر ويمسح عليه .

شواهد وأدلة ذلك : ويشهد لصحة التحديد بالثلث، ثم العفو عن الأقل من الثلث ما يلي :

- 1- قول مالك رحمه الله : في الخرق يكون في الخف، إن كان قليلا لا يظهر منه القدم فليمسح عليه، وإن كان كثيرا فاحشا يظهر منه القدم فلا يمسح عليه (2) .
- 2- وقال القرطبي : ومعلوم أن أخفاف الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم من التابعين كانت لا تسلم من الخرق اليسير، وذلك متجاوز عنه عند الجمهور منهم (3) .
- 3- قال ابن رشد : مدلول الكتاب والسنة أن الثلث آخر حد اليسير وأول حد الكثير، فيجب أن يمسح على مادون الثلث، ولا يمسح على ما كان خرقه الثلث فأكثر؛ أعني ثلث القدم من الخف، لا ثلث جميع الخف (4) .

(1) - رواه ابن ماجة والدارقطني .

(2) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 40

(3) - الجامع لأحكام القرآن - ج 6 - ص 101

(4) - التاج والإكليل على مختصر خليل ، بهامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 320

4- وقوله ﷺ للسائل عن لبس المحرم في الحج : " إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسْ خَفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ " (1). وبالتأمل في مقدار ما أمر عليه الصلاة والسلام بقطعه من الخف الذي يلبسه المحرم نجده يقارب ثلث الخف .

وَأِنْ بِشَّكَ

معناها : أنه لا يمسح على الخف ولو كان قدر الثلث من الخرق شكًا لا حقيقة، أي شك الماسح في كون الخرق قدر الثلث أو أقل .
قال الفقهاء : لأن الغسل هو الأصل فيرجع إليه عند الشك .
وقال ابن حبيب : إن أشكل الخرق فلم يدر أمن كثير هو أم من القليل فلا يمسح عليه (2) .
وقوله ﷺ : " دَعِ مَا يُرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يُرِيْبُكَ " (3) .

مَا يَخْتَفِرُ فِي الْمَسْحِ

بَلْ ذُوْنُهُ إِنْ التَّصَقَّ

يقصد المصنف بهذه الصورة أن الخرق إن كان أقل من الثلث، والتصق بعض الخف أو الجورب ببعض عند المشي وعدمه، ولم تظهر القدم منه جاز المسح عليه .
عن سفيان الثوري أنه قال : امسح مادام يسمى خفا، وهل كانت خفاف المهاجرين والأنصار إلا مشققة مخرقة ممزقة !! ؟
وعلى أساس الخروق التي كانت في خفاف الصحابة، حدّد الفقهاء مقدار الخرق المعفو عنه بأقل من الثلث، والله أعلم .

كَمُنْفَتِحِ صَفْرٍ

هذا تشبيهه في الإغتفار . والمعنى : أن الخرق الصغير الذي يظهر منه بعض القدم، ولكن لا يصل منه شيء من اللبال إلى القدم عند المسح لا يمنع من المسح، لأنه مما

(1) - الموطأ والبخاري ومسلم .

(2) - التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 360 .

(3) - سبق تخريجه .

الطهارة

يغتفر بدليل ما ذكرنا من حال خفاف الصحابة، وأن الدين بني على المسامحة ورفع الحرج، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (1).

المنكس لا يمسح على الخفين

قال المصنف:

أَوْ غَسَلَ رِجْلَيْهِ فَلَبِسَهُمَا ثُمَّ كَمَلَ

يعني هنا أن المتوضىء إذا نكس وضوءه، فغسل رجليه أولاً وأدخلهما في الخفين ثم أتم وضوءه بعد ذلك، فإنه لا يمسح على الخفين إذا انتقض وضوءه، وأراد الوضوء ثانية، لأنه يعتبر لابسا للخفين قبل كمال الطهارة. وهذا مفهوم قوله السابق: (بطهارة ماء كملت).

ودليل المسألة قول النبي ﷺ: "دَعَهُمَا فَإِنِّي أَنْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ"، وقد سبق تخريجه. والطهارة هي الوضوء أو الغسل الكاملين. وسئل مالك عن رجل غسل قدميه، ثم لبس خفيه، ثم استأنف الوضوء؟ فقال: لينزع خفيه، ثم ليتوضأ، وليغسل رجليه (2).

أَوْ رِجْلًا فَأَدْخَلَهَا حَتَّى يَخْلَعَ الْمَلْبُوسَ قَبْلَ الْكَمَالِ

حاصل المسألة أن المكلف توضأ وضوءاً كاملاً، وعندما وصل لغسل رجليه، غسل إحداهما وأدخلها في الخف، ثم غسل الأخرى وأدخلها فيما بعد في الخف، فهذا أيضاً يمنع عليه المسح على الخفين إذا ما انتقض وضوءه بعد ذلك. لأنه لبس الخفين قبل طهارة ماء كاملة. وهذا أيضاً محترز قوله السابق (كملت).

ومعنى كلامه في المسألتين الأولى والثانية، أنه لا يمكنه المسح على الخفين حتى يخلعهما عند انتقاض الوضوء، ويتوضأ وضوءاً كاملاً ويلبسهما، وله أن يمسح عليهما لما يستقبل من الصلوات. وعمدة بطلان المسح لمن فعل هذا، قوله ﷺ: "دَعَهُمَا فَإِنِّي أَنْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ"، فصرح بأنه أدخلهما معا طاهرتين. وهو قول الأئمة مالك والشافعي وأحمد.

(1) - الحج: آية 78

(2) - الموطأ.



لا يمسح المحرم على الخفين

وَلَا مُحْرَمٍ لَمْ يَضْطَرَّ

هذا محترز قوله السابق : (وعصيان بلبسه) . لأن المحرم بحج أو عمرة لا يصح مسحه على الخفين أو الجوربين لعصيانه بلبسهما، وقد أمر أن يتجرد من المخيط والمحيط . ويجوز له المسح عليهما هناك في حالة الإضطرار فقط، كمرض مثلاً .

عن عبد الله بن عمر أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ : ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال : " لَا تَلْبَسُوا الْقُمُصَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبِرَانِسَ وَلَا الْخِفَافَ ؛ إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ " (1) .

وَفِي خُفٍّ غُصِبَ تَرُدُّدٌ

أي هل يجزئ للمسح على خف منصوب، أي معلوب من مالكة عنوة، أم لا يجزئ . وحكى هنا تردد المتأخرين في الحكم لعدم نص للمتقدمين عليه . والتردد المذكور حول جواز المسح على الخف المنصوب وعدم جوازه لا ينافي حرمة لبسه وهذا باتفاق أهل العلم .

ومن قال بالجواز مثل القرافي اعتبر أن النهي عن الخف المنصوب لم يرد على خصوص لبسه، كما هو الحال بالنسبة للمحرم، بل على مطلق تملكه والإستيلاء عليه والوارد على الخصوص أشد تأثيراً من الوارد على العموم، وقياساً على الوضوء بماء منصوب والصلاة في مكان منصوب وهذا هو المعتمد .

ومن قال بالمنع مثل عطاء الله، اعتبره كالمحرم في عدم جواز لبس الخف والمسح عليه، فهو إذن عاص بلبسه، فهو إذن مقيس على المحرم (2) . قال ابن العربي : من قاتل على فرس منصوبة فله الشهادة وعليه المعصية، فله أجر شهادته وعليه إثم معصيته (3) .

ويجمع هذا المعنى قوله تعالى : ﴿وَعَاخِرُونَ اغْتَرَفُوا بِثُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (4) .

(1) - مالك في الموطأ والبخاري ومسلم .

(2) - انظر شرح الخرشي على المختصر - ج 1 - ص 181 ، ومنح الجليل - ج 1 - ص 138

(3) - التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل - ج 2 - ص 500

(4) - التوبة : آية 102

الطهارة

وَلَا لِابْسٍ لِمَجْرَدِ الْمَسْحِ

وأما من لبس الخف لغير اقتداء بفعل النبي ﷺ، ولا لدفع حر أو برد أو شوك أو عقرب، ولبسه فقط لقصد مجرد المسح، فلا يجوز له المسح عليه؛ لأن ذلك نوع من الترفه .

وهذا التوضيح من المصنف، هو محترز قوله السابق : (بلا ترفه) .

دل على هذا ما جاء عن المغيرة بن شعبة قال : كنت مع النبي ﷺ في سفر، فقضى حاجته، ثم توضأ ومسح على خفيه. قلت : يا رسول الله، أنسيت ؟ قال : " بَلَى أَنْتَ نَسِيتَ، هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي ﷺ " (1).

ﷺ

(1) - رواه أحمد وأبو داود .

أَوْ لِيَنَامَ

وهذا أيضا نوع من الترفه، إذ يقصد مستعمل الخف هنا لبسه لينام فيه فقط، ولم يقصد اقتداء أو غيره كما سبق، فهو إن لبسه على طهارة ثم انتقض وضوءه أو قام من نومه لا يصح له المسح عليه لمخالفته المأثور في المسح، وهو قصر الرخصة على موردها.

قال ابن القاسم، سألت مالكا عن هذا في النوم - أي عن لبس الخف والنوم به - فقال: لا خير فيه، والبول عندي مثله (1).

وَفِيهَا يُكْرَهُ

الضمير يعود على المدونة، والكراهة هي في اختصار أبي سعيد البرادعي المسمى بالتهذيب، ويطلق عليه اسم المدونة أيضا. ولفظ الأم: لا يعجبني، فاختصرها أبو سعيد بالكراهة، وبعضهم بلفظها، وبعضهم بالمنع، وهو المعتمد (2).

والمعنى يكره للابس الخف أو الجورب المجلد أن يمسح عليه إذا لبسه لمجرد المسح، أو لبسه لينام فيه. وقد علمت أن القول بالمنع هو المعتمد في المذهب، والله أعلم. ودليل المسح لأجل السنية، ما رواه أفلح مولى أبي أيوب عنه أنه كان يأمرنا بالمسح على الخفين، وكان يغسل هو قدميه. فقيل له في ذلك، كيف تأمرنا بالمسح وأنت تغسل؟ فقال: بئس مالي إن كان مهناة لكم ومائمة علي، قد رأيت رسول الله يفعلها ويأمر به، ولكني امرؤ حبيب إليّ الوضوء (3).

مَا يَكْرَهُ فَعَلَهُ بِالْخَفِ

وَكُرْهُ غَسْلُهُ

قال المصنف:

شرع ابتداء من هذه المسألة في الكلام على مكروهات المسح على الخفين. وبدأ بمن عوض المسح على الخف عند الوضوء بالغسل فنص على أنه يكره له فعل ذلك. ويحتج لذلك بما يلي:

(1) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 40

(2) - انظر منح الجليل - ج 1 - ص 139

(3) - السنن الكبرى للبيهقي.

***** الطهارة *****

- 1- أن الغسل يفسد الخف .
 - 2- لأنه غلو في الدين .
 - 3- أن المسح يفتقر إلى النية، ومن غسل الخف قد ينوي به تنظيفه وإزالة أوساخه، وذلك لا يصح .
- قال ابن حبيب : إن نوى بغسله مسحه أجزاءه، وإن غسل طينه لم يجزه (1).
- كفى بالحديث حجة :** ومعلوم أن المسح رخصة من الشارع، وأن الثابت عن رسول الله ﷺ أنه مسح وأمر بالمسح لا غير . فعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : " إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ وَلَيْسَ خُفُّهُ قَلْبُصًا فَيُصَلِّ فِيهِمَا وَلَيْمَسَّ عَلَيْهِمَا ، ثُمَّ لَا يَخْلَعُهُمَا - إِنْ شَاءَ - إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ " (2).
- وفي المغني : قال القاضي (بخصوص غسل الخف بدلا من المسح عليه) لا يجزئه لأنه أمر بالمسح ولم يفعله، فلم يجزه، كما لو طرح التراب على وجهه ويديه في التيمم (3)؛ بمعنى لا يجزئه ذلك أيضا في التيمم .

وَتَكَرَّرُهُ ، وَتَتَّبِعُ غُضُونَهُ

- أي ومما يكره في المسح على الخفين بالنسبة للابسهما أمران :
- الأول :** تكرار المسح، بمعنى أن يمرر يديه بالمسح، ثم يعيد ذلك مرة أخرى بماء جديد، فهو عمل مكروه لمخالفته السنة ولأنه غلو في الدين، وقد مسح ابن عمر على خفيه مسحة واحدة بيديه كلتيهما بطونهما وظهورهما (4).
- الثاني :** تتبع غضون الخف، أي تجعيداتة وتكاميشه عند المسح، لكونه عملا منافيا للتخفيف، ولأنه أيضا غلو في الدين، فكان مكروها من هذا الوجه .
- ووجه ذلك قول مالك رحمه الله : يمسح على ظهور الخفين وبتونهما، ولا يتتبع غضونهما . قال : والغضون : الكسر الذي يكون في الخفين على ظهور القدمين (5).
- ويؤيد هذا ما رواه ابن وهب أن ابن عباس وعطاء بن أبي رباح قالوا : لا يمسح على غضون الخفين (6).

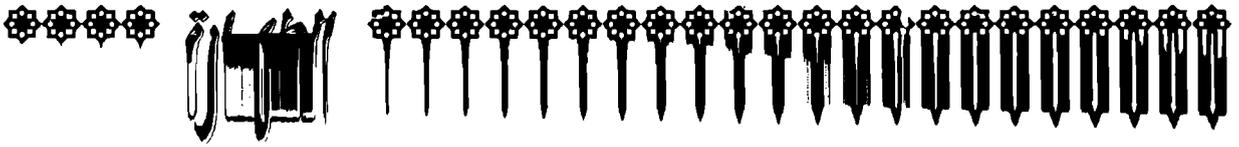
(1) - التاج والإكليل لمختصر خليل بهامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 322

(2) - رواه الحاكم وقال : هذا إسناد صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي .

(3) - المغني - ج 1 - ص 305

(4) - موسوعة فقه عبد الله بن عمر - ص 322

(5) / (6) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 40/39



مبطلات المسح

قال المصنف :

وَبَطَلَ بِغُسْلِ وَجَبٍ

هذا شروع من المصنف في تعداد مبطلات المسح على الخفين والجوربين وقد بدأ بالكلام عن الجنابة في كونها من مبطلات المسح، حيث قال : (وبطل بغسل وجب) أي بطل الترخيص في المسح بما يوجب الغسل من الجنابة كالجماع وخروج المنى والحيض ... إلخ .

ويدل على هذا حديث صفوان بن عسال : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا سَفَرًا أَوْ مُسَافِرِينَ إِلَّا نَتَزَعُ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ إِلَّا مِنَ الْجَنَابَةِ " (1).

وَبِخَرْقِهِ كَثِيرًا

أي ويبطل المسح على الخف والجورب إذا حدث فيه خرق كبير، سواء كان مقداره الثلث أو أكثر، وعليه في هذه الحالة أن يسارع إلى خلع الخفين وغسل رجليه حتى يحافظ على وضوئه صحيحا، وإن كان في صلاة ووقع له الخرق أو التمزيق، قطع تلك الصلاة .

ودليل المسألة قول مالك رحمه الله في الخرق يكون في الخف : إن كان قليلا لا يظهر منه القدم فليمسح عليه، وإن كان كثيرا فاحشا يظهر منه القدم، فلا يمسح عليه (2).

ودليله من الحديث ما رواه عبد الله بن عمر : أن رجلا سأل رسول الله ﷺ : ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال : " لَا تَلْبَسُوا الْقُمَصَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبِرَانِسَ وَلَا الْخِفَافَ ؛ إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ " (3)، ومحل الشاهد أمره عليه الصلاة والسلام بقطعها من أسفل الكعبين، كي لا يعتبر خفين، وبالتالي لا يصح المسح عليهما لشاعة الخرق .



(1) - رواه مسلم والبيهقي ، وقال : وهو أصح ما روي في هذا الباب عند مسلم .

(2) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 40

(3) - مالك في الموطأ ، والبخاري ومسلم .

الطهارة

وَبِنَزْعِ أَكْثَرِ رِجْلِ لِسَاقِ خُفِّهِ لَا الْعَقِبِ

معناها : وبطل المسح على الخفين أو الجوربين إذا خلع الماسح أكثر قدم رجله، حتى بلغت محل ساق الخف، وذلك بأن صار ساق الخف تحت القدم، والأولى في البطلان إذا نزع رجليه معا .

ويستثنى العقب من حكم البطلان إذا نزعها لساق الخف فقط .

ويدل على بطلان المسح قول مالك فيمن نزع خفيه من موضع قدميه إلى الساقين، وقد كان مسح عليهما حين توضأ، أنه ينزعهما ويغسل رجليه بحضرة ذلك، وإن أخرج ذلك استأنف الوضوء (1).

ويدل قوله الآتي على عدم البطلان في خصوص من حرك وأخرج عقبه فقط لساق الخف .

قال : وإن أخرج العقب إلى الساق قليلا والقدم كما هي في الخف فلا أرى عليه شيئا .

قال : وكذلك إن كان الخف واسعا فكان العقب يزول ويخرج إلى الساق وتجول القدم؛ إلا أن القدم كما هي في الخف، فلا أرى عليه شيئا (2).

ودليل بطلان المسح على من خلع أكثر قدم رجله حتى بلغت محل ساق الخف قول ابن عمر لمن سأله (امسح على الخفين ما لم تخلعهما) (3)، وفاعل هذا شبيه بمن خلع خفه نية وفعلا، لذلك وجب عليه المبادرة إلى غسل رجليه، والله أعلم .

شروط الموالاة في المسح

قال المصنف : **وَإِنْ نَزَعَهُمَا، أَوْ أَعْلَيْهِ أَوْ أَحَدَهُمَا بَادِرًا لِلْأَسْفَلِ ، كَالْمُوَالَاةِ**

هنا ينبه لابس الخفين اللذين نزعهما بعد المسح عليهما، ولابس خف فوق خف نزع الأعلى منهما، ومثلهما من خلع أحد الخفين، على أنه ينبغي لهم المبادرة إلى غسل الرجلين في الحالة الأولى، والمبادرة إلى مسح الخفين الداخلين في الحالة الثانية، ثم إلى نزع الخف الثاني وغسل رجليه في الحالة الرابعة، مثلما سبق في حكم الموالاة تماما، إذ هي شرط هنا أيضا وهي مقدرة بعدم جفاف عضو معتدل في زمان ومكان معتدلين أيضا .

(1) / (2) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 41

(3) - موسوعة فقه عبد الله بن عمر - ص 323

قال ابن عمر لمن سأله : امسح على الخفين مالم تخلعهما (1).
 وروى ابن وهب : قال عطاء ويحيى بن سعيد ومحمد بن عجلان، والليث بن سعد
 يغسل رجله إذا نزع خفيه وقد مسح عليهما (2).
 وقال ابن القاسم : وإن نزع الخفين الأعلى اللذين مسح عليهما، ثم مسح على
 الأسفل فيهما مكانه، أجزاء ذلك وكان على وضوئه . وإن أجزأ ذلك استأنف الوضوء،
 مثل الذي ينزع خفيه؛ يعني وقد مسح عليهما، فإن غسل رجله مكانه أجزاء ذلك، وكان
 على وضوئه، وإن أجزأ ذلك استأنف الوضوء . قال : وليس يأخذ مالك بحديث ابن عمر
 في تأخير المسح (3).
 وهو يشير إلى ما في الموطأ من كون ابن عمر توضأ وترك المسح على الخفين
 حتى دخل المسجد ودعي لجنائزتهما فمسح عليهما . انظر نص الحديث في الموطأ .

وَإِنْ نَزَعَ رِجْلًا وَعَسَرَتْ الْأُخْرَى، وَضَاقَ الْوَقْتُ فِيهِ تَيْمُمُهُ
 أَوْ مَسَحَهُ عَلَيْهِ أَوْ إِنْ كَثُرَتْ قِيمَتُهُ، وَإِلَّا مُزَّقَ : أَقْوَالٌ .

ساق المؤلف مع هذه المسألة نازلة قد تحدث لصاحب الخفين . وذلك أنه لما خلع
 خفا واحدة من قدمه عند إرادة تجديد وضوئه، أو غسل قدميه حفاظا على وضوئه .
 وأراد خلع الثانية امتنع عليه، وصعب خلعها من قدمه الأخرى، وضاق عليه في
 نفس الآن وقت الصلاة الضروري أو الإختياري، وخاف خروجه بتشاغله بنزع
 الأخرى، ففي المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : يتيمم : أي يُشرع في حقه التيمم للصلاة، تاركا غسل رجله التي خلع منها
 الخف، ومسح المتعسرة تغليبا لها على سائر أعضائه، ولا يمزق خفها ولو قلت
 قيمته بمعنى أنه يعطي بتيممه حكم ما تحت الخف لسائر الأعضاء وكذلك حفظا للمال .
الثاني : يمسح عليه : بمعنى يغسل رجله التي خرج منها الخف، ويمسح على الأخرى
 قياسا على الجبيرة، للضرورة وبجامع تعذر ما تحت الحائل من غير تمزيق
 حفظا للمال، سواء كانت قيمته قليلة أو كثيرة .

الثالث : يمزقه : بمعنى يمزق الخف الذي عسر خلع حفاظا على وقت الصلاة بشرطين :
أحدهما : الإحتياط للعبادة . **وثانيهما** : إن كانت قيمته قليلة . وأما إن كثرت

(1) - موسوعة فقه عبد الله بن عمر - ص 323

(2) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 41

(3) - نفس المرجع - ج 1 - ص 40

***** الطهارة *****

قيمته فيمسح عليه .

قال المواق : واستحسن بعض فقهاءنا إن كان الخف قليل الثمن فليخرقه، وإن كان لغيره، ويغرم له قيمته، وإن كان كثير الثمن فليمسح عليه كالجبيرة (1).

عن إسحاق بن طلحة، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، في الرجل يمسح على خفيه ثم يبدو له أن ينزع خفيه؛ قال : يغسل قدميه (2).

مندوبات المسح على الخفين

قال المصنف :

وَيُدْبَ نَزْعُهُ كُلَّ جُمُعَةٍ

أي ويستحب للابس الخفين أن يخلعهما كل يوم جمعة لأجل الغسل المتعلق بها، ويستحب نزعه أيضا كل أسبوع . ويتعلق الأمر بالرجال والنساء والمسافرين . وسواء نوى صاحب الخف غسل الجمعة أم لا، فإن استحباب الغسل باق .

أدلة القول بالاستحباب : ودل على ندب خلع الخفين مرة في الأسبوع، أو كل يوم جمعة ما رواه ابن وهب عن عقبة بن عامر الجهني قال : قدمت على عمر بن الخطاب بفتح الشام وعليّ خفان لي، فنظر إليهما عمر، فقال : كم لك منذ لم تنزعهما؟ قال : قلت لبستهما يوم الجمعة، واليوم الجمعة ثمان . قال : أصبت (3) وفي لفظ آخر قال له : " أصبت السنة " (4).

قال ابن عبد البر : والمشهور عن مالك وأهل المدينة أن لا توقيت في المسح على الخفين، وأن المسافر يمسح متى شاء ما لم يجنب، ويستحب له ألا يمسح أكثر من جمعة لغسل الجمعة (5).

وقال الترمذي : وقد روي عن بعض أهل العلم أنهم لم يوقتوا في المسح على الخفين، وهو قول مالك بن أنس (6).

والأدلة التي سقناها مع قول المصنف (ولا حد) تعني وتكفي هنا أيضا .

اشكالية الأحاديث المحددة : ورغم ما سقناه من الأدلة التي تعطي للماسح على الخفين فسحة من الوقت تمتد لأسبوع وعلى وجه الندب، فمن الإتصاف أن نذكر ما

(1) - الفتاح والإكليل لمختصر خليل بهامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 324

(2) - المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة .

(3) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 42/41

(4) - الحديث رواه ابن ماجه والدارقطني . وفيه قال أبو الحسن : وهو صحيح الإسناد .

(5) - كتاب الكافي - ج 1 - ص 177

(6) - صحيح الترمذي .

جاء عن رسول الله ﷺ من أحاديث تحدّد مدة المسح على الخفين بأقل من ذلك بكثير، ومنها على الخصوص :

1- عن صفوان بن عسال قال : " أمرنا - يعني - النبي ﷺ أن نَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ إِذَا نَحْنُ ادْخَلْنَاهُمَا عَلَى طَهْرٍ ثَلَاثًا إِذَا سَافَرْنَا، وَيَوْمًا وَكَلِيَّةً إِذَا أَقْمْنَا، وَلَا تَخْلَعُهُمَا مِنْ غَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ وَلَا نَوْمٍ، وَلَا تَخْلَعُهُمَا إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ " (1).

2- عن علي بن أبي طالب قال : " جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمًا وَكَلِيَّةً لِلْمُقِيمِ " (2).

3- وعن خزيمة بن ثابت عن النبي ﷺ أنه سئل عن المسح على الخفين فقال : " لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَكَلِيَّةٌ " (3).

هذه الأحاديث نصت على تحديد مدة المسح على الخفين بالنسبة للمسافر بثلاثة أيام لبلياليهن، ويوم وكيّلة بالنسبة للمقيم، فكيف يمكن التوفيق بينها وبين ما روي عن أنس، أن رسول الله ﷺ قال : " إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ وَكَيْسَ خُفَيْهِ فَلْيُصَلِّ فِيهِمَا وَلْيَمْسَحْ عَلَيْهِمَا، ثُمَّ لَا يَخْلَعُهُمَا إِنْ شَاءَ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ " (4).

ثم كيف العمل بهذه الأحاديث، مع ما جاء من قول مالك : (ليس عند أهل بلدنا في ذلك وقت) (5)، وهو يقصد بذلك عمل أهل المدينة الذي يعتبر سنة فعلية أقوى في الدلالة على الحكم لدخول عامل التواتر والمشاهدة فيها؟!

الاحتمالات وما يترجح منها : وهنا لا نجد بدا من وضع أجوبة متعدّدة تحمل في نهاية أمرها الحل الصحيح لهذا الإشكال، لأننا رأينا أنه من غير المعقول اختلاف أهل العلم من السلف في مسألة بديهية كهذه، وهي معلومة من الدين بالضرورة، وذلك اعتمادا على المعطيات والحقائق التي بين أيدينا سائلين الله التوفيق :

1- **عدم بلوغ الحديث** : ونعني بذلك لاحتقال عدم بلوغ الأحاديث التي جددت وقت المسح، للإمام مالك رحمه الله . وقد وضعت هذا الإحتمال مع أنني لم أعر على من قال بذلك من الأئمة المتقدمين و المتأخرين .

وبناء على هذا، فإن الإحتمال المذكور لا يصح ولا يطرح إطلاقا، وذلك للأسباب التالية :

(1) - رواه أحمد وابن خزيمة . وقال الخطابي : هو صحيح الإسناد .

(2) - خرجه مسلم .

(3) - رواه حمد وأبو داود ، وأخرجه الحاكم ، وقال : إسناده صحيح على شرط مسلم ، ورواه عن آخرهم ثقة .

(4) - رواه الدارقطني ، وأخرجه الحاكم ، وقال : إسناده صحيح على شرط مسلم ، ورواه عن آخرهم ثقة .

(5) - الجامع لأحكام القرآن - ج6 - ص101

الطهارة

أ- ماأشرنا إليه من كون أحد من أهل العلم، على اختلاف مذاهبهم، لم يقل بأن أحاديث تحديد وقت المسح لم تبلغ الإمام مالك، وكفى بذلك حجة، لأن العلماء لو رأوا إلى ذلك سبيلا لما أخفوه ولا سكتوا عنه .

ب- إذا كانت أحاديث التحديد من الشهرة بحيث بلغتنا نحن مع قلة علمنا وضعف بضاعتنا، فكيف نقول عن إمام مجتهد أنه لم يبلغه أحاديث الباب .

ج- ومعلوم أن الإمام مالك رحمه الله عاش حياته كلها بالمدينة، وهي حاضرة العلم آنذاك، وإليها كانت تشد الرحال، ومنها خرجت الأحاديث نحو الآفاق والحواضر الأخرى، لأنها مدينة رسول الله، ومدينة الوحي؛ فسؤال كهذا لا يطرح، خاصة وأن أحاديث المسح على الخفين قليلة وتعدّ على أصابع اليد، فكيف يمكن أن تخفى عنه .

د- وحاجة الناس في تلك الأعصر إلى لبس الخفاف أكثر من حاجتنا نحن، بل هي عندنا أمر منسي، فكيف يجهل أهل العلم منهم أو بعضهم أحاديث المسح عليها، مع كونها مما عمت به البلوى، ثم نعلمها نحن !!

2- عدم صحة الأحاديث : وهذا أمر معلوم، فإن من الأئمة من تصح عنده أحاديث فيعمل بها، ومنهم من لا تصح عنده فلا يعمل بها، وكلهم مجتهد، وكلهم له عذره .

وأنا أسوق لك نموذجا من بين ما ذكرنا من الأحاديث المحددة، ترى فيه كيف يمكن أن يختلف العلماء حول صحة حديث ما .

فحديث خزيمة بن ثابت - سبق ذكره وتخريجه - قال فيه البخاري : لا يصح عندي لأنه لا يعرف للجدلي سماع من خزيمة . وذكر عن يحيى بن معين أنه صحيح . وقال ابن دقيق العيد : الروايات متضافرة متكاثرة برواية التيمي له عن عمرو ابن ميمون عن الجدلي عن خزيمة .

وإدعى النووي في شرح المذهب الإتفاق على ضعف هذا الحديث . وقال الحافظ : وتصحيح ابن حبان له يرد عليه (1) .

وإليك نموذجا آخر مداره حديث صفوان بن عسال الذي سقناه آنفا، والمتعلق أيضا بتحديد مدة المسح، فقد صححه أغلب الأئمة كالترمذي وابن خزيمة، ووصفه البخاري بأنه حديث حسن .

ومع ذلك له متابعات تتعلق بأحد روايته، عاصم بن أبي النجود، فهو صدوق سيئ الحفظ (2) .

(1) - انظر نيل الأوطار - ج 1 - ص 183 للشوكاني .

(2) - انظر نيل الأوطار - ج 1 - ص 181

إن فاعصم تكلموا فيه من جهة الحفظ كما رأيت، وقد قالوا : كان صاحب سنة وقرآن، غير أنهم تكلموا في حفظه . وقال العقيلي : لم يكن فيه إلا سوء الحفظ . وقال الدار قطني : في حفظه شيء . وقال ابن معين : لا بأس به .

والحديث عند الطبراني أيضا، وقد رواه عن عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف . قال في التعليق المغني : إلا أن عبد الكريم ضعيف (1) .

ونحن إنما سقنا هذين المثالين لبيان عذر كل إمام فيما ذهب إليه، ولبيان عذر الإمام مالك الذي قد يكون ترك العمل بهذه الأحاديث نظرا للاختلاف حول صحة بعضها، وهذا نجده كثيرا عنده .

وعلى سبيل المثال نذكر هذا الأثر الذي رواه مالك عن نافع " أن عبد الله بن عمر بال في السوق ثم توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه، ثم دُعيَ لجنزة ليصلي عليها حين دخل المسجد فمسح على خفيه ثم صلى " (2) .

ومع أنه رواه فلم يعمل به، لذلك قال ابن القاسم : وليس يأخذ مالك بحديث ابن عمر في تأخير المسح (3) .

3- النسخ : فالأحاديث ينسخ بعضها بعضا، ويترجح بعضها على بعض بمرجحات

وقرائن معروفة عند رجال الحديث والفقهاء والأصول . وفي مسألتنا أغلب الأحاديث فيها توقيت المسح بثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، وبيوم وليلة للمقيم، لكن رأينا في حديث أنس عند الدار قطني والحاكم أن سياقه تضمن الإطلاق، بمعنى أباح لهم أن يمسخوا على الخفين ماشاءوا، ولا يخلعوه إلا من جنابة، هذا من جهة . ومن جهة أخرى، فإن عمل أهل المدينة سنة تطبيقية عملية، وقد سبق معنا قول الإمام مالك في ذلك : " ليس عند أهل بلدنا في ذلك وقت " . والبلد الذي

يشير إليه باعتزاز هو مدينة رسول الله ﷺ . ومن خلال منطوق كلامه نستشف

أن الإمام كان يواجه كثيرا بالأحاديث المحددة لوقت المسح، ويسأل عنها، فيجيب بأولوية عمل أهل المدينة، وحجيته، ربما لأن تلك الأحاديث منسوخة .

هذا، وإذا علمنا ما يؤيد ذلك من الحديث والأثر، مثل حديث أنس السابق وهو صحيح، وقصة عقبة بن عامر الجهني مع عمر وهي صحيحة . وقول عمر أيضا : " لو لبست الخفين ورجلاي طاهرتان وأنا على وضوء لم أبال إلا أنزعهما حتى أبلغ العراق أو أقضي سفري " (4) .

(1) - انظر للتطبيق المغني على لدار قطني - ج 1 - ص 197/198 ، لأبي الطيب محمد أبادي

(2) - المواظ

(3) - للمدونة الكبرى - ج 1 - ص 40

(4) - للمدونة الكبرى - ج 1 - ص 42

الظاهرة

إن احتمال النسخ وارد، وهو وجيه، بما يشفعه من النصوص القوية والصحيحة، والله أعلم .

4- **والكل مندوب** : وإذا لم نسلم بوجه من الوجوه السابقة، فإن أماننا اعتبار آخر، وهو أن تحديد المدة بيوم وليلة للمقيم وبثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، جاءت الأحاديث فيها تأمر بذلك، وليس فيها النهي عن الزيادة، وقد سبق معك قول عمر فيها لعقبة بن عامر : أصبت السنة . وليس عمر ممن يجهلون السنة، سيما وأن رواية التحديد بثلاثة أيام وردت عنه أيضا .
ودل على الإستحباب عند الفريقين ما يلي :

أ- حديث خزيمة بن ثابت عن النبي ﷺ قال : " المَسْخُ عَلَى الْخَفَيْنِ لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ " قال أبو داود : رواه منصور بن المعتمر عن إبراهيم التيمي بإسناده، قال فيه : " ولو استزدناه لزدنا " (1).
وعند ابن ماجه : " ولو مضى السائل على مسألته لجعلها خمسا " .

وما يفهم من هذا أن التحديد منه عليه الصلاة والسلام رخصة لا على سبيل التقييد وإنما اشفاقا ورفعاً للرجح على الناس، كما تدل عليه تلك الزيادة من حديث خزيمة، وكأنه أراد أن يقول لهم أحدها لكم بكذا وكذا، وإذا رأيتم في الأمر مشقة أزيدكم .

ب- قال ابن تيمية : فأحاديث التوقيت فيها الأمر بالمسح يوما وليلة، وثلاثة أيام ولياليهن، وليس فيها النهي عن الزيادة إلا بطريق المفهوم، والمفهوم لا عموم له؛ فإذا كان يخلع بعد الوقت عند إمكان ذلك عمل بهذه الأحاديث . وعلى هذا يحمل حديث عقبة بن عامر لما خرج من دمشق إلى المدينة يبشر الناس بفتح دمشق، ومسح أسبوعا بلا خلع، فقال له عمر : أصبت السنة؛ وهو حديث صحيح (2).

ج- ولعل في الأمر سعة، وفي اختلاف المدحكمة، لأن المناطق التي تلبس بها الخفاف تختلف في الحرارة والبرودة، والجفاف والرطوبة، وكذلك تختلف باختلاف فصول السنة؛ إذ قد توجد مناطق لا يستطيع الماسح على الخفين فيها إطالة مدة المسح عليهما من غير خلع، لما قد يصيب رجليه من نتن وعفونة بسبب حرارتها ورطوبتها، وتوجد مناطق أخرى بعكسها، وفيها يمكن للماسح إطالة مدة المسح على خفيه، والله أعلم بالصواب .



(1) - سنن أبي داود .

(2) - مجموع فتاوى ابن تيمية - م 21 - ص 177/178

كيفية المسح على الخفين

قال المصنف: **وَوَضَعُ يُمْنَاهُ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ وَيَسْرَاهُ تَحْتَهَا وَيَمُرُّهَا لِكَعْبَيْهِ .**

هنا يشرع المؤلف في بيان كيفية المسح على الخفين والجوربين، وعطفه على قوله: وندب، ليبين أن الكيفية مندوبة.

ومعنى المسألة: وندب للماسح على خفيه أن يضع يده اليمنى على أطراف أصابع رجله اليمنى من جهة ظهرها، ويده اليسرى تحت أصابع قدمه اليمنى أيضا من الباطن، أي الأسفل، ثم يمرر يديه معا على الخف حتى يصل إلى الكعبين.

ويستحب أن يميل بيسراه على العقب حتى يجاوز الكعبين.

ويدل على استحباب هذه الكيفية قول ابن القاسم: وأرانا مالك المسح على الخفين، فوضع يده اليمنى على أطراف أصابعه من ظاهر قدمه، ووضع اليسرى من تحت أطراف أصابعه من باطن خفه فأمرهما، وبلغ باليسرى حتى بلغ بهما إلى عقبه، وأمرهما على عقبه إلى موضع الوضوء، وذلك أصل الساق حذو الكعبين. قال: وقال مالك: وسألت ابن شهاب: فقال لنا هكذا المسح (1).

والذين وصفوا مسح رسول الله ﷺ على الخفين، ذكروا مسحه لباطن الخف وظاهره، روى المغيرة بن شعبة قال: "وَضَّاتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَمَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ" (2). ولا يتصور مسح ظاهر الخف وباطنه في وقت واحد دون استعمال اليدين.

الكيفية مع القدم اليسرى

قال المصنف: **وَهَلِ الْيُسْرَى كَذَلِكَ أَوْ الْيُسْرَى فَوْقَهَا؟ تَأْوِيلَانِ**

المسألة صورة للمسألة التي سبقتها، وتتعلق بمسح الرجل اليسرى، ومعناها: هل نضع يمانا على الرجل اليسرى، ويسرانا تحتها كما هو الحال مع القدم اليمنى؟ أم نضع اليد اليسرى فوق للقدم اليسرى، واليد اليمنى تحتها لكونها كيفية أمكن في المسح؟ إنه اختلاف في فهم مسألة المدونة من طرف شارحيها، وهو ما أشار إليه بقوله: تأويلان، أي فهمان.

(1) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 39

(2) - رواه ابن ماجه وهو صحيح .

***** الطهارة *****

قال الدسوقي: والأرجح منهما الثاني (1).
وقال ابن حبيب: وهكذا أرانا مطرف وابن الصلجشون، قالا: وإن مالكا أراهم كذلك (2).
بمعنى أنه وضع اليد اليسرى فوق القدم اليسرى عند المسح عليها، والله أعلم.
ومن فعل ابن عمر رضي الله عنهما نقل الفقهاء طريقة المسح على الخفين؛ فقد مسح على خفيه مسحة واحدة بيديه كلتيهما بطونهما وظهورهما (3).

السنة في المسح

قال المصنف:

وَمَسْحُ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ

أي وندب مسح أعلى الخف وأسفله عملا بما جاء من آثار صحيحة في ذلك والحكم بندب مسحهما لا ينفي أن مسح الأعلى واجب كما سيأتي.

الأئمة على مسح الأعلى والأسفل: وقد دلت الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأثار عن الصحابة والتابعين وغيرهم، على أن الماسح على خفيه يجمع بين الأعلى والأسفل منهما، وإليك ما يدل على ذلك:

- 1- عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: "وَضَأْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فِي غَزْوَةِ ثُبُوكَ فَمَسَحَ أَعْلَى خَفَيْهِ وَأَسْفَلَهُمَا" (4).
- 2- وروى ابن وهب عن رجل من رعين من أشياخ لهم، عن أبي أمامة الباهلي وعبادة ابن الصامت، أنهما رأيا رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح أسفل الخفين وأعلاههما (5).
- 3- ومسح الظاهر والباطن (أي الأعلى والأسفل) من الخف هو من فعل ابن عمر (رضي الله عنهما)، فقد مسح صلى الله عليه وسلم على خفيه مسحة واحدة بيديه كلتيهما بطونهما وظهورهما (6).
- 4- ومن حديث ابن وهب عن أسامة بن زيد عن نافع أن ابن عمر قال: "يمسح أعلاههما وأسفلهما" (7).

(1) - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير - ج 1 - ص 146

(2) - لتاج والإكليل لمختصر خليل، بهامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 324

(3) - موسوعة فقه عبد الله بن عمر - ص 322

(4) - أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم.

(5) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 39

(6) - موسوعة فقه عبد الله بن عمر - ص 322

(7) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 40

- 5- قال أبو عيسى الترمذي : وهذا قول غير واحد من أصحاب النبي ﷺ والتابعين، وبه يقول مالك والشافعي وإسحاق⁽¹⁾.
- 6- وقال ابن قدامة : وروي عن سعد أنه كان يرى مسح ظاهره وباطنه . وروى أيضا عن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز والزهري ومكحول وابن المبارك ومالك والشافعي⁽²⁾.
- 7- وعن مالك أنه سأل ابن شهاب عن المسح على الخفين كيف هو ؟ فأدخل ابن شهاب إحدى يديه تحت الخف والأخرى فوقه، ثم أمرهما . قال يحيى : قال مالك : وقول ابن شهاب أحب ما سمعت إلي في هذا الباب⁽³⁾.

وَبَطَلَتْ إِنْ تَرَكَ أَعْلَاهُ لَا أَسْفَلَهُ فِي الْوَقْتِ

معنى المسألة أن صلاة الماسح على خفيه تبطل إذا اقتصر في المسح على أسفل الخفين دون أعلاه، بناء على أن مسح ظاهر الخفين هو الفرض ويكون البطلان سواء ترك مسح الأعلى عمدا أو سهواً أو جهلا أو عجزا، لكن له البناء مطلقا في النسيان، وفيما عداه يبني ما لم يطل الوقت، فإن طال ابتداء الوضوء من أوله⁽⁴⁾.

وفي الشطر الثاني من المسألة ذكر أن صلاة الماسح على ظاهر الخف دون باطنه لا تبطل، ولكن يعيدها في الوقت المختار، وهو ما قصده بقوله : (لا أسفله؛ ففي الوقت)، والحكم بعدم البطلان مع ترك الأسفل، لكون أسفل الخف يستحب مسحه فقط .

ما يدل على فرضية الأعلى : ودل على أن ظاهر الخف هو الفرض، وباطنه مستحب فقط، قول علي رضي الله عنه : " لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من ظاهره، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح ظاهر خفيه " ⁽⁵⁾.

ويدل عليه ما رواه مالك عن هشام بن عروة أنه رأى أباه يمسح على الخفين قال : وكان لا يزيد إذا مسح على الخفين أن يمسح ظهورهما، ولا يمسح بطونهما⁽⁶⁾.

(1) - سنن الترمذي .

(2) - المعني - ج 1 - ص 302

(3) - الموطأ .

(4) - نظر منح الجليل - ج 1 - ص 142

(5) - رواه أبو داود .

(6) - الموطأ .

” فصل ”

في التيمم

قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ (1).

وعن عائشة : ” أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ مِنْ أَسْمَاءَ قِلَادَةً، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي طَلِبِهَا فَوَجَدُوهَا، فَأَذْرَكْتَهُمُ الصَّلَاةَ، وَلَيْسَ مَاءٌ، فَصَلُّوا بِغَيْرِ وُضُوءٍ، فَلَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَكَوَا ذَلِكَ لَهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيْمِمِ ” (2).

مدخل

يحيط المصنف في هذا الفصل بكل ما يتعلق بأحكام التيمم وما تفرع عنها في ترتيب فقهي منطقي يذكر فيه الفرائض والسنن والمستحبات والكيفيات وغيرها على عادته، وهو هنا يتناول الموضوع كما يلي :

- أ- الأصناف الذين يشرع في حقهم التيمم .
- ب- الصلوات التي شرع لها التيمم .
- ج- قواعد الانتقال إلى التيمم واستبداله بالماء .
- د - ما يستباح للمتيمم للفرض فعله بتيممه .
- هـ - لا يصلى بتيمم واحد فرضان .
- و - الموالاة شرط في صحة التيمم .
- ز - يلزم المتيمم طلب الماء لكل صلاة .
- س - ماذا ينوي المتيمم للصلاة .
- ع - كيفية التيمم .
- ف- ما هي الأشياء التي يجوز لها التيمم .
- ص- أصناف المتيممين وأحوالهم .
- ك- سنن التيمم ومستحباته .

(1) - المائدة: آية ٦.

(2) - السبعة إلا الترمذي

***** الطهارة *****

ل- مبطلات التيمم، وغير ذلك من المسائل المتفرعة التي تثار مع ثنايا الموضوع وفصوله .

المناسبة: لما ذكر المصنف الطهارة المائية بقسميها، ذكر هنا ما ينوب في غسل بعض الأعضاء في الوضوء والغسل، وهو التيمم .

تعريف التيمم: التيمم لغة القصد، يقال: تيممت فلانا: أي قصدته قال تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ (1). أي تقصدونه .

وشرعا: طهارة ترابية تستعمل عند عدم الماء، أو عند عدم القدرة على استعماله وتشتمل على مسح الوجه واليدين .

مشروعية التيمم: والتيمم مشروع بدليل الكتاب والسنة والإجماع .

أما من الكتاب فقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ (2). ودل على مشروعيته من السنة حديث عمران بن حصين: أن

رسول الله ﷺ رأى رجلا معتزلا لم يصل مع القوم فقال: " مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْقَوْمِ ؟ " فقال: يا رسول الله أصابتنى جنابة ولا ماء . فقال: " عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ " (3).

وقد أجمع المسلمون في كل عصر على مشروعية التيمم، وكونه يقوم مقام الغسل والوضوء وينوب عنهما .

حكمة مشروعيته: والحكمة من مشروعية التيمم هي رفع الحرج والمشقة عن المسلمين فيما كلفهم به من العبادة، وليجمع الله لهذه الأمة بين التراب الذي هو مبدأ إيجادها، والماء الذي هو سبب استمرار حياتها، إشعارا بأن هذه العبادة سبب الحياة الأبدية والسعادة السرمدية .

اختصاص هذه الأمة بالتيمم: والتيمم من خصائص هذه الأمة رحمة من الله

ولطفا بها. فعن جابر بن عبد الله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: " أُعْطِيَتْ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أُنْرِكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ وَلَمْ تَحُلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيَتْ الشَّقَاعَةُ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ فِي قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً " (4).

(1) - البقرة: آية 267

(2) - المائدة: آية 6

(3) - رواه البخاري ومسلم .

(4) - رواه الشيخان .

هل التيمم عزيمة أم رخصة : قد يكون التيمم رخصة وقد يكون عزيمة، وذلك بحسب حال الشخص التيمم . فهو عزيمة في حق العالم للماء، ورخصة في حق الواحد له العاجز عن استعماله، لكونه قد يتكلف ويستعمله .
متى شرع التيمم ؟ وقد شرع التيمم في غزوة بني المصطلق (غزوة المريسيغ) في السنة السادسة من الهجرة، إثر فقدان السيدة عائشة (رضي الله عنها) لعقدها في قصة يطول ذكرها وهي في كتب التفسير والحديث .

متى يشرع التيمم

قال المصنف رحمه الله : يَتِيمُّ ذُو مَرَضٍ وَسَفَرٍ أَيْحَ لِفَرَضٍ وَنَقْلِ

شملت هذه الصورة للمصنف مجموعة من الأحكام والمعاني نوضحها فيما يلي:
 1- يباح للمريض أن يتيمم لكل صلاة، سواء كانت فرضاً أو نفلاً، ويتراوح الحكم بالنسبة له بين الوجوب والجواز .
أولاً : الوجوب : بمعنى يتيمم المريض وجوباً إن خاف هلاكاً أو شدة أذى باستعمال الماء .

ثانياً : الجواز : ويتيمم جوازاً إن خاف مرضاً خفيفاً بسبب استعمال الماء .

2- ويجوز للمسافر أن يتيمم للفريضة والنافلة إذا عدم الماء، وكان مسافراً سفراً تقصر فيه الصلاة أو لا تقصر . وينقسم السفر باعتبار الطاعة والمعصية إلى قسمين :
 أ- **سفر مباح :** وهو ما أشار إليه بقوله (أيح)، بمعنى لم يُمنع، فشمل الفرض كسفر حجة الإسلام، والنذر المندوب، كسفر حج التطوع، والمباح : كسفر التجارة، فهؤلاء وأمثالهم مخاطبون برخصة التيمم .

ب- **سفر محرّم :** وهو ما فهم من قوله (أيح)، فخرج حينئذ السفر المحرم، كسفر الأبق والعاق، وقاطع الطريق، وخرج السفر المكروه مثل سفر اللهو، فهؤلاء لا يباح في حقهم رخصة التيمم حسب ما يفهم من قول المصنف، وهو حكم ضعيف عند الفقهاء .
 والمعتمد أن الكل سواء في الجواز والمشروعية، لعموم التيمم للمقيم والمسافر من غير تفصيل .

ما يدل على مشروعية التيمم : وقوله يتيمم ذو مرض ... إلخ، دليله قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَلِيظِ أَوْ لَمْ تُجِدُوا الْمَاءَ فَلْيُغْسِلْ يَدَيْهِ مِنْ تَمِيمٍ أَوْ تَرْتِيمٍ ٦٠ ﴾ (١) . فالآية نصت على تيمم المريض والمسافر الذي عدم الماء .

(١) - المائدة : آية ٦

***** الطهارة *****

وعن علي رضي الله عنه قال : إذا اجنب الرجل في أرض فلاة ومعه ماء يسير ، فليؤثر نفسه بالماء، وليتيمم بالصعيد (1).

حكم تيمم المقيم

وَحَاضِرٌ صَحَّ لِحِنَاةٍ إِنْ تَعَيَّنَتْ

قال المصنف :

يعني أن المقيم غير المسافر، وهو من وصفه بقوله: (وحاضر صح)، بمعنى أنه صحيح يقدر على استعمال الماء، يتيمم ليصلي على الجنازة، ولكن بشروط : **أحدها** : إن تعينت عليه الجنازة، بأن لم يوجد غيره رجلا كان أو امرأة ليصلي عليها بوضوء، ولم يوجد مريض أو مسافر يتيمم لها .
ثانيا : إن خيف على الجنازة من التغير إذا أخرجت حتى يحضر الماء، أو حتى يحضر مصل غيره .

ثالثا : وهذا الذي تعينت عليه صلاة الجنازة بالتيمم، إن كان عدم الماء طبعاً، أو خشي بتشاغله في البحث عن الماء فوات الوقت، بحيث خشي الإسفار، أو الإصفرار، لقول ابن عباس : إذا فاجأتك صلاة الجنازة فخشيت فوتها فصل عليها بالتيمم (2).

وما روي عن ابن عمر (رضي الله عنهما) أنه تيمم وصلى على جنازة (3). وهذا قول النخعي والزهري والحسن ويحيى الأنصاري وسعد بن إبراهيم والليث والثوري والأوزاعي وإسحاق وأصحاب الرأي (4).
وفي المدونة قلت : أيتيمم من في الحضر إذا لم يجد الماء في قول مالك ؟ قال : نعم وسألنا مالكا عن كان في القبائل مثل المعافر (اسم بلد)، وأطراف الفسطاط فخشى إن ذهب إلى الماء أن تطلع عليه الشمس قبل أن يبلغ الماء ؟ قال : يتيمم ويصلي (5).



(1) - المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة .
(2) - الفقه الإسلامي وأدلته - ج 1 - ص 422
(3) - موسوعة فقه عبد الله بن عمر - ص 233
(4) - انظر المغني - ج 1 - ص 269
(5) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 44

وَفَرَضَ غَيْرِ جُمُعَةٍ

يعني وكما يتيمم الصحيح للجنابة إذا تعينت عليه، يتيمم للفرائض وهي الصلوات الخمس في حالة فقد الماء، وخوفه خروج الوقت .
 لكن هذا الحكم لا ينطبق على فرض الجمعة، فلا يتيمم الحاضر الصحيح لها إذا خشي فواتها، وهذا هو المشهور بناء على أنها بدل عن الظهر، لكنه ضعيف.
 وقيل يتيمم لها بناء على أنها فرض يومها وهو المشهور . وهو نقل ابن القصار عن بعض الأصحاب وهو القياس (1). ولعموم قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ ، ولا نجد فرقا بين فرض الجمعة، والصلوات الخمس، بل وهي أوكد، لأن من فاتته لا يمكنه إدراكها .

لَا يُعِيدُ الْمَطْلَبُ بِالتَّيْمَمِ

قال المصنف :

وَلَا يُعِيدُ

المعنى : إذا تيمم الحاضر الصحيح الذي ذكره في المسألة السابقة بسبب فقد الماء وصلى، ثم وجد الماء إثرها فلا تجب عليه الإعادة لما صلاه بالتيمم، في الوقت أو بعد خروجه. وأولى من الحاضر الصحيح في عدم الإعادة المريض والمسافر، حيث لا تجب عليهما الإعادة في الوقت ولا خارجه.
الدليل على ذلك :

- 1- عن أبي سعيد أن رجلين خرجا في سفر فحضرت الصلاة، وليس معهما ماء فتيما صعيدا فصليا ثم وجدا الماء في الوقت، فأعاد أحدهما الوضوء والصلاة، ولم يعد الآخر. ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكرا له ذلك، فقال للذي لم يعد : " أَصَبْتَ السَّنَةَ وَأَجْرَاتِكَ صَلَاتِكَ "، وقال للذي أعاد : " لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ " (2).
- 2- وقد تيمم ابن عمر (رضي الله عنهما) وهو يرى بيوت المدينة، وصلى العصر، ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد (3).

(1) - انظر شرح الخرشي على خليل - ج 1 - ص 185، ومنح الجليل - ج 1 - ص 144، ومواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص

(2) - رواه أبو داود، والحديث في المدونة الكبرى - ج 1 - ص 43

(3) - المغني - ج 1 - ص 244

الطهارة

- 3- ويعدم الإعادة قال أبو سلمة والشعبي والنخعي والثوري ومالك والشافعي وإسحاق وابن المنذر وأصحاب الرأي (1).
- 4- قال عيش مبررا كراهة الإعادة : لكن لها وجه إن كانت استضعافا للتييم، لأنه استظهار على الشارع فيما شرعه؛ قلت : بل وجهها قوله ﷺ : " لا صلاتين في يوم " (2).

لَا سُنَّةَ

بعدما ذكر أن المريض والمسافر يباح لهما التيمم للفرض كما للنفل، وأن الصحيح يتيمم ويصلي على الجنازة إن تعينت عليه، صرح هنا بمفهوم الصفة عاطفا على الجنازة بأن الحاضر الصحيح الذي فقد الماء لا يتيمم لسنة عينية كالوتر والعديد، ولا لسنة كفائية، كالصلاة على الجنازة - وهذا على القول بسنيتها - إن لم تتعين عليه .

وأراد المصنف بالسنة ما يشمل الفضيلة كالرواتب، وما يشمل الرغبة كالفجر (3).
دل على هذا قول مالك في المدونة : ولا يتيمم من أحدث خلف الإمام في صلاة العيدين (4).

ومعلوم أن نصوص القرآن والسنة والآثار عن الصحابة ذكرت المسافر والمريض وعادم الماء الذين أدركهم وقت الفريضة، فأصبح فرضهم التيمم، وليس فيها ذكر للتييمم لأجل السنن والمستحبات .

أسباب التيمم

إِنْ عَدِمُوا مَاءً كَافِيًا

قال المصنف :

الضمير في قوله (عدموا) يعود على الأشخاص الثلاثة الذين نكروهم أنفا، وهم المريض والمسافر والحاضر الصحيح عادم الماء. والمعنى أن هؤلاء الذين أبيح لهم التيمم يشترط في حقهم :

- (1) - المغني - ج 1 - ص 244
(2) - منح الجليل - ج 1 - ص 144 . والحديث رواه النسائي وأبو داود وابن حبان وصححه ابن السكن ، وهو بلفظ " لاتصلوا صلاة في يوم مرتين "
(3) - شرح الخرشي على خليل - ج 1 - ص 185
(4) - التاج والإكليل لمختصر خليل بهامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 329 . والمدونة الكبرى - ج 1 - ص 47

أولاً: ألا يجدوا ماء أصلاً .

ثانياً: أن يجدوا ماء، ويكون غير كاف للوضوء بالنسبة لصاحب الطهارة الصغرى وللغسل بالنسبة لصاحب الطهارة الكبرى .

ثالثاً: أو وجدوا ماء موقوفاً على خصوص الشرب .

رابعاً: أو وجدوا ماء مملوكاً للغير ولم يأذن لهم في استعماله .

ودل على جواز التيمم لعادمي الماء قوله تعالى: ﴿ قَلَّمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيْمَمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ (1).

وما رواه عمران بن حصين قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فصلى بالناس، فإذا هو برجل معتزل، فقال: " مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْقَوْمِ؟ " فقال: يا رسول الله أ صابنتي جنابة ولا ماء. فقال: " عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ " (2).

ودل على الانتقال إلى التيمم بالنسبة لمن لديه ماء لا يكفيهِ ما ذهب إليه الحسن والزهري وحماد ومالك وأصحاب الرأي وابن المنذر والشافعي في القول الثاني حيث نصوا على أنه يتيمم ويترك ذلك الماء (3).

أَوْ خَافُوا بِاسْتِعْمَالِهِ مَرَضًا أَوْ زِيَادَتَهُ، أَوْ تَأَخَّرَ بُرْءُ

في هذه النوازل يفترض المصنف أن الأشخاص الثلاثة وجدوا الماء الكافي على عكس المسألة السابقة، ولكن منعتهم عوائق ثلاثة من استعماله:

أ- **خوف المرض:** بمعنى أن المريض والمسافر والصحيح الذين وجدوا الماء الكافي وخافوا باستعماله المرض حقيقة، لهم أن يتيمموا، ومستندهم في ذلك:

1- تجربة في النفس تؤكد أن الواحد منهم إن استعمل الماء مرض .

2- استناداً إلى تجربة من غيره موافق له في المزاج .

3- أو إخبار عارف بالطب يقينا أو ظناً لاشكاً، يقول له: لو استعملت الماء مرضت .

ب- **الخوف من زيادة المرض:** بمعنى يخاف المريض إن هو استعمل الماء زيادة تمكن المرض منه واستحكامه، واشتداده عليه .

ج- **الخوف من تأخر الشفاء:** وهذا بالنسبة للمريض، فإنه إن تيقن أو ظن باستعماله

الماء في الوضوء أو الغسل عوضاً عن التيمم تأخر زمن برئه، فهذا يشرع في حقه التيمم .

(1) - المائدة: آية 6

(2) - متفق عليه .

(3) - المغني - ج 1 - ص 237

***** الطهارة *****

ما يدل على الخوف : دل على مشروعية التيمم عند الخوف ما رواه ابن وهب عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب وغيره، أن رسول الله ﷺ أمر عمرو بن العاص على جيش فزار، وأنه احتلم في ليلة باردة فخاف على نفسه إن هو اغتسل بالماء البارد أن يموت، فتيمم وصلى بهم ولم يغتسل، وأنه ذكر لرسول الله ﷺ ذلك، فقال له رسول الله : " مَا أَحَبُّ أُنْكَ تَرَكْتَ شَيْئًا مِمَّا فَعَلْتَ، وَلَا فَعَلْتَ شَيْئًا مِمَّا تَرَكْتَ " (1).

وفي رواية قال له : يا عمرو : " صَلَّيْتَ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ ؟ " فقلت ذكرت قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ فتيممت ثم صليت ، فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئاً (2).

ووقعت هذه الحادثة في غزوة ذات السلاسل، وهي موضع وراء وادي القرى وكان ذلك في جمادي الأولى من السنة الثامنة للهجرة (3).

وعن جابر بن عبد الله ، قال : " خرجنا في سفر فأصاب رجلا منا حجر فشجّه في رأسه، ثم احتلم، فسأل أصحابه : هل تجدون لي رخصة في التيمم ؟ فقالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء، فاغتسل فمات . فلما قدمنا على رسول الله ﷺ أخبر بذلك فقال : " قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ، أَلَا سَأَلُوا إِذَا لَمْ يَعْلَمُوا، فَإِنَّمَا شِقَاءُ الْعِي السُّؤَالِ، إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَّمَّ وَيَعْضُرَ أَوْ يَعْصِبَ عَلَى جُرْحِهِ ثُمَّ يَمْسُحَ عَلَيْهِ وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ " (4).

قال ابن قدامة : ومنها أن الجريح والمريض إذا خاف على نفسه من استعمال الماء فله أن يتيمم، هذا قول أكثر أهل العلم منهم ابن عباس ومجاهد وعكرمة وطاوس والنخعي وقتادة ومالك والشافعي (5).

قال ابن عباس (رضي الله عنهما) : إذا كانت بالرجل جراحة في سبيل الله أو قروح أو جدري فيجنب فيخاف أن يغتسل فيموت، فإنه يتيمم بالصعيد (6).

أَوْ عَطَشَ مُحْتَرِمٍ مَعَهُ

المعنى : أن المريض والمسافر الصحيح إذا كان معهم ماء كاف للوضوء مثلا،

(1) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 46

(2) - رواه أبو داود وأحمد والدارقطني .

(3) - انظر نيل الأوطار - ج 1 - ص 285

(4) - رواه أبو داود والدارقطني وابن ماجه .

(5) - المغني - ج 1 - ص 261

(6) - المهذب في فقه الإمام الشافعي - ج 1 - ص 42

يقدرّون على استعماله، ولكنهم خافوا باستعماله عطش ذي روح محترمة سواء كان آدمياً أو حيواناً برفقتهم، فإنهم ينتقلون إلى التيمم وجوباً، ويقدمون للماء للآدمي أو الحيوان ولو كان كلب صيد أو حراسة .

والإعتبار هنا بخوف الهلاك، أو خوف الضرر الشديد الذي يؤدي إلى الموت. والانتقال في مثل هذه الحالات إلى التيمم على الوجوب من قول فقهاءنا رحمهم الله . وأولى في وجوب الانتقال إلى التيمم وترك الماء خوفاً عطش نفسه في المستقبل يقينا أو ظناً .

أدلة الانتقال : ودل على وجوب التيمم في حالات عطش الإنسان أو خوف عطشه، لو خوف عطش محترم برفقته آدمياً أو حيواناً، مايلي :

أولاً : قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن المسافر إذا كان معه ماء وخشي العطش، أنه يبقي ماءه للشرب ويتيمم، منهم علي وابن عباس والحسن وعطاء ومجاهد وطاوس وقتادة والضحاك والثوري ومالك والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي (1).

ثانياً : قيل لأحمد : الرجل معه إداوة من ماء للوضوء فيرى قوماً عطاشاً أحب إليك أن يسقيهم أو يتوضأ ؟ قال : يسقيهم . ثم ذكر عدة من أصحاب رسول الله ﷺ يتيممون ويحبسون الماء لشفاهم (2).

ثالثاً : وقال مالك فيمن معه الماء وهو يخاف العطش إن توضأ به؛ قال : يتيمم ويبقي ماءه .

قال ابن وهب : وقد قال مثل قول مالك علي بن أبي طالب وابن شهاب وربيعة وعطاء بن أبي رباح (3). فعن علي رضي الله عنه قال : في الرجل يكون في السفر فتصيبه الجنابة ومعه القليل من الماء يخاف أن يعطش يتيمم ولا يغتسل (4).

أَوْ بَطَّلِبْهُ تَلْفَ مَالٍ

هذا الكلام متعلق بمسائل الخوف التي يباح أو يجب معها التيمم. والمعنى إذا خاف القادر على استعمال الماء ضياع نفس أو مال كثير ومعتبر، إن هو ذهب يطلب الماء للوضوء، وجب عليه الانتقال إلى التيمم حفظاً للنفس والمال من التلف . والمعتبر في الخوف اليقين والظن، وليس الشك والوهم .

(1) / (2) - انظر المغني - ج 1 - ص 267 / 268

(3) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 46

(4) - رواه الدارقطني .

***** الطهارة *****

قال اللخمي : أو يخاف لصوصا أو سباعا حالت بينه وبين الماء، أو كان معه غير مأمون متى فارقه ذهب برحله (1).

والدليل على ضرورة العناية بالمال مارواه مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت : " خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره حتى إذا كنا بالبيداء أو بذات الجيش انقطع عقد لي فأقام رسول الله ﷺ على التماسه، وأقام الناس معه، وليسوا على ماء، وليس معهم ماء، فأتى الناس إلى أبي بكر الصديق، فقالوا ألا ترى ما صنعت عائشة أقامت برسول الله ﷺ وبالناس، وليسوا على ماء وليس معهم ماء !! قالت عائشة : فجاء أبو بكر ورسول الله ﷺ واضع رأسه على فخذي قد نام . فقال : حبست رسول الله ﷺ والناس وليسوا على ماء، وليس معهم ماء !! قالت عائشة : فعاتبني أبو بكر فقال ماشاء الله أن يقول وجعل يطعن بيده في خاصرتي، فلا يمنعني من التحرك إلا مكان رسول ﷺ على فخذي، فنام رسول الله ﷺ حتى أصبح على غير ماء، فأنزل الله تبارك وتعالى آية التيمم فتيمموا، فقال أسيد بن حضير : ماهي بأول بركتكم يا آل أبي بكر . قالت : فبعثنا البعير الذي كنت عليه فوجد العقد " (2).

قال الزرقاني : فيه إشارة إلى ترك إضاعة المال، واعتناء الإمام بحفظ حقوق المسلمين وإن قلت، فقد روى أن ثمن العقد اثني عشر درهما (3).
وقال الباجي : ويحتمل أن تكون إقامته لطلب العقد خاصة، ليكون ذلك سنة في حفظ الأموال، فيجوز للرجل المقام على طلب ماله وحفظه، وإن أدى ذلك إلى عدم الماء في الوقت، والإضطرار إلى أداء الصلاة بالتيمم (4).

التيمم خوف فوات الوقت

قال المصنف :

أَوْ خُرُوجِ وَقْتِ

المعنى : ينتقل الأصناف الثلاثة، وهم المريض والمسافر والصحيح إلى التيمم إن خافوا بطلبهم للماء خروج وقت الصلاة الإختياري، بأن يتيقن أو يظن أحدهم عدم إدراك

(1) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 336

(2) - الموطأ ، والبخاري ومسلم .

(3) - شرح الزرقاني على الموطأ - ج 1 - ص 109

(4) - المنتقى - ج 1 - ص 108

***** الطهارة *****

وَهَلْ إِنْ خَافَ فَوَاتَهُ بِاسْتِعْمَالِهِ ؟ خِلَافٌ

ساق المصنف هنا مسألة خلافية في المذهب ذات فرعين وتتعلق بالخائف ظنا أو يقينا من فوات الوقت باستعماله الماء الموجود معه :

الأول : أن من كان بيده الماء وهو قادر على استعماله، وخاف فوات الوقت الذي هو فيه باستعماله، وإن تيمم أدركه، له أن يتيمم ولا يستعمل الماء .

وهذا ما رواه الأبهري واختاره التونسي وصوبه ابن يونس، وشهره ابن الحاجب وأقامه اللخمي وعياض من المدونة، وهو المعتمد⁽¹⁾.

والعلة هي: المحافظة على الوقت الذي لا بدل له، والطهارة المائية لها بدل وهو التيمم .

الثاني : أن يستعمل الماء الذي معه وضوءاً أو غسلاً، ولا يصلي في الضروري . وإن فاته الوقت بسبب استعمال الماء يقضيها بعده .

وهذا هو الذي حكى الإتفاق عليه بعض شيوخ عبد الحق، فلا أقل من أن يكون مشهوراً⁽²⁾.

قال ابن القاسم : سألت مالكا عن الرجل يجد الماء وهو في بئر أو موضع لا يقدر عليه ؟ قال : يعالجه مالم يخف فوات الوقت فإذا خاف فوات الوقت تيمم وصلى⁽³⁾.

مَا يَبِيحُهُ التَّيْمُمُ وَمَا لَا يَبِيحُهُ

وَجَازَ جَنَازَةً وَسَنَّةً وَمَسُّ مُصْحَفٍ وَقِرَاءَةٌ وَطَوَافٌ
وَرَكْعَتَاهُ بِتَيْمُمٍ فَرَضٍ أَوْ نَفْلِ إِنْ تَأَخَّرَتْ.

قال المصنف :

يعني : أن من كان فرضه التيمم، وتيمم لصلاة الفرض أو لصلاة نافلة أو سنة مثل الضحى والطواف المندوب، يجوز له أن يفعل بتيممه ذلك ماسماه في المتن من استباحة صلاة الجنازة ولو متعينه، وهذا على أنها سنة . وأما على أنها فرض فلا تستباح بتيمم الفرض أو النقل ، سواء تعينت أم لا .

وكون صلاة الجنازة سنة قول ضعيف، فكان أدائها بتيمم الفرض أو النقل مشهور مبني على ضعيف⁽⁴⁾.

(1) / (2) - انظر شرح الخرشي على المختصر - ج1 - ص178، ومنح الجليل - ج1 - ص146

(3) - المدونة الكبرى - ج1 - ص44

(4) - انظر منح الجليل - ج1 - ص146

ومثل ذلك سنة الوتر إذ يجوز استباحتها بتيمم الفرض أو النفل، وكذلك الأمثلة الباقية التي ذكرها وهي: مس المصحف وقراءة القرآن، والطواف غير الواجب وركعتاه، كلها تصح بتيمم الفرض والنفل، بشرط أن تتأخر هذه الأشياء عن الفرض والنفل الذي تيمم له . وقد اشترط الفقهاء لجواز فعل ما استباح بتيمم الفرض أو النفل مايلي :

- 1- اتصال تلك المستباحات بالفرض أو النفل المتيمم له، بمعنى لايفصل بينها بزمان، ماعدا ماكان بقدر قراءة آية الكرسي .
 - 2- اتصالها ببعضها بعضا .
 - 3- ألا تكثر تلك المستباحات جدا .
 - 4- عدم خروج المتيمم من المسجد قبل أدائها (1) .
- دل على الجواز مايلي :

1- قال مالك فيمن تيمم للفريضة فصلى ركعتين نافلة قبل أن يصلي الفريضة؟! قال : فليعد التيمم لأنه لما صلى النافلة قبل المكتوبة انتقض تيممه للمكتوبة، فعليه أن يتيمم للفريضة (2) .

قلت : فما قوله في المسافر يكون جنبا في صلاة الصبح وهو لايجد الماء فيتيمم لصلاة المكتوبة ثم يصلي ركعتي الفجر قبل المكتوبة؟! .

- 1- قال مالك - وسألته عن ذلك - : يعيد التيمم لصلاة الصبح أيضا بعد ركعتي الفجر (3) .
- 2- قال : - أي ابن القاسم - وكان لا يرى بأسا أن يتيمم من لا يجد الماء في السفر، فيمس المصحف ويقرأ حزبه (4) .
- 3- وقال مالك في الرجل الجنب إنه يتيمم ويقرأ حزبه من القرآن ويتنفل ما لم يجد ماء (5) .
- 4- وعن مكحول أنه قال : لا يصلي تطوعا بتيمم واحد، ولا يصلي صلاتان بتيمم واحد (6) .

الصلوات

(1) - انظر شرح للخرشي على خليل - ج 1 - ص 188 ، وشرح الزرقاني على خليل - ج 1 - ص 117 ، ومنح الجليل لعليش - ج 1 - ص 147 .

(2) - المدونة للكبرى - ج 1 - ص 47 .

(3) / (4) - انظر هذه الأقوال في المدونة الكبرى - ج 1 - ص 47 .

(5) - الموطأ .

(6) - مصنف ابن أبي شيبة .

***** الطهارة *****

التيمم يبيع فرضاً واحداً

قال المصنف: **لَا فَرَضٌ آخَرُ وَإِنْ قُصِدَا، وَبَطَلَ الثَّانِي وَلَوْ مُشْتَرَكَةً**

المعنى أنه لا يصلى بالتيمم للفرض سوى فرض واحد، وهو الذي قصده بالتيمم. وأما من قصد بتيممه أداء فرضين فلا يصح ذلك منه . وقد أشار بقوله (ولو قصدا) إلى قول في المذهب بصحة الفرض الآخر إن قصداً معاً بالتيمم .

وإذا حدث وأدى بالتيمم فرضين صلاة وطوافاً مثلاً، أو صلاتين مفروضتين بطل الفرض الثاني ولو لمريض لا يقدر على مس الماء، وسواء كانت إحداهما فائتة أو مشتركة مع الأخرى في الوقت كظهرين وعشاءين . وعليه أن يتيمم للفرض الثاني مجدداً، ويعيده أبداً على المشهور .

ما يدل على ذلك: والقول بعدم جواز أداء فريضتين أو فرائض بتيمم واحد، والإقتضار على فرض واحد، تدل عليه الآثار والأقوال التالية عن الصحابة والتابعين وغيرهم :

أ- عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال: " يتيمم لكل صلاة وإن لم يحدث " (1).

ب- وعن قتادة أن عمرو بن العاص كان يتيمم لكل صلاة، وبه كان يفتي قتادة (2).

ج- وروى الحارث عن علي رضي الله عنه أنه قال: " التيمم لكل صلاة " (3).

د- وعن ابن عباس (رضي الله عنهما) أنه قال: " من السنة ألا يصلى بالتيمم إلا صلاة واحدة " (4).

هـ- وفي المدونة: وأخبرني رجال من أهل العلم عن ابن المسيب ويحيى بن سعيد وربيعة، وعطاء بن أبي رباح، وابن أبي سلمة، والليث مثله (5). يعني قالوا بمثل قول ابن عباس .

و- وقال مالك: لا يصلى مكتوبتين بتيمم واحد، ولا نافلة ومكتوبة بتيمم واحد، إلا أن تكون نافلة بعد مكتوبة، فلا بأس بذلك . وإن صلى مكتوبة بتيمم ثم ذكر مكتوبة أخرى كان نسيها، فليتيمم لها أيضاً، ولا يجزئه ذلك التيمم لهذه الصلاة (6).

(1) - رواه البيهقي بإسناد صحيح .

(2) - رواه الدارقطني .

(3) - المغني - ج 1 - ص 266

(4) - الدارقطني، والمغني - ج 1 - ص 266، والمدونة الكبرى - ج 1 - ص 48

(5) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 48

(6) - المرجع السابق - ج 1 - ص 48

ز- وسئل مالك عن رجل تيمم لصلاة حضرت، ثم حضرت صلاة أخرى أيتيم لها، أم يكفيه تيممه ذلك؟ فقال: " بل يتيمم لكل صلاة لأن عليه أن يبتغي الماء لكل صلاة، فمن ابتغى الماء ولم يجده فإنه يتيمم " (1).

دلالة الآية والحديث: وما أوردناه عن أربعة من الصحابة الكبار في كون التيمم لا يصلى به سوى فرض واحد، يعتبر في حكم المرفوع، لأن الصحابة لا يصدرون من عندهم في أمر يتعلق بالعبادة، ولا بد أن يكونوا سمعوا أو علموا ذلك من رسول الله ﷺ.

ثم إن أقوالهم وأقوال كبار التابعين من بعدهم أن التيمم يصلى به فرض واحد هو مقتضى ما أمرت به آية التيمم من قوله تعالى: ﴿ قَلِمٌ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ فالآية أمرت بالتيمم عند عدم وجود الماء، وهذا يقتضي طلب الماء لكل صلاة.

وحديث أبي أمامة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: " جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا وَطَهُورًا فَلَيْتَمَّا أَنْزَلْتَ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي الصَّلَاةَ فَعِنْدَهُ طَهُورَةٌ " (2).

ربط الصلاة بدخول الوقت والتيمم لها، وهذا يقتضي أيضا أن التيمم للصلاة عند عدم الماء. قال الإمام القرطبي: فهي طهارة ضرورة ناقصة بدليل إجماع المسلمين على بطلانها بوجود الماء وإن لم يحدث، وليس كذلك الطهارة بالماء... وعلى هذا لا يصلي فرضين بتيمم واحد (3).

ونتيجة لهذا اعتبر الفقهاء أن التيمم مبيح للصلاة، وليس رافعا للحدث على المشهور، فيطلب لكل صلاة بذلك المبيح (4).

ما يبيحه التيمم المستحب

قال المصنف:

لَا يَتِيمٌ لِمُسْتَحَبٍّ

المسألة معطوفة على سلبتها، أي على قوله: لا فرض آخر. والمعنى: كما لا يصلى بتيمم للفرض فرض آخر، لا يصلى بالتيمم للمستحب ملاك أنفا من قول المصنف أيضا: جنازة وسنة ومس مصحف وقراءة وطواف وركعتاه؛ فهذه لا تؤدي بالتيمم المستحب. والمقصود بالمستحب هنا ما لا تتوقف صحته على الطهارة. ومن أمثلته: التيمم لقراءة القرآن ظاهرا، والتيمم لزيارة ولي، وتيمم الجنب للنوم.

(1) - موطأ مالك.

(2) - رواه أحمد، وهو في الصحيحين.

(3) - الجامع لأحكام القرآن - ج 5 - ص 235.

(4) - نظره شرح الزرقاني على الموطأ - ج 1 - ص 111.

***** الطهارة *****

وأصل المسألة من قول مالك عندما سئل : أرأيت من تيمم وهو جنب من نوم لاينوي به تيمم الصلاة، ولا ينوي به تيمم لمس المصحف يجوز له أن يتنفل بهذا التيمم أو يمس المصحف بهذا التيمم؟ قال : لا (1).

وهذا ظاهر، لأن الرسول ﷺ يقول : " إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ "، ونية المستحب الذي لا تتوقف صحته على الطهارة تختلف عن نية التيمم للصلاة ولمس المصحف وغيرهما، والله تعالى يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ الآية، ويقول في عقبها : ﴿ قَلَمَ تُجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ (2).

فربط القيام إلى الصلاة بالطهارة بالماء وبالتيمم في حالة فقدان الماء . وقال أيضا عن القرآن : ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ (3). وبذلك يظهر الفرق بين قراءة القرآن من المصحف والتي يشترط فيها الطهارة من وضوء وتيمم، وقراءته عن ظهر قلب حيث لا يشترط ذلك والله أعلم .

وعن مكحول قال : لا يصلى تطوعا بتيمم واحد، ولا يصلى صلاتان بتيمم واحد (4).

شروط صحة التيمم

قال المصنف :

وَلَزِمَ مُوَالَاةُ

الموالة شرط في صحة التيمم، وهي تقتضي ثلاثة معان كلها مقصودة :

أحدها : الموالة بين أفعال التيمم، بمعنى التيمم في نفسه .

الثاني : الموالة بين التيمم وبين ما فعل له من صلاة أو طواف أو مسح مصحف ... إلخ .
بمعنى : ينبغي للمتيمم ألا يباعد بين زمان تيممه وأداء صلاته أو ما تيمم له .

الثالث : أن يفعل التيمم في الوقت لا قبله، بمعنى لا يتيمم لصلاة الفريضة إلا بعد دخول وقتها .

قال عيش : فإن فرق بين أركانه أو بينه وبين ما فعل له ولو نسيانا، أو فعل قبل الوقت بطل اتفاقا، للإتفاق على وجوب الموالة هنا وعدم تقييدها بالذكر والقدرة (5).

(1) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 48

(2) - المائدة : لية 6

(3) - الواقعة : لية 79

(4) - المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة .

(5) - منح الجليل - ج 1 - ص 147 ، وانظر شرح الخرشي على خليل - ج 1 - ص 189 ، وشرح الزرقاني على خليل - ج 1 -

وقد دل قوله تعالى: ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ عن امتناع القيام والتيمم لها قبل دخول الوقت، وعلى ذلك جمهور أهل العلم من المالكية والشافعية والحنابلة⁽¹⁾.
 وحديث النبي ﷺ نصّ صراحة على شرط دخول الوقت، فمن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: " جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا أَيَّمَا أَدْرَكْتَنِي الصَّلَاةُ تَمَسَّحْتُ وَصَلَّيْتُ " ⁽²⁾. فقوله: أينما أدركتني الصلاة نص في دخول وقت الصلاة ولزومه للمتيمم.

شراء الماء وطلبه للوضوء

قال المصنف:

وَقَبُولُ هِبَةِ مَاءٍ

هذه النازلة تتعلق بفقد الماء، ومعناها: يلزم فاقده الماء أن يقبل هبة ماء قدمت له من شخص آخر، لأنها لا مئة فيها، وهي تختلف عن هبة ثمن الماء لما قد يكون فيها من المنّ.
 عن ابن جريج قال: سمعت عبد الله بن أبي مليكة يقول: تترزّ عمر بن الخطاب في أجياد⁽³⁾، ثم رجع فاستوهب وضوءاً فلم يهبوا له. قالت أم مهزول - وهي من البغايا التسع اللاتي كن في الجاهلية - يا أمير المؤمنين، هذا ماء ولكنه في علية، والعلبة لم تدبغ. فقال عمر لخالد بن طحيل: هي؟ قال: نعم. قال: هلم فإن الله جعل الماء طهوراً⁽⁴⁾.
 وعن سعد بن عبادة قال: قلت لرسول الله أي الصدقة أفضل؟ قال: "سقي الماء"⁽⁵⁾.

لَا تَمَنِّ

المعنى أن من كان فرضه للتيمم، ووجد الماء يباع وليس معه مال، وعرض عليه آخر هبة ثمن الماء أو صدقته (بمعنى ليشتري به للماء)، فإنه لا يلزمه قبولها لقوة المنّة بها هنا بعكس هبة الماء.
 قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُتَّفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ... ﴾ الآية⁽⁶⁾.

(1) - انظر الفقه الإسلامي وأصله - ج 1 - ص 411.

(2) - البخاري ومسلم.

(3) - أجياد: موضع بأسفل مكة معروف من شعابها.

(4) - رواه عبد الرزاق في مصنفه.

(5) - أخرجه ابن ماجة.

(6) - البقرة: آية 264.

الطهارة

أَوْ قَرْضُهُ

الضمير في قرضه يحتمل رجوعين :

- 1- قد يرجع الضمير للماء، والمعنى على هذا : يجب تسلف الماء مطلقا .
- 2- وقد يرجع للثمن، بمعنى ولزم تسلف ثمن الماء إن كان مليئا أي غنيا ببلده . وهذا إذا عطفنا الكلمة على قوله : لا ثمن، فيكون (قرضه) مضموما . وأما إن عطفناها على قوله : لا ثمن، فيكون (قرضه) مجرورا، ويتغير المعنى ليصبح : لا يلزمه قبول قرض ثمن الماء إن لم يكن مليئا ببلده .

وَأَخْذُهُ بِثَمَنِ اعْتِيدَ لَمْ يَحْتَجْ لَهُ

المعنى : ولزم أو وجب - وهذا عطا على (موالاته) - شراء الماء بثمن اعتيد وعرف شراؤه به، وهذا بالنسبة دائما لمن فقد الماء ووجده يباع .
وشرط اللزوم ألا يحتاج المكلف لذلك الثمن في نفقته ونفقه عياله . وأصل المسألة في المدونة، وهي :

قال : وسألنا مالكا عن الجنب لا يجد الماء إلا بثمن ؟ قال : إن كان قليل الدراهم رأيت أن يتيمم، وإن كان واسع المال رأيت أن يشتري ما لم يكثروا عليه في الثمن فإن رفعوا في الثمن فيتيمم ويصلي⁽¹⁾ .

وَإِنْ بِذِمَّتِهِ

ويجب على المكلف شراء الماء لتيممه بالثمن المعتاد على أن يدفع نقدا، وكذا يلزمه شراؤه بالدين إن رجا قدرته على وفائه، لأنه حينئذ كواجده بيده .
قال تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾⁽²⁾ .

حكم البحث عن الماء

وَطَلْبُهُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَإِنْ تَوَهَّمَهُ لَا تَحَقَّقَ عَدَمُهُ

أي ويجب على فاقده الماء أن يطلبه لكل صلاة حضر وقتها، بشرط أن يتحقق

(1) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 46

(2) - البقرة : آية 280

أو يظن أو يشك أو يتوهم وجود الماء بالمحل الآخر الذي انتقل إليه، وهذا ما قصده بقوله : إن توهمه .

وقوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً ﴾ فيه دليل لزوم الطلب للماء قبل التيمم لأنه لا يقال ذلك إلا لمن بحث وجد في الطلب حتى عجز عن وجوده، فخطب بالتيمم من قوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ ولكن المتحقق من عدم وجود الماء لا يلزمه طلبه .

قال القرطبي : ودليلنا قوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً ﴾ ، ولا يقال لم يجد الماء إلا لمن طلب ولم يجد (1) .

قال مالك رحمه الله : عليه أن يبتغي الماء لكل صلاة، فمن ابتغى الماء فلم يجده فإنه يتيمم (2) .

المسافر ومسافة طلب الماء

قال المصنف :

طَلَبًا لَا يَشُقُّ بِهِ

المعنى : وحيث لزم فاقد الماء طلبه لكل صلاة، فيطلبه طلبا لامشقة فيه، كان يكون على مسافة طويلة، وليس له دابة يركبها للتنقل .

والطلب الذي لا يشق بالفعل هو ما كان على أقل من ميلين . ومعنى هذا أن مسافة الميدين فما فوق فيها مشقة ولا يلزم طلب الماء إليها .

وقد بني الإسلام في رخصه على التيسير، إذ قال ﷺ : " وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ " (3) .

وينظر في حال طالب الماء، فليس الرجل كالمرأة، وليس الشاب كالشيخ في مستوى المشقة ومقدارها .

دلّ على المسافة المذكورة ما روي عن عبد الله بن عمر " أنه تيمم مرة وهو يرى بيوت المدينة وصلى العصر ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد الصلاة " (4) وفي رواية عن نافع : " تيمم ابن عمر على رأس ميل أو ميلين من المدينة، فصلى العصر، فقدم والشمس مرتفعة فلم يعد الصلاة " (5) .

(1) - الجامع لأحكام القرآن - ج 5 - ص 233

(2) - الموطأ .

(3) - جزء من حديث رواه البخاري ومسلم .

(4) - موسوعة فقه عبد الله بن عمر - ص 233

(5) - سنن الدارقطني .

الطهارة

والميل في اللغة منتهى مد البصر وهو يساوي ألفا وتسعمائة متر تقريبا . والميلان يقدران بنصف فرسخ شرعا . ومعنى ذلك أن من كان بينه وبين الماء ما يقرب من أربعة آلاف متر، أو نصف فرسخ جاز له التيمم .
ودل تقدير رواة حديث ابن عمر على المسافة المذكورة بالتقريب، فعن نافع عن ابن عمر قال: رأيت رسول الله ﷺ يتيمم بموضع يقال له مبرد النعم، وهو يرى بيوت المدينة⁽¹⁾. وعن نافع: أن ابن عمر تيمم بمبرد النعم وصلى وهو على ثلاثة أميال من المدينة ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يُعِد⁽²⁾.
والنظر في مجموع المسافات المذكورة يدرك أمرين:
الأول: أن مسافة الميلين هي وسط بين الميل والثلاثة، فتكون هي الحد بين طلب المشقة وغيره، مثلما قدر ذلك فقهاؤنا .
الثاني: أن هذا الاختلاف في التقدير روعيت فيه أيضا أحوال الناس المختلفة ضعفا وقوة . ففي الخرشبي: ولا حد في ذلك يقتصر عليه لاختلاف أحوال الناس وقالوا في الميلين كثير، وفي الميل ونصف مع الأمن أنه يسير، وذلك للراكب وللراجل القوي القادر⁽³⁾.

طلب الماء للوضوء

قال المصنف: كَرُفَقَّةٌ قَلِيلَةٌ أَوْ حَوْلُهُ مِنْ كَثِيرَةٍ إِنْ جَهَلَ بِخَلْمِهِ بِهِ .

هذا تشبيهه في لزوم الطلب . والمعنى: أن من كان مسافرا مع جماعة من أربعة أو خمسة أفراد، أو كان في عدد كبير كأربعين نفرا مثلا وحوله منهم أربعة أو خمسة كانوا في رفقته واعتقد أو ظن أو شك أو توهم أنه إن طلب منهم الماء لم يبخلوا به عليه، فيلزمه في هذه الحالة طلبه وجوبا؛ وإن تحقق بخلمهم فلا يجب عليه ذلك .
وإذا حصل ولم يطلب منهم الماء وتيمم وصلى، فإنه يترتب عليه مايلي:
1- إعادة الصلاة أبدا إن اعتقد أو ظن أنهم لا يبخلون عليه .
2- إعادة الصلاة في الوقت في حالة الشك (بمعنى شك هل يعطونه الماء أم لا) .
3- ولا يعيد الصلاة مع حالة التوهم فقط . وهي درجة أقل من الشك .
والإعادة في هذه الحالات مشروطة بما إذا تبين وجود الماء، أو لم يتبين له شيء . أما إن تبين له عدم وجود الماء عندهم فلا إعادة عليه مطلقا .

(1) / سنن الدارقطني .

(2) / الخرشبي على المختصر - ج 1 - ص 190

دل على مشروعية انطلب أو لزومه من رفقة قليلة؛ أو رفقة قليلة من وسط كثير مايلي :

سمع أشهب (1) : يسأل من يليه ومن يظن أنه يعطيه، وليس عليه أن يتبع أربعين رجلا في الرفقة يسألهم، ولكن يسأل من يليه ويرجو ذلك منه .
قال مالك : وإن علم أنهم يمنعون فلا يسألهم (2).

ودل على وجوب طلب الماء من الرفقة، ما رواه ابن جريج قال : سمعت عبد الله بن أبي مليكة يقول : تبرز عمر بن الخطاب في أجياد، ثم رجع فاستوهب وضوءاً فلم يهبوا له . قالت أم مهزول - وهي من البغايا التسع اللاتي كن في الجاهلية - يا أمير المؤمنين، هذا ماء ولكنه في علبة، والعلبة لم تدبغ . فقال عمر لخالد بن طحيل : هي ؟ قال : نعم . قال : هلم فإن الله جعل الماء طهوراً (3).

صفة النية

قال المصنف : **وَنِيَّةُ اسْتِبَاحَةِ الصَّلَاةِ، وَنِيَّةُ أَكْبَرِ إِنْ كَانَ، وَلَوْ تَكَرَّرَتْ**

النية من فرائض التيمم، وساقها هنا إلى جانب ما يجب على المتيمم أدائه من شروط وأفعال، والمعنى ويلزمه أن يقصد بتيممه استباحة الصلاة، أي أن يصيرها مباحة، أو يقصد أداء فرض التيمم، لا رفع الحدث .

وإذا كان على جنابة فينوي مع تيممه الإستباحة من الحدث الأكبر . وإن نوى بتيممه الفرض كفاه في الحالتين، ويندب فقط تعيين الصلاة من فرض أو نفل، ولا بد له من هذه النية ولو تكررت الصلاة، لأنه بمجرد ما ينتهي منها يصبح جنبا . فقوله : لو تكررت متعلق بنية الأكبر .

ودليل المسألة حديث همر بن الخطاب؛ وهو قوله ﷺ : " **إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ** وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى " (4) . وما في المدونة، قلت : رأيت من تيمم وهو جنب من نوم، لا ينوي به تيمم الصلاة ولا ينوي به تيمم لمس المصحف، أيجوز له أن يتنفل بهذا التيمم ؟ قال : لا (5) .

(1) - أي من مالك .

(2) - التاج والإكليل لمختصر خليل بهامش مواهب للجليل - ج 1 - 344

(3) - مصنف عبد الرزاق .

(4) - متفق عليه .

(5) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 48

الطهارة

وقولها أيضا : وسألت مالكا عن الرجل يكون في السفر فتصبيه الجنابة وهو لا يعلم بجنابته وليس معه ماء، فيتيمم يريد بتيممه الوضوء فيصلي الصبح ثم يعلم بعد ذلك أنه كان قد أجنب قبل صلاة الصبح، أتجزئه صلاته بذلك التيمم؟ قال: لا، وعليه أن يتيمم ويعيد الصبح، لأن تيممه ذلك كان للوضوء لا للغسل (1).

التيمم يبيح العبادة فقط

قال المصنف :

وَلَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ

قوله هذا يعني أن التيمم لا يرفع حدثا أكبر ولا أصغر، وإنما يبيح العبادة فقط وهذا قول مالك رحمه الله وأكثر أصحابه . وقيل يرفعه .
ما يدل على عدم الرفع : ووجه صحة القول بعدم رفع التيمم للحدث الأصغر أو الأكبر مايلي :

- 1- إجماع الأمة على ذلك؛ قال القرطبي : وأجمع العلماء على أن التيمم لا يرفع الجنابة ولا الحدث، وأن المتيمم لهما إذا وجد الماء عاد جنبا كما كان، أو محدثا، لقوله عليه السلام لأبي نر : " إِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ قَامِسَةً جِدِّكَ " (2).
- وقال ابن عبد البر : أجمع العلماء على أن طهارة التيمم لا ترفع الحدث إذا وجد الماء، بل متى وجده أعاد الطهارة جنبا كان أو محدثا، وهذا مذهب مالك والشافعي وغيرهما (3).
- 2- وهذا قول بعض الصحابة كعلي وغيره (4). وهو أن التيمم بدل عن الطهارة الكبرى والصغرى، وينتقض بوجود الماء لأنه لا يرفع الحدث مثله .
- قال الشوكاني : وقد أجمع على ذلك العلماء ولم يخالف فيه أحد من الخلف أو السلف إلا ما جاء عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود ... وقيل عمر وعبد الله رجعا عن ذلك (5).

الطهارة

(1) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 48
(2) - الجامع لأحكام القرآن - ج 5 - ص 234 .
(3) - المغني - ج 1 - ص 253
(4) - بداية المجتهد ونهاية المقتصد - ج 1 - ص 64
(5) - نيل الأوطار - ج 1 - ص 256/257

حطّ التيمم الواجب

قال المصنف :

وَتَعْمِيمُ وَجْهِهِ وَكَفِّهِ لِكَوَعِيهِ

عطف على ما قبله في اللزوم، وبيان كيفية التيمم . والمعنى : ولزم المتيمم أن يشمل كامل الوجه ويعمه مسحا بيديه بما فيه اللحية إن كانت طويلة، وما غار من العين والوترة . ويفعل ذلك في تعميم يديه إلى الكوعين بالمسح بحيث يشمل ظاهرهما وباطنهما، مع تخليل أصابعهما على الراجح، مستعملا باطن الكف والأصابع لأنه مس الصعيد بهما .

والكوعان : هما العظامان المواليان للإبهامين، والواقعان في طرف الزند؛ ولا يجب في التيمم تتبع الغضون، لكونه مبنيًا على التخفيف .

الأدلة على الوجوب : وقد توافرت الأدلة من الكتاب والسنة على كون التيمم المفروض يقتصر على الوجه واليدين إلى الكوعين، ومنها :

قوله تعالى : ﴿ فَاَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ (1) . فقد ذكرت الآية اليدين هنا مطلقتين دون تقييد، بينما قيدتا في الوضوء بقوله تعالى : ﴿ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ ، والمطلق يحتاج إلى بيان (2) .

ومنها حديث عمار بن ياسر (رضي الله عنهما) وقال فيه : فأتيت النبي ﷺ فقال :

" يَكْفِيكَ الْوَجْهُ وَالْكَفَيْنِ " ، وفي رواية : " فَضْرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ الْأَرْضَ ، فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفَّيَهُ " (3) .

وإذا كان هذا الحديث قد حدد المسح إلى الكفين، فهناك أحاديث أخرى نصت على المسح إلى الذراعين، فيكون فرض التيمم هو الوجه والكفان . أما الأحاديث التي ذكرت الذراعين فتدل على السنة، وسنتكلم عنها في محلها .

وَنَزْعُ خَاتِمِهِ

المعنى : ووجب على المتيمم خلع خاتمه عند التيمم، لكون التراب لا يدخل تحته عند المسح، فتبقى بيده لمعة من غير مسح، ولذلك لا يجزئ التيمم والخاتم باليد، حتى

(1) - المائدة : آية 6

(2) - التحفة للرضية - ص 137

(3) - البخاري ومسلم .

الطهارة

ولو كان هذا الخاتم واسعا .

قال الدكتور الزحيلي : واتفق الفقهاء على وجوب نزع الخاتم في التيمم بخلاف الوضوء، لأن التراب كثيف لا يسري إلى ماتحت الخاتم بخلاف الماء⁽¹⁾.
وقوله تعالى : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ يقتضي المسح بالصعيد بواسطة اليد ومن غير حائل، والرخصة في الخاتم إنما جاءت في الوضوء فقط، والله أعلم .

ما معنى الصعيد

وَصَعِيدٌ طَهْرٌ

قال المصنف :

الصعيد الطاهر من فرائض التيمم، وهو ما نطقت به آية التيمم من قوله تعالى : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾⁽²⁾، على سبيل الأمر والوجوب .
ومعنى الصعيد : كل ما صعد على وجه الأرض من أجزائها، ومعنى الطيب : الطاهر . دل عليه قوله عليه الصلاة والسلام : " وَجَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَطَهُورًا " ⁽³⁾.
وبناء على هذا المعنى فإن الصعيد يشمل التراب وغيره من أجزاء الأرض وذلك الذي فهمه مالك من الآية عندما قال : لا بأس بالصلاة في السباخ والتيمم منها لأن الله تبارك وتعالى قال : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ فكل ما كان صعيدا، فهو يُتيمم به، سباخا كان أو غيره⁽⁴⁾.

كَتْرَابٍ وَهُوَ الْأَفْضَلُ وَلَوْ نُقِلَ

أشار بالكاف هنا إلى دخول كل ما صعد على وجه الأرض من أجزائها في حكم اجواز مثلها مثل التراب؛ غير أن الأفضلية في المسح للتراب عند اجتماعها وسيعدد المصنف أنواعا من الصعيد التي يجوز التيمم عليها .
والتراب الجائز للتيمم هو ما كان طبيعيا في مكانه من الأرض، وكذلك المنقول منه بأي وسيلة من وسائل النقل، فهو بدوره جائز للتيمم .

(1) - للفقه الإسلامي وليلته - ج 1 - ص 431

(2) - من الآية 6 - سورة المائدة .

(3) - البخاري ومسلم .

(4) - الموطأ .

دل على أفضلية التراب مارواه ابن وهب عن معاوية بن صالح قال : سمعت يحيى بن سعيد قال : لا بأس بالصلاة على الصفا والسبخة، ولا بأس بالتيمم بهما إذا لم يجد تراباً، وهو بمنزلة التراب (1).
وقد دل الحديث أيضاً في بعض ألفاظه على أفضلية التراب، ومنها حديث حذيفة : " وَجَعَلْتُ ثَرَبَهَا لَنَا طَهُورًا " (2)، وحديث علي : " وَجَعَلَ الثَّرَابُ لِي طَهُورًا " (3).

وَتَلَج

وبما أن الثلج هو مما صعد على وجه الأرض، فإنه في حكم مايجوز التيمم به، ولو مع وجود أجزاء الأرض .
وقد جعله من أجزاء الأرض بالنظر لصورته، وإلا فهو ماء جامد، انتقل في صورته إلى مايشبه الحجر فصح التيمم عليه لذلك .
قال ابن رشد : والسبب في اختلافهم اشتراك اسم الصعيد في لسان العرب فإنه مرة يطلق على التراب الخالص، ومرة يطلق على جميع أجزاء الأرض الظاهرة، حتى أن مالكا وأصحابه حملهم دلالة اشتقاق هذا الاسم، أعني الصعيد أن يجيزوا في إحدى الروايات عنهم التيمم على الحشيش وعلى الثلج . قالوا : لأنه يسمى صعيداً في أصل التسمية، أعني من جهة صعوده على الأرض، وهذا ضعيف (4).
ودل ما في المدونة على جواز التيمم بالثلج . قال ابن القاسم : بلغني عن مالك أنه وسع له في أن يتيمم على الثلج .
وقال علي بن زياد عن مالك : أنه يتيمم على الثلج (5).
وقال الأوزاعي والثوري : يجوز - التيمم - بالأرض وكل ما عليها من الشجر والحجر والمدر وغيرهما؛ حتى قالوا : لو ضرب بيديه على الجمد والثلج أجزاءه (6).



(1) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 46

(2) - مسلم .

(3) - رواه أحمد .

(4) - بدايه المجتهد ونهاية المقتصد - ج 1 - ص 71

(5) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 46

(6) - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - ج 5 - ص 238

الطهارة

وَحَضَخَاضٍ وَفِيهَا جَفَّفَ يَدَيْهِ - رُوِيَ بِجِيمٍ وَخَاءٍ -

الخشخاض هو الطين المختلط بالماء الكثير يصيره مائعا . وهذا أيضا يجوز التيمم به، لكونه من جنس ما صعد على الأرض، وأصله تراب . لكن التيمم على غيره أولى إن وجد، لأن الخشخاض يشوه الإنسان ويلوث ثيابه، ولذلك أمر المتيمم بالخشخاض في حالة الضرورة أن يجفف يديه، أي ينشفهما عقب رفعهما بالشمس أو الهواء تجفيفا قليلا غير مغل بالموالاة . أو يخففهما، بمعنى يضعهما على وجهه برفق، وكلا المعنيين رويت بهما المدونة . وهذا ما عناه بقوله : وفيها جفف يديه ... إلخ .

وأصل المسألة من قول ابن القاسم رواية عن مالك، وهي :
وسألت ابن القاسم عن الطين كيف يُتيمم عليه في قول مالك ؟ قال : إن لم يكن ماء تيمم ويخفف يديه عليه . قال : ولم أسأله عن الطين الخشخاض، ولكني أرى ما لم يكن ماء وهو طين، قال مالك : يضع يديه وضعا خفيفا ويتيمم (1).

وروي عن ابن عباس (رضي الله عنهما) ، فيمن أدركه التيمم وهو في طين، قال : يأخذ من الطين فيطلي به جسده، فإذا جف تيمم به (2)، وهو موافق لرواية المصنف : وفيها (أي في المدونة) جفف يديه، لأنه حينئذ يصبح صعيدا طاهرا .

وَجِصٌّ لَمْ يُطَبَّخْ

المعنى : ويجوز التيمم على الجص، أي الجير الذي لم يُشَوَّ على النار، وفي حالته الأصلية يكون حجرا، ونظير حجر الجير في الجواز حجر الجبس أيضا قبل حرقه على النار . والمعنى أنه إذا أحرق حجر الجير أو الجبس فلا يصح التيمم عليه . وقد شمله الدليل السابق وهو قوله تعالى : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ ، وحجر الجير من الصعيد الطيب، وهو من أجزاء الأرض .

وكذلك قوله ﷺ : " وَجَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَطَهُورًا " (3).
قال ابن قدامة : وأجاز مالك التيمم بالثلج والجبس وكل ما تصاعد على وجه الأرض (4).

(1) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 46

(2) - الجامع لأحكام القرآن - ج 5 - ص 238

(3) - حديث صحيح رواه البخاري ومسلم وغيرهما .

(4) - للمعنى : ج 1 - ص 250

الطهارة

هذا ودل عموم آية المائدة على أن المعادن التي جاز بها التيمم هي من جنس الصعيد الطيب التي يصح عليها التيمم، كما دل على ذلك حديث أبي هريرة الذي جاء فيه : أن ناسا من أهل البادية أتوا رسول الله ﷺ فقالوا : إنا نكون بالرمال الأشهر الثلاثة والأربعة، ويكون فينا الجنب والنفساء والحائض، ولسنا نجد الماء ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : " عَلَيْكُمْ بِالْأَرْضِ " ثم ضرب بيده على الأرض لوجهه ضربة واحدة، ثم ضرب أخرى فمسح بها بيديه إلى المرفقين (1).

وروى ابن وهب عن معاوية بن صالح قال : سمعت يحيى بن سعيد قال : " لا بأس بالصلاة على الصفا والسبخة، ولا بأس بالتيمم بهما إذا لم يجد ترابا، وهو بمنزلة التراب " (2). والسبخة بمثابة المعدن للملح .

كَشْبٌ وَمِلْحٌ

هذا تمثيل من المصنف للمعادن التي لا تخرج عن جنس الأرض ويجوز التيمم بها وهي معادن الشبّ والملح الطبيعي لا الصناعي. وأدخلت الكاف : النحاس والحديد والرصاص والزئبق والكبريت وغيرها من المعادن التي لا تخرج عن جنس الأرض .

والجواز مقيد دائما بعدم نقلها وتحويلها، لأنها ستصبح حينئذ مالا متنافسا عليه، أو طعاما له حرمة .

قال عياض : السبخة الأرض المالحة (3).

وقال أبو عمر بن عبد البر : وجماعة العلماء على إجازة التيمم بالسباخ، إلا إسحاق بن راهويه (4).

وقال مالك : لا بأس بالصلاة في السباخ والتيمم منها، لأن الله تعالى قال : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾، فكل ما كان صعيدا يَتَيَمَّمُ به سباخا كان أو غيره (5).

وَلَمْرِيضٍ حَائِطٌ لَبِنٍ أَوْ حَجَرٍ

يعني أنه يجوز للشخص المريض وحتى الصحيح في حالة عدم الماء التيمم على

(1) - رواه الشافعي في مسنده .

(2) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 46

(3) - التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 353

(4) - انظر الجامع لأحكام القرآن - ج 5 - ص 238

(5) - الموطأ .

حائط اللبن والحجر . واللبن هو : الطوب المصنوع من طين أو تراب غير محروق، لأنه صعيد ، لكن شرط الجواز عدم خلطه بغالب تبن أو كثير نجس .
وتقديم الجار والمجرور في المسألة للإهتمام، وليس للإختصاص، وبذلك ينتفي توهم خروج الصحيح من هذا الحكم، وعليه فلا مفهوم لمريض .
وأما الجدار المطلي بالحص والجير، أو الذي غيرته الصنعة حتى صار آجرا أو غيره فلا يصح التيمم عليه (1).

دليل الجواز : ودل على جواز التيمم على الجدار للصحيح والمريض مارواه أبو الجهم بن الحارث بن الصمة رضي الله عنه قال : " أَقْبَلَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم مِنْ نَحْوِ بَيْتِ جَمَلٍ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ " (2). وبئر جمل هو موضع قرب المدينة .

مَا لَا يَصِحُّ التَّيْمُّ بِهِ

قال المصنف :

لَا يَحْصِرُ وَخَشَبٌ

المعنى : لا يجوز التيمم على الحصير، وهو ما صنع من الحلفاء أو الدوم أو غيرهما، لأنه ليس من جنس الأرض أي الصعيد . ولا يجوز التيمم على الخشب والحشيش والحلفاء وغيرها من النباتات للسبب نفسه، ولأن معنى الآية وهي قوله تعالى : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ لم يشملهما .

لكن قال الأبهري وابن القصار والوقار واللخمي وعبد الحق وابن رشد وسند والقرافي : إن ضاق الوقت ولم يجد غيره يتيمم عليه .

وقال الفاكهاني والشيبني والحطاب والرماحي والعدوي : هذا هو الأرجح والأظهر (3).
وأما إن كان على الحصير أو الخشب تراب سائر فيصح التيمم عليه لأنه حينئذ تيمم على تراب منقول .

تذكرة

(1) - نظر شرح المختصر كالحطاب في مواهب الجليل - ج 1 - ص 354 ، والخروشي - ج 1 - ص 193 ، وكذلك شرح لزرقتي - ج 1 - ص 132 ، ومنح الجليل - ج 1 - ص 153
(2) - رواه البخاري ومسلم .
(3) - انظر منح الجليل - ج 1 - ص 153 ، والتاج والإكليل بهامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 354 .



شروط دخول الوقت للتييم

قال المصنف :

وَفِعْلُهُ فِي الْوَقْتِ

المعنى : ولزم من كان فرضه التيمم أن ينتظر دخول وقت الصلاة لتييمم، وليس عليه التيمم قبل الوقت لأنه لا يصح منه ذلك .
وينطبق الأمر على الفريضة والناقلة كالرغيبية والعيد والضحى، وكذا الصلاة الفائتة متى ذكرها، وذاك وقتها .

وأما وقت الجنابة فيكون عقب تكفيئها إن عُسِلت، وعقب تيممها إن يُمّمت، فلا يُتيمّم للصلاة عليها قبل ذلك .

وقوله ﷺ : " قَائِمًا رَجُلٌ مِنْ أُمَّيْ أُذْرِكْتُهُ الصَّلَاةُ فِي مَحَلٍ قَلِيصٌ " (1) نص في اشتراط دخول الوقت .

وممن قال بعدم صحة التيمم قبل دخول الوقت الأئمة الشافعي وأحمد وأبو داود بالإضافة إلى الإمام مالك، واستدلوا لذلك بقوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ﴾ (2) .
الآية . ولا قيام قبل دخول الوقت، إلا أن الوضوء خصه الإجماع والسنة (3) .

بمعنى أن الوضوء قبل دخول الوقت خصه الإجماع والسنة، وأما التيمم فلم يخصصه شيء فبقى على حاله، أي لا يصح فعله قبل دخول وقت الصلاة .

اختلاف وقت المتيممين

قال المصنف :

فَالْأَيْسُ أَوْلُ الْمُخْتَارِ

المعنى أن الوقت يختلف حسب حال كل متيمم، وقد قسمهم المصنف إلى أصناف ثلاثة، فذكر أولهم، وهو :

1- **الأيس :** وهو من جزم أو ظن ظنا قويا عدم وجود الماء أو عدم القدرة على استعماله في الوقت المختار ليدرك فضيلته، ولأنه لا فائدة في الانتظار بسبب اليأس من وجود الماء .

(1) - متفق عليه .

(2) - المادة : آية 6

(3) - نيل الأوطار - ج 1 - ص 261

وظواهر النصوص تدل على المعنى بوضوح، فعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : " جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، أَيَّمَا أَدْرَكْتَنِي الصَّلَاةُ تَمَسَّحْتُ وَصَلَيْتُ " (1).

وفي حديث أبي أمامة : " فَأَيَّمَا أَدْرَكْتَ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي الصَّلَاةَ فَعِنْدَهُ مَسْجِدُهُ وَعِنْدَهُ طَهُورُهُ " (2). فكلا الحديثين صرح بدخول الوقت والتطهر الآني له بالتيمم، وهذا من فضيلة المبادرة إلى الصلاة في أول وقتها .

وأصل المسألة في قول مالك : لايتيمم في أول الوقت مسافر ولا مريض ولا خائف إلا أن يكون المسافر على إياس من الماء، فإن كان على إياس من الماء تيمم وصلى أول الوقت، وكان ذلك له جائزا ولا إعادة عليه وإن قدر على الماء (3).

والمتردد في لحوقه أو وجوده وسطه

هذا هو الصنف الثاني من أصناف المتيممين وأحوالهم إنه :

2- **المتردد** : وهو من شك أو ظن ظنا ضعيفا في تيسر الماء، إما بلحوقه أمامه أي في مسيره وطريق سفره، وإما في وجوده، وليس الشك كاليقين؛ لذلك فإن صاحب هذه الحالة يسن له التيمم ندبا وسط الوقت المختار للصلاة .

ومعنى (في لحوقه)، أنه عالم بوجود الماء فعلا، ولكنه شك أو ظن ظنا ضعيفا في الوصول إلى الماء ، فيندب له التيمم وسط الوقت .
وممن جاز لهم التيمم وسط الوقت :

أولا : الخائف من اعتداء أو سرقة لصوص، والخائف من السباع .

ثانيا : المريض الذي لايجد من يناوله الماء .

ثالثا : المسجون، لأن حالته تشبه حالة المريض وأكثر .

وقد نصت المدونة على حالة المتردد، وما لحق به كالمريض والخائف .

قال مالك : والمريض والخائف يتيممان في وسط الوقت، وإن وجد المريض أو الخائف الماء في ذلك الوقت فعليهما الوضوء والإعادة . وإن وجد المسافر الماء بعد ذلك فلا إعادة عليه (4).

(1) - رواه أحمد وأصله في الصحيحين .

(2) - رواه أحمد .

(3) - (4) / المدونة الكبرى - ج 1 - ص 42

***** الطهارة *****

وعن علي رضي الله عنه أنه قال في الجنب : " يتلوم ما بينه وبين آخر الوقت، فإن وجد الماء، وإلا تيمم " (1). والتلوم هو فترة انتظار أي مدة، وقد قدرها الإمام بما بين أول الوقت وآخره، وذلك هو وسط الوقت .
ودل سبب نزول آية النساء (43) على الرخصة للمريض الذي عدم مُتَأَوَّلًا للماء .
قال مجاهد في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ (2)، نزلت في رجل من الأنصار كان مريضاً فلم يستطع أن يقوم فيتوضأ، ولم يكن له خادماً فيناوله الماء، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له، فأنزل الله هذه الآية (3).

والرَّاجِي : آخِرُهُ

هذا هو الصنف الثالث من أصناف المتيممين وأحوالهم، ويتمثل في :
3- **الراجي** : وهو من كان جازماً أو غلب على ظنه تيسر الطهارة المائية في آخر الوقت، سن له التيمم ندباً في آخر الوقت المختار .
قال عليش (4) : ولم يجب تأخيره إليه لأنه حين خطابه بالصلاة لم يجد الماء فدخل في قوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ .
قال ابن قدامة : وروي ذلك عن علي وعطاء والحسن وابن سيرين والزهري والثوري وأصحاب الرأي (5). فيكون هؤلاء حجة للراجي عند مالك . فعن علي رضي الله عنه قال : يتلوم الجنب ما بينه وبين آخر الوقت (6). وعن الحسن وابن سيرين أنهما قالوا : لا يتيمم ما رجا أن يقدر على الماء في الوقت (7). وعن عطاء قال : إذا كنت في الحضر وحضرت الصلاة وليس عندك ماء فانتظر الماء، فإن خشيت فوت الصلاة فتيمم وصل (8).

وَفِيهَا تَأْخِيرُهُ الْمَغْرِبَ لِلشَّفَقِ

الإشارة بقول المصنّف : (وفيها) ترجع للمدونة، وهذا اصطلاح مشى عليه في

(1) - المغني - ج 1 - ص 243 ، وهو عند البيهقي .

(2) - النساء : آية 43

(3) - مختصر تفسير ابن كثير - ج 1 - ص 395

(4) - منح الجليل - ج 1 - ص 153

(5) - المغني - ج 1 - ص 243

(6) / (7) / (8) - مصنف ابن أبي شيبة .

كامل المختصر . والضمير في (تأخيرها) يعود على الصنف الثالث وهو الراجي . والشفق : هو الحمرة التي تعلق السماء بعد المغرب وقبيل العشاء .
والمعنى : أنه يستحب للراجي حسب المدونة تأخير صلاة المغرب إلى الحمرة التي تعلق السماء وهي الشفق، بناء على أن مختار صلاة المغرب يمتد له .
والراجح عدم تأخيرها بناء على تقدير وقتها بفعالها وشروطها (1) . وسيأتي الكلام عن هذا في باب الأوقات .
قال مالك : ووقت المغرب إذا غابت الشمس للمقيم، وأما المسافرون فلا بأس أن يمدوا الميل ونحوه، ثم ينزلوا فيصلوا . وقد صلى رسول الله ﷺ حين أقام له جبريل الوقت في اليومين جميعاً، المغرب في وقت واحد حين غابت الشمس، وكان ابن عمر يؤخرها في السفر قليلاً (2) .

سُنن التيمم

قال المصنف :

وَسُنُّ تَرْتِيبِهِ

المعنى : أن الترتيب بين أعضاء التيمم في المسح سنة، بحيث يقدم المتيمم مسح الوجه على مسح اليدين، فيبدأ بما بدأ به الله ورسوله .
قال تعالى : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾ (3) . وقد ذكر الله تعالى الوجه أولاً ثم اليدين .
وفي الحديث عن عمار بن ياسر : " أَجْتَبْتُ فَلَمْ أَصِبْ الْمَاءَ، فَتَمَعَّكْتُ (تَمَرَّغْتُ أَوْ تَقَلَّبْتُ) فِي الصَّعِيدِ وَصَلَّيْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : " إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا " وَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ يَكْفِيَهُ الْأَرْضَ، وَنَفَخَ فِيهِمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكْفَيْهِ " (4) .
ويكفي دلالة على السنية أن الأحاديث النبوية التي وصفت كيفية التيمم كلها جاءت بالترتيب المذكور، فبدأت بالوجه أولاً ثم اليدين .

تَمَامُ

(1) - انظر منح الجليل - ج 1 - ص 154

(2) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 56

(3) - النساء : آية 43

(4) - متفق عليه .

***** الطهارة *****

سنة المسح إلى المرفقين

قال المصنف :

وإلى المرفقين

يعني أن السنة الثانية من سنن التيمم هي مسح اليدين من الكوعين إلى المرفقين وهذا هو القول الراجح عند فقهاءنا .
وإلى هنا نعلم أن مسح اليدين فيهما فرض وسنة .
فالفرض : يتعلق فقط بمسح الكفين أو اليدين إلى الرسغين، وقد سبق ذكره والتدليل عليه .

والسنة : تتعلق بالمسح إلى المرفقين. دلت على ذلك نصوص الكتاب والسنة وعمل الصحابة والتابعين والأئمة والقياس .

أولاً : دلالة القرآن : لقد دل القرآن الكريم على السنة من خلال آية التيمم، حيث ذكرت الوجه واليدين من قوله تعالى : ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ على العموم من غير بيان لحد اليد، وهل هو المنكب أو المرفق .

قال ابن رشد : وذلك أن اليد في كلام العرب يقال على ثلاثة معان : على الكف فقط، وهو أظهرها استعمالاً، ويقال على الكف والذراع، ويقال على الكف والساعد والعضد⁽¹⁾ .

ثانياً : دلالة السنة : وجاءت الأحاديث عن الرسول ﷺ ناطقة بتعميم المسح إلى المرفقين ومنها :

ما رواه ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : " التيمم ضربتان، ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين " (2) .

وما جاء في بعض روايات حديث أبي الجهم رضي الله عنه " أنه ﷺ ضرب يديه على الحائط ومسح بهما وجهه، ثم ضرب ضربة أخرى فمسح ذراعيه " (3) وللحديث طرق يعضد بعضها بعضاً، فيصح الاستدلال به .

وورد في بعض طرق حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه ، أنه عليه الصلاة والسلام قال له : " وأن تمسح بيديك إلى المرفقين " (4) .

(1) - بدلية للمجتهد ونهاية المقصد - ج 1 - ص 69

(2) - أخرجه للدارقطني .

(3) - أبو داود والدارقطني والطحاوي والبيهقي .

(4) - رواه الصدوق وأبو داود .

ومنها مارواه ابن وهب عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبي أمامة الباهلي أن رسول الله ﷺ قال في التيمم: "ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَأُخْرَى لِلذِّرَاعَيْنِ" (1).

ثالثاً: عمل الصحابة: وقد عمل بأحاديث المسح إلى المرفقين بعض الصحابة منهم جابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمر، وعلي وابن عباس وعمار (2).

قال القرطبي: وروى التيمم إلى المرفقين عن النبي ﷺ جابر بن عبد الله وابن عمر، وبه كان يقول.

وقال الدارقطني: سئل قتادة عن التيمم في السفر فقال: كان ابن عمر يقول إلى المرفقين (3).

وروى مالك عن نافع أنه أقبل هو وعبد الله بن عمر من الجرف حتى إذا كانا بالمربد نزل عبد الله فتيمم صعيداً طيباً، فمسح وجهه ويديه إلى المرفقين ثم صلى (4).

وروى أبو مالك فقال: سمعت عمار بن ياسر يخطب بالكوفة، وذكر التيمم، فضرب بيديه الأرض فمسح وجهه ويديه. وفي لفظ آخر: ثم مسح وجهه ويديه إلى المفصل، وقال: هكذا التيمم (5).

رابعاً: عمل التابعين والأئمة: وبالمسح إلى المرفقين أخذ بعض التابعين العلماء رضي الله عنهم، ومنهم الحسن وإبراهيم النخعي وسالم بن عبد الله بن عمر وقاتدة، ونافع مولى بن عمر، والشعبي.

وممن قال بالمسح إلى المرفقين بالإضافة إلى الإمام مالك، الأئمة أبو حنيفة والشافعي وأصحابهما، والثوري وابن أبي سلمة والليث (6). إلا أن بلوغ المرفقين عند مالك سنة وعند هؤلاء فرض واجب البلوغ.

سئل قتادة عن التيمم في السفر، فقال: كان ابن عمر يقول: إلى المرفقين. قال:

"وحدثني محدث عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبزي عن عمار بن ياسر: أن رسولَ

الله ﷺ قال: "إلى المرفقين". قال أبو إسحاق: فذكرته لأحمد بن حنبل فعجب منه، وقال: ما أحسنه" (7).

(1) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 42

(2) - انظر الدارقطني والمغني وجامع القرطبي.

(3) - الجامع لأحكام القرآن - ج 5 - ص 240

(4) - الموطأ ومصنف عبد الرزاق، والمدونة الكبرى - ج 1 - ص 43

(5) - سنن الدارقطني.

(6) - انظر للجامع لأحكام القرآن - ج 5 - ص 239

(7) - رواه الدارقطني.

***** الطهارة *****

قال الإمام الترمذي : وقال بعض أهل العلم منهم ابن عمر وجابر وإبراهيم النخعي والحسن : التيمم ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين، وبه يقول سفيان ومالك وابن المبارك والشافعي (1).

وقال مالك : التيمم إلى المرفقين، وإن تيمم إلى الكوعين أعاد التيمم والصلاة مادام في الوقت، فإن مضى الوقت لم يعد الصلاة، وأعاد التيمم (2).

خامسا : القياس على الوضوء : والذين قالوا بالتيمم إلى المرفقين قاسوا الأمر على الوضوء إلى المرفقين .

قال القرطبي : وإنما عمم قوم لفظ اليد فأوجبوه إلى المنكب، وقاس قوم على الوضوء، فأوجبوه من المرافق، وههنا جمهور الأمة، ووقف قوم مع الحديث إلى الكوعين، وقيس أيضا على القطع، إذ هو حكم شرعي وتطهير كما هذا تطهير، ووقف قوم مع حديث عمار في الكفين (3).

ونكر ابن رشد حديثي عمار وابن عمر في المسح إلى المرفقين، ورواية ابن عباس في موافقتهما، ثم قال : فذهب الجمهور إلى ترجيح هذه الأحاديث على حديث عمار الثابت من جهة عضد القياس لها، أعني من جهة قياس التيمم على الوضوء (4).

وقال الزحيلي : " والمطلوب في اليدين عند الحنفية والشافعية : مسحهما إلى المرفقين كالوضوء، على وجه الإستيعاب ... كقيام التيمم مقام الوضوء، ولأن اليد أطلقت في التيمم، وقيدت في الوضوء بقوله تعالى : ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ ، فيحمل التيمم على الوضوء ويقاس عليه (5).

سنية الضربة الثانية

قال المصنف :

وَتَجْدِيدُ ضَرْبَةِ لِيَدَيْهِ

المعنى : أن الضربة الثانية على الصعيد والمتعلقة بالتيمم ثالث السنن كما عدّها المصنف .

وقد ورد أن التيمم ضربتان إحداهما للوجه، والثانية لليدين إلى المرفقين؛ فتكون الضربة الأولى هي الفرض والثانية سنة .

(1) - سنن الترمذي

(2) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 44/43

(3) - الجامع لأحكام القرآن - ج 1 - ص 240

(4) - بداية المجتهد ونهاية المقتصد 70 / 1 .

(5) - الفقه الإسلامي وأدلته - ج 1 - ص 430

دليل سنية الثانية : والأحاديث المتعلقة بالمسح والتي ذكرناها مع السنة الثانية صرحت بضربتين يفعلهما المتيّم، أو لاهما للوجه والثانية لليدين إلى المرفقين؛ منها حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: " **النَّيْمُ ضَرْبَتَانِ، ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ** " (1).
ومنها حديث أبي أمامة الباهلي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في التيمم: " **ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَأُخْرَى لِلذَّرَاعَيْنِ** " (2).

ومنها ماجاء عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " **النَّيْمُ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلذَّرَاعَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ** " (3).

هذا، وهناك أحاديث صرحت بالضربة الواحدة للوجه واليدين، منها ماجاء في بعض روايات حديث عمار: " **سَأَلْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم عَنِ التَّيْمِمْ، فَأَمَرَنِي بِهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً لِلْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ** " (4). وجاء عن عمر رضي الله عنه أنه ضربتان (5).
وبناء على هذا الإختلاف في الأحاديث بخصوص الضربة والضربتين حمل جمهور العلماء الأولى على الفرض والثانية على السنية.

قال ابن رشد: والذين قالوا اثنتين منهم من قال ضربة للوجه وضربة لليدين، وهم الجمهور. وإذا قلت الجمهور فالفقهاء الثلاثة معدودون فيهم: أعني مالكا والشافعي وأبا حنيفة... والذي في حديث عمار الثابت من ذلك إنما هو ضربة واحدة للوجه والكفين معاً، لكن ههنا أحاديث فيها ضربتان، فرجح الجمهور هذه الأحاديث لمكان قياس التيمم على الوضوء (6).

وقال أبو عمر بن عبد البر: لما اختلفت الآثار في كيفية التيمم وتعارضت كان الواجب في ذلك الرجوع إلى ظاهر الكتاب، وهو يدل على ضربتين ضربة للوجه ولليدين وأخرى إلى المرفقين، قياساً على الوضوء، واتباعاً لفعل ابن عمر فإنه من لا يُدفع علمه بكتاب الله، ولو ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء وجب الوقوف عنده (7).
هذا، وسئل مالك: كيف التيمم وأين يبلغ؟ فقال: يضرب ضربة للوجه، وضربة لليدين ويمسحهما إلى المرفقين (8).

(1) - أخرجه الدارقطني .

(2) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 42

(3) - رواه الدارقطني وقال: رجاله كلهم ثقات والصواب موقوف .

(4) - رواه أحمد وأبو داود .

(5) - موسوعة فقه عمر - ص 230

(6) - بداية المجتهد ونهاية المقتصد - ج 1 - ص 70

- إجماع الأحكام القرآن - ج 5 - ص 241

(8) - الموطأ .

*** الطهارة ***

السنة الرابعة : وهي استحباب نقل الغبار المتعلق باليدين إلى الوجه، ولم يذكرها المصنف في مختصره .

ويشترط فيها أن لا يمسح المتيّم يديه بشيء قبل مسح وجهه بهما وإن خالف وفعل فلا يبطل تيممه .

لكن يستحب للمتيّم نفض يديه نفصاً خفيفاً حتى لا يضره شيء في عينيه (1).
دل على هذا الفعل قوله تعالى : ﴿ قَامَسَحُوا بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ (2)، وكلمة (منه) في الآية يستدل من خلالها على سنية نقل التراب إلى الوجه ولا يشترط، لأن النبي ﷺ لما وضع يديه على الأرض ورفعها نفخ فيهما؛ وفي رواية : نفض . وذلك يدل على عدم اشتراط الآلة؛ يوضحه تيممه على الجدار (3).

وعن ابن عمر أنه كان إذا تيمم ضرب بيديه ضربة على التراب ثم مسح وجهه، ثم ضرب ضربة أخرى، ثم مسح بهما يديه إلى المرفقين، ولا ينفص يديه من التراب . قال عبد الرزاق : وبه نأخذ (4).

مندوبات التيمم

قال المصنف :

وَتُدَبَّ تَسْمِيَةً

التسمية هي قول بسم الله عند الإبتداء، وقد عدها المصنف من مستحبات التيمم فقال : (وَتُدَبَّ تَسْمِيَةً) .

وسبب ذلك أن التيمم طهارة من حدث، فاستحب ذكر اسم الله تعالى عليه كالوضوء . وهو عبادة تؤدي به الصلوات، فيكون عملاً ذا قيمة وذا بال، يصدق عليه قوله

ﷺ : " كُلُّ عَمَلٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ فَهُوَ أَجْزَمٌ " (5).

وقوله عليه الصلاة والسلام : " تَوَضَّؤُوا بِسْمِ اللَّهِ " (6) . وإسناده جيد .



(1) - انظر حاشية البناني على شرح الزرقاني - ج 1 - ص 123

(2) - المائدة : آية 6

(3) - انظر الجامع لأحكام القرآن - ج 5 - ص 239

(4) - مصنف عبد الرزاق .

(5) - رواه أبو داود بلفظ (كل أمر ...) عن أبي هريرة . وهو حديث حسن .

(6) - جزء من حديث رواه النسائي .

طريقة التيمم

قال المصنف :

وَبَدَأَ بِظَاهِرِ يَمَنَاهُ يُسْرَاهُ إِلَى الْمِرْفَقِ ثُمَّ مَسَحَ الْبَاطِنَ لِأَخْرِ الْأَصَابِعِ، ثُمَّ يُسْرَاهُ كَذَلِكَ .

هذه المسألة تحدد كيفية التيمم بالتفصيل، وهي من مستحباته. وقد تضمنت أمرين .
 1- أن يبدأ المتيمم عند مسح اليدين باليد اليمنى، فيوعبها مسحا، ثم ينتقل لليسرى، فيفعل كما فعل مع اليمنى، وقد دلت على ذلك الأحاديث .
 2- أن يجعل أطراف أصابع يده اليسرى فوق ظاهر أصابع اليمنى ويمر بها إلى المرفق، ثم يجعل باطن كفه اليسرى على باطن ذراعه اليمنى من طي مرفقها، ويمر بيده على الذراع باطنا حتى ينتهي لآخر باطن أصابع اليد اليمنى .
 وعلى نفس الطريقة يمسح يده اليسرى، فيضع باطن أصابع اليمنى على ظاهر أصابع اليسرى، ويمر بها إلى المرفق ... إلخ .
 والكيفية بتفصيلها مذكورة في المدونة من قول مالك :
 فيبدأ باليسرى على اليمنى فيمرها من فوق الكف إلى المرفق، ويمر بها أيضا من باطن المرفق إلى الكف، ويمر أيضا اليمنى على اليسرى كذلك . وأرانا ابن القاسم هذه الكيفية، فقال : هكذا أرانا مالك ووصف لنا (1).

وفي حديث عمار رضي الله عنه بيان لكيفية التيمم من فعله رضي الله عنه ، ونصه : " قَضَرَ بِكَفِهِ ضَرْبَةً عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ نَقَضَهَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهَا ظَهْرَ كَفِهِ بِشِمَالِهِ . وَفِي رِوَايَةٍ : ثُمَّ مَسَحَ الشِّمَالِ عَلَى الْيَمِينِ وَظَاهِرَ كَفَيْهِ . وَفِي رِوَايَةٍ : ثُمَّ ضَرَبَ بِشِمَالِهِ عَلَى يَمِينِهِ وَيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ " (2).

وكذلك جاء في حديث عبد الله بن عمر وصف لكيفية التيمم، وهو قوله : " تَيَمَّمْنَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ، ضَرَبْنَا بِأَيْدِينَا عَلَى الصَّعِيدِ الطَّيِّبِ، ثُمَّ نَقَضْنَا أَيْدِينَا فَمَسَحْنَا بِهَا وَجُوهَنَا، ثُمَّ ضَرَبْنَا ضَرْبَةً أُخْرَى عَلَى الصَّعِيدِ الطَّيِّبِ ثُمَّ نَقَضْنَا أَيْدِينَا فَمَسَحْنَا بِأَيْدِينَا مِنَ الْمِرْفَاقِ إِلَى الْأَكْفِ عَلَى مَنَابِتِ الشَّعْرِ مِنْ ظَاهِرِ وَبَاطِنِ " (3).

(1) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 42

(2) - البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي .

(3) - رواه اندلسي .

الطهارة

مبطلات التيمم

وَبَطُلَ بِمُطْلِ الْوُضُوءِ

قال المصنف :

المعنى أن التيمم يبطله ما يبطل الوضوء من أحداث وأسباب وشك وردة، لأنه طهارة نائبة عن الوضوء والغسل، فتبطل بكل ما يبطل به الوضوء بإجماع العلماء .
قال رسول الله ﷺ : " لا يَقْبَلُ اللهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ " (1).
وعن أسامة بن زيد قال : " دَفَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ عَرَقَةٍ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ قَبَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ " (2).

وعن علي بن أبي طالب قال : قال رسول الله ﷺ : " وَكَأَنَّ السَّهَّ الْعَيْنَانِ ، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأَ " (3).

وَبِوُجُودِ الْمَاءِ قَبْلَ الصَّلَاةِ

معطوف على قوله وبطل . والمعنى أن وجود الماء الكافي للطهارة مبطل للتيمم قبل الدخول في الصلاة، إذا اتسع الوقت المختار الذي هو فيه طبعاً، لإدراك ركعة بعد الوضوء .

وينطبق الحكم أيضاً على الوقت الضروري .

ومقصود الكلام أن التيمم لا يبطل مع وجود الماء إذا ضاق الوقت ولم يتسع لركعة واحدة .

دل على بطلان التيمم بوجود الماء ما جاء عن أبي ذر رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال : " الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَأَمْسَهُ جِلْدَكَ " (4).

ويؤكد هذا المعنى مضمون قوله تعالى : ﴿ قَلِمٌ تَجِدُوا مَاءً ﴾ ، فإنه يدل على أن التيمم إنما شرع لفقد الماء .



(1) - رواه البخاري

(2) - البخاري ومسلم .

(3) - أبو داود وابن ماجه .

(4) - أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه .

وأجد الماء في الصلاة

لَا فِيهَا

قال المصنف :

هذا فيمن وجد الماء وهو في الصلاة، فإنه لا يبطل تيممه، ويجب عليه إتمامها، ولو ظهر له اتساع الوقت باستعمال الماء في حالة ما إذا قطعها لرؤيته .
وأصل المسألة من قول مالك في رجل تيمم حين لم يجد ماء فقام وكبر ودخل في الصلاة، فطلع عليه إنسان معه ماء ؟ قال : لا يقطع صلاته، بل يتمها بالتيمم، ويتوضأ لما يستقبل من الصلوات (1).

ودليل هذا قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ (2)، وقد كان عمله سليماً قبل رؤية الماء، والأصل بقاؤه .

قال القرطبي : ولم تثبت سنة بقطعها ولا إجماع (3).
وقال الخرشي : ويحرم عليه القطع تغليبا للماضي منها ولو قل (4).

إِلَّا نَاسِيَهُ

هذا فيمن كان معه الماء في أمتعته ونسيه، ثم تيمم وشرع في الصلاة غير أنه تذكر الماء في أثناء صلاته تلك، فإنها تبطل ويجب عليه قطعها بشرط اتساع الوقت لإدراك ركعة بعد استعمال الماء .

يدل عليه ما في المدونة، قال : وإن كان الماء في رحله ؟ قال : يقطع صلاته ويتوضأ ويعيد الصلاة (5).

والحجة في وجوب قطع الصلاة وإعادتها بالنسبة لمن نسي الماء بأمتعته، مرواه أبو ذر رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال : " فَإِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ فَامِسَّهُ جِلْدَكَ " (6).



(1) - الموطأ والمدونة الكبرى: 46/1 .

(2) - سورة محمد : آية 33

(3) - الجامع لأحكام القرآن - ج 5 - ص 235

(4) - الخرشي على خليل - ج 1 - ص 196

(5) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 46

(6) - رواه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه .

***** الطهارة *****

مواطن الإعادة في الوقت

قال المصنف :

وَيُعِيدُ الْمُقَصِّرُ فِي الْوَقْتِ

لما بيّن في المسألتين السابقتين حكم من تيسرت له الطهارة المائية قبل الصلاة، ومن تيسرت له فيها، بيّن هنا حكم من تيسرت له الطهارة المائية بعد الصلاة .
وخص بالذكر المقصر في طلب الماء طلبا لا يشق عليه، وصلاته بالتيمم، فهذا يعيد الصلاة في الوقت المختار في غالب المسائل السابقة بسبب تقصيره .

ويشهد للإعادة قوله ﷺ لمن أعاد الصلاة بعد وجود الماء كما في حديث أبي سعيد الخدري : " لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ " (1) . وقد قال له ذلك مع أنه غير مفرط ولا مقصر .
وعليه فالمقصر أولى منه بالإعادة .

وَصَحَّتْ إِنْ لَمْ يُعِدْ

الكلام يرجع على المقصر في طلب الماء، والذي ترتب عليه إعادة تلك الصلاة التي صلاها بالتيمم في الوقت المختار، إلا أنه نسيها ولم يعدها، وصلاته صحيحة إن شاء الله .

وبالغ الفقهاء فقالوا : لا تبطل صلاة المقصر ولو تعدد عدم الإعادة، ذلك لأن من طلبت منه الإعادة في الوقت تصح صلاته إن لم يعد .

وهذا التسامح الفقهي مردّه فيما يظهر حديث أبي سعيد الخدري الذي جاء فيه : أن رجلين خرّجا في سفر فحضرت الصلاة، وليس معهما ماء فتيما صعيدا فصليا ثم وجدا الماء في الوقت، فأعاد أحدهما الوضوء والصلاة، ولم يعد الآخر . ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكرا له ذلك، فقال للذي لم يعد : " أَصَبْتَ السُّنَّةَ وَأَجْرُكَ صَلَاتُكَ "، وقال للذي أعاد : " لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ " (2) .



(1) / (2) - رواه أبو داود .

أمثلة عن المقصر الذي يعيد

كَوَأَجِدُهُ بِقُرْبِهِ أَوْ رَحْلِهِ

قال المصنف :

هذان مثالان ضربهما للمقصر الذي طلب الماء طلبا لا يشق عليه، وصلى بالتيمم، وتجب عليه الإعادة في الوقت، وهما :
أولا : واجد الماء بالقرب : ولو أمعن النظر فيما حوله لوجده قبل تيممه وهو قريب منه، ولذلك اعتبر مقصرا إذا تيمم وصلى، ثم وجد الماء قريبا منه، فيعيد في الوقت .
ويدل على الإعادة قوله ﷺ : " الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدَتَ الْمَاءَ فَأَمْسِنُهُ جِدِّكَ " (1). فقد دل بمنطوقه على وجوب استعمال الماء عند وجوده .

ولا يعيد من تيمم وصلى ثم وجد ماء لغيره، لأنه لا يعتبر مقصرا .
ثانيا : واجد الماء بأمتهته : وهذا ما قصده بقوله : (برحله)، أي بعد أن طلب الماء طلبا لا يشق، ثم صلى بالتيمم، وبعد الإنتهاء من الصلاة مباشرة وجد الماء بأمتهته، فإنه يعيد في الوقت لتقصيره .

يدل على هذا ما في المدونة : وإن كان الماء في رحله ؟ قال : يقطع صلاته ويتوضأ ويعيد الصلاة . قال : وإن فرغ من صلاته، ثم ذكر أن الماء كان في رحله فنسيه أو جهله أعاد الصلاة في الوقت (2).

وحديث أبي نر السابق حجة في المسألة، إذ قال عليه الصلاة والسلام : " فَإِذَا وَجَدَتَ الْمَاءَ فَأَمْسِنُهُ جِدِّكَ " (3)، لأنه دل بمفهومه على أنه لا يكون طهورا عند وجود الماء، وصاحبنا كان معه الماء في أمتهته، وقصر في البحث عنه، لذا ترتبت عليه الإعادة في الوقت .

لَا إِنْ ذَهَبَ رَحْلُهُ

المعنى إن ضل وضاع منه رحله بما فيه من متاع وماء، فبحث عنه ولم يجده، وخاف خروج الوقت، فتيمم وصلى، ثم وجد رحله قبل خروج الوقت بمائه، فلا يعيد الصلاة، لأنه غير مقصر، ولأن الله تعالى قال : ﴿ قَلِمٌ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ ، وعليه فلا

(1) - أخرجه أبو داود والنسائي .

(2) - المدونة - ج 1 - ص 46

(3) - رواه أبو داود والنسائي وصححه للترمذي .

***** الطهارة *****

إعادة عليه، لأنه لم يقصر في طلب الماء وصلى بالتيمم بعد ما عجز عن إيجاد رحله وخاف خروج الوقت .

وَخَائِفٍ لَصٍّ أَوْ سَبْعٍ

هذه المسألة عطفها المصنف على ماسبق من مسائل الإعادة في الوقت بسبب التقصير في الطلب . ومعناها أن من تيقن أو ظن وجود لص أو سبع أو تمساح في موضع الماء الذي تيقن أو ظن وجوده، فلم يذهب لطلب الماء خوفاً مما ذكر، وخاف خروج الوقت، فتيمم وصلى، ثم تبين له عدم ماخافه، ووجد الماء بعين المكان المظنون أو المحقق، فإنه يعيد في الوقت لتقصيره .

جاء في المدونة : الخائف من لصوص أو سباع على الماء يتيمم وسط كل وقت (1).

وأما إن شك فقط في وجود اللص أو السبع في موضع الماء، ولم يتيقن، وتيمم وصلى على هذا الأساس، فإنه تجب عليه الإعادة لتلك الصلاة أبداً، لأن الشك لا ينبنى عليه حكم، وهو كالعدم .

دلّ على مشروعية الخوف قوله تعالى على لسان يعقوب عليه السلام : ﴿ قَالَ إِنِّي لِيَحْزُنِّي أَنْ تَذَهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّبْيُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ ﴾ (2).

وَمَرِيضٍ عَدِمَ مُنَاوِلًا

مثال المريض الذي ساقه هنا، هو من يملك القدرة على استعمال الماء، ولكنه عاجز عن تناوله، بمعنى لا يقدر على الحركة، أو لا يمكنه الوصول للماء إلا بشخص يناوله إياه في الوقت، وقد خاف فواته، فتيمم وصلى، ثم وجد من يناوله الماء في الوقت، فهذا يعيد الصلاة مادام في الوقت متسع .

ومحل الإعادة إن كان لا يتكرّر عليه العائدون، ودخل عليه واحد في الوقت ولم يطلب منه مناولته، حتى خرج، فهو في هذه الحالة مقصر بعدم الطلب .

وأما إن كان يتكرّر عليه العائدون أو لا يتكررون ولم يدخل عليه أحد في أول الوقت، وخاف فواته، فتيمم وصلى، ثم دخل عليه مناول، فلا إعادة عليه لعدم تقصيره .

(1) - نقل عن التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 358

(2) - يوسف : آية 13

وأصل المسألة في المدونة : الخائف من لصوص أو سباع على الماء يتيمم وسط كل وقت، وكذلك المريض (1).

وسبب نزول قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ ﴾ إلى قوله ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ (2)، كان في رجل مريض من الأنصار، لم يستطع أن يقوم فيتوضأ، ولم يكن له خادِمٌ يناوله الماء (3) حيث يفهم منه أن من كان له شخص يناوله الماء، وتوانى في طلبه منه، ثم تيمم وصلى خوفاً من خروج الوقت، فهو مقصر، ويعيد مادام في الوقت .

متك يعيد الراجي والمتروك؟

قال المصنف :

وَرَجَّحَ قَدَمَ ، وَمُتَرَدِّدٍ فِي لُحُوقِهِ

مثالان جديان، يتعلق أحدهما براجي تيسر الطهارة المائية الذي طلب منه الشارع تأخير الصلاة لآخر الوقت، قدم هنا تيممه أول الوقت المختار أو وسطه وصلى، ثم وجد الماء الذي رجاه فيه فيعيد الصلاة لتقصيره .

والثاني يتعلق بالشخص المتردد في لحوق الماء مع القطع بوجوده، والذي طلب منه الشارع الإنتظار إلى وسط الوقت المختار، وقد خالف المطلوب منه، وتيمم وصلى في أول الوقت المختار أو وسطه، ثم لحقه فيه، فيعيد تلك الصلاة لتقصيره في السير، لأنه لو جد فيه للحقه .

وقد علمت مما سبق أن تأخير التيمم عن أول الوقت سنة مستحبة مروية عن علي وعطاء والحسن وابن سيرين والزهري والثوري وأصحاب الرأي . وقد قال علي رضي الله عنه في الجنب : يتلوم ما بينه وبين آخر الوقت، فإن وجد الماء وإلا تيمم (4).

قال مالك : لا يتيمم في أول الوقت مسافر ولا مريض ولا خائف، إلا أن يكون المسافر على لباس من للماء تيمم وصلى في أول الوقت، وكان ذلك له جائزاً، ولا إعادة عليه وإن قدر على الماء (5).



(1) - نقلا عن التاج والإكليل لمختصر خليل بهامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 358

(2) - النساء : آية 43

(3) - انظر مختصر تفسير ابن كثير - ج 1 - ص 395

(4) - انظر المغني وشرحه - ج 1 - ص 276/275

(5) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 42

***** الطهارة *****

وَنَاسٍ ذَكَرَ بَعْدَهَا

سبق في مسائل المصنف قبل هذا، أن الشخص المتلبس بالصلاة الناسي للماء وهو في أمتعته، يقطع صلاته تلك بمجرد ذكره له . وهنا يشير أيضا إلى الناسي الذي صلى بالتيمم وأتم صلاته، ثم ذكر الماء الذي نسيه بأمتعته أو رحله، فإنه يعيد تلك الصلاة في الوقت لتقصيره .

عن الحسن أنه قال في متيمم مرّ بماء غير محتاج إلى الوضوء فجاوزه، فحضرت الصلاة وليس معه ماء، قال : يعيد التيمم، لأن قدرته على الماء تنقض تيممه الأول⁽¹⁾.

كَمُقْتَصِرٍ عَلَى كُوعِيهِ لَا عَلَى ضَرْبِهِ

التشبيه بما تقدم من المسائل التي أمر فيها المصلي التيمم بالإعادة في الوقت، والأمر هنا يتعلق بمن اقتصر في تيممه على كوعيه، وقد علمنا أن السنة هي المسح إلى المرفقين، فيترتب عليه الإعادة في الوقت أيضا نظرا لقوة أدلة القائل بوجوب المسح إلى المرفقين .

قال مالك بعدما روى أن عبد الله بن عمر كان يتيمم إلى المرفقين : التيمم إلى المرفقين، وإن تيمم إلى الكوعين أعاد التيمم والصلاة مادام في الوقت، فإن مضى الوقت لم يعد الصلاة وأعاد التيمم⁽²⁾.

الإعادة مراعاة للخلاف

قال المصنف :

وَكَمْتَمِّمٍ عَلَى مُصَابِ بَوْلٍ ، وَأَوَّلَ بِالشُّكُوكِ وَبِالْحَقِّقِ وَأَقْتَصَرَ
عَلَى الْوَقْتِ لِلْقَائِلِ بِطَهَارَةِ الْأَرْضِ بِالْجَفَافِ .

التشبيه هنا أيضا في طلب الإعادة في الوقت بسبب التقصير . ومعنى المسألة : أن من تيمم على صعيد متنجس ببول أو غيره، لأدمي أو حيوان، فعليه الإعادة في الوقت . وفي المسألة إشكال، لأن القياس إعادة التيمم والصلاة وجوبا لأنه هنا كمن توضأ بماء متنجس، لذلك أجاب المصنف عن الإشكال بجوابين :

(1) - مصنف ابن أبي شيبة .

(2) - للمدونة الكبرى - ج 1 - ص 44/43

أولهما : قوله (وأول بالمشكوك) : أي فهم قول المدونة أن المتيمم على موضع نجس يعيد بوقت، بسبب الأرض المشكوك في إصابتها بالبول وعدمه، وهذا التأويل لأصبح وابن حبيب .

وبناء على التأويل المذكور، إن تحققت النجاسة يعيد أبدا .

ثانيها : قوله (بالمحقق)، ومعناه : أول قولها بالإعادة في الوقت بالنسبة لمن تحقق إصابة النجاسة للصعيد . وهذا تأويل القاضي عياض .

مراعاة الخلاف في المسألة : وأما قول المصنف (واقْتَصَرَ عَلَى الْوَقْتِ لِلْقَائِلِ بِطَهَارَةِ الْأَرْضِ بِالْجَفَافِ) فيعني به أن الإمام مالكا رحمته الله اقتصر على القول بنذب الإعادة في الوقت مراعاة للدليل القائل من الأئمة المجتهدين، مثل محمد بن الحنفية والحسن البصري، بطهارة الأرض التي أصابها بول مثلا بمجرد الجفاف (1).

حديث بول الأعرابي والمسألة : وأما حديث بول الأعرابي بالمسجد بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وأمره عليه الصلاة والسلام بصب نوب من ماء على موضع بوله (2)، فالملاحظ عليه أن الماء صب مباشرة بعد البول، ولم يتركه صلى الله عليه وسلم حتى يجف، كما هو ظاهر الحديث، والمسألة المذكورة تتكلم عن موضع البول الذي جف، وزال أثر النجاسة عنه تماما، كما في التأويلات التي ذكرها الفقهاء، وسقناها قبل هذا في شرح المسألة . وعليه فلا مخالفة لنص الحديث الشريف لأن النجاسة فيه متعينة ومحقة، لا مشكوك فيها ولا جافة ولا مستورة بالتراب أو غيره .

كراهة الجماع لعادم الماء

قال المصنف :

وَمَنْعَ مَعَ عَدَمِ مَاءٍ تَقْبِيلُ مُتَوَضِّئٍ وَجِمَاعُ مُغْتَسِلٍ إِلَّا لِطُولِ

التعبير بالمنع هنا محمول على الكراهة، وهذا هو المعتمد . وقول المصنف (مَعَ عَدَمِ مَاءٍ) يعني به عدم وجود الماء الكافي للوضوء أو الغسل، لا انعدامه تماما . والمسألة ذكرت محذورين يتعلقان بالمسافر، وختمت باستثناء .
أما المحذوران فهما :

1- يكره للرجل والمرأة المتوضئين أن يقبل أحدهما الآخر، أو أن يقدم على ما ينقض وضوءه في حالة عدم وجود الماء الكافي للوضوء، لأن نقض الوضوء في مثل هذه الحالة يؤدي للانتقال إلى التيمم .

(1) - انظر شرح الخرشي على خليل - ج 1 - ص 198، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير - ج 1 - ص 161، وشرح

الزرقاني على المختصر - ج 1 - ص 126/127

(2) - رواه الجماعة إلا مسلما .

الطهارة

2- يكره للشخص المغتسل أن يجامع أهله في حالة عدم وجود ما يكفيهما من الماء للغسل، لأن من شأن الجماع أن يؤدي للانتقال للتيمم الأكبر .

الإستثناء : وقد نص على هذا بقوله (إلا ليطول)، وهو يعني به أن الكراهة المذكورة يستثنى منها من قبل أو جامع أهله وهو مسافر بسبب طول مدة السفر وعدم كفاية الماء، بحيث يضرّ به ذلك الإنتظار في بدنه أو يخشى العنت، فيجوز له حينئذ أن يطأها، ولها أن تمكنه، وينتقلان للتيمم .

وأصل المسألة من قول مالك وابن القاسم في المدونة .

وقد سئل مالك : أرأيت المسافر يكون على وضوء أو لا يكون على وضوء فأراد أن يطأ أهله أو جاريته وليس معه ماء ؟؟

قال : لا يطأ المسافر جاريته ولا امرأته إلا ومعه ما يكفيهما من الماء .

وقال مالك : إذا كانا على وضوء - الرجل والمرأة - فليس لواحد منهما أن يقبل صاحبه إذا لم يجد الماء، لأن ذلك ينقض وضوءهما، وليس لهما أن ينقضا وضوءهما إلا أن يكون معهما ماء، إلا ما لا بدّ لهما من الحدث ونحوه⁽¹⁾.

سنة الصحابة : وسند الإمام مالك ما أفتى به ابن عمر، وقد سأل رجل قائلاً : إني أغرب في إبلي، أفاجامع إذا لم أجد الماء؟

قال ابن عمر : أما أنا فلم أكن أفعل ذلك، فإن فعلت ذلك فاتق الله واغتسل إذا وجدت الماء⁽²⁾.

وكذلك ما جاء عن ابن مسعود : أنه كره لمن لا يجد الماء أو لا يستطيع استعماله أن يطأ زوجته، أو أن يقوم بشيء من دواعي الوطء، كالقبلة ونحوها، لأن ذلك سيؤدي إلى الجنابة التي تمنعه من أداء الصلاة التي هي فريضة محكمة⁽³⁾.

وعن أبي عبد الله الموصلي قال : كان ابن عوف وابن عباس وابن عمر في سفر لا يجدون الماء، فواقع ابن عباس، فعابوا ذلك عليه⁽⁴⁾.

وروى ابن وهب عن رجال من أهل العلم، عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عمر وأبي الخير المزني ويحيى بن سعيد، وابن أبي سلمة، ومالك أنهم كانوا يكرهون ذلك⁽⁵⁾.

لا مخالفة لحديث أبي نر : وليس في المسألة ما يخالف ما رواه أبو نر حين قال :

(1) - انظر هذه الأقوال وغيرها في المدونة - ج 1 - ص 49/48

(2) - موسوعة فقه عبد الله بن عمر - ص 233/232

(3) - انظر موسوعة فقه عبد الله بن مسعود - ص 154/155

(4) - مصنف ابن أبي شيبة .

(5) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 31

"اجتَوَيْتُ الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِيلِ فَكُنْتُ فِيهَا، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ : هَلْكَ أَبُو ذَرٍّ . قَالَ : " مَا حَالُكَ ؟! " قَالَ : كُنْتُ أَتَعَرَّضُ لِلْجَنَابَةِ وَلَيْسَ قُرْبِي مَاءٌ . فَقَالَ : " إِنَّ الصَّعِيدَ طَهُورٌ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ " (1)، لكونها - أي مسألة المصنف، وكذا قول المدونة - أباحت لمن يخاف العنت أو أن يلحق به ضرر في بدنه أن يجامع ويبتيم ولا كراهة في ذلك، وكلام أبي نر ﷺ فيه ما يدل على شدة ما عانى منها، وهو ما نلمسه من قوله : هلك أبو ذر .

وقوله بعدها : قَالَ : كُنْتُ أَتَعَرَّضُ لِلْجَنَابَةِ وَلَيْسَ قُرْبِي مَاءٌ . فهو لم يعبر بلفظ رغبت أو اشتهيت أو وطئت أهلي، وإنما عبر بلفظ يدل على أنه وقع منه فعل الضرورة . وهذا قول ابن عباس فيه رخصة لمن خاف ضررا وشدة، ونصه : إذا كان الرجل بأرض فلاة، وأصابه شبق يخاف فيه على نفسه، ومعه امرأته، فليقع عليها إن شاء (2) .

نسيان صلاة وبراعة الذمة

قال المصنف :

وَأِنْ نَسِيَ إِحْدَى الْخَمْسِ تَمَّمَ خَمْسًا

معنى المسألة أن من كان فرضه التيمم، إما لعدم وجود الماء، أو عدم القدرة على استعماله، ووقع منه نسيان لإحدى الصلوات الخمس، ولا يدري ماهي، فإن عليه أداء خمس صلوات، بحيث يتيمم لكل صلاة منها، يتاء على أن التيمم لا يصلح به فرضان . ثم أن لزوم أداء الصلوات الخمس القصد منه براءة الذمة، لأنه لا يدري أي صلاة نسي، ولأن أي صلاة بدأ بها يجوز أن تكون هي المنسية . وكذلك الحال بالنسبة لمن نسي إحدى النهاريات، فإنه يلزمه أن يتيمم ثلاثا، لكل صلاة تيمم . ومثله من نسي إحدى الليليتين، عليه أن يتيمم تيممين (3) .

ودليل التيمم لكل فرض ما جاء عن ابن عمر (رضي الله عنهما) أنه قال : (يتيمم لكل صلاة وإن لم يحدث) (4) .

ومثل هذا الأثر روي عن علي وعمرو بن العاص وعبد الله بن عباس ﷺ لجمعين (5) .

(1) - رواه أحمد وأبو داود والأثرم وهذا لفظه، وأخرجه للنسائي وابن ماجه .

(2) - مصنف ابن أبي شيبة .

(3) - انظر منح الجليل - ج 1 - ص 16

(4) - رواه البيهقي وإسناده صحيح .

(5) - التحفة للرضية - ص 144



من أحق بالماء المشترك

قال المصنف : وَقُدِّمَ ذُو مَاءٍ مَاتَ وَمَعَهُ جُنْبٌ إِلَّا لِخَوْفِ عَطَشٍ

صورة المسألة تتلخص في شخصين مسافرين أو غير مسافرين، أحدهما جنب ليس معه ماء، والآخر مات ومعه ماء كاف لغسله، فهو أولى به من الحي، لأنه ماؤه فهو أحق به منه، إلا أن يخاف على الحي من العطش فإنه يكون حينئذ أحق من صاحبه، لأن حفظ النفوس الأدمية أو نفوس البهائم المحترمة مقدم وضروري .

عن علي رضي الله عنه قال : (في الرجل يكون في السفر، فتصيبه الجنابة ومعه قليل من الماء، يخاف أن يعطش، يتيمم ولا يغتسل) (1).

وعن حبيب بن أبي ثابت رضي الله عنه : أن الحارث بن هشام، وعكرمة بن أبي جهل، وعياش بن أبي ربيعة رضي الله عنه جرحوا يوم اليرموك حتى أثبتوا (2). فدعا الحارث بن هشام بماء ليشربه، فنظر إليه عكرمة فقال : ادفعه إلى عكرمة، فلما أخذه عكرمة نظر إليه عياش، فقال : ادفعه إلى عياش . فما وصل إلى عياش حتى مات، وما وصل إلى أحد منهم حتى ماتوا (3).

وفي الحادثة ما يدل على أهمية المحافظة على الأرواح، وقد رأينا أن الشهداء الثلاثة قصدوا إلى المحافظة على نفوس بعضهم بعضا، وكل منهم يرى نفس أخيه أولى بالحياة وأحق .

ضمان قيمة الماء

قال المصنف : ككَوْنِهِ لُهُمَا، وَضَمِنَ قِيَمَتَهُ

هنا يفترض المصنف أن الماء شراكة بين الجنب والميت وهو لا يكفي سوى واحدا منهما، فيقدم الحي على الميت ولو لم يخف عطشا .

ووجه تقديم الحي على الميت هنا أن طهارة الحي أهم للأسباب التالية :
أولها : للاتفاق على وجوبها، ولخطابه بها وعدم خطاب الميت .

(1) - رواه الدارقطني .

(2) - أثبتوا : أي جرحوا جراحات لا يقومون معها .

(3) - أبو نعيم وابن عساكر وكنز العمال ، والحاكم في المستدرک ، وغيرهم .

والثاني : لأنه يحتاجها في أمور كثيرة، ولعل من بينها الصلاة بعكس رفيقه الميت .
الثالث : لترجيح جانب الحي بالشركة .

وقول المصنف (وضمن قيمته) يرجع الخطاب فيه للحي الذي استحوذ على الماء أو الحي الذي استأثر بالماء المشترك بينهما، وفي الحالتين يجب عليه ضمان قيمة الماء لورثة الميت إن كان ذا مال، ويبقى ديناً في ذمته إن كان عديماً .

والسنة تدعو إلى وجوب المحافظة على الأنفس من الهلاك، فعن المغيرة بن أبي بردة أنه سمع أبا هريرة يقول : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ به ؟ فقال رسول الله ﷺ : " هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتُهُ " (1).

حكم فاقد الطهورين

قال المصنف :

وَتَسْقُطُ صَلَاةٌ وَقَضَاؤُهَا بَعْدَ مَاءٍ وَصَعِيدٍ

هذا قول الإمام مالك رحمه الله، أن فاقد الطهورين (الماء وما يتيمم به) تسقط عنه الصلاة أداء في وقتها، ولا يجب عليه قضاؤها إن وجد الماء بعد فوات الوقت، بناء على أن القدرة على الطهور شرط وجوب وصحة .

ومن أمثلة فاقد الطهورين : المصلوب الذي لا قدرة له على استعمال الماء، ولا على الوصول إليه، ومن كان على شجرة تحتها سبع، ومن كان محبوساً في بطن كنيف، أو في زنزانة مفروشة ببلاط ومبينة بأجر، والمريض الذي لا يقدر على شيء، وهو محدث ولم يجد من يطهره، ومن كان تحت هدم ... إلخ . فجميعهم ممن تسقط عنه الصلاة أداء وقضاء عند الإمام مالك .

وقال ابن القاسم : يجب الأداء والقضاء للإحتياط، بناء على أن القدرة على الطهور ليست شرطاً في الوجوب ولا في الصحة .

وقال أشهب يجب أدائها فقط بناء على أنها ليست شرطاً فيهما في حق العاجز .

وقال أصبغ يجب قضاؤها فقط بناء على أنها شرط صحة فقط (2).

الأدلة على ما قالوا : ويبدو أن وجه قول الإمام مالك مبني على أساس التيسير والإستطاعة، كما في قوله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (3)؛ ثم هو قد قاس

(1) - الموطأ وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

(2) - تظنر هذه الأقوال في مواهب الجليل - ج 1 - ص 360، ومنح الجليل - ج 1 - ص 161

(3) - البقرة : آية 286

***** الطهارة *****

حال فاقد الطهورين على الحائض التي لا تصلي ولا تقضي، وبناء عليه، فمن لم يجد ماء ولا صعيدا سقطت عنه الصلاة أداء وقضاء . روى معن والمدنيون عن مالك، فيمن لم يجد ماء ولا ما يتيمم به، كمن تحت هدم، أو مريض ولا يجد من يناوله ماء ولا ترابا، أنه لا يصلي ولا يقضي⁽¹⁾.

قال ابن خويز منداد : وهو الصحيح من مذهب مالك .

ولكن قال أبو عمر بن عبد البر : لأدري كيف أقدر على أن أجعل هذا الصحيح من مذهب مالك، مع خلفه جمهور السلف، وعامة الفقهاء، وجماعة المالكيين⁽²⁾. وقال ابن عبد السلام : والأكثر على اختيار مال الأشهب معتمدين على ظواهر أشهرها صلاة الصحابة قبل نزول آية التيمم لما عدموا الماء⁽³⁾.

وقول أشهب المقصود، أن فاقد الطهورين يصلي حسب حاله ولا يقضي بعدما يتوفر له الماء أو الصعيد .

وظاهر حديث عائشة (رضي الله عنها) ، الذي فقدت فيه قلادتها ليس فيه ما يدل على

الإعادة، ونصه : " أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ مِنْ أَسْمَاءَ قِلَادَةً، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي طَلِبِهَا فَوَجَدُوهَا، فَأَذْرَكْتَهُمُ الصَّلَاةَ، وَلَيْسَ مَاءٌ، فَصَلُّوا بِغَيْرِ وُضُوءٍ، فَلَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَكُوا ذَلِكَ لَهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيْمِمِ"⁽⁴⁾، فلم ينكر ذلك عليهم ولا أمرهم بالإعادة .

(1) / (2) - التاج والإكليل لمختصر خليل بهامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 360

(3) - أسهل المدارك للكشناوي - ج 1 - ص 138

(4) - رواه مالك في الموطأ ومسلم .

” فصل ”

المسح على الجرح والجبيرة

قال الله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (1).

عن جابر رضي الله عنه قال : " خرجنا في سفر فأصاب رجلا منا حجر فشجّه في رأسه ، ثم احتلم ، فسأل أصحابه : هل تجدون لي رخصة في التيمم ؟ فقالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء ، فاغتسل فمات . فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك فقال : " قتلوه قتلهم الله ، ألا سألوا إذا لم يعلموا ، فإنما شفاء العي السؤال ، إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصر أو يعصب على جرحه ثم يمسح عليه ويغسل سائر جسده " (2).

مداخل

موضوع المسح على الجراح والجبائر ، يخاطب به المغتسل أو المتوضئ وفي جسده جراحات أو بثور؛ وقد أفرد المصنف بفصل مستقل لأنه من الرخص التي جاءت بها السنة المطهرة، وتناول فيه مايلي :

أولاً : دواعي وأسباب المسح على الجراح والجبائر وغيرها .

ثانياً : شروط المسح على الجبيرة .

ثالثاً : حدود استعمال الجبيرة والدواء وانتشارها .

رابعاً : حكم نزعهما أو سقوطهما، وحكم الوضوء أو الغسل بعد ذلك .

خامساً : مايفعله الماسح عليها أو على الجرح بعد شفائه من مرضه .

سادساً : كثرة الجراحات، والمفاضلة بينها وبين التيمم .

المناسبة : لما كانت النظائر التي لا ترفع الحدث ثلاثة، وهي التيمم الذي ينوب عن الكل، والمسح على الخفين والجبيرة، وينوبان عن البعض . وقد سبق للمصنف تلخيص ما يتعلق بالمسح على الخفين، وكذا التيمم، ختم بالثالث، وهو المسح على الجراح والجبائر . وأخره عن التيمم لإحالاته عليه بقوله : كالتيمم فيصير فيه حوالة على معلوم، ولو ذكره قبله لكان فيه حوالة على مجهول .

(1) - الحج : آية 78

(2) - رواه أبو داود وابن ماجه والدارقطني ، وصححه ابن عساکر .

الطهارة

معنى الجبائر والجبيرة: عرف الإمام القرافي الجبيرة فقال: الجبائر، جمع جبيرة، وهي أعواد ونحوها، تربط على الكسر أو الجرح، وهي فعيلة بمعنى فاعلة وسميت جبيرة تفاعلاً، كالقافلة⁽¹⁾.
والعصائب: جمع عصابة، وهي رباط يوضع على الجرح ليحفظه من الأوساخ حتى يبرأ.

الجبيرة

(1) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 361

طوائف المسح ومراتبه

قال المصنف: **انْ خِيفَ غَسْلُ جُرْحٍ كَالْتَيْمِّمْ مُسِحَ ثُمَّ جَبِرَتْهُ ثُمَّ عَصَابَتْهُ**

المسح على الجرح والجبيرة وغيرهما ضرورة يلجأ إليها المحدث حدثاً أصغر أو أكبر عند خوفه من غسل موضع الجرح من الجسم أو من أعضاء الوضوء .
والخوف المقصود هنا هو ذلك الذي شرحناه مع مسائل التيمم، لذلك شبه به هنا فقال (كَالتَيْمِّمْ)، وقد قال المصنف هناك : (أَوْ خَافُوا يَاسْتَعْمَالِهِ مَرَضًا أَوْ زِيَادَتَهُ أَوْ تَأْخُرَ بُرْءٍ) .
وعلى هذا يكون معنى (خيف) علم أو ظن بتجربة في النفس أو موافق في المزاج، أو إخبار عارف بالطب . ومعنى (غسل جرح) المحل المجروح بسبب ضرب أو حادث أو دمل أو غيرها .

هذا، وتضمنت المسألة أشكالاً وطرائق في المسح المباشر أو غير المباشر، على النحو الآتي :

أولاً: المسح المباشر: بمعنى أن يمسح المغتسل أو المتوضىء على محل الجرح مباشرة، من غير ساتر . والمسح يتراوح بين الوجوب والندب .

أ - **الوجوب:** وذلك إن خاف هلاكاً أو شديداً أذى .

ب - **الندب:** بمعنى يندب المسح على الجرح إن خاف المغتسل أو المتوضىء مرضاً خفيفاً فقط .

والمسح على الجرح يكون مرة واحدة، حتى مع العضو الذي يغسل ثلاثاً ودليل هذا المسح على الخفين مرة واحدة، مع أنه بدل عن مغسول ثلاثاً، كما أن شأن المسح التخفيف⁽¹⁾.

فائدة: والعين الرمذانة وغيرها يمسح عليها مثل الجرح في حالة الخوف من زيادة مرضها، وينطبق عليها الحكمان المذكوران، أي الوجوب والندب .

ثانياً: المسح على الجبيرة: ويعني أنه في حالة الخوف من المسح المباشر على الجرح، ينتقل إلى رتبة أخرى أكثر احتياطاً، وهو ما عناه المصنف

بقوله : (ثم جبيرته) التي تشمل كل ما يداوى به الجرح من زور، أو ضماد أو أعواد أو غيرها، مع تعميمها بالمسح من كل جانب حتى يصح مسحه .

ثالثاً: المسح على العصابة: وهي ما يربط فوق الجبيرة، وذلك في حال الخوف من المسح على الجبيرة، بمعنى أن يربط عليها عصابة ويمسح فوقها .

(1) - انظر مواهب الجليل - ج 1 - ص 361

***** الطهارة *****

ثم إن خاف من المسح على العصابة زاد فوقها عصابة أخرى ومسح عليها احتياطاً في إبعاد الأذى عن العضو المجروح أو المريض .

دليل المسائل المذكورة : ومستند المسح على الجرح والجبيرة والعصابة، حديث جابر المتقدم، وفيه قوله عليه الصلاة والسلام : " **إِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ، إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَّمَّ وَيَعَصِرَ أَوْ يَغْصِبَ عَلَى جُرْحِهِ ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهِ وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ** " (1).

ويدل على مسح الجبائر حديث علي عليه السلام : " **انكسرت إحدَى زنديّ فسألتُ رسولَ الله صلى الله عليه وآله ، فأمرني أن أمسحَ على الجبائر** " (2).

وصح عن ابن عمر (رضي الله عنهما) أنه مسح على العصابة (3)، ولم يعرف له في الصحابة مخالف (4).

قال الصنعاني : وهذا الحديث (يعني به حديث جابر) وحديث علي، قد تعاضدا على وجوب المسح على الجبائر بالماء (5).

قال ابن قدامة : وممن رأى المسح على العصائب، ابن عمر، وعبيد بن عمير وعطاء . وأجاز المسح على الجبائر الحسن والنخعي ومالك وإسحاق والمزني وأبو ثور وأصحاب الرأي (6).

وروى ابن وهب قال : وقد قال : **يمسح على الجبائر الحسن البصري وإبراهيم النخعي ويحيى بن سعيد وربيعة** (7).

كَفَصْدٍ

التشبيه على ما سبق في الجواز . والمعنى : وكذلك يمسح على محل الفصد وهو الوريد يخرج منه مقدار من الدم للعلاج، لأنه يشبه الجرح، فإن خيف من المسح عليه مباشرة، مسح على الجبيرة، ثم على العصابة إن زاد الخوف، وهكذا

ودليل المسألة حديث علي وحديث جابر المتقدمين .

قال ربيعة : **والشجة في الوجه يجعل عليها الدواء يمسح عليها** (8).

(1) - رواه أبو داود وابن ماجه والداقطنى وصححه ابن المكن .

(2) - رواه ابن ماجه يمتد واو جدا .

(3) - انظر فقه السنة - ج 1 - ص 70

(4) - انظر للمظني - ج 1 - ص 281

(5) - مواهب الجليل من لثة خليل - ج 1 - ص 111

(6) - المظني - ج 1 - ص 280

(7) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 23

(8) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 110

وَمَرَارَةٌ وَقِرطَاسٍ صُدْغٍ

المرارة هي الكيس المعروف من الحيوان . والقرطاس هي جلدة أو ورقة كتب فيها شيء، ووضعت على الصدغ ليسكن صداعه . وكانوا يضعون المرارة على محل الظفر الذي انقطع، وهي مما يجوز المسح عليها للأثار الواردة في ذلك . فقد جاء عن ابن عمر أنه خرجت بإبهامه قرحة، فألقمها مرارة فكان يتوضأ عليها⁽¹⁾.

قال مالك في الظفر يسقط، قال : لا بأس أن يكسى بالدواء ثم يمسح عليه⁽²⁾. وبخصوص القرطاس الذي يوضع على الصدغ، روى ابن وهب عن مالك قال: في القرطاس أو الشيء يجعل على الصدغ من وجع أن يمسح عليه⁽³⁾. وكما جاء عن ابن عباس: أنه أمر أن يكتب لامرأة يعسر عليها ولادها أثر من القرآن، ثم يغسل ويسقي⁽⁴⁾.

وقال أبو أيوب : رأيت أبا قلابة كتب كتابا من القرآن، ثم غسله بماء، وسقاه رجلا كان به وجعا⁽⁵⁾.

مسح العمامة للضرورة

وَعِمَامَةٌ خِيفَ بِنَزْعِهَا

قال المصنف :

الرخصة شملت أيضا المسح على العمامة لمن خاف حقيقة مرضا أو ضررا يلحقه برأسه بسبب نزعها، كمن به نزلة من برد، أو جرح . وإن أمكن هذا الخائف من المسح على بعض رأسه، وجب عليه أن يكمل المسح على العمامة، وهذا هو المعتمد .

ودليل جواز المسح على العمامة مارواه حمزة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه قال : "تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَخَلَّفْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ قَالَ : (أَمَعَكَ مَاءٌ) ؟ فَأَتَيْتُ بِمِطْهَرَةٍ، فَوَسَّلَ يَدَيْهِ وَغَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يَحْسِرُ عَنْ نِزَاعِيهِ فُضِّقَ كَمِ الْجَبَّةِ، فَأَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ

(1) - رواه الأثرم بإسناده .

(2) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 110

(3) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 23

(4) / (5) - زاد المعاد في هدي خير العباد - ج 3 - ص 119 - لابن القيم الجوزية .

الطهارة

تَحَتِ الْجَبَّةِ، وَأَلْقَى الْجَبَّةَ عَلَى مَنْكَبَيْهِ فَغَسَلَ نِزَاعِيَّهِ، وَمَسَحَ بِنَاصِيَّتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَعَلَى خَفِّيهِ، ثُمَّ رَكِبَ" (1).

قال المازري : وأحسن ما حمل عليه أصحابنا حديث المسح على العمامة أنه ﷺ لعله كان به مرض منعه كشف رأسه، فصارت العمامة كالجبيرة التي يمسح عليها للضرورة (2).
ولفظ الحديث يلفت لتلك الضرورة، فقد كان ﷺ في سفر أو جهاد، وقد ضاق عليه كم الجبة مما دفعه إلى إخراج يديه من تحتها وإلقائها على منكبيه، ثم مسحه على الخفين والعمامة .

وَإِنْ بَغَسَلَ أَوْ بَلَأ طُهُرَ

أضاف هنا أمرين يتعلقان بصحة المسح على الجرح، ثم الجبيرة، ثم العصابة :
أولهما : أن المسح بمراتبه المختلفة يمارسه المحدث في الوضوء، كما يمارسه المغتسل من جنابة في أي عضو ومكان من جسده، وهما سواء .
الثاني : أنه لا تشترط الطهارة عند وضع الجبيرة أو العصابة على الجرح، لأنها ضرورة، ولا ينطبق عليها حكم لابس الخف الذي يشترط في لبسه الطهارة .
وظاهر الأحاديث والآثار السابقة يدل على استعمال الجبيرة أو العصابة أو غيرها بلا طهر . فعن جابر، أنه ﷺ قال في الرجل الذي أفتوه بال غسل فغسل ومات بسبب شجة في رأسه : " إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتِيمَ وَيَعَصِرَ أَوْ يَعْصِبَ عَلَى جُرْحِهِ ثُمَّ يَمْسُخَ عَلَيْهِ وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ " (3). فالتعبير بقوله : إنما كان يكفيه، وبقوله : أو يعصب ثم يمسح عليه ويغسل ... إلخ، فيه دلالة واضحة على جواز استعمال الجبيرة والعصابة قبل الطهارة .

وَأَنْتَشَرَتْ

عنى بهذه العبارة أن الجبيرة أو العصابة يصح المسح عليها، سواء كانت على قدر الجرح، أو زانت على ذلك فتعدته، لأن الضرورة دعت لوضعها كذلك، أي أن زيادتها وانتشارها على محل الجرح من ضروريات الشد والربط .

(1) - رواه البيهقي، وهو في مسلم .

(2) - المعلم بفوائد مسلم - ج 1 - ص 356

(3) - رواه أبو داود وابن ماجه . وقال البيهقي : هذا الحديث لصح ماروي في هذا الباب .

وانظر في هذا ما روي عن ابن عمر، أنه خرجت بإيهامه قرحة، فألقمها مرارة، فكان يتوضأ عليها⁽¹⁾. وقدّر قرحة الإبهام، وحجم المرارة التي وضعها عليه ومسح عليها، فستجد فيها الزيادة والانتشار أكثر من محل القرحة.

شروط المسح على الجبيرة

قال المصنف:

انْ صَحَّ جُلُّ جَسَدِهِ، أَوْ أَقْلُهُ، وَلَمْ
يَضُرَّ غَسْلُهُ، وَإِلَّا فَفَرَضُهُ التَّيْمُمُ.

الكلام متصل المعنى بما قبله، وهو جواز المسح على الجرح والجبيرة والعصابة . على أن ذلك كله مشروط بما يلي :

1- أن يكون أكثر جسده صحيحا معافى من الجراح والقروح وغيرها إن كان جنباً، وأن يكون أكثر أعضاء الوضوء سليمة صحيحة، بمعنى أن تكون الجراح في الأقل من الأعضاء، وذلك ماتضمنه قول المصنف : (انْ صَحَّ جُلُّ جَسَدِهِ) . وأراد بالجل ما يشمل النصف بقرينة مقابلته بالأقل .

2- أن يكون أقل جسده صحيحا معافى بالنسبة للغسل، وأقل أعضاء الوضوء صحيحة بالنسبة للوضوء، وكانت أكثر من يد أو رجل .

3- ألا يضره غسل الصحيح المتمثل في جل الأعضاء أو نصفها أو أقلها (وضوءاً أو غسلًا)، فإن كانت تلحقه مضرة بسبب غسل أعضائه الصحيحة انتقل إلى التيمم، لأنه في هذه الحالة يكون كمن عمّت الجراحات جسده أو أعضاء وضوئه وهو ما أراده المصنف بقوله : (وَلَمْ يَضُرَّ غَسْلُهُ، وَإِلَّا فَفَرَضُهُ التَّيْمُمُ) .

وأصل المسألة في المدونة : قلت : فإن كان بعض جسده صحيحا ليس فيه جراحات، وأكثر جسده فيه الجراحة ؟

قال : يغسل ما صح من جسده، ويمسح على مواضع الجراحة، إن قدر على ذلك، وإلا فعلى الخرق التي عصب بها⁽²⁾.

وأما من عمّت جسده الجراحات، فيطلب منه الشارع الانتقال إلى التيمم بدليل ما رواه ابن وهب عن زيد بن أبي أنيسة الجزري قال : ((كان رجل من المسلمين في غزوة خيبر أصابه جدري، فأصابته جنابة فغسله أصحابه، فتهرّى لحمه فمات، فذكر

(1) - رواه الأثرم ، وانظر موسوعة فقه ابن عمر - ص 238

(2) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 45

الطهارة

ذلك لرسول الله ﷺ قال : " قتلوه قاتلهم الله ، قتلوه قاتلهم الله ، أما كان يكتفيهم أن يُمَمُّوه بالصَّعِيدِ " ((⁽¹⁾).

انتقال الجريح إلى التيمم

قال المصنف :

كَأَنَّ قَلَّ جِدًّا : كَيْدٍ

هذا مثال يصدق على من عمّت جسده الجراحات، وتشبيهه في الانتقال إلى التيمم . ومعناه أن من قل الصحيح من أعضاء وضوئه أو غسله بحيث لم يبق له سوى رجل أو يد معافاة، وكان بقية الأعضاء مصابة فهذا ينتقل إلى التيمم، لأن النادر لاحكم له .

وأصل المسألة في المدونة أيضا :

قلت : أرأيت إن غمرت جسده ورأسه الجراحات إلا اليد والرجل أيغسل تلك اليد والرجل، ويمر الماء على ما عصب من جسده، أم يتيمم ؟
قال : لأحفظ عن مالك فيه شيئا، وأرى أن يتيمم إذا كان هكذا⁽²⁾.

ويدل على هذا الحديث السابق الذي رواه ابن وهب، كما يدل عليه ما رواه ابن سلمة قال : وبلغني أن ابن عباس أفتى مجدورا بالتيمم⁽³⁾.

وعن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ قال : إذا كانت بالرجل الجراحة في سبيل الله، أو القروح أو الجدري، فيجنب، فيخاف أن يموت إن اغتسل، يتيمم⁽⁴⁾.

وَإِنْ غَسَلَ أَجْزَأَ

المعنى : أن من خالف ما طلب منه من المسح على الجراحات والعصائب، وغسل الجريح والصحيح الذي لا يضر غسله، أو غسل الصحيح الذي يضر غسله، والجريح أو الصحيح القليل جدا، فإنه يجزيه ذلك الغسل لإتيانه بالأصل .

غير أنه خالف السنة، لإقدامه على ما يناقئ التيسير الذي حث عليه ديننا الحنيف . وتأمل هنا ما رواه ابن وهب عن ابن جريح عن مجاهد قال : للمجدور وأشباهه

(1) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 45

(2) / (3) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 45

(4) - رواه الدارقطني وابن أبي شيبة

رخصة إلا يتوضأ، ويتلو هذه الآية : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ ﴾ ، وذلك مما يخفى من تاويل القرآن (1).

الانتقال إلى الوضوء

قال المصنف : **وَإِنْ تَعَذَّرَ مَسُّهَا وَهِيَ بِأَعْضَاءِ تَيْمُمِهِ تَرَكَهَا وَتَوَضَّأَ**

هذا حل آخر يفيد من كانت الجراحات بأعضاء تيممه كالوجه واليدين، واستحال أو عسر عليه المسح عليها لخطورتها، فعليه أن يترك تلك الجراح بلا غسل ولا مسح ويتوضأ وضوءاً ناقصاً .
والعلة في هذا الاختيار، أنه لو تيمم لتركها أيضاً لاستحالة مسحها، فيكون تيممه ناقصاً أيضاً، وعليه فوضوء ناقص خير من تيمم ناقص .
وبرهان ذلك من القرآن قوله تعالى : ﴿ لَا يُكْفُ اللَّهُ نَقْصًا إِلَّا وَسْعَهَا ﴾ (2) . ومن السنة قوله ﷺ : " إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ " (3).

الاختيار بين الوضوء والتيمم

قال المصنف : **وَالْأَفْثَالُهَا يَتَيَّمُّ أَنْ كَثُرَ ، وَرَابِعُهَا يَجْمَعُهُمَا**

ثم إن كانت الجراحات التي يتعذر مسها بغير أعضاء التيمم، وإنما هي بأعضاء الوضوء مثلاً، فأمام المكلف أربعة اختيارات كما يلي :
1- يتيمم ليأتي بطهارة ترايبية كاملة، وهذا قول عبد الحق .
2- يغسل الصحيح و يسقط الجريح، لأن التيمم إنما شرع عند عدم الماء وعدم القدرة على استعماله، وهذا قول ابن عبد الحكم .
3- يتيمم إن زاد الجريح على الصحيح، وذلك لتبعية الأقل للأكثر، فإن قل الجريح سقط وغسل الصحيح، وهذا قول ابن بشير .
وقد أشار المصنف للقول الثالث في المسألة وهو : (فتالها يتيمم إن كثر) .

(1) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 45

(2) - البقرة : آية 285

(3) - رواه البخاري ومسلم .

الطهارة

4- والقول الأخير : أنه يجمع بين الوضوء والتيمم، فيغسل الصحيح ويتيمم ويقدم الوضوء، لئلا يفصل بين التيمم وما فعل له، وهذا قول بعض شيوخ عبد الحق . وقد أشار المصنف للحكم الرابع بقوله : (ورابعها يجمعهما) .

ويتأيد القول الأول، وهو الانتقال إلى التيمم في حال وجود الجراحات التي تعذر مسها بأعضاء الوضوء، بما جاء عن ابن عباس (رضي الله عنهما) ؛ في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ ﴾ ؛ قال : إذا كانت بالرجل الجراحة في سبيل الله أو القروح، أو الجدري، فيجنب، فيخاف أن يموت إذا اغتسل، يتيمم (1) .

ويرشد حديث جابر في أحد ألفاظه إلى إمكانية الجمع بين الوضوء والتيمم ونصه : " إِنْ كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتِيمَّ وَيَعَصِرَ أَوْ يَعْصِبَ عَلَىٰ جُرْحِهِ ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهِ وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ " (2) .

وعلى كل حال، فالكيفيات الأربع المذكورة تدخل ضمن سماحة الشريعة الإسلامية وتيسيرها على الخلق، مثلما دل عليه قوله تعالى : ﴿ لَا يُكْفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ . وقوله ﷺ : " إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ " .

حكم لسقوط الجبيرة

قال المصنف :

وَإِنْ نَزَعَهَا لِدَوَاءٍ أَوْ سَقَطَتْ وَإِنْ بِصَلَاةٍ قَطَعَ وَرَدَّهَا وَمَسَحَ .

المسألة ترشد إلى الأحكام التالية :

أولاً : قد ينزع المجروح الجبيرة أو العصابة ليضع الدواء على محل الجرح، وفي هذه الحالة يجب عليه ردها، مردفا إياها بالمسح، أي يمسح عليها، وهذا إن كان خارج الصلاة .

ثانياً : وإذا سقطت الجبيرة بنفسها، يلزمه ردها والمسح عليها، إن كان خارج الصلاة .

ثالثاً : وإذا نزع الجبيرة أو العصابة أو المرارة أو العصابة التي مسح عليها أو سقطت وهو متلبس بصلاة، فحراما كانت أو نفلا، قطع تلك الصلاة لبطلانها، ورد الجبيرة أو غيرها، ثم مسح عليها بالقرب، أي إن لم يطل الترميم .

(1) - رواه التذوق للفتي .

(2) - رواه أبو داود وابن ماجه والدارقطني، وصححه ابن السكن .

وأما إن ترك المسح عليها بعد ردّها، وطال الزمن، فإنه يبني بنية إن أخرها ناسيا طال الزمن أو قصر، وإن أخر عامدا جرى عليه حکمان :

الأول : أن يبني على وضوئه السابق إن قرب الزمن، ولكن من غير نية . ومعنى يبني على وضوئه السابق، أن يمسخ عليها وكفى .

الثاني : يبتدئ طهارته من أولها في حالة الطول، أي طول المدة .

وهذه الأحكام هي التي سبق التنصيص عليها عند الكلام على حكم الموالاة في الوضوء .

قال ابن القاسم في الرجل يتوضأ فيمسح على الجبائر، وهي في مواضع الوضوء ثم يدخل في الصلاة فتسقط الجبائر، قال : يقطع ما هو فيه، ويعيد الجبائر، ثم يمسخ عليها، ثم يبتدئ الصلاة . وكذلك لو تيمم ومسح على الجبائر، فلما صلى ركعة أو ركعتين سقطت الجبائر، قال : يعيدها ويمسخ عليها، ويبتدئ الصلاة⁽¹⁾ .

قال ابن عمر لمن سأله : امسخ على الخفين ما لم تخلعهما⁽²⁾ .

وروى ابن وهب : قال عطاء ويحيى بن سعيد ومحمد بن عجلان والليث بن سعد : يغسل رجليه إذا نزع خفيه وقد مسح عليهما⁽³⁾ . ويقاس أمر سقوط الجبيرة عليهما .

ما يفعل المفاك من الجرح

قال المصنف :

وَأَنْ صَحَّ غَسَلَ وَمَسَحَ مُتَوَضِّئاً رَأْسَهُ .

هذه آخر مسألة في المسح على الجرح والجبائر والعصائب والعمامة وغيرها، وهي تعني أنه متى برئ الجرح ، وجب على من كان على طهارة وضوء أو غسل المبادرة لغسل موضعه إن كان مما يغسل، أو مسحه إن كان مما يمسخ، كما هو حال الماسح على العمامة لعذر، حيث يلزمه مسح رأسه مباشرة بعد زوال ذلك العذر، مما سبق بيانه في موضعه .

ودليل المسألة ما قاله مالك : ولو أن رجلا جنبا أصابه كسر أو شجة فكان ينكب الماء عنها لموضع الجبائر، فإنه إذا صح ذلك الموضع، كان عليه أن يغسل ذلك الموضع الذي كانت عليه الجبائر أو الشجة⁽⁴⁾ .

(1) - البيان والتحصيل - ج 1 - ص 167/168

(2) - موسوعة فقہ عبد الله بن عمر - ص 323

(3) - لمدونة الكبرى - ج 1 - ص 41

(4) - لمدونة الكبرى - ج 1 - ص 23

***** الطهارة *****

وقد سبق معنا قول عطاء ويحيى بن سعيد ومحمد بن عجلال والليث بن سعد،
فيمن خلع خفيه : أنه يغسل رجليه ⁽¹⁾. وهذا كمن صح من جرحه وشفى، فإنه يبادر
لغسل محل الجرح، والله أعلم .



(1) - نفس المرجع والجزء - ص 41

” فصل ”

الحيض والنفاس

قال تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى، فَاعْتَزَلُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾ (1).

وعن عائشة (رضي الله عنها) قالت : قال رسول الله ﷺ عن الحيض : ” ذَلِكَ شَيْئٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ ” (2).

مدخل للموضوع

الحيض والنفاس مما تحتاج المرأة لتعلم أحكامه وفقه نوازله، لأنه من الواقع الذي يصاحبها من زمن بلوغها إلى سن اليأس . وفيه من دقائق المسائل والقضايا مالا يمكنها معرفته بدون تعلم . وهو الأمر الذي يتعرض له المصنف على النحو التالي :

- 1- يبدأ بتعريف دم الحيض لونا وطبيعة .
- 2- ثم يكشف عن مفارقاته لبقية الدماء، لكونه يخرج بنفسه ومن محل معين .
- 3- ويشرح بعدها أقل مدة الطهر بحسب اختلاف النساء، وكذلك أكثر مدة الحيض مع الاختلاف .
- 4- ويتكلم عن مدة الإستظهار بالنسبة لمن يتوقف حيضها عند مدتها المعتادة .
- 5- ثم يتبع ذلك بذكر أحكام الحامل التي ترى الحيض .
- 6- وبالتسوية لمن يتقطع حيضها، لها أن تلفق، وهو ما بينه المصنف ضمن مسأله هذه .
- 7- كما يتكلم عن الإستحاضة وما ينتج عنها من أحكام .
- 8- ويشرح بعد هذا ما يدل على الطهر من علامات، وما يترتب على ذلك من أحكام ومستلزمات يجب مراعاتها .
- 9- وينقل بعد هذا إلى ما يترتب على الحيض من ترك صلاة وصوم وطلاق وبدء عدة ووطء وغيرها، وهي ممنوعات كثيرة ينص عليها المصنف مسألة مسألة.

(1) - البقرة : آية 222

(2) - رواد البخاري ومسلم .

***** الطهارة *****

10- ويختم بتعريف النفاس ومدته وأحكامه التي لا تختلف عن أحكام الحيض من حيث الممنوعات .

كل هذه المسائل يمر عليها المصنف بأسلوبه المختصر والمشوق في نفس الوقت بحيث يجد القارئ متعة في النظر في معانيها .

المناسبة : لما أنهى المصنف الكلام على الطهارتين الكبرى والصغرى وعلى ما ينوب عنهما كلاً مثل التيمم، أو بعضاً مثل مسح الخفين والجبيرة، ولما كان الحيض والنفاس من موجبات الطهارة الكبرى، شرع يتكلم عن أحكامهما وجوداً وانتهاءً، وبدأ بالحيض لكثرة تكرّره دون النفاس أو الإستحاضة .

تعريف الحيض : الحيض في اللغة السيلان، يقال : حاض الوادي إذا سال به الماء، وحاضت الشجرة إذا سال منها السمع الأخضر، وحاضت المرأة إذا جرى دم حيضها .

وفي الإصطلاح : هو دم خرج بنفسه من قبل امرأة في السن التي تحمل عادة، ولو كان دفقة واحدة⁽¹⁾.

والحيض يسمى الطمث، والضحك، والإعصار وغير ذلك .



(1) - نظر لفته على المذاهب الأربعة - ج 1 - ص 124/123

ماهو دم الحيض؟

الْحَيْضُ دَمٌ كَصَفْرَةٍ أَوْ كُنْزَةٍ

قال المصنف رحمه الله:

هذه حقيقة الحيض ومعناه شرعا، وهو أنه دم يعترى المرأة، ويكون إما بلون أصفر، وهو تمثيل للدم بما خفي منه لينبه على الأحمر القاني بالأولى، أو بلون أسود، وهو ما عناه بقوله (أو كنزة).

وما ذكره من أن الصفرة والكدرة حيض هو المشهور في المذهب⁽¹⁾، ويدل عليه عموم قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾، حيث هذه الألوان وغيرها حين تظهر في أيام الحيض تعتبر حيضا.

وأیضا ما جاء عن عائشة (رضي الله عنها) أنها قالت: "كَانَ النِّسَاءُ يَبْعَثْنَ إِلَى عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ بِالدرْجَةِ فِيهَا الكُرْسُفُ، فِيهِ الصُّفْرَةُ مِنْ دَمِ الْحَيْضَةِ، يَسْأَلْنَهَا عَنِ الصَّلَاةِ، فَتَقُولُ لَهُنَّ: لَا تَعْجَلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ القِصَّةَ البَيْضَاءَ. تُرِيدُ بِذَلِكَ الطَّهْرَ مِنَ الْحَيْضَةِ"⁽²⁾.
ويدل أيضا على لون الكدرة أو السواد حديث فاطمة بنت أبي حبيش أنها كانت تُسْتَحَاضُ، فقال لها النبي ﷺ: "إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضِ قَائِمًا أَسْوَدَ يُعْرَفُ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ الْآخِرُ فَتَوَضَّئِي وَصَلِّي قَائِمًا عِرْقًا"⁽³⁾.

وأما ما جاء عن عائشة وأم عطية (رضي الله عنهما): "كنا لا نعد الصفرة والكدرة حيضا". وفي لفظ "شيئا"⁽⁴⁾، فالمراد به ما كان بعد الطهر، بدليل الرواية الأخرى عن أم عطية: "كنا لا نعد الصفرة والكدرة بعد الطهر شيئا"⁽⁵⁾.

الحيض وطبائع النساء

خَرَجَ بِنَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ مَنْ تَحْمِلُ عَادَةً

قال المصنف:

هذا تمام وصف دم الحيض، فهو يخرج بنفسه ومن غير سبب، فلا يدخل في حكمه دم النفاس والبكارة والإستحاضة والقصد والحجامة والطنن، وكذلك الدم الخارج

(1) - تنظر مواهب الجليل - ج 1 - ص 364، ومنع الجليل - ج 1 - ص 166.

(2) - رواه مالك في الموطأ، والدرج ج كُرْج، والمراد به وعاء أو خورقة. والكُرسف: الطنن.

(3) - رواه أبو داود والنسائي وابن حبان والدارقطني، وقال: رواه كلهم ثقات.

(4) / (5) - أخرجه أبو داود.

الطهارة

قبل وقته المعتاد بسبب علاج بأكل أو شرب .
وقوله : (من قبل)، أي من فرج، فيخرج من هذا الحكم الدم الخارج من الدبر،
ومن ثقبه تحت المعدة .

وقوله : (من تحمّل عادة) يقصد به المرأة القادرة على الحمل . ويبدأ هذا الحساب من
سن المراهقة إلى الخمسين . فمن كانت في هذه السن ورأت الكدرة أو الصفرة فهي حائض .
ويخرج عن القاعدة - أي قاعدة المراهقة إلى الخمسين - خروج الدم من قبل من
لا تحمل عادة، وهي التي لم تبلغ تسعا من السنين، أو تجاوزت السبعين عاما، بمعنى
أن مانزل عليها من دم ليس حيضا .

ملاحظة : وأما من بلغت تسعا إلى سن المراهقة، وكذا من بلغت خمسين إلى
السبعين، فيسأل النساء عن دمها، فإن جزم بأنه حيض أو اختلفن أو شككن، فهو
حيض، وإن جزم بغير ذلك، فليس حيضا (1).

ما يدل على سن اليأس : وأغلب السلف وقفوا بسن اليأس عند حد الخمسين سنة،
إلا نادرا، ومن ذلك ما جاء عن عائشة (رضي الله عنها) : قلّ امرأة تجاوز الخمسين
وتحيض إلا أن تكون قرشية (2).
ويلاحظ على هذا الكلام أمران :

الأول : قولها (رضي الله عنها) : (قلّ امرأة ... إلخ) فيه دلالة على أن ذلك هو الغالب،
فيعني وجود حالات خاصة تشذ عن هذه القاعدة .

الثاني : في قولها : (إلا أن تكون قرشية) يعني أن طبائع النساء تختلف حسب المناطق
وظروف الطبيعة من حرارة وبرودة وغيرها . وكلامها يعني أن من نساء
قريش من ترى الحيض وقد تجاوزت الخمسين عاما .
وعلى اختلاف الطبيعة يحمل قولها الآخر : لن ترى المرأة في بطنها ولدا بعد
الخمسين (3).

ويتأيد هذا بما جاء عن أهل المدينة وإسحاق بن راهويه : أن نساء الأعاجم يئسن
من المحيض في خمسين، ونساء بني هاشم وغيرهم من العرب إلى ستين سنة (4).

(1) - انظر شرح الخرشي على خليل - ج 1 - ص 204 ، ومواهب الجليل - ج 1 - ص 367 ومنح الجليل - ج 1 - ص 167

(2) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 367

(3) - (4) - المغني : 361/ 1 .

عبيدة بن عبد الله بن زمعة، ولدت موسى بن عبد الله بن حسين بن حسن بن علي بن أبي طالب ولها ستون سنة (1)، يدل على الحالات الشاذة في الطبيعة النسوية .

ما يدل على الصغيرة : والمعلوم من الشريعة والطبيعة أن الصغيرة لا تحيض، بدليل قوله تعالى : « وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ » (2). وعلى هذا فلا يحكم للدم بأنه حيض إلا إذا كان في أوان البلوغ بمقدمات وأمارات من نفور الثدي ونبات شعر العانة وعرق الإبطن وشبهه، فأما بنت خمس وشبهها إذا رأت دما فإنما يكون من بواسير وشبهها وليس بحيض (3). ويختلف سن النساء في البلوغ كما هو في اليأس، حيث يتراوح بين التاسعة والخامسة عشر . قالت عائشة (رضي الله عنها) : إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة وروي ذلك مرفوعا إلى النبي ﷺ (4).

وقال الإمام الشافعي رحمه الله : أعجل النساء حيضا نساء تهامة فإنهن يحضن لتسع سنين ورأيت جدة لها إحدى وعشرون سنة (5).

الحيض وخيرة النساء : والنساء أعرف بأحوال الدماء، وبإمكانهن التمييز بين ماهو من الحيض وماهو من غيره، وعند الإلتباس يوجه السؤال إليهن . قال الأبّي : وفي المدونة : بنت السبعين آيس، وغيرها يسأل النساء (6). وهو يقصد غيرها من كانت بين الخمسين والسبعين .

قال الزرقاني : وخرج أيضا المحقق يأسها، وهي بنت سبعين فأكثر، فدمها ليس بحيض، ولا حاجة لسؤال النساء، لعدم حملها عادة، بخلاف بالغة الخمسين ونحوها إلى السبعين، فدمها حيض إن قالت النساء أنه حيض أو شككن فيه، لإمكان حملها عادة، فإن قطعن بأنه ليس بحيض فلا (7).

وقال الحطاب تعليقا على كلام الشافعي في بنت تسع سنين : فالواجب أن يرجع في ذلك إلى مايعرفه النساء، فهن على الفروج مؤتمنات، فإن شككن أخذ في ذلك بالأحوط (8)، والأحوط بطبيعة الحال هو أن يعتبر دما حيضا .

وعن عطاء في امرأة تركها الحيض ثلاثين سنة، ثم رأت الدم، فأمر فيها بشأن المستحاضة (9).

(1) - المغني - ج 1 - ص 372

(2) - الطلاق : آية 4

(3) - مواهب للجليل - ج 1 - ص 367

(4) - انظر المغني - ج 1 - ص 373

(5) / (6) - مواهب للجليل - ج 1 - ص 367

(7) - شرح الزرقاني على مختصر خليل - ج 1 - ص 133

(8) - مواهب للجليل - ج 1 - ص 367

(9) - سنن الدارمي .

الطهارة

أقل مدة الحيض

وإن دُفِعَ

قال المصنف :

المعنى : لا حد لأقل زمن الحيض وأن دفعة واحدة من الدم تعتبر حيضا، يترتب عنها ترك الصلاة والصوم والوطف، ثم الإغتسال . والدُّفْعَةُ بضم اللدال، يعبر بها عن دفعة المطر للواحد، أما للدُّفْعَةُ بفتح اللدال، فهي المرة الواحدة، وكلا المعنيين صحيح ويعتبر حيضا⁽¹⁾.

والأصل في أقل مقدار الحيض قول مالك رحمه الله : إذا دفعت دفعة فتلك الدفعة حيض ... فإن انقطع الدم عنها ولم تدفع إلا تلك الدفعة اغتسلت وصلت⁽²⁾. وسنده في هذا العرف والعادة والتجربة .

والقول بأنه لا حد لأقل الحيض باعتبار الزمن، يعمل به في مجال العبادة، وأما أقله بالنسبة للعدة والإستبراء فيوم أو بعضه الذي له بال، مع سؤال النساء⁽³⁾.

قال الشافعي : رأيت امرأة أثبت لي أنها لم تنزل تحيض يوما لاتزيد عليه . وقال الأوزاعي : عندنا امرأة تحيض غدوة وتطهر عشية . وقال عطاء : رأيت من النساء من تحيض يوما، وتحيض خمسة عشر يوما .

وقال أبو عبد الله الزبيري : كان في نساءنا من تحيض يوما وتحيض خمسة عشر يوما⁽⁴⁾. قال النووي : ومن الإستقراء أن ذلك موجود مشاهد، ومن أظرف ما نقله القاضي أبو الطيب في تعليقه، قال : أخبرتني امرأة عن أختها أنها تحيض في كل سنة يوما وليلة، وهي صحيحة تحبل وتلد ونفاسها أربعون يوما⁽⁵⁾.

قال البغا : وأما مالك وأحمد رحمهما الله تعالى، فعمدتهما في هذا الباب العرف والتجربة، حيث إن الحيض ورد في الشرع مطلقا من غير تحديد، كما ورد في قوله تعالى : ﴿ فاعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي المَحِيضِ ﴾⁽⁶⁾، ولا حد له في اللغة ولا في الشريعة، فيجب الرجوع فيه إلى العرف والعادة⁽⁷⁾.

(1) - انظر شرح للخرشي على خليل - ج 1 - ص 204 ، ومواهب الجليل - ج 1 - ص 367

(2) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 50

(3) - انظر منح الجليل - ج 1 - ص 167

(4) - انظر هذه الأقوال في المهذب في فقه الإمام الشافعي - ج 1 - ص 45

(5) - الأئمة المختلف فيها في الفقه الإسلامي - ص 657/658

(6) - البقرة : آية 222

(7) - الأئمة المختلف فيها في الفقه الإسلامي - ص 658

لا يصح في المسألة حديث: وفي هذا الصدد سئل ابن تيمية رحمه الله عما يروى عن النبي ﷺ أنه قال: " الحَيْضُ لِلجَارِيَةِ الْبِكْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا " هل هو صحيح؟ وما تأويله على مذهب الشافعي وأحمد؟.

فأجاب: أما نقل هذا الخبر عن النبي ﷺ، فهو باطل بل هو كذب موضوع باتفاق علماء الحديث. ولكن هو مشهور عن ابن الخلد عن أنس، وقد تكلم في أبي الخلد. وأما الذين يقولون: أكثر الحيض خمسة عشر، كما يقوله الشافعي وأحمد، ويقولون أقله يوم، كما يقوله الشافعي وأحمد. أو لا أحد له كما يقوله مالك، فهم يقولون لم يثبت عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه في هذا شيء، والمرجع في ذلك إلى العادة كما قلنا، والله أعلم (1).

أكثر مدة الحيض

قال المصنف:

وَأَكْثَرُهُ لِمُبْتَدَأَةِ نِصْفِ شَهْرٍ

المبتدأة هي التي لم يتقدم لها حيض قبل ذلك، وهذه إذا تمادى بها الدم فالمشهور أنها تمكث خمسة عشر يوماً، أخذاً بالأحوط، وهو مراده بنصف شهر، فإذا انتهت هذه المدة ولم يتوقف عنها الحيض فهي مستحاضة تغتسل وتصلي وتوطأ. ونصوص القرآن صريحة في الدلالة على المدة المذكورة. قال القرطبي: إن الله تعالى قد جعل عدة ذوات الأقران ثلاث حيض، وجعل عدة من لا تحيض من كبر أو صغر ثلاثة أشهر، فكان كل قرء عوضاً من شهر، والشهر يجمع الطهر والحيض، فإذا قل الحيض كثر الطهر، وإذا كثر الحيض قل الطهر، فلما كان أكثر الحيض خمسة عشر يوماً وجب أن يكون بإزائه أقل الطهر خمسة عشرة يوماً، ليكمل في الشهر الواحد حيض وطهر، وهو المتعارف عليه من خلقة النساء وجبلتهن مع دلائل القرآن والسنة (2).

ومما ورد عن السلف في الموضوع ما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال: ما زاد على خمسة عشر استحاضة (3).

(1) . مجموع فتاوى ابن تيمية - ج 21 - ص 623

تجارب الأحكام للقرآن - ج 3 - ص 83

(3) - المتني - ج 1 - ص 322

الطهارة

ومنه أيضا مارواه ابن نافع عن عبد الله بن عمرو عن ربيعة ويحيى بن سعيد عن أبيه عبد الله أنهم كانوا يقولون : أكثر ما تترك الصلاة الحائض خمس عشرة ليلة، ثم تغتسل وتصلي⁽¹⁾.

وسئل ابن القاسم : لرأيت إن حاضت الجارية أول ما تحيض، فتملأى بها الدم؟ فقال : تقعد فيما بينها وبين خمس عشرة ليلة، لأن أكثر ما يحبس له النساء الحيض خمس عشرة ليلة⁽²⁾.

أقل زمن الطهر

كَأَقْلِ الطُّهْرِ

قال المصنف :

التشبيه بأكثر مدة الحيض . والمعنى أن أقل زمن الطهر هو خمسة عشر يوما مثل أكثر مدة الحيض، وقد عرفنا بأنها خمسة عشر يوما . وتستوي في مدة أقل الطهر المبتدأة والمعتادة والحامل .

ويدل لصحة هذا المعنى قول الإمام القرطبي الذي سقته سابقا، ومما جاء فيه : فإذا قل الحيض كثر الطهر، وإذا كثر الحيض قل الطهر، فلما كان أكثر الحيض خمسة عشر يوما وجب أن يكون بإزائه أقل الطهر خمسة عشرة يوما، ليكمل في الشهر الواحد حيض وطهر، وهو المتعارف عليه من خلفة النساء وجبلتهن مع دلائل القرآن والسنة⁽³⁾.

وقال الفيروز آبادي الشيرازي : فإن صح ما يروى عن رسول الله ﷺ أنه قال في النساء : "نُقْصَانُ دِينِهِنَّ أَنْ إِحْدَاهُنَّ شَطْرَ دَهْرِهَا لَا تُصَلِّي" دل ذلك على أن أقل الطهر خمسة عشر يوما، لكني لم أجده بهذا اللفظ إلا في كتب الفقه⁽⁴⁾.

الإستظهار : معناه وأصله

وَلِمُعْتَادَةِ ثَلَاثَةِ اسْتِظْهَارًا عَلَى أَكْثَرِ عَادَتِهَا مَا لَمْ تُجَاوِزْهُ ، ثُمَّ هِيَ طَاهِرٌ .

قال المصنف :

المقصود بالمعتادة؛ المرأة التي سبق لها أن حاضت ولو مرة. ومن مميزاتها أنها تعرف أيام حيضها إن كان يأتيها بانتظام. وقد تتغير عاداتها فجأة، فتزيد عن أيامها

(1) / (2) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 49

(3) - الجامع لأحكام القرآن - ج 3 - ص 83

(4) - المهذب في فقه الإمام الشافعي - ج 1 - ص 46

المعتادة، بمعنى لا يتوقف عنها الدم في زمنه المحدد، والنساء في هذا قسمان:
الأول: نساء عانتهم أقل من خمسة عشر يوماً، فهؤلاء يستظهن، أي يزدن على عانتهم بحسب ما هو مبين في الأمثلة الآتية:

مثال 1- من كانت مدة حيضها لثنا عشر يوماً مثلاً، ولم ينقطع عنها الدم في فترتها تلك، لها أن تزيد ثلاثة أيام فوق عانتها، بحيث تبلغ خمسة عشر يوماً لا تتعداها.

مثال 2- من كانت مدة حيضها ثلاثة عشر يوماً تستظهر بيومين فقط، حتى لا تتعدى أكثر مدة الحيض.

مثال 3- ومن كانت مدة حيضها أربعة عشر يوماً، ثم لم ينقطع عنها الدم في إحدى الحيضات، لها أن تستظهر بيوم واحد فقط، لتبلغ أقصى مدة الحيض.

مثال 4- وأما من كانت حيضتها مثلاً ستة أيام، وتمادى بها الدم في إحدى المرات، فلها أن تستظهر بثلاثة أيام فقط لا تزيد عليها، ثم هي طاهر بعد ذلك، تغتسل وتصلي وتصوم وتوطأ.

وقد قصد المصنف هذا المعنى بقوله (مالم تجاوزه) أي مالم تجاوز أكثر أمد الحيض، وهو خمسة عشر يوماً.

النوع الثاني: نساء عانتهم خمسة عشر يوماً، بمعنى أن حيضهن يمتد حتى يستغرق أكثر مدة الحيض. فهؤلاء إن تمادى بهن الحيض ولم ينقطع، ليس عليهن استظهار، أي لزيادة فوق الأيام المذكورة، وكل من تمادى بها الدم بعد الخمسة عشر يوماً، فهي مستحاضة، ويجب عليها أن تغتسل وتصلي وتصوم ... إلخ.

قال ابن القاسم: وكل امرأة كانت أيامها أقل من خمسة عشر يوماً، فإنها تستظهر بثلاث، ما بينها وبين خمسة عشر، مثل التي أيامها اثنا عشر، تستظهر بثلاث ومثل التي أيامها ثلاثة عشر تستظهر بيومين، والتي أيامها أربعة عشر تستظهر بيوم، والتي أيامها خمسة عشر لا تستظهر بشيء، تغتسل وتصلي ويأتيها زوجها⁽¹⁾.

وقال فيمن كانت عانتها خمسة عشر يوماً: إذا كانت المرأة تحيض خمسة عشر يوماً ثم يأتي الدم، وصارت مستحاضة، أنها لا تستظهر بشيء إذا تمادى الدم بها بعد الخمسة عشر، فهي مستحاضة، مكانها تغتسل وتصلي ويأتيها زوجها⁽²⁾.

وقال الإمام الباجي: ووجه رواية الإستظهار أن هذا خارج من الجسد أريد به التمييز بينه وبين غيره، فجاز أن يعتبر فيه بثلاثة أيام؛ أصل ذلك لبن المصراة⁽³⁾.

(1) / (2) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 50

(3) - المنقلى شرح موطأ الإمام مالك - ج 1 - ص 124

الطهارة

ولبن المصراة الذي قصده، هو ماجاء في الحديث من النهي عن تصرية الحيوان من النعم، أي حبس الحليب في ضروعها عند بيعها لكي تظهر ذات ضرع ولبن، وهو نوع من الغش . فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " مَنْ ابْتَاعَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا مِنْ تَمْرٍ، لَا سَمْرَاءَ، يَعْنِي الْحِنْطَةَ " (1) .
وقاسوا أيضا مسألة الإستظهار بثلاثة أيام، على أجل الله لثمود (2)، وهو قوله تعالى : ﴿ قَالَ تَمَنَّوْا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾ .

هل الحامل تحيض ؟

وَلِحَامِلٍ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ النَّصْفُ وَنَحْوُهُ

قال المصنف :

نصت المسألة على أن الحامل قد تحيض، ومعناها أن أكثر مدة الحيض بالنسبة للحامل التي حاضت على اختلاف الغالب، وتمادى بها الدم زيادة على نصف شهر تقدر بنصف شهر زائد خمسة أيام، وهو ما قصده المصنف بقوله : (ونحوه) ليصير أكثر حيضها عشرون يوما لاغير .

والمدة المقدره بعشرين يوما تتعلق بالحامل التي حاضت وهي في شهرها الثالث أو الرابع أو الخامس فقط، أما ما بعد الخامس فيختلف الحكم، وهو منصوص عليه في المسألة الموالية .

وأصل المسألة من قول ابن القاسم في المدونة، قال : إذا رأت الدم في ثلاثة أشهر أو نحو ذلك تركت الصلاة خمسة عشر يوما أو نحو ذلك (3) .

ما يدل على أن الحامل تحيض : هذا، ووردت آثار عن السيدة عائشة وبعض علماء السلف صرحوا فيها بإمكانية أن ينزل حيض على المرأة الحامل، ومن هذه الآثار مايلي :
1- عن مالك : أنه بلغه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت في المرأة الحامل ترى الدم : أنها تدع الصلاة (4) .

2- وروى ابن وهب عن أم علقمة مولاة عائشة، عن عائشة، أنها سئلت عن الحامل ترى الدم أتصلي ؟ فقالت : (لا تصلي حتى يذهب عنها الدم) (5) .

(1) - انظر المحلى - ج 1 - ص 422

(2) - انظر المحلى - ج 1 - ص 422

(3) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 55

(4) - الموطأ، ورواه الدارمي .

(5) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 55

- 3- قال ابن وهب : وأخبرني رجال من أهل العلم عن ابن شهاب وربيعة بن عبد الرحمن ويحيى بن سعيد وابن أبي سلمة مثله، وقاله الليث (1).
- 4- ويؤيد هذا عمل أهل المدينة . فعن مالك، أنه سأل ابن شهاب عن المرأة الحامل ترى الدم ؟ قال : تكف عن الصلاة . قال مالك : وذلك الأمر عندنا (2).
- 5- قال الزرقاني : وإلى أن الحامل تحيض ذهب بن المسيب وابن شهاب ومالك في المشهور عنه، والشافعي في الجديد، وغيرهم، محتجين بقول عائشة المذكور من غير تكبير، فكان إجماعاً سكوتياً، وبأنه كما جاز النفاس مع الحمل إذا تأخر أحد التوأمين، فكذلك الحيض (3).
- 6- وعن عكرمة في هذه الآية : ﴿ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ ﴾ قال : ذلك الحيض على الحبل، لا تحيض يوماً في الحبل إلا زانته طاهراً في حبلها (4).

استظهار الحامل

قال المصنف :

وَفِي سِتَّةٍ فَأَكْثَرَ عَشْرُونَ يَوْمًا وَنَحْوَهَا

- المعنى : أن من كانت حاملاً في شهرها السادس إلى حين وضعها وجاءها الحيض تمكث عشرين يوماً، وتزيد عليها عشرة أيام استظهاراً في حالة عدم توقف الدم عنها ليبلغ أقصى أمد حيضها ثلاثين يوماً، وهو ما عناه المصنف بقوله : (عَشْرُونَ يَوْمًا وَنَحْوَهَا) .
- قال عليش : وهذا قول جميع شيوخ إفريقية وهو الرجح (5).
- لأنه كلما عظم الحمل كلما قويت الدماء، لذلك قال مالك رحمه الله : (ليس أول الحمل كآخره) . وقال ابن القاسم : (وإذا تجاوزت الستة أشهر من حملها، ثم رأته تركت الصلاة ما بينها وبين العشرين يوماً ونحو ذلك) (6).
- قال يحيى بن سعيد : (إذا رأت الحامل الدم أو الصفرة أو الكدرة لم تصل حتى ينقطع ذلك عنها . وقد بلغنا عن عائشة أنها كانت تأمر بذلك النساء) (7).

(1) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 55

(2) - الموطأ .

(3) - شرح الزرقاني على الموطأ - ج 1 - ص 119/118

(4) - سنن الدارمي .

(5) - منح الجليل - ج 1 - ص 169 .

(6) / (7) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 55/54

الطهارة

وَهَلْ مَا قَبْلَ الثَّلَاثَةِ كَمَا بَعْدَهَا ، أَوْ كَالْمَعَادَةِ قَوْلَانَ

للخلاف الذي أورده هنا يتعلق بالحامل التي يأتيها الحيض في شهرها الأول أو الثاني، وهل نعتبرها كالحامل في شهرها الثالث وما يليه من حيث أكثر مدة الحيض أم تعتبر كالحائض للمعتادة غير الحامل، فتعد كحائضها وتستظهر بثلاثة أيام إن لم ينقطع عنها الدم؟! والقولان مستويان عند المصنف، وكلاهما للإمام مالك رحمته الله، وقد رجع عن أولهما إلى ثانيهما .

وفي المدونة، قلت : فهل تستظهر الحامل إذا رأت الدم وتمادى بها بثلاثة أيام كما تستظهر الحائض ؟

قال : ما علمت أن مالكا قال في الحامل أنها تستظهر بثلاث لاحديثا ولا قديما. قال ابن القاسم : ولو كانت الحامل تستظهر عنده بثلاث، لقال : إذا رأت الحامل الدم وتمادى بها جلست أيام حيضتها ثم استظهرت . قال أشهب : إلا أن تكون استرابت من حيضتها شيئا من أول ما حملت هي على حيضتها، فإنها تستظهر⁽¹⁾.

وهذا الخلاف مصرح به في موضع آخر من المدونة، ونصه : قال أشهب : وقد سألت مالكا عن الحامل ترى الدم ؟ قال : هي مثل غير الحامل تمسك أيام حيضتها كما تمسك التي هي غير حامل .

قال : ثم سمعته بعد ذلك يقول : ليس أول الحمل كأخره مثل رواية ابن القاسم⁽²⁾. قال يحيى بن سعيد : أمر لا يختلف فيه عندنا عن عائشة : المرأة الحبلى إذا رأت الدم أنها لاتصلي حتى تطهر⁽³⁾. وليس فيه تفريق بين صاحبة الشهرين والثلاثة والستة وغيرها .

الحمد لله

(1) / (2) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 54

(3) - سنن الدارمي .

التلفيق : مهناه ، كيفيته

قال المصنف :

وَإِنْ تَقَطَّعَ طَهْرٌ لَفَقَّتْ أَيَّامَ الدَّمِ فَقَطَّ عَلَى تَفْصِيلِهَا، ثُمَّ هِيَ مُسْتَحَاضَةٌ، وَتَغْتَسِلُ
كُلَّمَا انْقَطَعَ وَتَصُومُ وَتُصَلِّي وَتُوطَأُ .

التلفيق يقصد به هنا أن تضم الحائض التي يتخلل أيام حيضها طهر، أيام الدم إلى بعضها في حساب حيضتها . وهو ما قصده بقوله : (وَإِنْ تَقَطَّعَ طَهْرٌ لَفَقَّتْ أَيَّامَ الدَّمِ فَقَطَّ) .

ومعنى تقطع الطهر، أي ينقطع عنها الدم مثلاً يوماً أو يومين، ثم يعود مجدداً يوماً أو يومين أو أقل، ثم تطهر، ثم ينزل عليها الدم، وهكذا . فمثل هذه الحالة تحسب أيام الدم فقط دون أيام الطهر، وتضمها لبعضها لاستكمال أيام حيضتها المعتادة .
وتراعي في عملية التلفيق أقل أيام الطهر الخمسة عشر، فلا تنقص عنها، وأكثر أيام الحيض الخمسة عشر فلا تزيد عليها، ولولم يتوقف الدم بعد تمامها، لأنه يصبح حينئذ استحاضة .

ومقصود المصنف بقوله : (على تفصيلها)، أن الحائض المبتدأة تمكث خمسة عشر يوماً، وهي أقصى مدة الحيض، ثم هي طاهر تغتسل وتصلي وتصوم وتوطأ، وأن المعتادة التي جاءت حيضتها متقطعة تحسب بقدر أيام حيضتها المعتادة وتستظهر، ثم هي طاهر، وما يرى بعد ذلك عليها من دم فهو استحاضة . وكذلك الحامل في شهرها الثالث، والحامل في شهرها السادس وما بعده إذا جاء حيضهن منقطعاً، يلقن، ويكملن حساب الحيضة على التفصيل السابق .

وهذه التي ينقطع عنها الدم يوماً، ثم يعود يوماً آخر مثلاً، يترتب في حقها :

أولاً : تلفيق أيام الدم، أي ضمها إلى بعضها بعضاً، كما بينا ذلك .

ثانياً : يجب عليها أن تغتسل في اليوم الذي انقطع عنها الدم وتصوم وتصلي وتوطأ، ثم إذا نزل عليها الدم في اليوم الموالي توقفت عن كل شيء لأنها حائض، فإذا انقطع

تعتبر طاهراً، وعليها أن تغتسل وتصلي وتصوم، فإذا جاء الدم توقفت، وهكذا

ثالثاً : ومالم ينقطع عنها الدم بعد التلفيق حسب عاداتها، تعتبر مستحاضة فتغتسل وتصلي وتصوم وتوطأ، ولا حرج عليها فيما سأل من دم لئلا يثر ذلك .

وأصل المسألة في المدونة من قول مالك رحمه الله : إذا رأيت للمرأة الدم يوماً ثم انقطع عنها يومين، ثم رأته يوماً بعد لليومين . قال : إذا اختلط هكذا احتسبت بأيام الدم،

***** الطهارة *****

والغت ما بين ذلك من الأيام التي لم تر فيها دما، فإذا استكملت من أيام الدم قدر أيامها التي كانت تحيضها استظهرت بثلاثة أيام.... (1).

لبيل التفيق والإستحاضة : والأصل فيما سبق عموم حديث أم سلمة (رضي الله

عنها) ، ونصه : أن امرأة كانت تهراق الدماء في عهد رسول الله ﷺ فاستفتت لها أم

سلمة رسول الله ﷺ ، فقال : " لِيَتَنظَرَ إِلَى عَدَدِ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ مِنَ الشَّهْرِ ، قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا ، فَتَتْرَكَ الصَّلَاةَ قَدْرَ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْرِ ، فَإِذَا خَلَفَتْ ذَلِكَ فَتَغْتَسِلِ ، ثُمَّ لِيَسْتَنْفِرْ بِثَوْبٍ ، ثُمَّ لِيُصَلِّي " (2).

وفي حديث فاطمة بنت أبي حَبِيش الذي روته عائشة، قول رسول الله ﷺ : " ولكن دَعِيَ الصَّلَاةَ قَدْرَ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا ، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي " (3).

هذا وذل الحديث الشريف على الفرق بين دمي الحيض والإستحاضة . فعن عائشة

زوج النبي ﷺ أنها قالت : قالت فاطمة بنت أبي حَبِيش : يارسول الله إني امرأة لا

أطهر، أفادع الصلاة ؟ فقال لها رسول الله ﷺ : " إِنَّمَا ذَلِكَ عَرَقٌ وَكَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ الْحَيْضَةَ فَاتْرُكِي الصَّلَاةَ ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا ، فَأَغْسِلِي الدَّمَ عَنْكَ وَصَلِّي " (4).

وأما وجوب الغسل على المستحاضة بعد انتهاء حيضها فيدل له عمل أهل المدينة

وهو حجة يجب الرجوع إليه . فعن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أنه قال :

" ليس على المستحاضة إلا أن تغتسل غسلا واحدا، ثم تتوضأ بعد ذلك لكل صلاة " (5).

قال مالك : الأمر عندنا في المستحاضة على حديث هشام بن عروة عن أبيه، وهو أحب ما سمعت إلي في ذلك (6).



(1) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 51
(2) - مالك في الموطأ ، وأخرجه أبو دلود والنسائي .
(3) - رواه البخاري .
(4) - مالك والبخاري ومسلم .
(5) / (6) - الموطأ .

دم الإستحاضة ودم الحيض

قال المصنف :

وَالْمُمِيزُ بَعْدَ طَهْرٍ تَمَّ حَيْضٌ

الأمر هنا يتعلق بالمستحاضة التي عرفت أن الدم لا ينقطع عنها، وأوجب عليها للشارع أن تغتسل بعد انتهاء حيضتها وتصلي وتصوم؛ لاختلافه عن دم الحيض . وقول المصنف : (والمميز ... إلخ) يعني أن للدم المتميز عن دم الإستحاضة بتغير رائحته أو لونه أو رفته أو ثخنه، أو تألمها بخروجه يعتبر حيزا مانعا من الصلاة والصوم والوطء ونحوها، إذا وقع بعد طهر كامل (خمسة عشر يوما) .

ويؤكد هذا ما جاء عن فاطمة بنت أبي حبيش (رضي الله عنها)، أنها كانت تستحاض،

فقال لها النبي ﷺ : " إِذَا كَانَ نَمَّ الْحَيْضُ فَإِنَّهُ أَسْوَدُ يُعْرَفُ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ الْآخِرُ فَتَوَضَّئِي وَصَلِّي فَإِنَّهُ عَرِقٌ " (1) .

وفي المدونة، قلت : أرأيت قول مالك دما تنكره، كيف هذا الدم الذي تنكره ؟ قال : إن النساء يزعمن أن دم الحيضة لا يشبه دم المستحاضة لرائحته ولونه .

قال : فإن رأت ذلك - إن كان ذلك يعرف - فتجلس عن الصلاة، وإلا فلتصل (2) . وعن عطاء في امرأة تركها الحيض ثلاثين سنة ثم رأت الدم، فأمر فيها بشأن المستحاضة .

وعنه في الكبيرة ترى الدم، قال هي بمنزلة المستحاضة، تفعل كما تفعل المستحاضة (3) .

وَلَا تَسْتَظْهَرُ عَلَى الْأَصْحَ

الكلام دائما على المستحاضة التي ميزت الدم بلونه أو رائحته فكان دم حيض استمر معها إلى نهاية عائلتها المعتادة، ثم تغير ثانياً إلى دم مخالف لدم الحيض، بمعنى تغير إلى صفة دم الإستحاضة، فيجب عليها أن تغتسل بمجرد رؤية التغير المذكور وليس عليها استظهار، لأنه لا فائدة فيه هنا، وقد طلب أساساً من غير المستحاضة لرجاء انقطاع دمها، بينما المستحاضة قد غلب على الظن عدم انقطاع دمها .

(1) - رواه أبو داود .

(2) - للمدونة الكبرى - ج 1 - ص 52/51 .

(3) - سنن الدارمي .

***** الطهارة *****

وقوله : (على الأصح) معناه أن المستحاضة التي انقطع حيضها لا تستظهر على ما صححه بعض المتأخرين غير الأربعة من قولي الإمام مالك وابن الماجشون .

السنة والاستظهار : وظاهر الأحاديث المتعلقة بالمستحاضة تأمر بالغسل مباشرة بعد انقطاع دم الحيض، وبلا أي استظهار . من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام لفاطمة بنت أبي حبيش : " فَإِذَا أَقْبَلْتَ الْحَيْضَةَ فَاتْرُكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا، فَاغْسِلِي الدَّمَ عَنْكَ وَصَلِّي " (1). ومن ذلك قوله للتي كانت تهراق الدماء : " فَإِذَا خَلَقْتَ ذَلِكَ فَلْتَغْتَسِلْ، ثُمَّ لِيَسْتَنْفِرِ بِتَوْبٍ، ثُمَّ لِيُصَلِّي " (2).

ومعنى خلقت : تركت أيام الحيض الذي كانت تعهده وراءها .

وهذا سعيد بن المسيب يُسأل عن المستحاضة كيف تغتسل ؟ فقال : تغتسل من طهر إلى طهر، وتتوضأ لكل صلاة، فإن غلبها الدم استنقرت (3).

وعن الشعبي : أن امرأة مسروق سألت عائشة عن المستحاضة ؟ قالت : تتوضأ لكل صلاة وتحتشي وتصلّي (4).

ما هي علامات الطهر

قال المصنف :

وَالطُّهُرُ بِجُفُوفٍ أَوْ قَصَّةٍ

بعد أن قدّم المصنف الكلام في علامات دم الحيض، شرع هنا يتكلم عن علامات الطهر وجعلها قسمين :

الأول : الجفوف : ومعناه أن الطهر من الحيض يعرف بالجفوف لمن اعتادته، وهو خلو الفرج من الدم والصفرة والكدرة، بحيث إن أدخلت فيه قطنة أو خرقة وأخرجت لا يرى عليها شيء من تلك الدماء، ولا يهم مع ذلك خروجها مبتلة من رطوبة الفرج .

قال ابن القاسم : " والجفوف عندي أن تدخل الخرقة فتخرجها جافة " (5).

الثاني : القصة : وهي من علامات الطهر، وصفتها أنها ماء أبيض يخرج من القبل عقب تمام الحيض لمن اعتادتها .

(1) - مالك في الموطأ ، والبخاري ومسلم .

(2) - مالك في الموطأ ، وأبو داود والنسائي .

(3) - الموطأ .

(4) - مصنف ابن أبي شيبة .

(5) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 51/50

وفي المدونة: إذا علمت أنها قد طهرت اغتسلت إن كانت ممن ترى القصة البيضاء، فحين ترى القصة البيضاء. وإن كانت ممن لا ترى القصة البيضاء، فحين ترى الجفوف، فتغتسل وتصلي (1).

ويؤيد هذا مرواه مالك عن علقمة بن أبي علقمة، عن أمه مولاة عائشة أم المؤمنين؛ أنها قالت: " كَانَ النَّسَاءُ يَبْعَثْنَ إِلَى عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ بِالذَّرَجَةِ فِيهَا الْكُرْسِيُّ، فِيهِ الصُّقْرَةُ مِنْ دَمِ الْحَيْضَةِ، يَسْأَلْنَهَا عَنِ الصَّلَاةِ، فَقَوْلُ لِهِنَّ: لَا تَعْجَلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ. تُرِيدُ بِذَلِكَ الطُّهْرَ مِنَ الْحَيْضَةِ " (2).

وقد يكون كل من القصة والجفوف علامة على الطهر بالنسبة للمرأة الواحدة، حيث ترى القصة ثم الجفوف.

ولعل هذا ما عناه ابن حبيب بقوله: الحيض لوله دم ثم صفرة ثم ثرية، ثم كدرة ثم تصير ريقا كالقصة، ثم ينقطع فتصير جافة (3).

المفاضلة بين القصة والجفوف

قال المصنف:

وَهِيَ أَبْلَغُ لِمُعَادَتِهَا فَتَنْتَظِرُهَا لِأَخْرِ الْمُخْتَارِ

الضمير يعود على القصة، ومعناه أنها أقوى في الدلالة على تمام الحيض من الجفوف؛ وذلك بالنسبة لمن كان طهرها يتسم بالقصة وحدها، أو مع الجفوف وهي أقوى وأبلغ حتى بالنسبة لصاحبة الجفوف وحده عند ابن القاسم. ومن اعتادت الطهر بالقصة وحدها، أو مع الجفوف إن سبق، يستحب لها أن تؤخر الغسل لآخر الوقت المختار، بحيث تصلي في آخره، وذلك ما عناه بقوله: (فَتَنْتَظِرُهَا لِأَخْرِ الْمُخْتَارِ). قال مالك: إن رأت الجفوف، وهي ممن ترى القصة البيضاء، فلا تصلي حتى تراها، إلا أن يطول ذلك بها (4).

وقول عائشة السابق: (لا تعجلن حتى ترين القصة للبيضاء) (5) يدل على أبلغية وقوة القصة البيضاء على الجفوف في قطع الشك.

(1) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 51/50

(2) - الموطأ .

(3) - التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 370

(4) - التاج والإكليل لمختصر خليل بهامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 371

(5) - رواه مالك في الموطأ .

الطهارة

وفي المبتدأة تَرَدَّدَ

التردد يتعلق بمن حاضت لأول مرة، وهل تطهر إذا رأت الجفوف فقط، وعليها انتظاره ولو خرج الوقت، أو تطهر بأيهما سبق، وهو الراجح والمعتمد .
والتردد المذكور هنا في علامة الطهر، وليس في المفاضلة بين الطهر والجفوف وفي الآثار ما يؤيد أن الغالب من علامات الطهر هي القصة البيضاء، حتى بالنسبة للمبتدأة التي حاضت لأول مرة. فقد روى النجار بإسناده عن محمد بن إسحاق عن فاطمة، عن أسماء قالت : كنا في حجرها مع بنات بنتها، فكانت إحدانا تطهر ثم تصلي، ثم تنكس بالصفرة اليسيرة، فنسألها، فنقول : اعتزلن الصلاة حتى لاترين إلا البياض خالصا⁽¹⁾. والبياض الخالص هو القصة، والسائلات مبتدئات كما يلوح من نص السؤال .

مراقبة الطهر من الحيض

قال المصنف : **وَلَيْسَ عَلَيْهَا نَظَرُ طَهْرِهَا قَبْلَ الْفَجْرِ بَلْ عِنْدَ النَّوْمِ وَالصُّبْحِ .**

المعنى : لا يجب على الحائض ولا يندب لها أن تتفقد علامة طهرها قبل طلوع الفجر لإدراك العشائين والصوم، بل يكره لها فعل ذلك، لأنه مخالف لفعل السلف وغلوه في الدين .
وإنما يجب عليها وجوبا موسعا أن تتفقد علامة طهرها عند النوم ليلا، لتتحقق هل تدرک العشائين والصوم أم لا؛ كما يجب عليها وجوبا موسعا أن تتفقد علامة الطهر عند دخول وقت الصبح، وأوقات الصلوات الأخرى .
ومعنى وجوبا موسعا، بأن يبقى من أوقات الصلوات ما يسع الغسل والصلاة .
روى مالك عن ابنة زيد بن ثابت، " أنه بلغها أن نساء كنّ يدعون بالمصاييح من جوف الليل، ينظرن إلى الطهر، فكانت تعيب عليهن⁽²⁾، وتقول : ماكان النساء يصنعن هذا"⁽³⁾ .

وقال مالك : لايلزم المرأة أن تتفقد طهرها بالليل، ولا يعجبني ذلك، ولم يكن للناس مصاييح، وإنما يلزمها ذلك إذا أرادت النوم، أو قامت لصلاة الصبح⁽⁴⁾ .

(1) - المغني - ج 1 - ص 349

(2) - التي كانت تعيب عليهن هي السيدة عائشة رضي الله عنها .

(3) - الموطأ .

(4) - لتاج والإكليل بهامش مواهب الجليل - ج 1 - ص 372

ما يمنع منه الحيض

وَمَنَعَ صِحَّةَ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ وَوُجُوبَهُمَا

قال المصنف :

يستعرض المصنف ابتداء من هذه المسألة جملة من الأعمال والعبادات المتعلقة بالمرأة ، والتي تمتنع عليها بسبب الحيض، وهنا ذكر عبادتين هما :

1- الصلوة : فلا تصح من الحائض مادامت كذلك، ولا تجب عليها فرضاً ولا نفلاً، ولا أداء أو قضاء .

ودليل ذلك قول مالك : ((أنه بلغه أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت في المرأة الحامل ترى الدم : " أنها تدع الصلاة ")) (1).

وقوله ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش : " فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَتُرْكِي الصَّلَاةَ فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا، فَاعْسَلِي الدَّمَ عَنْكَ وَصَلِّي " (2).

وروى ابن نافع عن عبد الله بن عمر عن ربيعة ويحيى بن سعيد عن أبيه عبد الله أنهم كانوا يقولون : " أكثر ما تترك الصلاة الحائض خمس عشر ليلة ثم تغتسل وتصلّي " (3).

2- الصوم : بمعنى أنه لا يصح من الحائض صوم، ولا يجب عليها . ولكن يجب قضاء ما أفطرت الحائض بالسنة، وذلك لعدم تكرره وخفة مشقته .

ويدل على امتناع الصوم على الحائض ما رواه أبو سعيد الخدري ﷺ : أن رسول الله ﷺ قال في المرأة، وقد سئل عن نقصان دينها : " أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ ؟ " قال : " فَذَلِكَ مِنْ نَقْصَانِ دِينِهَا " (4).

هذا، وأجمع العلماء على أن الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة لحديث معاذة قالت : " سألت عائشة فقلت : ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة ؟ قالت : أحرورية أنت ؟! قلت : لست بحرورية، ولكني أسأل ؟ قالت : كان يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة " (5).

(1) - الموطأ .

(2) - مالك في الموطأ ، والبخاري ومسلم .

(3) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 49 .

(4) - البخاري ومسلم .

(5) - خرجه مسلم .

***** الطهارة *****

ويدل على عدم قضاء الصلاة التي تركت في فترة الحيض، ما روته مَسَّةٌ قالت : حجبت، فدخلت على أم سلمة (رضي الله عنها) ، فقالت : " يا أم المؤمنين إن سمرَةَ بن جُنُبٍ يأمر النساء يقضين صلاة المحيض . فقالت : لا يقضين . كانت المرأة من نساء النبي ﷺ تقعد في النفاس أربعين ليلة، لا يأمرها النبي ﷺ بقضاء صلاة النفاس " (1).

الطلاق البدعي

وَطَلَاً

قال المصنف :

وما يمنعه الحيض أيضا توقيع الطلاق ابتداء لمخالفته القرآن والسنة، فإن أوقعه لزمه، ويسمى طلاقا بدعيا .

ويجبر من طلق زوجته في فترة الحيض على رجعتها إن كان الطلاق رجعيا، لأن في ذلك تطويلا لعدتها، ولا يخفى ما فيه من ضرر ومشقة تلحق المطلقة بسببها. والنهي عن إيقاع الطلاق في فترة الحيض ثابت بالكتاب والسنة، فمن الكتاب قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ﴾ (2).

ومن السنة، ماجاء عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) : أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ ، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك ؟ فقال رسول الله ﷺ : " مُرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تَطَّلَقَ لَهَا النِّسَاءُ " (3).

وَبَدْءِ عِدَّةٍ

هذا هو الممنوع الرابع الذي يحرم بسبب الحيض؛ فقد نهى الشارع عن ابتداء حساب العدة بأيام الحيض، وأمر أن تبدأ بالطهر الذي يلي الحيض .
ودليل النهي عن بدء العدة بأيام الحيض التي تسبق الطهر، قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ (4). والقروء والأقراء هي الأطهار .

(1) - أبو داود .
(2) - الطلاق : آية 1
(3) - رواه البخاري .
(4) - البقرة : آية 228

حُرْمَةُ جَمَاعَةِ الْحَائِضِ

وَوَطْءَ فَرْجٍ أَوْ تَحْتَ إِزَارٍ وَلَوْ بَعْدَ نَقَاءٍ وَتَيْمُمٍ

قال المصنف :

لا يجوز جماع الحائض في فرجها، ولا ماتحت الإزار، بمعنى ما بين السرة والركبة، لقوله تعالى : ﴿ فَاعْتَزَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرِبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾ (1) بمعنى حتى ينقطع دمهن .

ولقوله ﷺ لعبد الله بن سعد حينما سأله : ما يحل لي من امرأتي وهي حائض ؟ قال : " لَكَ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ " (2) .

ولما رواه مالك : أن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، أرسل إلى عائشة يسألها : هل يباشر الرجل امرأته وهي حائض ؟ فقالت : (لنشد إزارها على أسفلها، ثم يباشرها إن شاء) (3) .

أما النهي عن الجماع في الفرج حتى بعد الطهر والنقاء من الحيض، فلأن ذلك منصوص عليه بصريح القرآن . قال تعالى : ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ (4) ، والتطهر المصريح به هنا هو الغسل الذي يحل معه الجماع كما يبينه سياق الآية : ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ ﴾ بحيث تصير إباحة وطئها موقوفة على الغسل . وقد أشار المصنف بـ (لو) إلى قول ابن نافع بجواز وطء الفرج وما تحت الإزار بعد النقاء (5) .

وأما قوله : (وتيمم) فأشار به إلى مقاله ابن شعبان بجواز الجماع في الفرج بعد التيمم، ولو لم يخف ضررا . والمشهور المنع (6) لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرِبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ ﴾ ، أي حين يتطهرن بالماء .

قال عيش : فلا بد من الإغتسال بالماء إلا لطول يحصل به ضرر فله وطؤها بعد تيممها ندبا (7) .

(1) - البقرة : آية 222

(2) - رواه أبو داود ومالك في الموطأ بلفظ : (لنشد عليها إزارها ثم شانك بأعلاها) .

(3) - الموطأ .

(4) - البقرة : آية 222

(5) - انظر منح الجليل - ج 1 - ص 174

(6) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 374

(7) - انظر منح الجليل - ج 1 - ص 174

***** الطهارة *****

ومعلوم أن التيمم؛ وإن استُيحيَتْ به الصلاة؛ لا يرفع الحدث على المشهور الذي علمناه في فصل التيمم .

وَرَفَعَ حَدِيثَهَا وَلَوْ جَنَابَةً

معنى المسألة : أن الحائض إذا اغتسلت في حال حيضها لرفع حدثها فإنها لا تكون طاهرا بذلك، ولا يرتفع حدثها، سواء من الحيض أو من الجنابة التي سبقت الحيض أو وقعت في أثناءه، وغسلها فيه لا يقدم ولا يؤخر .
وأشار المصنف بـ (لو) إلى قول في المذهب بصحة الغسل من الجنابة وارتفاعها به مع الحيض (1).

وقد نصت آية الحيض في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ على أمرين :

الأول : الإبتعاد عن مجامعة النساء طيلة فترة الحيض إلى ارتفاعه .

الثاني : النهي عن وطئهن بعد الطهر وارتفاع الحيض حتى يغتسلن .

وسياق الآية واضح الدلالة على أن الغسل لا يكون إلا بعد الطهر من الحيض .

روى مالك عن سالم بن عبد الله ، وسليمان بن يسار ، أنهما سئلا عن الحائض؛ هل يصيبها زوجها إذا رأت الطهر قبل أن تغتسل؟ فقالا : (لا، حتى تغتسل) (2).

حرمة دخول الحائض المسجد

قال المصنف :

وَدُخُولَ مَسْجِدٍ

الممنوع السابع الذي نهيت الحائض عن القرب منه هو دخول المسجد، سواء كان ذلك لمكث فيه، أو لمرور؛ إلا لعذر، مثل الخوف على النفس أو المال .

يدل على هذا ماجاء عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : جاء رسول الله ﷺ ووجوه بيوت أصحابه شارة في المسجد، فقال : " وَجَّهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ "، ثم دخل النبي ﷺ ولم يصنع القوم شيئا رجاء أن تنزل فيهم رخصة، فخرج إليهم بعد فقال : " وَجَّهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ، فَإِنِّي لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا لِجُنُبٍ " (3).

(1) - انظر منح الجليل - ج 1 - ص 174

(2) - الموطأ .

(3) - رواه أبو داود ، وصححه ابن خزيمة . وقال لشوكاتي : حديث عائشة صحيح .

والفرق بين حالي امتناع القراءة عن الحائض حين انقطاع الدم عنها وقبل أن تغتسل، وجوازها مع استرسال الدم، أنها هنا حالة ضرورة لايمكنها معها رفع حدثها وقد يطول حيضها وتتعرض للنسيان، بينما عند انقطاع الدم هي متمكنة من الغسل فلا يجوز لها قراءته لا بالمصحف ولا عن ظهر قلب .
هذا وقاس العلماء النفساء على الحائض فيما يتعلق بالأحكام المذكورة (1).

﴿﴾

(1) - نظر للتحفة الرضية في فقه للمادة المالكية - ص 158

الطهارة

النفاس : تحريفه ، أحكامه

قال المصنف :

وَالنَّفَاسُ دَمٌ خَرَجَ لِلْوِلَادَةِ

لما انتهى المصنف من الأحكام المتعلقة بالحيض، شرع يتكلم عن النفاس، لا شترأكه معه في أكثر الأحكام .
والنفاس لغة : ولادة المرأة، وليس الدم نفسه، ولذلك يقال : دم النفاس .
وشرعا : دم يخرج من قبل المرأة مع الولادة أو بعدها . أما إذا خرج قبل الولادة فهو دم حيض .
قال في التنبهات : ثم هذا الدم المعتبر دم النفاس، لآخلاف أنه الذي يهراق بعد الولادة (1) .

روى ابن وهب عن يحيى بن سعيد قال : إذا رأَت الحامل الدم أو الصفرة أو الكدرة، لم تُصلِّ حتى ينقطع ذلك عنها، وقد بلغنا عن عائشة أنها كانت تأمر بذلك النساء (2) .

وَلَوْ بَيْنَ تَوَامِينِ

المبالغة بهذه الجملة تكملة للتعريف الذي ساقه المصنف للنفاس . ويعني بها أن الدم الخارج بين توأمين وإدا متباعدين بشهر أو شهرين أو أقل، هو أيضا دم نفاس على المشهور .
وأشار المصنف بـ (لو) إلى قول في المذهب بأنه حيض .

قال عيش : سواء كان بينهما شهران أو أقل، فهو نفاس على المشهور (3) .
وأصل المسألة من قول ابن القاسم في المدونة؛ قال في المرأة الحامل تلد ولدا ويبقى في بطنها ولد آخر، فلا تضعه إلا بعد شهرين، والدم يتمادى بها فيما بين الولدين: تنتظر أقصى ما يكون النفاس بالنفساء، ولزوجها عليها الرحمة. وقد قيل فيها : إن حالها كحال الحامل حتى تضع الولد الثاني (4) .

(1) - مواهب الجليل - ج 1 - ص 375

(2) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 55

(3) - منح الجليل - ج 1 - ص 175

(4) - لمدونة الكبرى - ج 1 - ص 54

وأكثره ستون

المعنى: أن دم النفاس إذا تمادى متصلا أو منقطعاً، فأكثر زمنه ستون يوماً على المشهور، فإن لم ينقطع بعدها، فهي مستحاضة يجب عليها أن تغتسل وتصلي، ولا تستظهر على الستين يوماً.

أما أقل النفاس فلا حد له مثل الحيض، بأن كان دفعة فهو منه، أي نفاس . وتحديد المدة بستين يوماً يرجع في الحقيقة إلى الإستقراء والتجربة، وهو مروى عن بعض السلف رضي الله عنهم ، وهذه أقوالهم :

أولاً: مارواه ابن نافع عن ابن عمر عن أبي بكر عن سالم بن عبد الله ، أنه سئل عن النفساء، كم أكثر ماتت ترك الصلاة، إذا لم يرتفع عنها الدم ؟ قال: تترك الصلاة شهرين، فذلك أكثر ماتت ترك الصلاة، ثم تغتسل وتصلي (1).

ثانياً: عن عطاء والشعبي وعبيد الله بن الحسن العنبري والحجاج بن أرطاة، أن النفاس ستون يوماً، وليس لأقله حد (2).

ثالثاً: قال ابن القاسم : كان مالك يقول في النفساء : أقصى مايمسكها الدم ستون يوماً، ثم رجع عن ذلك آخر مالم يقيناه، فقال: أرى أن يسأل عن ذلك النساء وأهل المعرفة، فتجلس بعد ذلك (3).

وقد علمت أن المشهور من قولي الإمام مالك أن أقصى أمد دم النفاس ستون يوماً، إن تمادى بها ولم ينقطع. وأرى أنه لا تناقض بين القولين فكلاهما يرجع لاختلاف عادة النساء، وقول أهل المعرفة .

رابعاً: وأما مآلته أم سلمة (رضي الله عنها) : (كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوماً) (4)، فلا دلالة فيه على نفي الزيادة، أو هو محمول على الغالب، أو على نسوة مخصوصات (5).

خامساً: روي عن الأوزاعي أنه قال : عندنا امرأة ترى النفاس شهرين (6). وهذا مما يؤكد اختلاف الطبيعة النسوية في النفاس كما في الحيض .

(1) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 53

(2) - نظر المهذب في فقه الشافعي - ج 1 - ص 52

(3) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 53

(4) - رواه أبو داود والترمذي .

(5) - نظر مغني المحتاج - ج 1 - ص 119

(6) - المهذب في فقه الشافعي - ج 1 - ص 52

الطهارة

ويدل على أنه لاحد لأقل النفاس، ماروي من أن امرأة ولدت على عهد رسول الله ﷺ " فلم تر نفاسا " فسميت ذات الجفوف (1).

فَإِنْ تَخَلَّلَهُمَا فِنَافَسَانِ

معنى المسألة أن أكثر النفاس وهو ستون يوما إن فصل ثاني التوأمين عن أولهما، اعتبر كل منهما نفاس مستقل بذاته، فتستأنف للثاني ستين يوما متصلة أو ملفقة.

مثال ذلك: أن تلد ولدا، ويبقى في بطنها آخر، لا تضعه إلا بعد شهرين، فإنها تستأنف للولد الثاني نفاسا آخر.

أما إن فصل بين التوأمين مدة أقل من الستين يوما، فتحسب لهما نفاسا واحدا، بحيث تبني بعد وضع الثاني على ماضى من الأول (2).

قال ابن القاسم في المرأة تلد ولدا ويبقى في بطنها ولد آخر، فلا تضعه إلا بعد شهرين والدم يتمادى بها بين الولدين (قال): تنتظر أقصى ما يكون النفاس بالنفساء ولزوجها عليها الرحمة. وقد قيل: إن حالها كحال الحامل حتى تضع الولد الثاني (3).

قال تعالى: ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ (4)، وهذا - وإن كان في العدة - يدل على أن وضع المرأة لحملها تترتب عليه أحكام تتعلق بالنفاس وغيره، مثل التي ولدت ولدين تباعدت فترة ولادتهما بستين يوما، فإنها تنتظر بمولودها الثاني فترة نفاس أخرى.

تلفيق أيام النفاس

قال المصنف:

وَتَقَطُّعُهُ وَمَنْعُهُ كَالْحَيْضِ

مقصوده بهذه المسألة أن دم النفاس يشترك مع دم الحيض في أكثر الأحكام، ووضع هنا نموذجين لما يلتقي فيه النفاس مع الحيض، هما:

(1) - الفقه الإسلامي وأدلته - ج 1 - ص 467

(2) - انظر شرح الخرشي على خليل - ج 1 - ص 210

(3) - المدونة الكبرى - ج 1 - ص 54

(4) - الطلاق: لية 4

الأول: يعني به أن تقطع أيام دم النفاس تلجأ فيها للنفساء إلى تلتيق أيام الدم وضمها لبعضها البعض إلى غاية أقصى أمد النفاس وهو ستون يوماً، مثلما شرحنا موضوع التلتيق والضم في مسائل الحيض، بأن تلغي أيام الطهر، وتغتسل وتصلي وتصوم كلما انقطع عنها الدم ... إلخ .

الثاني: أن موانع النفاس هي نفسها موانع الحيض التي ذكرها المصنف وشرحناها هناك، مع عدم صحة الصلاة والصوم، وسقوط الصلاة، وحرمة مس المصحف، وحرمة الوطء ... إلخ.

والأدلة التي سقناها مع أحكام وموانع الحيض صالحة كأدلة في باب موانع النفاس .
 روى ابن وهب عن مخزومة بن بكير عن أبيه قال: يقال أيما امرأة كانت تهراق عند نفاس ثم رأت الطهر، فلتطهر ثم لتصل، فإن رأت بعد ذلك دماً فلا تصلي ما رأت الدم، فإن أصبحت يوماً وهي ترى الدم فلا تصوم، وإن انقطع الدم عنها إلى صلاة الظهر من ذلك اليوم فلتطهر⁽¹⁾.

عن عائشة قالت: " نَفِسَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ بِالشَّجَرَةِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يَأْمُرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُهَلَّ " ⁽²⁾.

وَوَجِبَ وَضُوءٌ بِهَادٍ، وَالْأَظْهَرُ نَفْيُهُ

الهادي هو الماء الأبيض الذي يخرج من قبل المرأة قرب ولادتها، وهو معتاد لهن، وشبهه بعضهم بأنه كالبول، لذلك أوجب المصنف منه الوضوء. ولكنه أضاف معه استظهار ابن رشد بنفي الوضوء منه، على اعتبار أنه سلس .

قال في الطراز: القول الأول أن هذا الماء يخرج من الحوامل عادة قرب الولادة وعند شم الرائحة من الطعام وحمل الشيء الثقيل، وما خرج من الفرج عادة فهو حدث. ثم قال: وللنظر في ذلك مجال، فإن هذا الماء لا يخرج إلا غلبة فهو في حكم السلس⁽³⁾.

قال المحقق العلامة عليش: والمعتمد الأول، هو وجوب الوضوء بالهادي⁽⁴⁾، ويشهد له ماجاء في حديث علي من قوله عليه الصلاة والسلام: " إِذَا رَأَيْتَ الْمَدْيَ فَاغْسِلْ نَكَرَكَ وَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ " ⁽⁵⁾. والله أعلم .

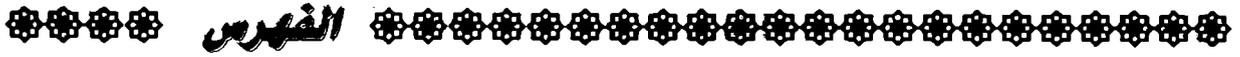
(1) - لعمدونة الكبرى - ج 1 - ص 54

(2) - أخرجه ابن ماجة .

(3) - نقلا عن مواهب الجليل للحطاب - ج 1 - ص 376

(4) - منح للجليل - ج 1 - ص 176

(5) - رواه البيهقي .



فهرس

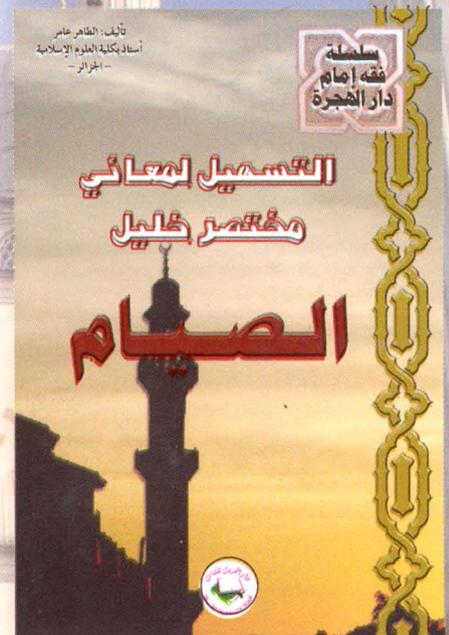
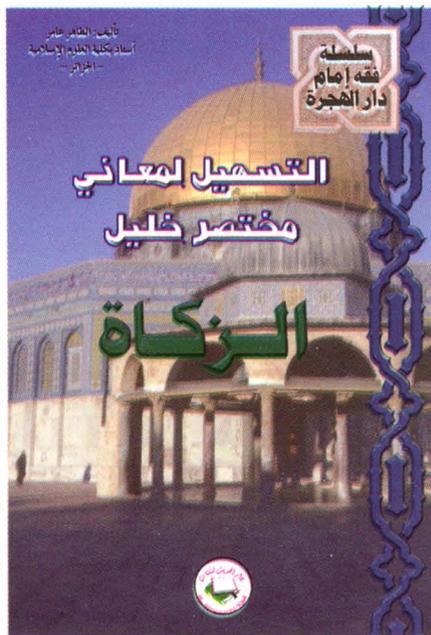
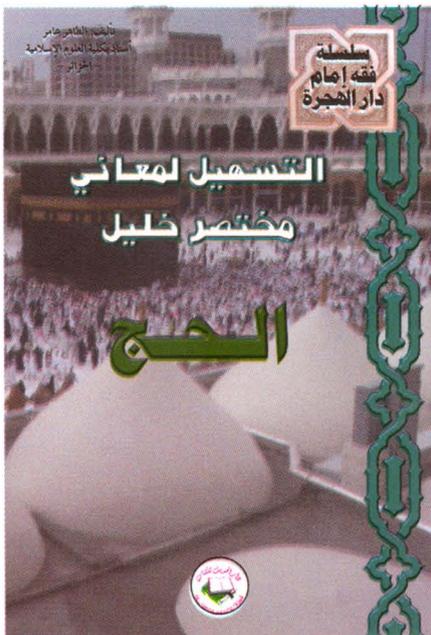
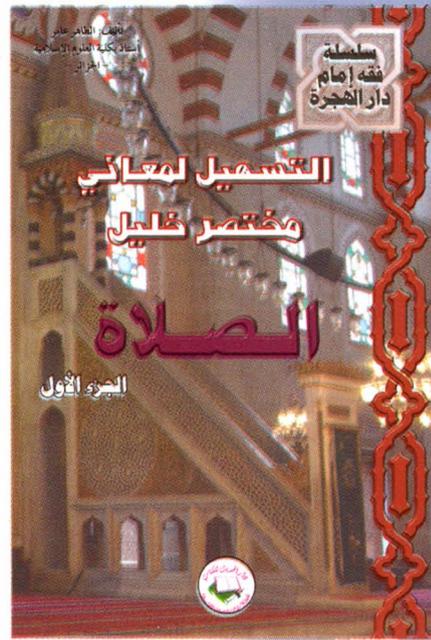
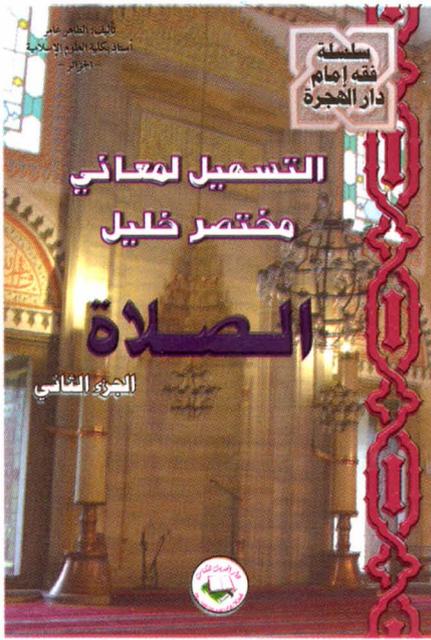
الصفحة	العنوان	الرقم
193	فصل : نواقض الوضوء	01
194	أولا : الأحداث	02
196	متى ينقض السلس الوضوء ؟	03
197	وضوء صاحب السلس	04
198	الخارج الناقض للوضوء	05
200	ثانيا : الأسباب	06
201	النوم الناقض للوضوء	07
202	نوم لا ينقض الوضوء	08
203	أحكام الملامسة	09
204	حكم اللمس فوق حائل	10
205	شروط الإنتقاض باللمس	11
207	القبلة التي تنقض الوضوء	12
211	الإنتقاض من مس الذكر	13
214	ثالثا : نواقض أخرى	14
215	الشك في الحدث	15
218	لا وضوء من القيء	16
222	من مستحبات الوضوء	17
224	هل يقطع الشاك صلاته ؟	18
224	ما يمنعه الحدث	19
227	محترمات لا تشترط لها الطهارة	20
229	حكم الرقية المكتوبة	21
231	فصل : مباحث الغسل	22
232	أولا : موجبات الغسل	23
238	استحباب غسل الصغيرة	24
239	غسل الحائض بعد الطهر	25
241	الإستحاضة : معناها وحكمها	26
242	المسلم الجديد والغسل	27

***** الفهرس *****

311	يصلى بالتيمم فرض واحد	60
312	ما يبديحه التيمم المستحب	61
313	شرط صحة التيمم	62
314	شراء الماء وطلبه للوضوء	63
315	وجوب البحث عن الماء	64
316	مسافة طلب الماء	65
320	حد التيمم الواجب	66
321	ما معنى الصعيد	67
324	التيمم على المعادن	68
326	ما لا يصح به التيمم	69
327	دخول الوقت للتيمم	70
327	اختلاف وقت المتيممين	71
330	سذن التيمم	72
331	المسح إلى المرفقين سنة	73
333	سنية الضربة الثانية	74
335	مذدوبات التيمم	75
337	مبطلات التيمم	76
338	واجد الماء في الصلاة	77
339	مواطن الإعادة في الوقت	78
344	كراهة الجماع لعادم الماء	79
347	من أحق بالماء المشترك	80
348	حكم فاقد الطهورين	81
350	فصل : المسح على الجرح والجبيرة	82
352	مراتب المسح وأسبابه	83
354	مسح العمامة للضرورة	84
356	شرط المسح على الجبيرة	85
358	الانتقال إلى الوضوء	86
359	سقوط الجبيرة	87
360	ما يفعل من عوفي من الجرح	88
362	فصل : الحيض والنفاس	89
363	تعريف الحيض	90
364	اختلاف طبائع النساء	91

التسميل لمعاني مختصر خليل الطهارة

في نفس السلسلة:



المقر المركزي: حي سعيدي أحمد فيلا 18 "ليدو" - برج الكيفان - الجزائر
الهاتف: 021 204 489

ملحق الوسط للتوزيع: شارع محمد ذرية - حسين داي - الجزائر 10
هاتف فاكس: 021 470 324